كينيث . ن. والتز

الإنسان والدولة والحرب

تحليل نظري



ترجمة : عمر سليم التل

كينيث . ن . والتز

الإنسان والدولة والحرب

تحليل نظري

ترجمة: عمر سليم التل

مراجعة: سعيد الغانمي

الطبعة الأولى 1434هـ 2013م

KZ6385 .W3512 2013
Waltz, Kenneth Neal, 1924-
[Man, the state, and war]
الإنسان و الدولة و الحرب / تأليف كينيث نيل والتز ؛ ترجمة عمر سليم عبد القادر التل.– أبوظبي : هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، كلمة، 2013.
502 ص. ؛ 14×21 سم.
ترجمة كتاب : Man, The State, and War : A Theoretical Analysis.
تدمك: 978-9948-01-818-6
1–العلاقات الدولية. 2–الحرب (قانون دولي) 3–الحرب.
أ–تل، عمر عبد القادر.
يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الإنجليزي:
Kenneth N. Waltz
Man, the State, and War: A Theoretical Analysis



www.kalima.ae
ص.ب: 2380 أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 300 6215 2 971+ فاكس: 127 6433 2 971+

هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة
ABU DHABI TOURISM & CULTURE AUTHORITY

الإنسان والدولة والحرب

تحليل نظري

الفهرس

بعض مضامين التصور الثالث:

تمهيد لطبعة عام 2001

لقد مرت خمسة عقود تقريباً منذ أن أعددت أطروحة دكتوراه بعنوان «الإنسان والدولة والنظام الدولي في النظريات المختصة بأسباب الحرب». وبعد كل تلك السنين فإنه يسرني أن أستذكر أصول المخطوطة وتطورها.

في عام 1950، عندما كنت وزوجتي طالبين في الدراسات العليا في جامعة كولومبيا، قمت بتكريس السنة الأكاديمية للقيام بمهمتين ملحتين - الإعداد لامتحان شفوي مدته ساعتان يقرر مصير الطالب الأكاديمي، والحصول على تأجيل استدعائي من قبل الجيش لفترة كافية لأتمكن من البقاء مع زوجتي لحين وضعها طفلنا الأول. وبحلول شهر نيسان من عام 1951، كنت قد أنهيت الإعداد لتخصصي الفرعي، العلاقات الدولية، والتخطيط لقضاء الأسابيع القليلة الباقية في مراجعة نهائية لتخصصي الرئيسي، النظرية السياسية. في تلك اللحظة بلغني أن الأستاذ (ناثانيال بيفر Peffer)، المقرر أن يكون ممتحني الرئيسي في العلاقات الدولية، كان في حالة صحية متردية تمنعه من الانضمام إلى اللجان

المخصصة للطلبة ذوي الاختصاص الفرعي في ذلك المجال.

عند ذلك سألت الأستاذ (وليام ت. ر. فوكس Fox) أن يحل محل (بيفر) وشرحت له أننا اتفقنا، على عادة الأستاذ (بيفر)، على أن أركز على موضوعات معينة كالإمبريالية والتاريخ الدبلوماسي الأوروبي، وأن أترك جانباً وإلى حد كبير الموضوعات الأخرى كالقانون الدولي والمنظمات الدولية. وبعد الاتصال بسكرتيرة القسم واسعة الاطلاع (إيدث بلاك) واكتشاف أن ترتيبات كهذه كانت غالباً ما تحدث، التفت إلي الأستاذ (فوكس) وقال لي بصوت لطيف: بالرغم من ذلك، فإنك عندما تقترح العلاقات الدولية مجالاً للامتحان، فإنك تشمل المجال بدلاً من تقسيمه إلى أقسام صغيرة والتركيز على بضعة موضوعات منه.

كان يمكن في ظل ظروف مغايرة أن أؤجل الامتحان إلى الخريف - وهي خطة معقولة طالما كان يدور كلام حول إخفاق ثلثي طلبة الدراسات العليا في الامتحانات الشفوية. على أية حال، بحلول الخريف سأكون قد التحقت بالجيش ثانية. كان طلبة الدراسات العليا يطلقون على الأستاذ (فوكس) لقب «فوكس القوى العظمى» [ثعلب القوى

العظمى]، وذلك بسبب عنوان كتابه «القوى العظمى» ، الذي أعطى اسماً لحقبة زمنية. بناءً على ما سبق ذكره، فقد قمت وزوجتي بجمع كل الكتب التي استطعنا أن نجدها والتي كانت تعالج مفهوم القوة المحير في العلاقات الدولية.

عندما حاولتُ أن أستوعبَ أدبياتٍ واسعة النطاق بجرعة واحدة، أربكني تباين وجهات نظر المؤلفين الذين عند تعاطيهم ما بدا ظاهرياً أنه نفس موضوع البحث، كانوا يتوصلون لنتائج مختلفة، وغالباً متناقضة. كيف يمكنني أن أفهم تلك الأدبيات؟ وبينما كنت أجلس في مكتبة (بتلر) في جامعة كولومبيا لمعت لي فكرة. وسرعان ما كتبت، على قصاصة ورق أصبحت الآن في غاية الاصفرار، ما اعتقدتُ حينها أنه مستويات تحليلٍ ثلاثة وُظِفَت في دراسة السياسة الدولية. وبذلك وجدتُ مفتاح اللغز الذي مكنني من تنظيم مواد موضوع البحث المتأبية وأودعتها في ذهني بإحكام.

بقضاء فترة أربعة أشهر في فورت لي، في ولاية فرجينيا، وضعت مخططاً تمهيدياً لرسالة الدكتوراه المقترحة. وقد بلغ طولها ما يقارب خمس عشرة صفحة، اشتملت على كل شيء من المدن الفاضلة إلى علم السياسة الطبيعية (الجغرافيا

السياسية)، إلى الانفجار السكاني المنظور، كل تلك الموضوعات انسجمت داخل التصميم الثلاثي. وقمت بإرسال المخطط التمهيدي إلى الأستاذ (فوكس) وذهبتُ لرؤيته عندما كنت في شمال ولاية نيوجيرسي أقضي إجازتي من الجيش. وكان تعليقه على المخطط التمهيدي أنه قد يكون مفيداً لأقوم بتدريسه يوماً ضمن مساقٍ في الجامعة. واقترح علي خلال ذلك أن أقضي يوماً في إعداد مخطط تمهيدي لرسالة الدكتوراه مؤلف من ثلاث أو أربع صفحات. وقد فعلتُ. وبعد عدة أسابيع، وصلتني رسالة وأنا في كوريا مفادها أن أعضاء القسم ذوي المناصب فيه لم يفهموا ما اقترحت عمله ولكنهم وافقوا على السماح لي بالشروع فيه.

في خريف عام 1952 رجعت إلى مدينة نيويورك وكان الوقت متأخراً على البدء في التدريس حتى وإن كانت الوظيفة متوفرة. ولحسن الحظ فقد عرض علي الأستاذ (فوكس)، الذي كان قد تولى حديثاً رئاسة معهد دراسات الحرب والسلام، منصب مساعد بحث في المعهد. وكان علي أن أقضي نصف وقتي في كتابة الرسالة، والنصف الآخر في مراجعة مخطوط للمؤرخ (ألفرد فاغتس Vagts . وكان

يبلغ ارتفاع المخطوطة المكدسة على أحد المكاتب في المعهد تسعة إنشات. وفي ربيع عام 1954 أنهيت رسالة الدكتوراه كما أنهيت سنة في تدريس فصل حول السياسة الدولية؛ وبحلول نهاية الصيف كنت قد اختصرت مخطوطة (فاغتس) إلى حجمٍ قابل للنشر (1). وبعد خمسة أعوام نُشرت رسالتي للدكتوراه تحت عنوان «الإنسان والدولة والحرب: تحليل نظري».

تلك هي قصة نشوء هذا الكتاب. أما الصفحات التالية فسوف تبين فحوى الكتاب. ففي البداية استخدمتُ عبارة «مستويات التحليل» من أجل تثبيت موقع السبب الرئيسي المفترض للمخرجات السياسية الدولية. وقد أقنعتني زوجتي بأن أستخدم عبارة أدق وأكثر أناقة هي «تصور» - فهي أدق لأن من يفكر بلغة المستويات ينزلق بسهولة إلى التفكير بأن اختيار أحد المستويات مجرد مسألة تتصل بما يبدو أنه يناسب موضوع البحث أو يوافق ذوق القارئ وهواه. وبالرغم من أن التفكير التحليلي مناسب لبعض مشكلات السياسة الدولية، إلا أن «التصور» عبارة أفضل أيضاً، لأن الفهم الأشمل للسياسة الدولية يتطلب مقاربة نسقية من شأنها أن

تقوم في وقت واحد بلفت الانتباه لتأثيرات التصور الثالث وتمكين القارئ من استيعاب «المستويات» الثلاثة جميعها.

تُلمح كلمة «تصور» إلى أن القارئ يشكل صورة في الذهن؛ وأنه يشاهد العالم بطريقة محددة. لفظة «تصور» مناسبة لأن القارئ لا يستطيع أن «يرى» السياسة الدولية مباشرة مهما أمعن النظر، ولأن تطوير نظرية ما يتطلب وصف حقل نشاط وثيق الصلة بالموضوع. وقول «تصور» يلمح أيضاً إلى أن على المرء، كي يفسر المخرجات الدولية، أن يتخلص من بعض العناصر بتصفيتها من مشهده ليتمكن من التركيز على عناصر أخرى يُفترض أنها أساسية. وبالربط ما بين التصورين الأول والثاني وبين التصور الثالث، نظرتُ للتصور الثالث بوصفه «إطار نشاط الدولة» و«بوصفه نظرية في التأثيرات الاشتراطية conditioning effects الخاصة بالنظام الدولي نفسه» (2). ويتطلب تفسير المخرجات الدولية من المرء أن يفحص أوضاع الدول ومواصفاتها الفردية كذلك (3).

قمتُ لاحقاً بتحديد ما أطلقتُ عليه آنذاك تسمية «النظام الدولي»، على نحو أدق ببنية النظام السياسي الدولي. وبالمعنى الدقيق للكلمة لا يمثل كتاب «الإنسان والدولة

والحرب» نظرية في السياسة الدولية. ولكنه، على أية حال، وضع أساساً لنظرية. وقد طور مفاهيمَ وعين مشكلاتٍ ما تزال تقلق الدارسين وصناع السياسة على نحو كبير. يدرس الفصل الرابع، وهو أطول فصول الكتاب، ويستطلع صحة ما أطلق عليه خطأً «نظرية السلام الديمقراطي». (إنها فرضية، أو حقيقة مزعومة، ولكنها ليست نظرية). وقد استنتجتُ فارقاً بين دعاة التدخل من الليبراليين ودعاة عدم التدخل منهم، وحذرتُ من المخاطر التي تلوح من ميول التدخليين، وهو تحذير غالباً ما أغفله صناع السياسة الخارجية الأمريكية اليوم. بعد كل هذا، فالسلامُ أنبلُ أسبابِ الحرب، وإذا كانت الديمقراطيات تمثل الشكل الوحيد للدولة المسالمة، فعندها تصبح كل الوسائل المستخدمة لجعل الدول الأخرى ديمقراطيةً مبررةً. إن الوسائل التي يمكن استخدامها لتحقيق الغاية التي تصبو إليها إدارة (كلينتون) والمتمثلة في «تعزيز الديمقراطية» تروع دعاة عدم التدخل الليبراليين. لقد شككتُ في صحة فرضية السلام الديمقراطي عبر وضع التصور الثالث مقابل التصور الثاني، وعبر الاستشهاد بمرجعية (جان جاك روسو). ويتطلب توقع أن تركن الدول من أي نوع كان باطمئنان إلى

السلام في ظل ظرف فوضوي أن تتصف جميعها بالكمال على نحو متماثل وثابت.

طالما اعتقد الأمريكيون أن بلدهم يعمل على تعزيز القيم العالمية في الخارج. ولهذا الاعتقاد نتيجتان. الأولى، عندما يعمل بلدهم على الحفاظ على التوازن، كما حصل عندما دخل الحرب العالمية الأولى وعندما واجه الاتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة، لم يُعَبَر عن مبررات تلك السياسة بلغة سياسة القوة وإنما عبر عنها بلغة تعزيز قوى الحرية في العالم ودعم قضية الديمقراطية. وتتمثل النتيجة الثانية في أنه يصعب على الأمريكيين أن يصدقوا أن البلاد الأخرى قد يسيئها ويخيفها قيام أمريكا بتوسيع نفوذها وزيادة سيطرتها دولياً. يصعب على الأمريكيين أن يصدقوا أن قوتهم المتفوقة تمثل قلقاً للدول التي تحيا في ظلها حتى عندما تصاحب النوايا الحسنة ذلك التفوق. يفسر كتاب «الإنسان والدولة والحرب» كيفية نشوء التوازنات من الوضع الذي تتواجد فيه الدول كلها، وليس نتيجة خبث الناس أو الدول (4).

إن نزوع الدول نحو التوازن متأصل في فوضى الدول. وكذلك حال بعض ممارساتها وهمومها. فقد تندلع الحرب

في الوقت الحاضر بسبب الخشية من انقلاب توازنٍ مُرضٍ إلى اختلال في التوازن ضد البلد في المستقبل. وما يسمى الآن على نحو ملائم بـ«ظل المستقبل»، الذي غالباً ما اعتُبر مُعززاً للتعاون بين الدول، تبين أنه أحد أسباب الحرب الهامة، مع استخدام الحرب العالمية الأولى كمثال موسع على ذلك (5). يضاف إلى ذلك، تبين أن الصراع يكمن في طبيعة النشاط الاجتماعي أكثر مما يكمن في طبيعة الناس أو الدول (6). فالصراع أحد النتائج الجانبية للتنافس وجهود التعاون. ففي نظامٍ قوامه الاعتماد على النفس، ومع توقع الصراع، على الدول أن تهتم بالوسائل الكفيلة بالحفاظ على ذواتها وحمايتها. وكلما تقاربت المنافسة، اشتدت مساعي الدول للحصول على مكاسب نسبية أكثر من سعيها للحصول على مكاسب مطلقة (7).

يشهد صمود «الإنسان والدولة والحرب» على استمرارية السياسة الدولية. لقد أبقت الأحداثُ الكثيرة الهامة التي وقعت خلال العقود الأخيرة على البنية الفوضوية للسياسة الدولية دون مساس، كما أبقت، بالتالي، على صلة الكتاب الوثيقة بموضوعه. والمسائل ذات الاهتمام الرئيسي –

كمسألة غلبة سياسات توازن القوى، والوزن السببي للقوى التي يعينها تصور أو آخر من التصورات الثلاثة، وتأثيرات ظل المستقبل، وأهمية المكاسب النسبية في مقابل المكاسب المطلقة – ما تزال تلك المسائل تشغل دارسي السياسة الدولية.

الهوامش

1. Defense and Diplomacy (New York: King's Cross Press, 1956).

2. أنظر ص 441 .

3. أنظر ص 330.

4. أنظر بخاصة ص 428–383.

5. أنظر الفصل الخامس، وبخاصة ص 260 وما بعدها.

6. أنظر ص 327.

7. أنظر ص 383، 429.

توطئة لطبعة 1959

«الإنسان والدولة والحرب» هو ثاني منشورات «سلسلة الدراسات الموضوعية في العلاقات الدولية». وقد خُطِطَت هذه السلسلة لإيضاح بعض المساهمات التي تمكنت هيئات المعرفة القائمة من تقديمها لفهم العلاقات الدولية الحديثة. والباحث غير مضطر لتقديم بداية جديدة كل الجدّة، حتى وإن كان بحثه في حقل جديد نسبياً من حقول التخصص الأكاديمي. فعلاً، إنه ملزم بألا يعجز عن الوصول إلى مستودعات المعرفة المتاحة. ويتمثل أحد تلك المستودعات التي نالت أقل نصيب من الجرد بشكل منهجي لإفادة العلاقات الدولية في الفكر السياسي الغربي الكلاسيكي. وقد قُصِد من كل مجلد في سلسلة «الدراسات الموضوعية» أن يكون على هذا النسق من الجرد. ومن المناسب بشكل خاص أن يكون كتاب «الإنسان والدولة والحرب» ضمن تلك السلسلة.

لقد اختار الأستاذ (والتز) أن يبحث في الإسهام الخاص الذي تقدمه النظرية السياسية الكلاسيكية في فهم أسباب

الحرب وفي تحديد الأوضاع التي يمكن في ظلها السيطرة على الحرب أو تصفيتها بوصفها الحكم النهائي في النزاعات بين الجماعات البشرية في ظل غياب سلطة مركزية. وهنالك مسائل جوهرية أخرى تهم دارس العلاقات الدولية سعت النظرية السياسية الكلاسيكية لتوفير إجابات عنها، ولكن لا تتمتع أي منها بالمركزية التي تتمتع بها المسألة التي تشغل الأستاذ (والتز).

تَمَثل منهجُ (والتز) في وصف الإجابات التي قدمتها بعض النظريات النموذجية، ثم في فصول متعاقبة مناقشة بعض مضامين وتطبيقات الرؤى الكلاسيكية على البحث في العلوم الاجتماعية المعاصرة والخيارات المتاحة في حقل السياسة العامة. بناءً على ذلك، فإن المؤلَف أكثر بكثير من مؤلَف تفسيري. إذ لم يكن مهتماً فقط بما كان يعنيه بعض كبار الرجال في تاريخ الفكر السياسي الغربي، بل كان أيضاً مهتماً أكثر بالفارق الذي أحدثته حقيقة أنهم فكروا وكتبوا على النحو الذي فعلوا. وليس اهتمامه أثرياً، ولا هو من قبيل وجهة نظر «الفن من أجل الفن».

كان الدكتور (غريسون كيرك) قد نظم في سنة 1947

القسم الأكبر من سلسلة «الدراسات الموضوعية». وهو يتولى الآن منصب رئيس جامعة كولومبيا، ولكنه كان آنذاك أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة. وقد فرضت أعباؤه الإدارية أن يقوم شخص آخر بمباشرة مسؤولية تحرير السلسلة؛ وقد طلب مني أن أتولى هذه المسؤوليات في سنة 1951. وقد أتاحت منحة من مؤسسة كارنيجي لجامعة كولومبيا قيام الدراسات في تلك السلسلة. ولا تتحمل المؤسسة ولا الجامعة مسؤولية النتائج التي توصل إليها المساهمون في سلسلة «الدراسات الموضوعية». وقد أبديت ملاحظتي في التقدمة للمجلد السابق في السلسلة، Alfred Vagts's, Defense and Diplomacy (New York: King's Crown Press, 1956) لأن الآراء المعبر عنها هناك تخص المؤلفين وحدهم، ولهم وحدهم يعود الفضل كما أنهم وحدهم يتحملون المسؤولية.

وليام ت. ر. فوكس
معهد دراسات الحرب والسلام
جامعة كولومبيا – مدينة نيويورك
6 نيسان، 1959.

مدخل (1959)

تعكس الصفحات اللاحقة اهتماماً مباشراً بالعلاقات الدولية واهتماماً بالنظرية السياسية منذ أمد طويل. ويرقى اهتمامي بالنظرية السياسية إلى السنوات التي قضيتها في كلية أوبرلين Oberlin حيث قادني (جون) و(إيوارت لويس) للإحساس بسحر النظرية ولإدراك أهميتها في دراسة السياسة، ولاحقاً، كنت محظوظاً إلى حدٍ كافٍ لأكون في جامعة كولومبيا أحد تلاميذ الراحل (فرانز نيومان) Neumann الذي كان من الذكاء والتميز كأستاذ بحيث لا يمكن لمن عرفه أن ينساه.

ولـ (وليم ت. ر. فوكس) في رقبتي أعجل الدين وأبلغه. حيث بذل نُصحه وانتقاداته الحادة عن طيب خاطر منذ أول مخطط تمهيدي للمخطوطة وحتى النسخة الأخيرة المقدمة هنا. إضافة لذلك، فقد مكنني، بحكم منصبه كمدير لمعهد دراسات الحرب والسلام في جامعة كولومبيا، من تكريس فصول صيفية وأجزاء من السنة الأكاديمية للبحث والكتابة. لا يكفي أن أقول إنه السبب في جعل هذا الكتاب أفضل، إذ

لولا تشجيعه ومشورته لكان يصعب أن يكون هنالك كتابٌ أصلاً.

وكنت محظوظاً أيضاً بنقّادي الآخرين على نحو غير اعتيادي: (هيربرت أ. دين) و(جون ب. ستيوارت) من جامعة كولومبيا، و(كينيث و. ثومبسون) من مؤسسة روكَفِلَر. كان كل منهم على قدر من اللطف بحيث قرأ مخطوطة الكتاب بأسرها في بعض مراحل إعدادها، وكان الأستاذ (ستيوارت) صبوراً بحيث قرأها في مرحلتين مختلفتين. كل واحد منهم قدم لي الاقتراحات التي أنقذتني من الوقوع في كثير من الأخطاء، وأهم من ذلك أن اقتراحاتهم أفضت بي إلى إعادة النظر في المخطوط، وفي الغالب إعادة صياغة أجزاء معتبرة منها، ورغم ذلك لم أكن لأتوصل لنتائج يقبلونها دوماً.

وقد قامت زوجتي بما هو أكثر من المحافظة على هدوء الأطفال وتغيير مواقع الفواصل، وبما هو أكثر من النقد والتدقيق اللغوي؛ فقد قامت بالجزء الأكبر من البحث في أحد الفصول، كما ساهمت بأفكار ومعلومات في فصول الكتاب كلها. كما أود أن أوجه شكري أيضاً لمؤسسة جامعة كولومبيا للطباعة والنشر لتفهمها المشكلات التي تواجه

المؤلِف غير الخبير ولعونها الكريم له في التغلب عليها.

أما الاقتباسات من مؤلفات الآخرين فغالباً ما نَقَلَت الأفكار التي في ذهني بتعبير أليق مما كنت آمَل أن أحقق. وعليه، فقد اقتبستُ بحرية، وأود أن أشكر الناشرين التالية أسماؤهم لمنحي إذنهم الكريم بالاقتباس من مؤلفات مشمولة بحقوق نشر محفوظة:

George Allen and Unwin, Ltd., for John Hobson's Imperialism; Constable and Company, Ltd., for Jean Jacques Rousseau's A Lasting Peace through the Federation of Europe, translated by C. E. Vaughan; E. P. Dutton and Company, Inc., for Jean Jacques Rousseau's The Social Contract, translated by G. D. H. Cole (Everyman's Library edition); William Morrow and Company, Inc., for Margaret Mead's Coming of Age in Samoa (copyright 1928 by William Morrow and Company) and And Keep Your Powder Dry (Copyright 1942 by Margaret Mead); the Philosophical Library for Psychological Factors of Peace

and War, Edited by T. H. Pear; and the Social Science Council for Otto Klineberg's Tensions Affecting International Understanding.

كينيث ن. والتز
كلية سوارثمور
نيسان، 1959

الفصل الأول:

المقدمة

قال أحدهم: إن السؤال عن الرابح في حرب معينة يماثل السؤال عن الرابح في الزلزال الذي ضرب سان فرانسيسكو. وقد حظي الاقتراح بأن الحروب لا تتمخّض عن انتصار وإنما عن درجات متفاوتة من الهزيمة بقبول متزايد في القرن العشرين. ولكن هل للحروب صلة أيضاً بالزلازل من حيث هي أحداث طبيعية يعجز الجهد البشري عن السيطرة عليها أو التخلص منها؟ قليل من الناس من يقر بذلك، مع ذلك فإن محاولات استئصال الحرب – مهما كان نبل إلهامها ومثابرة مساعيها– لم تأت بأكثر من لحظات عابرة من السلام بين الدول. فهناك تفاوت واضح بين الجهد والثمرة، بين الأمنية والنتيجة. يقال لنا إن أمنية السلام تسري بقوة وعمق في الشعب الروسي، ونحن مقتنعون بأن هذا ينطبق أيضاً على الشعب الأمريكي. توحي لنا هذه الكلمات بشيء من الراحة، ولكن يصعب التصديق في ضوء التاريخ والأحداث المعاصرة بأن الوضع المطلوب سينبثق عن هذه الأمنية.

نظراً لإدراك علماء الاجتماع مدى ارتباط الحاضر بالماضي ومدى اعتماد أجزاء أي نظام على بعضها، فإنهم يميلون إلى التحفظ بشأن تقديراتهم المتعلقة بتحقيق عالم أفضل بكثير. فلو أثير سؤال حول ما إذا كان بوسعنا أن نعيش الآن بسلام بينما تصبغ الحرب أحداث الماضي، ستكون الإجابات متشائمة على الأغلب. قد لا يكون هذا السؤال صحيحاً. وفعلاً ستكون الإجابات أقل تثبيطاً لو طرحت الأسئلة البديلة التالية: هل هناك طرق من شأنها أن تقلل من حدوث الحرب وتأثيراتها وتزيد من فرص السلام؟ وهل بوسعنا في المستقبل أن نجعل فترات السلام أطول مما كانت عليه في الماضي؟ إن السلام غاية واحدة ضمن عدد من الغايات الأخرى التي تشغل التفكير في آن معاً. أما الوسائل التي ينشد بها السلام فمتعددة. وتقصد الغايات وتتوسل الوسائل في ظل ظروف متباينة. وبالرغم من صعوبة التصديق بأن هنالك سبلاً للسلام لم يجربها رجال الدولة فيما مضى أو يتبنَّها خبراء الشؤون العامة إلا أن تعقيد المشكلة ذاته يوحي بإمكانية توليف نشاطات بطرق مختلفة على أمل أن تقربنا إحدى هذه التوليفات إلى المقصود. هل

يستنتج من ذلك أن حكمة رجل الدولة تكمن في تجريب سياسة تلو سياسة؟ هل تكمن حكمته في فعل ما تتطلبه اللحظة؟ إن الرد بالإيجاب سوف يوحي بأن الأمل في التحسن يكمن في سياسة بلا تحليل وعمل بلا تفكير. إلا أن كل مسعىً للتخفيف من حدة وضع ما ينطوي على فكرة ما عن أسبابه، بمعنى أن تفسير كيفية تحقيق السلام يتطلب فهماً لأسباب الحرب. ومثل هذا الفهم هو ما ينبغي البحث عنه في الصفحات المقبلة. سأستعير عنوان كتاب ألفه (مورتايمر آدلر Mortimer Adler) لأعنون به موضوعنا وهو «كيف نفكر بالحرب والسلام». ستكون فصول الكتاب المقبلة مقالات في النظرية السياسية. ويبرر هذه التسمية أمران، الأول: نمط البحث، حيث نستهل بفحص فرضيات معينة وتكرار السؤال عن التأثير الذي تحدثه. والمبرر الثاني للتسمية دراستنا المباشرة لعدد من فلاسفة السياسة باقتضاب أحياناً كما سيكون الحال مع (القديس أوغسطين) و(ميكافيلي) و(سبينوزا) و(كانط)، وأحياناً أخرى بإسهاب مثلما سيكون الحال مع (جان جاك روسو). سينصب البحث في مواطن أخرى على نمط فكري معين، وهذا ما ستعالجه الفصول

المتعلقة بالعلماء السلوكيين والليبراليين والاشتراكيين. لكن ما صلة أفكار الآخرين –الذين عاش كثير منهم في الماضي– بمشكلات الحاضر الملحة والمريعة؟ ستكون بقية الكتاب إجابة عن هذا السؤال، ولكن يجدر في البدء أن نشير إلى المسالك التي سنسير بحسبها. إذا كان الله عليماً بكل شيء وقادراً على كل شيء، فلماذا يأذن بوجود الشر؟ على هذا النحو سأل (هورون) Huron البسيط في رواية (فولتير) فأربك بسؤاله رجال الكنيسة المثقفين. إن الإشكالية اللاهوتية في صورتها العلمانية المتمثلة بقيام الإنسان بتقديم تفسير لنفسه بخصوص وجود الشر إشكالية مثيرة للفضول بقدر ما هي محيرة. ففي تاريخ العالم يبدو لنا وجود ثوابت على مر العصور كالأمراض والأوبئة والتعصب الأعمى والاغتصاب، والسرقة والقتل والسلب والنهب والحرب. لماذا؟ هل بوسع المرء أن يفسر الحرب بذات الطريقة التي يفسر بها الضغينة؟ هل الحرب مجرد ضغينة جماهيرية، وبالتالي يكون تفسير الضغينة هو تفسير للشرور التي يقع الناس فريسة لها في المجتمع؟ كثيرون ظنوا ذلك. فقد كتب (جون ملتون) Milton يقول: «إذ رغم أن اللطف الإلهي قد وهبنا

عفوه عن الأذى الآتي إلينا من خارج أنفسنا، إلا أن فساد وضلال حماقتنا نزاع لدرجة أننا لا نستطيع إخماد قلوبنا عن قدح شرارات وبذور بؤس جديد لأنفسنا، ويستمر هذا إلى أن يتدارك الجميع في الجحيم مرة أخرى»[1].

إن مآسينا نتاج حتمي لطبائعنا. فالإنسان مصدر كل شر، وبالتالي، فإنه هو نفسه مصدر الشر المتمثل بالحرب. وحظي هذا التقييم للسبب بنفوذ هائل، إذ تبناه الكثيرون بوصفه من العقائد الأساسية. ومن هؤلاء المؤمنين به (القديس أوغسطين)، و(مارتن لوثر) و(مالتوس) و(جونثان سويفت) و(دين إنج) و(رينولد نيبور). وبصياغة علمانية، فإن هذه العقيدة التي تعرف البشر بأنهم كائنات ذات مزيج داخلي قوامه العقل والعاطفة بحيث تتغلب فيهم العاطفة مراراً، هذه العقيدة كانت ملهمة فلسفة (سبينوزا) Spinoza. بما فيه فلسفته السياسية. وهنا، للمرء أن يناقش قائلاً إن هذه العقيدة كانت مؤثرة في نشاطات (بسمارك) - من حيث نظرته السفلية لأخيه الإنسان - بقدر ما كانت مؤثرة في كتابات

(1) Milton, «The Doctrine and Discipline of Divorce» in Works, III, 180.

(سبينوزا) الصارمة والمتزمتة. إذا كانت معتقدات المرء تتحكم بآماله وتمليها عليه، وآماله بدورها تملي عليه أفعاله، فإن قبول أو رفض قول (ملتون) يصبح ذا أهمية في علاقات الناس. وربما يكون (ملتون) محقاً حتى وإن لم يصدقه أحد. إن كان الأمر كذلك فإن تلك المحاولات الهادفة إلى تفسير تكرار الحرب من خلال العوامل الاقتصادية، مثلاً، ستكون بمثابة ألعاب ممتعة ولكنها لن تكون ألعاباً ذات شأن. وكما قال (دين سويفت) Swift، فإنه إذا صَحَ أن «المبدأ الذي يدعو الديوث إلى كسر نوافذ المومس التي هجرته هو نفس المبدأ الذي يستفز أميراً عظيماً إلى تجييش الجيوش الكبيرة وإلى حصر أحلامه بأسر الأعداء وخوض المعارك وتحقيق الانتصارات»[1]، فإن الأسباب التي يعزوها الأمراء للحروب التي أوقدوا نيرانها ما هي إلا تبريرات وتسويغات تخفي وراءها دافعاً يجهله الأمراء أنفسهم، أما إذا عرفوا ذلك الدافع فإنهم يخشون من التصريح به علانية. وذلك يستتبع أن تكون مخططات رجل الدولة (سلي) Sully مخططات عقيمة رغم جديتها في صنع قدر كبير من السلام في العالم، وعلى غرارها تكون عقيمة

(1) Swift, A Tale of a Tub.

أيضاً أحلام الراهب الفرنسي (كروسيه) Crucé، وتبقى عقيمة إلى أن تعالج جذور المشكلة كالغرور وسرعة الغضب التي أفرزت الحروب والشرور الأخرى التي ما زالت تقض مضاجع الجنس البشري.

كثيرون يوافقون (ملتون) على أن فهم الأحداث الاجتماعية والسياسية يتم من خلال فهم الطبيعة الإنسانية نفسها، إلا أنهم يختلفون فيما بينهم حول ماهية هذه الطبيعة الإنسانية وما يمكن أن تؤول إليه. وفي المقابل، هنالك آخرون كثر يعارضون الأساس المنطقي الذي تقوم عليه أطروحة (ملتون)، حيث نجدهم يثيرون التساؤل التالي: هل الإنسان هو الذي يصنع المجتمع في مخيلته، أم أن المجتمع هو الذي يصنع الإنسان؟ فمن المتوقع، في زمن لم تكن الفلسفة فيه سوى فرع من فروع علم اللاهوت، أن يعزو فلاسفة اللاهوت إلى الفعل الإنساني ما وصفه كثير من الفلاسفة قبلهم وبعدهم بأنها تأثيرات الكيان السياسي. من هؤلاء الفلاسفة كان (روسو) Rousseau الذي تحرر بوضوح من وجهة النظر القائلة: بما أن الإنسان حيوان اجتماعي، فبإمكاننا تفسير سلوكه من خلال الإشارة إلى

عاطفته الحيوانية و/ أو عقله البشري. ويذهب (روسو) إلى أن الإنسان عندما يولد في حالته الطبيعية فإنه لا يكون صالحاً ولا طالحاً. أما المجتمع فهو القوة التي تحط من قدر الإنسان من ناحية، ولكن المجتمع من ناحية أخرى هو عامل التهذيب الأخلاقي. لم يكن (روسو) ليتخلى عن الأثر الثاني للمجتمع حتى عندما ظن أن عودة الناس إلى حالة الطبيعة أمر ممكن. هذا هو موقف (روسو) الذي برز في كتاباته بثبات، ومع ذلك فقد استمرت الأسطورة في كتاباته، فهو يؤمن بالمتوحش النبيل ويرثي ظهور المجتمع[1]. ووفقاً لفكر (روسو) فإن سلوك الإنسان، أو طبيعته الصميمة التي اعتبرها البعض سبباً للشر، هو في أغلبه نتاج المجتمع الذي يعيش فيه. والمجتمع، الذي يمقته (روسو)، بدوره لا يمكن فصله عن الكيان السياسي. وفي غياب السلطة المنظمة - التي ينبغي عليها أن تخدم كسلطة قضائية كحد أدنى - يستحيل على الناس العيش بسلام. لا يمكن فصل دراسة المجتمع عن دراسة الحكومة، كما لا يمكن فصل دراسة الإنسان عن كلتا الدراستين. لقد اعتقد (روسو)، كما اعتقد (أفلاطون) من

---

(1) للمزيد من المناقشة حول (روسو)، أنظر لاحقاً الفصل السادس

قبل، أن الكيان السياسي الفاسد يجعل من الناس فاسدين، وأن الكيان السياسي الصالح يجعل من الناس صالحين. وهذا لا يعني أن الدولة بمثابة صانع الخزف، وأن الإنسان بمثابة كتلة الطين التي لا تملك مقاومة الشكل الذي يريده الفنان. لقد أدرك (روسو) وجود تشابهات بين البشر أينما عاشوا. وهنالك أيضاً اختلافات بينهم، وإن البحث عن الأسباب هو محاولة لتفسير تلك الاختلافات. ويتم تفسير النتيجة – سواءً كان شاغلُ المرء تكرار السرقة أم تكرار الحرب – عبر دراسة العلاقات الاجتماعية المختلفة للناس، وهذا بدوره يتطلب دراسة السياسة.

أيهما أفضل لفهم الإنسان في المجتمع: دراسة الإنسان أم دراسة المجتمع؟ يبدو أن الرد المرضي أكثر يأتي من خلال السؤال بأداة «أم» والإجابة بأداة «كليهما». لكن الشروع بأحدهما قبل الآخر في تفسير الأحداث يحدث فارقاً. فقد كتب (توماس مالتوس) Malthus يقول: «رغم ظهور المؤسسات الإنسانية بمظهر الذي يتسبب بكثير من الأذى للجنس البشري، إلا أنها في الحقيقة أسباب زائفة، إنها مجرد ريش يطفو على السطح، مقارنة مع تلك الأسباب المتأصلة

التي تفرز التلوث والنجاسة التي تعكر الينابيع وتكدر تيار الحياة البشرية بأكمله»[1]. لقد نظر (روسو) إلى العالم نفسه وإلى مجموعة الأحداث نفسها، ولكنه وجد أن محل الأسباب الرئيسة يقع في نطاق آخر غير الطبيعة الإنسانية.

وفي المقابل، فإن اتباع فكر (روسو) يثير أسئلة. فكما يعيش الناس ضمن دول، كذلك تتواجد الدول ضمن عالم من الدول. إذا قمنا الآن بحصر اهتمامنا بمسألة سبب وقوع الحروب، فهل ينبغي علينا أن نصب اهتمامنا على دور الدولة بمحتوياتها الاجتماعية والاقتصادية وشكلها السياسي، أم علينا أن نركز اهتمامنا على ما يسمى أحياناً بمجتمع الدول؟ يمكن للمرء أن يقول مرة أخرى: أطلق لفظة «أم» ثم اشتغل بكلا الأمرين، إلا أن الكثيرين ركزوا اهتمامهم على واحد من هذين الأمرين، وهذا يفسر سبب بعثرة النتائج التي توصلوا إليها. فالذين انصب اهتمامهم على دور الدولة تسلسلوا بخط موازٍ نوعاً ما لـ(ملتون). فهو يفسر مآسي العالم من خلال الشر المتأصل في الإنسان؛

---

(1) Malthus, An Essay on The Principle of Population, pp. 47- 48 (ch. x of the 1788 ed.).

وهم يفسرون مأساة الحرب من خلال الطبائع الشريرة لبعض الدول أو كلها. وبالتالي، فغالباً ما تُعكس هذه الجملة بحيث تصبح كما يلي: إذا كانت الدول الطالحة تصنع الحروب، فإن الدول الصالحة ستعيش بسلام مع بعضها. ويمكن أن تُعزى وجهة النظر هذه - بدرجات متفاوتة من التبرير - إلى (أفلاطون) و(كانط) Kant وإلى ليبراليي القرن التاسع عشر والاشتراكيين التصحيحيين. فإنهم جميعاً يتفقون على المبدأ المعني، مع ذلك فهم يختلفون حول مواصفات الدول الصالحة وحول إشكالية إحداث الأسباب المفضية إلى وجودها.

وحيث تفوق الماركسيون على التصور الليبرالي للعالم، قام آخرون بمحق هذا التصور كلياً. فـ(روسو) نفسه وجد أن الأسباب الرئيسة للحرب لا تكمن في الإنسان ولا في الدولة وإنما في نظام الدول نفسه. ففيما يتصل بالناس في حالة الطبيعة يشير (روسو) إلى أن الإنسان لا يستطيع أن يبادر بالتصرف الرزين إلا إذا كان مطمئناً نوعاً ما إلى أن الآخرين عاجزون عن القضاء عليه. طور (روسو) هذا الفكر وطبقه على دولٍ تعيش حالةً من الفوضى وذلك في مقالته

عن «حالة الحرب» The State of War وفي تعليقاته على مؤلفات (الأب دو سانت بيير Abbé de Saint-Pierre.

فبالرغم من أن دولة ما قد تود العيش بسلام إلا أنها ستضطر إلى أن تراعي مقدرتها على المبادرة بحربٍ وقائية، وذلك لأنها إن لم تضرب في اللحظة المواتية لها، فلربما تتلقى ضربةً بعد أن تكون الفرصة قد فاتتها إلى خصمها. هذه النظرة تشكل الأساس التحليلي لكثير من مقاربات توازن القوى في العلاقات الدولية، وهي أيضاً الأساس التحليلي للبرنامج الفدرالي العالمي. وهي في الوقت نفسه تفسير عام لسلوك الدول، وهي أيضاً نقطة ارتكاز point dappui حرجة ضد الذين يفسرون السلوك الخارجي للدول من خلال بناها الداخلية، وقد أشار إليها ضمناً كل من (ثوسيديد) Thucydides و(الكسندر هاملتون) Hamilton ، بينما صرح بها كل من (ميكافيلي) Machiavelli و(هوبس) Hobbes و(روسو). وبينما يعتقد البعض بأن السلام سوف يعقب تحسن الدول، يؤكد آخرون بأن ما سيكون عليه حال الدولة يعتمد على علاقتها بالآخرين. ففيما يتصل بالفرضية الأخيرة، قام (ليوبولد رانكه) Ranke باستنباطها من

– أو تطبيقها على – تاريخ دول أوروبا الحديثة. كما أنها استخدمت

كذلك لتفسير الترتيب الداخلي في دول أخرى[1].

لقد حاول كل من رجال الدولة والفلاسفة والمؤرخين أن يفسروا سلوك الدول في أوقات الحرب والسلام. ففي مسودة ملاحظة لـ(ودرو ولسون) Wilson في شهر تشرين ثاني من سنة 1916 كتب معلقاً أن أسباب الحرب المشتعلة آنذاك كانت غامضة، وأن الشعوب المحايدة لم تعرف لماذا نشبت الحرب وأنها في حالة انجرارها إلى الحرب لن تدرك الغايات التي ستقاتل في سبيلها[2]. ولكن أفعالنا غالباً ما تستلزم القيام بإقناع أنفسنا بأننا نعرف الإجابات عن مثل هذه الأسئلة. وسرعان ما عرف (ولسون) الإجابات التي ترضيه. ونظراً لتمييزه على نحو حاد بين الدول المسالمة والدول العدوانية، فقد ظهر في التاريخ بمظهر الذين نسبوا للديمقراطيات كل مناقب الدول المسالمة، في حين نسبوا للدول السلطوية كل

(1) Ranke, «The Great Powers,» tr. H. H. Von Laue, in Theodore H. VonLaue, Leopold Ranke. And see, e.g., Homo, Roman Political Institutions, tr. Dobie, especially pp. 146, 364- 69.

(2) Link, Woodrow Wilson and the Progressive Era, p. 257n.

مثالب الدول العدوانية. ولكن ذلك يتباين نوعاً ما بحسب المؤلف محل الدراسة، فقد كان يعتقد أن واقعة الحرب تعتمد على نوع الحكومة الوطنية. وبناءً على ذلك، قال (كوبدن) Cobden في خطبة له في مدينة (ليدز) في شهر كانون أول من سنة 1849: «في أي الجهات نبحث عن تراكمات غيوم الحرب السوداء؟ أين نرى ظهورها؟ ولماذا؟ إنها تظهر من جهة الحكم المطلق المستبد القابع في الشمال حيث يتحكم رجل واحد بمصير أربعين مليون عبد. أما المحل الثاني الذي يهدد بخطر الحرب بعد (روسيا) فهي (النمسا)، ذلك البلد التعيس السيء، فهي في المرتبة الثانية من حيث حكم الفرد المطلق والبربرية، فهناك يمكنكم أن تروا مرة أخرى أعظم مخاطر الحرب. وبالمقارنة، فحيثما تجدون السكان يحكمون أنفسهم، كما هو الحال في بريطانيا أو فرنسا أو أمريكا، فستجدون شعباً غير نزاعٍ للحرب، وإذا رغبت أي من حكوماتهم بدخول الحرب، فسيضع الشعب حداً لتلك الحكومة»[1].

تكمن المصلحة الدائمة للشعب في السلام، ولا تؤثر حكومة يسيطر عليها الشعب إرادة القتال، إلا إذا أُجبرت

(1) Cobden, Speeches, ed., Bright and Rogers, I, 432- 33.

عليه. ولكن بعد بضع سنين فحسب دخلت إنجلترا الحرب ضد روسيا بالرغم من أنها لم تُجبر على ذلك، وفقد (كوبدن) مقعده البرلماني جراء معارضته للحرب. ورغم مرارة التجربة إلا أنها لم تفضِ إلى التخلي عن الفكرة، فقد وجدت حياة جديدة في كلمات (ولسون)، على سبيل المثال، وفي كلمات السيناتور الراحل (روبرت تافت) Taft. فعلى غرار (كوبدن)، كتب (تافت)، ولكن في سنة 1951، يقول: «لقد أظهر التاريخ أنه إذا أعطي الشعبُ فرصة ليقول كلمته، فإنه دون شك سيدلي بصوته ما أمكن لصالح السلام. وقد تبين في كل زمن أن الحكام المستبدين أميل للحرب من شعوبهم»[1]. ويتساءل المرء: هل يوجد حقاً شكل من أشكال الدولة ينفرد بوصفه مسالماً؟ وإن كان يوجد هذا الشكل فما حدود أهميته؟ وهل سيُمَكِن بعض الدول من تَبَيُن أي الدول الأخرى التي بوسعها أن تثق بها؟ هل ينبغي على الدول الصالحة أن تبحث عن سبل لإصلاح الدول الأخرى فتمكن، بالتالي، كل البشر من التمتع بمزايا السلام؟ لقد آمن (ولسون) بأن الأخلاق تحتم مساعدة الآخرين لإعادة خَلقهم سياسياً؛

(1) Robert A. Taft, A Foreign Policy for Americans, p. 23.

وعلى النقيض من ذلك، فقد اعتقد (كوبدن) بأنه لا يمكن تبرير تلك المساعدة بأية حال. إذن، رغم اتفاق (كوبدن) و(ولسون) على محل وجود أسباب الحرب، إلا أنهما اختلفا في استنتاجاتهما السياسية.

ولكن ماذا عن أولئك الميالين إلى تقييم مختلف للأسباب الرئيسة؟ قال الرئيس (دويت آيزنهاور): «الشعب، عامة الشعب، الآن لا يريد الصراع، وأعتقد أن القادة المخطئين وحدهم هم الذين تنامت لديهم الميول الحربية واعتقدوا مخطئين أن الشعب يريد القتال»[1]. مع ذلك، فمن الواضح أن بعض الشعوب لا تشعر بحاجة ملحة للسلام، إذ في مناسبة مختلفة قال (آيزنهاور): «لو عملت الأمهات في كل بلد على تربية أطفالهن على تفهم أوطان وآمال أطفال البلاد الأخرى، في أمريكا وأوروبا والشرق الأدنى وآسيا، لكانوا بذلك يؤدون خدمة نبيلة لقضية السلام في العالم»[2]. هنا يبدو أن الرئيس يتفق مع (ملتون) بخصوص محل وجود

---

(1) Quoted by Robert J. Donovan, «Eisenhower Will Cable Secret Geneva Reports,» in New York Herald Tribune, July 13, 1955, p. 1.

(2) Eisenhower, address to a meeting of the National Council of Catholic Women. Text in New York Times, November 9, 1954, p. 14.

السبب، ولكن بدون تشاؤمية (ملتون) — أو واقعيته وذلك بحسب المفاهيم المسبقة لدى المرء. من المحتمل أن تكون النزعات العدوانية أصيلة في الإنسان، ولكن هل يُعَد سوء توجيهها أمراً حتمياً؟ إن الشرارات الأولى للحرب تقدح في عقول البشر وعواطفهم، ولكن هل يمكن تغيير تلك العقول والعواطف؟ وإذا اتفق على إمكان تغييرها، فإلى أي مدى وبأي سرعة يمكن ذلك؟ وإذا أخذنا بالاعتبار وجود عوامل أخرى ذات صلة بالموضوع، فما أهمية الفروق التي ستحدثها تلك التغييرات؟ إن الإجابات عن هذه الأسئلة والأسئلة الواردة في الفقرة السابقة غير واضحة، ولكنها ذات أهمية. فما أفضل طريقة للبحث عن الإجابات؟

سوف يقترح بعضهم أن نتناول إجابات ممكنة بوصفها افتراضات، ثم التحقق منها وفحصها تجريبياً، وهذا أمر صعب. لقد جادل معظم الليبراليين الإنجليز في فترة الحرب العالمية الأولى - كما فعل (ولسون) - لتأكيد مقولة أن الصفة العسكرية والسلطوية للدولة الألمانية دفعت ألمانيا إلى السعي للحرب التي سرعان ما انتشرت في العالم كله. وفي الوقت ذاته دافع بعض الليبراليين، وبالأخص (ج. لويس ديكنسون)

Dickinson ، عن المقولة القاضية بأنه لا يمكن تحميل مسؤولية الحرب لدولة واحدة. إذ لا يمكن للمرء أن يفهم العمليات التي أدت إلى إفراز الحرب ويقيمها تقييماً منصفاً إلا من خلال فهم النظام الدولي – أو انعدام النظام – الذي طالما أكرَهَ قادةَ الدولِ على التصرف دون كبيرِ اعتبارٍ للأخلاقية التقليدية[1]. وقد هَبّ الليبراليون والاشتراكيون على السواء ضد (ديكنسون) بسبب قيامه بعكس اتجاه التفسير السائد، فبدلاً من أن يكون اتجاهه من الداخل إلى الخارج، قام بالنظر إليه من الخارج إلى الداخل. وغالباً ما يعتمد قبول أو رفض الأطروحة التفسيرية في شؤونٍ مثل هذه على مهارة المدعي ومزاج المستمعين. ومن الواضح أن هذه المعايير ليست ملائمة، ولكن من الغباء القول بأن إلقاء نظرة أقرب على المعلومات المتوفرة يُمكّنُنَا من طرح قضية هذه النظرية التفسيرية أو تلك على نحو أكثر إقناعاً. إذ بإمعان النظر في نفس منظومة المعلومات توصلت أطراف المناظرة إلى نتائج مختلفة تماماً، وذلك لأن التصورات التي يحملونها أفضت بهم إلى انتقاء المعلومات وتفسيرها بطرق متباينة. فمن أجل

---

(1) Dickinson, The European Anarchy, passim.

إضفاء معنىً على فرضية الليبراليين سنحتاج إلى بلورة فكرة عن العلاقات المتبادلة بين عدد من العوامل الممكنة ذات الصلة، علماً بأن هذه العلاقات المتبادلة لا توفرها المعلومات قيد الدراسة. وإنما نحن الذين ننشئ هذه العلاقات المتبادلة، أو بالأحرى نؤكدها. إن قولنا «ننشئ» قول خطير، وذلك لأنه لا محيص لنا من الافتراضات الفلسفية سواءً استعملنا هذه اللفظة أو لم نستعملها. وتصبح الفكرة التي نحملها بمثابة مصفاة نمرر من خلالها معلوماتنا.

وإذا تم انتقاء المعلومات بحذر، فإنها ستمر كما يمر الحليب من قطعة القماش. ويمكن لاستعصاء مرور المعلومات أن يفضي بنا إلى استبدال مصفاة مكان أخرى، بمعنى أنها تفضي بنا إما إلى تعديل النظرية التي نتبناها أو التخلص منها، وإلا فإنها ستنتج انتقاءً وترجمة للمعلومات أكثر براعة، وذلك على غرار ما حصل مع كثير من الماركسيين عندما حاولوا إنقاذ الأطروحة التي مؤداها أن نشوء الرأسمالية وتوسعها سيفضي إلى المزيد من فقر الجماهير.

إذا تضاربت تأثيرات ونتائج التحقيقات التجريبية مع الأفكار التي يحملها التجريبيون، فينبغي عندها أن نسأل

أنفسنا بخصوص إمكان إخضاع الأفكار ذاتها للفحص والنقد. ومن الواضح أنه يمكن إخضاعها. تتميز دراسة السياسة عن غيرها من الدراسات الاجتماعية بتكريس اهتمامها لدراسة مؤسسات الحكومة وعملياتها. وهذا من شأنه أن يركز اهتمام عالِم السياسة دون الحاجة إلى حرمان نفسه من استخدام مواد وتقنيات العلوم الاجتماعية الأخرى[1]. ولا يواجه دارس العلاقات الدولية أية صعوبة بخصوص النقطة الأخيرة – استخدام مواد وتقنيات العلوم الاجتماعية الأخرى - ولكن هنالك صعوبة جمة في النقطة السابقة – مؤسسات الحكومة وعملياتها - وذلك لأن العلاقات الدولية تتسم وعن حق بغياب المؤسسات الحكومية، الأمر الذي من شأنه أن يحدث انعطافاً جذرياً في العمليات ذات الصلة. ولكن الفلسفة السياسية التقليدية، بتركيزها المعهود على السياسة الداخلية، تغدو ذات صلة كبيرة وهامة في نظر دارس العلاقات الدولية. فغالباً ما يقال إن السلام مشكلة القرن العشرين. وهو أيضاً أحد الاهتمامات

---

(1) Cf. David B. Truman, «The Impact on Political Science of the Revolution in the Behavioral Sciences,» in Bailey et al., Research Frontiers in Politics and Government, pp. 202- 31.

الدائمة لفلاسفة السياسة. أما السؤال الذي يثيره الناس في أوقات الهدوء النسبي فمن المحتمل أن يكون: ما نفع الحياة بدون عدالة وحرية؟ الموت خير من حياة العبيد. بينما في فترات القلاقل الداخلية والمجاعات والحروب الأهلية وانعدام الأمن يتساءل الكثيرون: ما نفع الحرية بدون سلطة كافية لترسيخ الأمن والحفاظ على شروطه؟ أن يكون للحياة أولوية على العدالة والحرية هو حقيقة واضحة لا تحتاج إلى إثبات عند (القديس أوغسطين) St. Augustine و (لوثر) Luther و (ميكافيلي) و (بودان) Bodin و (هوبس). إذا كان بديل الطغيان هو الفوضى، وإذا كانت الفوضى تعني حرب الكل ضد الكل، فإن الرغبة بإدامة الطغيان وتحمل سلبياته تصبح أمراً مفهوماً. إذ ليس بمقدور أحد أن يتمتع بالحرية في غياب النظام. لقد حيرت مشكلةُ تعريف شروط السلام وتحقيقها فلاسفةَ السياسة، وبخاصة في أوقات الأزمات، وهي مشكلة أقضت مضاجع البشر كما حيرت دارس العلاقات الدولية.

أحد الأحيان اقترح (ر. ج. كولينجوود) Collin-gwood أن أفضل طريقة لفهم كتابات الفلاسفة تتمثل

في البحث عن الأسئلة التي كانوا يحاولون الإجابة عنها. والمقترح هنا أن أفضل طريقة لفحص مشاكل النظرية السياسية الدولية تتمثل في طرح سؤال مركزي والتعرف على الإجابات الممكنة. فيمكن للمرء أن يفتش في الفلسفة السياسية بحثاً عن إجابات على السؤال التالي: أين يمكن أن نجد الأسباب الرئيسة للحرب؟ إن الإجابات محيرة من حيث تنوعها وسماتها المتناقضة. ومن أجل تسهيل الإحاطة بهذا التنوع يمكن ترتيب الإجابات تحت العناوين الثلاثة التالية: ضمن الإنسان، وضمن بنية الدولة منفردة، وضمن النظام الدولي. أما الأساس الذي يقوم عليه هذا الترتيب وصلته بعالم العلاقات فقد تقدم اقتراحه في الصفحات السابقة. وسنطلق على هذه التقديرات الثلاثة للسبب تسمية تصورات العلاقات الدولية، وسوف يصار إلى ترقيمها بالترتيب الوارد هنا، كما سيتم تعريف كل تصور وفقاً للمحل الذي تتواجد فيه سلسلة الأسباب الهامة.

تشير التعليقات الآنفة إلى أن وجهات النظر التي يحتويها كل تصور قد تكون متناقضة، نوعاً ما، كالتناقض الواقع فيما بين التصورات نفسها. فالأطروحة القاضية بأن الحرب

حتمية بسبب سوء الطبيعة البشرية التي يتعذر تغييرها، والأطروحة القاضية بإمكان إنهاء الحروب بسبب إمكان تغيير البشر، كلتا الأطروحتين متناقضتان، ولكن بما أن كلاً منهما تعتبر الأفراد محلاً للسبب، فقد اعتُبِرَت الأطروحتان ضمن التصور الأول. وكذلك فإن قبول أحد تحليلات التصور الثالث يمكن أن يفضي بنا إلى تفاؤلية الفيدراليين العالميين الخادعة أو إلى موقف الواقعية السياسية Realpolitik التي غالباً ما عُرِفَت خطأً بالتشاؤمية. وبما أنه من الممكن – في جميع الوجوه عدا واحداً – أن يكون هنالك تفاوت في الآراء ضمن كل تصور من التصورات الثلاثة، وبما أن الوصفة العلاجية متعلقة بالهدف وبالتحليل أيضاً، فإن العلاج في كل تصور ليس علاجاً واحداً. على أية حال، هنالك وصفات علاجية منطقية وأخرى غير منطقية تتعلق بكل زوج من أزواج التصور – الهدف.

يمكن الحكم على الوصفة العلاجية بأنها خاطئة إذا أمكن إثبات أن اتباعها لا يوصل إلى النتيجة المتَنبأ بها. ولكن هل يمكن أن نثبت أن علاجاً ما قد تم فعلاً اتباعه؟ إذ غالباً ما نسمع تعابير مثل: «إن عصبة الأمم لم تفشل، لأنها لم تُجَرَّب

أصلاً». ومثل هذه التعابير غير قابلة للدحض. ولكن حتى وإن كان التفنيد التجريبي ممكناً، فإن مشكلة إثبات صلاحية علاج ما تبقى بحاجة إلى حل. حيث إن المريض الذي جرب عشرة علاجات في فترة مرضية واحدة سوف يتساءل: أي العلاجات العشرة كان سبب الشفاء. وتوزيع نسبة الفضل على العلاجات التي ينسب إليها الشفاء أصعب من توجيه اللوم إلى أسباب المرض أو إلى أسباب فشل العلاج. فلو أظهرت إحدى الدراسات التاريخية أن الزيادة في الرفاه الوطني في الدولة (أ) كان دائماً يعقب زيادة في التعرفة الجمركية، فإن بعض المراقبين سيتخذ من هذا الأمر إثباتاً على أن التعرفة المرتفعة هي أحد أسباب الرفاه، بينما سيرى آخرون أن هذين العاملين يعتمدان على عامل ثالث، وسيرى آخرون أنه لا يمكن استنتاج شيءٍ من ذلك كله. وبالرغم من ضرورة المقاربة التجريبية إلا أنها غير كافية. فترابط الأحداث بمعزل عن التحليل المصاحب لا يعني أي شيء، أو على الأقل ليس جديراً بأن يعني أي شيء.

إن لم يكن هنالك حل تجريبي لمشكلة التحقق من العلاج، فما هو الحل المتوفر إذن؟ من المنطقي استحالة العلاج

بعيداً عن التحليل. وبالتالي، فإن أي وصفة علاجية تسعى إلى إيجاد قدر أكبر من السلام في العالم تتصل بواحد من تصوراتنا الثلاثة للعلاقات الدولية، أو بتركيبة منها. وسيتيح أمامنا فهم الشروط التحليلية لكل تصور احتمالين إضافيين في قبول أو رفض الوصفات العلاجية. (أ) أن العلاج المبني على أساس تحليل خاطئ من غير المحتمل أن يثمر النتائج المرجوة. فالافتراض بأن إجراء تحسين على البشر بطريقة معينة من شأنه أن يعزز السلام هو افتراض يقوم على افتراضٍ آخر مفاده أن أحد أشكال التصور الأول للعلاقات الدولية هو افتراض صحيح. وبالتالي، فإنه ينبغي فحص الافتراض الأخير قبل تقديم الافتراض الأول. (ب) لن يُقبَل أي علاج ما لم يكن مرتبطاً ارتباطاً منطقياً بالتحليل المصاحب له. إذ أن المرء الذي يعاني من التهاب اللوزتين لا ينتفع كثيراً من إجراء عملية ناجحة لاستئصال الزائدة الدودية. قياساً على ذلك، إذا كان سوء الطبيعة البشرية يسبب العنف بين الدول فإن الاشتغال بالإصلاح الداخلي للدول لن يكون ذا نفع كبير. وإذا كان العنف بين الدول هو نتيجة للفوضى الدولية، فإن الاشتغال بإصلاح الأفراد لن يحقق الكثير. أي أن التشخيص

الذي يقدمه شخص ما يدحض الوصفة العلاجية التي يقترحها شخص آخر. إذا أمكن تأكيد صلاحية التصورات نفسها، فإن عملية الربط الناقدة التي تربط أو تزاوج بين العلاج والتصور تصبح بمثابة الرقيب على صلاحية العلاجات. على أية حال، هنالك عامل آخر يزيد المهمة تعقيداً. إذ ربما يُشترَط إيجاد تركيبة مؤلفة من التصورات الثلاثة – بدلاً من تصور واحد – من أجل فهم دقيق للعلاقات الدولية. فقد تواجهنا حالة مرضية تتداخل فيها عوامل أكثر من مجرد اللوزتين أو الزائدة الدودية. فقد يكون كلاهما مصاباً بالتهاب، ولكن استئصال أحدهما يمكن أن يودي بحياة المريض. وبصيغة أخرى، فإن فهم العواقب التي يفرزها أي من الأسباب قد يعتمد على فهم علاقته بالأسباب الأخرى. واحتمال وجود علاقة متبادلة بين الأسباب يزيد من صعوبة مشكلة تقدير جدارة العلاجات المتنوعة.

ما هي معايير الجدارة؟ خذ مثلاً الشخص الذي يقول أن الدول «الطالحة» bad states تُحدِث الحرب، وأن الدول الصالحة good states ستعيش معاً بسلام، وأنه بالتالي علينا أن نفرض على الدول الانسجام مع أحد أنماط العلاج.

ويتطلب تقييم جدارة هذه السلسلة من الاقتراحات منا أن نسأل الأسئلة التالية:

(أ) هل يمكن تنفيذ الاقتراح الأخير، وكيف؟

(ب) هل هنالك علاقة منطقية بين الوصفة العلاجية والتصور؟ وبصيغة أخرى، هل يقوم العلاج بمباشرة الأسباب المُشَخَصَة؟

(ج) هل التصور محل الدراسة كافٍ، أو هل قام المُحَلِل بوضع يده على السبب الأكثر إثارة، أو السبب الذي يظن أنه أكثر الأسباب قابليةً للمعالجة، بينما أهمل أسباباً أخرى أهم أو على نفس القدر من الأهمية؟

(د) كيف تؤدي محاولات تركيب الوصفة العلاجية إلى التأثير على أهداف أخرى؟

وهذا السؤال الأخير ضروري، طالما أن السلام ليس الهدف الوحيد، ولا حتى لأكثر البشر أو الدول ميولاً للسلام. فمثلاً قد يعتقد شخص أن الحكومة العالمية رديفة للسلام الدائم، ولكن من الممكن أيضاً أن يكون الشخص مقتنعاً بأن أية دولة عالمية ستمثل طغياناً عالمياً، وبالتالي، يفضل نظامَ دولٍ قوميةٍ مع تهديد دائم بالحرب، على دولة

عالمية مع أمل بالسلام الدائم.

سنحاول تسهيل الإجابة عن الأسئلة التي طرحت تواً، أولاً من خلال الدراسة النقدية لكل تصور، وثانياً من خلال دراسة العلاقة المتبادلة بين التصورات. أما فصول الكتاب، فالفصول الثاني والرابع والسادس تقدم شروحاً مسهبة وجوهرية لكلٍ من التصورات الأول والثاني والثالث على التوالي، وذلك من خلال قوالب الفلسفة السياسية التقليدية. أما الفصول الثالث والخامس والسابع فسوف توضح بالأمثلة كلاً من التصورات الثلاثة. وأما الفصل الثامن فهو بمثابة مقالةٍ موجزة عن العلاقة المتبادلة بين التصورات الثلاثة إضافةً إلى كونه خاتمة الكتاب.

الفصل الثاني

التصور الأول:

الصراع الدولي والسلوك الإنساني

هنالك خداع ومكر ومنهما تنبثق الحرب.

(كونفوشيوس)

يكمن موضع أسباب الحرب الهامة، وفق التصور الأول عن العلاقات الدولية، في طبيعة الإنسان وسلوكه. فالحروب تنشأ من الأنانية، من الدوافع العدوانية الموجهة توجيهاً سيئاً، من الحماقة. أما الأسباب الأخرى فهي أسبابٌ ثانوية وينبغي تفسيرها في ضوء تلك العوامل. وإذا كانت تلك هي الأسباب الرئيسة للحرب، فإن استئصال الحرب ينبغي أن يتحقق من خلال الارتقاء بالإنسان والنهوض به وبعث الاستنارة فيه، أو من خلال إعادة تكييفه النفسي - الاجتماعي. كان هذا التقييم للأسباب وعلاجها مهيمناً على كتابات كثيرٍ من دارسي العلاقات الإنسانية الجادين، من (كونفوشيوس) Confucius إلى دعاة السلام في عصرنا هذا.

وهي الفكرة المتكررة كذلك لدى كثير من علماء السلوك في العصر الحديث[1].

ليس هنالك داعٍ لتطابق العلاجات المقترنة بتحليلات التصور الأول، وسوف يتم توضيح ذلك بضرب بعض الأمثلة. فقد انتقل (هنري وادسويرث لونغفيلو) إلى التعبير الشعري عند زيارته ترسانة حربية في (سبرنغفيلد) حيث صاغ الأفكار التالية شعراً:

«لو كانت نصف القوة التي تملأ العالم رعباً

لو كانت نصف الثروة التي تُنفق في المعسكرات والمحاكم

لو كانت هذه مكرسة لتحرير العقل البشري من خطله

فعندها لن نحتاج لترسانات الأسلحة ولا للقلاع.»

هذه الأبيات تنطوي على الفكرة التي مفادها أن الشعب لن يصر على تبني السياسات الصائبة إلا إذا عرف ماهيتها. فغرائز البشر صالحة مع أن سذاجتهم وسهولة انخداعهم الآن قد تدفعهم إلى اتباع قادة مزيفين. ومن خلال إرجاع المصاعب الحالية إلى خللٍ في المعرفة، يصبح التثقيفُ هو

---

(1) تمت مناقشتهم بإسهاب في الفصل الثالث.

الشفاء من مرضِ الحرب. تحظى هذه الفكرة بانتشارٍ واسعٍ.
حيث ترى (بيفرلي نيكولز) Nichols، وهي من دعاة السلام
في الثلاثينيات من القرن (العشرين) «أنه لو أمكن لـ(نورمان
آنجل) أن يصبح ديكتاتوراً تثقيفياً مُتوَّجاً على العالم، فسوف
تتلاشى الحرب كما يتلاشى ندى الصباح، وذلك خلال فترة
جيل بشري واحد»[1]. وفي عام 1920 قام مؤتمر للأصدقاء،
يعارض الاعتماد على التطور الثقافي وحده، بدعوة شعوب
العالم إلى استبدال الأنانية بروح التضحية والتعاون والثقة[2].
كما رأى (برتراند راسل) Russell، في الوقت نفسه تقريباً
وفي المسرب ذاته، أن تخفيف حدة غرائز التملك هو أحد
المتطلبات المسبقة لتحقيق السلام[3]. وقد عبر آخرون عن هذه
الفكرة حيث رأوا أن زيادة فرص السلام لا تتطلب إجراء
كثير من التغييرات في «الغرائز» بقدر ما تتطلب شق القنوات
التي من شأنها تفريغ وتوجيه الطاقات التي يتم ضخها الآن
من خلال منفذ الحرب الحمقاء المدمرة. فلو كان هنالك

(1) Nichols, Cry Havoc! P. 164.
(2) Hirst, The Quakers in Peace and War, pp. 521- 25.
(3) Russell, Political Ideals, p. 42.
تتكرر هذه الفكرة بطريقة أو بأخرى في كتابات اللورد (راسل)
حول العلاقات الدولية

بديلٌ عن القتال لدى الناس لصمتت بنادقُهم كلها في آنٍ واحد. وكذلك رأى (أرسطوفان) Aristophanes الشاعرُ الإغريقيُّ هذا المقصد. فلو أن نساء أثينا أنكرن ذواتهن لصالح أزواجهن وأخدانهن لاضطر رجالهن للاختيار بين متعة السرير وتجارب ساحات القتال المرهقة. لقد ظن (أرسطوفان) بأنه يعرف رجال أثينا ونساءها معرفة كافية لاستباق النتيجة. وعلى المنوال نفسه نسج (وليم جيمس) James، ففي نظره أن جذور الحرب تمتد إلى أعماق طبيعة الإنسان النزاعة للقتال التي هي نتاج تقليدٍ قديمٍ قِدمَ العصور.

من غير الممكن تغيير طبيعة الإنسان أو كبت عواطفه ورغباته، ولكن يمكن حرفها وتحويل وجهتها. ويرى (جيمس) أن تُستبدل الخدمة العسكرية المفروضة على شباب العالم بالعمل في مناجم الفحم وخدمات السفن وبناء ناطحات السحاب ومد الطرق وغسل الأطباق والملابس. في الوقت الذي نجد فيه أن تقييمَ (جيمس) لمدى كفاية التحويلات التي يرتئيها أقلُ واقعية وأكثرُ جدية مما رآه (أرسطوفان)، نرى بوضوح تشابهَ نمطِ العلاج المُقترَح لدى كليهما[1].

(1) James, The Moral Equivalent of War, in Memories and Studies, pp.

تتباين الوصفات العلاجية ولكنها تشترك جميعاً بالفكرة التي مؤداها أنه لتحقيق عالم أوطد سلاماً ينبغي تغيير البشر من حيث نظرتهم الأخلاقية–العقلية، أو من حيث سلوكهم النفسي الاجتماعي. على أية حال، يمكن للمرء أن يتفق مع تحليل الأسباب الذي يقدمه التصور الأول دون الاعتراف بإمكانية تطبيق الوصفات العلاجية الهادفة لاستئصالها. فمن ضمن الذين يقبلون بتفسير الحرب وفقاً للتصور الأول هنالك تشاؤميون وهنالك تفاؤليون، أولئك الذين يرون أن احتمالات التقدم كبيرة إلى درجة أن الحروب ستنتهي قبل انتهاء أجل الجيل القادم، وأولئك الذين يرون أن حدوث الحروب سيستمر مع احتمال هلاكنا جميعاً في خضمها. وكلمتا «تفاؤلي» و«تشاؤمي» كلمتان خادعتان، ولكن يصعب إيجاد أنسب منهما. فإن عُرِفتا وفقاً للآمال والتطلعات – وهو ما يناسب الاستعمال العام للكلمتين – فمن الصعب إن لم يكن من المستحيل أن نصنف شخصاً ما ضمن واحدٍ من هذين التصنيفين. إذ أن هنالك درجات متفاوتة من التفاؤلية والتشاؤمية، كما أن الشخص الواحد قد يكون تفاؤلياً في أمورٍ وتشاؤمياً في أمور أخرى. أما

المعاني الفلسفية لهذين المصطلحين فهي أوضح وأكثر نفعاً. أما التشاؤمية في الفلسفة فتعني الاعتقاد بأن الواقع يتصف بالنقص والخلل، وهي فكرة عبر عنها (ملتون) و(مالتوس) من خلال عباراتهما الواردة في الفصل السابق. ومن الممكن ابتداع قيود مؤقتة على قوى الشر بحيث تكون كافية إلى حد ما، ولكن الوعي الثابت بتأثيرات العيب الإنساني الجوهري ذات الأثر المفسد تمنع من توقع نتائج عامة جيدة ودائمة[1].

ومن جهة أخرى، يرى التفاؤليّ أن الواقع في جوهره متناغم. كما يرى أن المصاعب التي شغلت الإنسان ظاهرية وزائفة ولحظية. كما تتواصل الصعوبات لأن التاريخ هو تعاقب اللحظات، إلا إنه من الممكن تغيير نوعية التاريخ، والشخص الأكثر تفاؤلاً يعتقد بإمكان تحقيق هذا الأمر نهائياً دفعة واحدة وبسهولة. ويرجع المرء إلى التوقعات، ولكن هذه التوقعات متجذرة في مفاهيم مختلفة عن العالم. يُحتاج هنا إلى توضيح أن التشاؤمية بخصوص فرصِ النجاحِ المطلق - في استئصال الحرب مثلاً - لا تتطابق مع القول بأنه لا يمكننا عمل شيءٍ للخروج من مأزقنا في الوقت الحالي. حيث من الممكن أن يكون التشاؤميُ أكثرَ أملاً من التفاؤلي بشأن تأجيل الحرب

(1) Cf. Morgenthau, Politics among Nations, pp. 7- 8.

التي تتهددنا غداً، أما التفاؤلي فربما لا يرى ما يستحق العمل فيما هو أقل من تطبيق العلاج النهائي والكامل. والتشاؤمي يستحق صفته كونه يعتقد باستحالة النجاح النهائي، لكن ينبغي أن لا يُنظر إلى هذه الصفة نظرة ازدراء.

ضمن كل تصور من تصورات العلاقات الدولية هناك تفاؤليون وتشاؤميون يتفقون على تفسير الأسباب ويختلفون حول ما يمكن فعله تجاهها. أضف إلى ذلك، أن الدراسة النقدية لتصور معين قد لا تكون أساساً كافياً لتشكيل منظومة عامة من التوقعات، إذ قد يكون التصور ذاته ناقصاً، وسيتضح هذا الأمر خلال سعينا لفهم تصورات متتالية. في هذا الفصل من الكتاب سندرس بشكل رئيسي أولئك الذين يتفقون مع مقولة إن فهم تكرار الحرب يتطلب أولاً النظر إلى طبيعة الإنسان وسلوكه، وهؤلاء بعملهم هذا يجدون نقائصَ يستحيلُ استئصالها، نقائصَ تُفَسّرُ بها الشرور الموجودة في العالم، بما فيها الحرب. وفي الفصل الذي يلي هذا سندرس بعضاً من كثير ممن توصلوا، بدراستهم للأسباب نفسها، إلى القناعة بإمكان معالجتها والسيطرة عليها بهدف الوصول إلى حالة من السلام التام، أو على الأقل إلى تخفيضٍ ملحوظٍ في

تكرارِ حدوثِ الحرب.

عندما كتب (جوناثان ديموند) Dymond – وهو أحد دعاة السلام في القرن التاسع عشر – يقول بأن «التبريرات التي ندلي بها لصالح توازن القوى إنما ندلي بها بسبب الشر الكامن في ثنايانا الإنسانية»، فهو بقوله هذا يعين المقولة التي يشترك فيها كلٌّ من التفاؤليين والتشاؤميين على حَدٍ سواء[1]. ويرى التفاؤليون إمكان تحويل الطالح إلى صالح وإنهاء الحروب التي تنشأ من سياسات توازن القوى في الوقت الحاضر. أما التشاؤميون، فمع أنهم يقبلون بفكرة انبثاق توازن القوى وانبثاق الحرب من الطبيعة الإنسانية، إلا أنهم يرون أن إمكانية إصلاح الإنسان لنفسه ضئيلة جداً، إن وُجدت. بل إنهم ينظرون إلى توازن القوى نظرة استحسان، وذلك لأن توازن القوى، حسب قول (ديموند)، يمكنه حقاً أن يمنع «النمور» من تمزيق بعضها. وحتى لو لم يُؤدِّ توازنُ القوى إلى منع الحرب في ظروف معينة، فإن العلاجَ الوقائي الخاطئ خيرٌ من عدم وجود علاج.

إن اتفاق التفاؤليين والتشاؤميين على تحليل السبب

(1) Dymond, The Accordance of War with the Principles of Christianity, p. 20.

واختلافهم حول إمكان تعديل ذلك السبب يُفضي بهم إلى أن يصبحوا أشد النقاد تجاه بعضهم. ذلك أن (رينولد نيبور) Niebuhr –وهو عالم لاهوت كتب في السنين الخمس والعشرين الماضية من الحكم والمواعظ في مشاكل السياسة الدولية بقدر ما كتب كل الأكاديميين المتخصصين في الموضوع – قام بانتقاد الطوباويين، الليبراليين منهم والماركسيين على حد سواء، وبشكل متكرر مُحدثاً أثراً بالغاً في فكرهم. فهو يقول بأن الواقعية السياسية تبقى مستحيلة إن لم تستبصر طبيعة الإنسان بنظر ثاقب[1]. ومن الطبيعي أن يظن كل امرئ أن نظرياته الخاصة به تتصف بالواقعية، والتفاؤليون ليسوا استثناءً، فَهُم أيضاً يظنون أنهم أقاموا نظرياتهم على أساس نظرة صائبة بشأن الإنسان. أما انشقاق (نيبور) عنهم فهو مبنيٌ على أساسِ انتقادِ إغفالهم لإمكان الشر الكامن في كل الأفعال الإنسانية. فهم يفترضون بأن التقدم يسير في خط مستقيم مرتقياً دوماً إلى الأعلى، بينما في واقع الأمر، ينطوي كلُ تقدمٍ في مجال المعرفة وكلُ اختراع في حقل الوسائل والأساليب على طاقة كامنة للشر وللخير معاً. فالإنسان يبسط سيطرته على الطبيعة، ولكن الأدوات

(1) Niebuhr, Christian Realism and Political Problems, p. 101.

نفسها التي تَعِدُ بالوقاية من البرد والجوع وتخفيض الجهد الإنساني وزيادة المتعة، يستخدمها بعض الناس لاستعباد الآخرين وتدميرهم. فالإنسان يتلمس حدود جِبِلّتِهِ بوصفه كائناً واعياً على ذاته. وهي حدودٌ أصيلة في طبيعته. كما أن رغبته بالتغلب على محدوديته أصيلة في طبعه. فالإنسان مخلوق متناهٍ ذو تطلعات وآمال غير متناهية، وهو قزم يظن نفسه عملاقاً. والإنسان يطور - من قبيل أنانيته - نظريات اقتصادية وسياسية، ويحاول أن ينحَلَها صفة أنظمةٍ عالمية، إنه يولد ويُرَبى في ظل حالة من انعدام الأمن ويسعى لجعل نفسه آمناً بشكل مطلق، وهو إنسانٌ يظنُ نفسَهُ إلهاً. والنفسَ مدخلُ الشرِ وموطنه، ويمكن أن تعرف خاصية الشر من خلال الغرور والتفاخر[1].

طبعاً، وجهة النظر تلك أقدم من (نيبور) بكثير. فقد

(1) Niebuhr and Eddy, Doom and Dawn, p. 16.

«تكمن الخطيئة الحاسمة في حياة البشر في مسعاهم لجعل قيمنا المتحيزة والجزئية قيماً مطلقة؛ وهذا يتسبب دوماً بأكثر الصراعات البشرية دمويةً».

(إنني أستخدم هنا وفي كل مكان آخر القسم الذي كتبه (نيبور) من الكتاب).

Cf. Niebuhr, The Nature and Destiny of Man, I, 137, 150, 177, 181; and "Is Social Conflict Inevitable?" Scribner's Magazine, XCVIII (1935), 167.

ذكرها (القديس أوغسطين) بصياغة كلاسيكية ضمن إطار النواميس والتعاليم المسيحية. كما قام (سبينوزا) بتوسيع تلك النظرة في فلسفته خارج نطاق التعاليم المسيحية. أما الكتابات السياسية في القرن العشرين فتظهر فيها وجهة النظر تلك بوضوح وترابط كبيرين في مؤلفات (هانز مورجنثاو) Morgenthau. وبالرغم من الاختلافات الكثيرة بين هؤلاء الكتاب الأربعة، إلا أنهم يتفقون في بناء استنتاجاتهم السياسية على أساسٍ طبيعةٍ إنسانيةٍ افتراضية. ويمكننا استخدام فكر (القديس أوغسطين) و(سبينوزا) لتوضيح المنطق المستخدم في ذلك.

لاحظ (القديس أوغسطين) أهمية الحفاظ على الذات في هرم الدوافع البشرية. حيث يثير السؤال التالي: عندما نرى أن «الخوف الرهيب من الموت يسوق الإنسان إلى تفضيل حياة الكرب والبلاء على إنهائها بالموت، ألا يتضح من ذلك كيف تتملص الطبيعة من الإبادة؟»[1]. إن رغبة الحفاظ على الذات بالنسبة لـ(أوغسطين) هي حقيقة ملاحظة. وهذا المبدأ غير كافٍ لتفسير مجمل سلوك الإنسان. أما بالنسبة

(1) Augustine, City of God, tr. Dods. Book XI ch. xxvii.

لـ (سبينوزا)، فإن الغاية من وراء كل فعل هي الحفاظ على ذات الفاعل. فقوانين الطبيعة مجرد تعابير عما تتطلبه تلك الغاية الوحيدة، والحقُ الطبيعيُ تعبيرٌ عن الجائز منطقياً وفق تلك الغاية[1]. سيُظهر الإنسان الذي يعيش وفق إملاءات العقل شجاعةً ونُبلاً. بمعنى أنه سيسعى جاهداً للحفاظ على نفسه بما يتفق وإملاءات العقل، كما سيسعى جاهداً لمساعدة الآخرين والانضمام إليهم في علاقة صداقة. إن هذا ليس وصفاً لسلوك واقعي، بل هو وصفٌ لسلوكٍ عقلاني على نحو مثالي. عندما يتصرف الإنسان الذي يتبع إملاءات العقل بشجاعة ونبل، فإنه لا يفعل ذلك من قبيل الواجب. بل هي النتائج الضرورية التي تنبثق عن اتباع العقل. كما أن مجهوده في مساعدة الآخرين لا ينمّ عن سلوكٍ يُؤثِر مصلحتهم على مصلحته. بل العكس تماماً، فاحترام الآخرين والرغبة

(1) Spinoza, Ethics, Part IV

«بوسع الإنسان أن يفصل بين ما هو صالح وما هو طالح بواسطة الحق السيادي الطبيعي، وأن يعتني بمصلحته وفق ميله الخاص، وأن ينتقم للجور الذي أصابه، وأن يسعى للحفاظ على ما يحب ويحطم ما يكره».

References are to The Chief Works of Benedict de Spinoza, tr. Elwes, Which contains A Theologico-Political Treatise, A Political Treatise, and The Ethics.

سيُصار إلى وضع رقم مجلد وصفحة المرجع ضمن أقواس فقط حيثما يتعذر على نظام الإحالة النموذجي وحده أن يُسهل تحديد مكان الفقرة.

في التعاون معهم ينتج من إدراكه بأن العونَ المتبادل، في تقسيمَ العمل، ضروريٌّ للحفاظ على ذاته وإدامتها[1]. وفيما يخص التفاؤليين في التصور الأول، فهذا يفضي منطقياً إلى الفوضوية: «إذ ينبغي على الجميع أن يتفقوا على كل النقاط، وينبغي على عقول وأجساد الجميع أن تشكل عقلاً واحداً وجسداً واحداً، وينبغي على الجميع أن يُجمِعوا ما استطاعوا على الجد للحفاظ على وجودهم، وأن يجمعوا كلهم على طلب ما هو نافع لهم جميعاً»[2]. والعقل الذي يترجم بدقة المصلحة الحقيقية لكل إنسان سيقود كل الناس إلى العيش بانسجام وتناغم في مجتمعٍ دون الحاجة لأية سلطة سياسية تسيطر عليهم وتوجههم[3].

---

(1) وفقاً لـ(سبينوزا)، فإنه رغم سعي كل نفس للحفاظ على ذاتها، فإن درجة الحفاظ على النفس وتحقيق الذات تميلان للتطابق طالما كانت حياة الإنسان تصطبغ بالعقل.

Cf. Ethics, Part IV, prop. viii and apps. iv-v; Part V, props. xxxviii-xlii.

(2) Ethics, Part IV, prop. xviii, note. For the preceding analysis see especially Part III, prop. lix, note; Part IV, props. xxix-xl; and A Theologico-Political Treatise, chs. v, xvi (I, 73, 202-203).

(3) Cf. Augustine, City of God, tr. Dods, Book XV, ch. v:

لكن مع الصلاح (الخير)، ليست الحرب بمقدور الرجال الصالحين (الخيرين)، أو على الأقل الرجال الصالحين تماماً».

وليست هذه نهاية فكر (سبينوزا) السياسي، بل هي بالأحرى مجرد بداية فكره. حيث كل إنسان يبحث عن مصلحته الخاصة، ولكن – لسوء الحظ – ليس وفقاً لإملاءات العقل. لقد فسر (القديس أوغسطين) هذا الأمر من خلال الخطيئة الأصلية (الأولى) وهي الفعل الذي يعلل حقيقة قصور ونقص كل من العقل البشري والإرادة البشرية[1]. هذا التفسير الديني يصبح في فلسفة (سبينوزا) افتراضاً في المنطق وعلم النفس. حيث يبني (سبينوزا) نموذجاً للسلوك العقلاني: إن الأفعال العقلانية هي التي تفضي تلقائياً إلى التناغم في جهود تعاونية من أجل إدامة الحياة. وليست هذه الحالة التي نجد العالم ضمنها. وبالتالي، فإن الافتراض بأن الناس يعتريهم النقص والقصور يصبح معلومة تجريبية لا تتطلب تفسيراً من خارجها؛ فعلاً، لا يمكن أن يكون هنالك تفسيرٌ من الخارج لأن الله قد أصبح – وفقاً لمنطق السياق – هو الطبيعة[2]. فالبشر لا تقودهم إرشادات العقل المحض بل تقودهم العواطف. نظراً لانقياد البشر لعواطفهم، فإنهم

---

(1) Ibid., Book XI, ch. vii; Book XII, ch. i.

(2) Ethics, Part I, props. xxvi, xxix:

ما الأفراد، عقولهم وأجسادهم، إلا أنساق للإله، وما الإله إلا مجمل الطبيعة.

منساقون إلى الصراع. وبدلاً من أن يتبادلوا المساعدة فإنهم يتصرفون على نحو يتبادلون فيه التدمير. فكل إنسان يسعى لأن يكون المتفوق بين أقرانه، ويتفاخر بالأذى الذي أوقعه بالآخرين أكثر من تفاخره بالخير الذي فعله لنفسه. وبوسع العقل أن يُلطِف من حدة العواطف، ولكن هذا الأمر على درجة من الصعوبة بحيث إن الذين يظنون أن البشر «قد يستميلهم العيش وفقاً لإملاء العقل وحده، هم حتماً أناس يحلمون بالعصر الذهبي الشاعري أو يحلمون بإحدى المسارح الخشبية»[1].

إن تفسير (سبينوزا) للشرور السياسية والاجتماعية مبنيٌّ على أساس الصراع الذي يلاحظه بين العقل والعاطفة. ويرفض كلٌّ من (القديس أوغسطين) و(نيبور) و(مورجنثاو) الثنائية الصريحة في فكر (سبينوزا): فهم يقولون بأن النقص والعوار يعتري الإنسان بكلية عقله وجسده. وبالرغم من هذا الخلاف إلا أن قوام الأطروحة لا يبارح مركزيته؛ إذ أن كل واحد منهم يستنبط شروراً سياسية من الخلل البشري. فعلى سبيل المثال، يرفض (نيبور) تأكيد (ماركس) Marx أن

(1) Political Treatise, ch.i, sec., 5.

سبب استغلال الإنسان للإنسان يكمن في انقسام المجتمع إلى طبقات، ويعلق (نيبور) على ذلك بقوله: إن كلاً من التقسيمات الطبقية والاستغلال ينتجان من «ميل كامن في قلب الإنسان»[1]. كما يذهب (مورجنثاو) إلى أن «تغلغل الشر في الفعل البشري» ينبعث من شهوة لا تُستأصل لدى الإنسان تجاه السلطة وتجاه تحويل «المعابد إلى منظمات سياسية... والثورات إلى أنظمة ديكتاتورية... وحب الوطن إلى إمبريالية»[2].

حسبما يستشف من كلام (مورجنثاو) فإن التفسير الذي يعلل الشرور الداخلية يخدم أيضاً في تعليل الاحتكاكات والحروب بين الدول. أما (أوغسطين)، فينسب إلى «حب الإنسان لكثير من الأمور المؤذية والمؤلمة» عدداً كبيراً من المصائب والمحن تتراوح ما بين الشجارات وعمليات السطو إلى الاغتيالات والحروب[3]. أما (سبينوزا)، فمع أنه يَدعِي

(1) Niebuhr, Christianity and Power Politics, pp. 145-46. Cf. Gregg, The Power of Non-Violence, pp. 131-32:

«الخوف والجشع هما أصلا الحرب و الرأسمالية كذلك». إن المقارنة بين هذا التعبير و تعبيري (نيبور) و(مورجنثاو) توضح وجود تشابه في تحليلات التفاؤليين ونقادهم.

(2) Morgenthau, Scientific Man, pp. 194-95.

(3) Augustine, City of God, tr. Dods, Book XXII, ch. xxi; cf. Book XIV, ch. ii.

بأن السلام غاية الدولة إلا أنه يجد أن الدول أعداء طبيعيون، وبوصفهم هذا عليهم أن يكونوا متيقظين باستمرار لأي هجوم أو مباغتة: وليس ذلك لأن الدولة لا تحظى بالاحترام والمسالمة، وإنما لأنها قد تصبح في أية لحظة غير شريفة ونزّاعة للحرب، وليس لأن التعاون يتناقض مع مصالحهم الفضلى ولكن لأن العاطفة غالباً ما تحجب وتشوش المصالح الحقيقية للدول وللأفراد على حد سواء. ويوضح (نيبور) أيضاً في كتاباته أن مصدر الحرب يكمن في «الأصول المظلمة وغير الواعية في النفس البشرية»[1].

وزيادة في توضيح التشابه بينهم، فإن التشاؤميين – مثل التفاؤليين – غالباً ما يبدو أنهم يعتقدون بإمكان استئصال الحرب إذا أمكن تغيير البشر. لقد عبر (القديس أوغسطين) عن هذا الفكر بشكل غير مباشر عندما كتب من وحي حكمة عالمه الكئيب والممل يقول: «مع أنه لم يكن ليُرغَب بوجود شعوب عدوانية فيما وراء الإمبراطورية – تلك الشعوب التي كانت ولا تزال تُشَنُّ ضدها الحروب – مع ذلك، وعلى افتراض أن مثل تلك الشعوب غير موجودة، فإن اتساع رقعة

(1) Niebuhr, Beyond Tragedy, p. 158.

الإمبراطورية ذاتها قد أفرز حروباً أكثر بغضاً ومذمة»[1].

لقد كانت صياغة (نيبور) لهذه الفكرة التي مؤداها أن الشكل السياسي ليس سوى عامل سببي ثانوي، مباشِرة أكثر من صياغة (أوغسطين). فقد كتب يقول: «تتمثل الإمكانية المثالية لأي جماعة تاريخية في علاقة الكائن الحي الأخوية مع كائن حي آخر، وتكون على نحو فردي ضمن الجماعة، وعلى نحو جماعي بينها وبين الجماعات الأخرى». ولكن حتى «السلام الداخلي لجماعة ما دوماً يشوبه الإكراه [و]... السلام الخارجي بين الجماعات يشوهه الخلاف التنافسي». فعلى المستوى الداخلي، تمس الحاجة إلى حكومة القلة للتغلب على مخاطر الفوضى؛ أما خارجياً، فتصبح القوة مطلوبة لصد العدو الأجنبي. كلتا الضرورتين منشوءه الخطيئة، وتبقيان ضرورتين «لأن البشر ليسوا على قدر كافٍ من الصلاح كي يفعلوا طواعيةً ما ينبغي فعله لصالح الخير العام»[2]. وحيث يضع (سبينوزا) العقل بمجاورة العواطف البشرية التي من

(1) Augustine, City of God, tr. Dods, Book XIX, ch. vii.

(2) Niebuhr, Faith and History, pp. 219- 20; cf. Moral Man and Im moral Society, p. 93:

«إن رجل الشارع، بتوقه الشديد للسلطة والجاه والمحبَط بفعل قيوده الخاصة وضرورات الحياة الاجتماعية، يُسقِط غروره على شعبه و ينغمس في عواطفه الفوضوية على نحو متناوب».

شأنها أن تعكر صفوه، يضع (نيبور) الحب في مواجهة الخطيئة التي تطغى عليه. فالخطيئةُ سببٌ، والحبُ علاجٌ إذا تغلب على الخطيئة. «إن الحب المُتسامِح، الراسخ في التوبة، هو وحده الكافي لشفاء العداوات بين الشعوب»[1].

تقييم نقدي

يقبل تشاؤميو التصور الأول بأهمية المثل الأعلى عند التفاؤليين، بينما يرفضون إمكان تحقيقه على أرض الواقع. وبالتالي، فقد تفكر (سبينوزا) ملياً بالملذات التي ستوفرها حالة الفوضى السلمية التي ستكون ممكنة لو تحلى البشر بالعقلانية، كما يعرب (نيبور) عن قبوله بخرافة جنة عدن المسيحية أو بخرافة العصر الذهبي الرواقية بوصفهما خرافتين تصوران معايير للسلوك، وستبقيان تمثلان استحالة تاريخية، وفي الوقت نفسه مصدر إيحاء للبشر الفانين[2]. ولكن ما صلة هدف مستحيل ببحثنا؟ من الواضح أنه لو استطاع البشر أن يتفقوا على أهدافهم، وكانوا عقلانيين على

(1) Niebuhr, An Interpretation of Christian Ethics, p. 128; cf. Christian Realism and Political Problems. pp. 116-17.

(2) For example, Niebuhr, An Interpretation of Christian Ethics, p. 148; Faith and History, pp. 143-44.

نحو كامل في السعي لتحقيق أهدافهم تلك، فسيكون دوماً بوسعهم التوصل إلى أفضل الحلول العملية بخصوص أي مشكلة مطروحة. وإذا كانوا مُحِبين حقاً، فإنهم سيكونون مستعدين دوماً لأن «يديروا الخد الآخر»، ولكنهم في الواقع لن يجدوا مناسبة لفعل ذلك. إن هذه الجمل الشرطية لا تصف أي منها سلوك البشر الفعلي - حيث يقول التشاؤمي إن البشر ليسوا عقلانيين ولا محبين حقاً، كما لن يصبحوا كذلك أبداً. وبناءً على ذلك، يرفض (مورجنثاو) الفرضية التي تقول «بصلاح جوهر الطبيعة البشرية وقابليتها اللانهائية للتشكل»، ويفسر السلوك السياسي من خلال سلوك البشر الأعمى أحياناً والأناني الخبيث أحياناً أخرى، وهذا السلوك هو الإفرازة الحتمية التي لا تُنكر للطبيعة البشرية التي «لم تتغير مذ كانت الفلسفات الكلاسيكية الصينية والهندية واليونانية تسعى جاهدة لاكتشاف» قوانين السياسة[1].

ونسبة الشرور السياسية إلى طبيعة الإنسان الثابتة، التي تُعَرَف بأنها قابلية فطرية كامنة للشر والخير معاً، هي فكرة رئيسة تتكرر دوماً في فكر (أوغسطين) و(سبينوزا)

---

(1) Morgenthau, Politics among Nations, pp. 3-4. Cf. Niebuhr, Beyond Tragedy, p. 30.

و(مورجنثاو). هنالك مقصد هام في تبرير هذه النسبة. فالقول بأن الإنسان يتصرف بطرق تناقض طبيعته قولٌ سخيف بداهةً. حيث لا يمكن فصل أحداث تاريخ العالم عن البشر الذين صنعوها. ولكن ما يقلل من أهمية الطبيعة البشرية، من حيث هي عامل في التحليل السببي للأحداث الاجتماعية، هو حقيقة أن على هذه الطبيعة نفسها - مهما كان تعريفها - يقع عبء تفسير أحداث اجتماعية لا حدود لتنوعها. إذ في مُكنة كل شخص أن «يثبت» فساد الإنسان بدلالة جشعه وغبائه. وبالتالي، فإن عملية ربط الأحداث البغيضة، كالجريمة والحرب، بجشع الإنسان وغبائه تصبح مهمة سهلة. وبالرغم من أن هذا الربط غير كافٍ لإثبات صحة التصور الأول إلا أنه من الصعب، إن لم يكن مستحيلاً، تفنيد مثل هذا التفسير المخصوص لواحد من التصورات من خلال محاولة فحصه على ضوء الأحداث. فمحاولة القيام بهذا العمل تعني التورط في مستنقع ضحل من الحقائق والأحكام القيمية. هل تثبت بعض الأدلة على سلوك الإنسان، كالاغتصاب والقتل والسرقة، أن الإنسان طالح؟ فما بال الأدلة المقابلة التي تظهر في أعمال البر والإحسان

والحب والتضحية؟ هل تُعتبر كمية الجرائم في مجتمع ما إثباتاً على سوء البشر الذين يعيشون فيه؟ أو هل يكون الأمر محيراً لو لم تتزايد الجريمة في ظل الظروف نفسها؟ من الجائز أن نشهد القليل من الجريمة والقليل من الحروب لأن البشر، نظراً لصلاحهم، يتكيفون جيداً وبشكل مدهش مع الظروف ذات الصعوبة المتأصلة! بناءً على ذلك، فإن القول بأن سبب حدوث بعض الأمور يكمن في غباء الإنسان وطلاحه، فرضية تُقبَل أو تُرفَض بحسب مزاج الكاتب. إنها تقرير لا يمكن للدليل العقلي أن يثبته أو ينفيه، وذلك لأن موقفنا من الدليل يعتمد على النظرية التي نحملها. وكما أوضح (إميل دوركهايم) Durkheim فإن «العامل النفسي هو من العمومية بحيث لا يمكنه أن يقرر سلفاً سيرَ الظواهر الاجتماعية. وبما أنه لا يستلزم شكلاً اجتماعياً دون آخر، فإنه لا يمكن أن يفسر أياً من تلك الظواهر»[1]. وتفضي محاولة تفسير الأشكال الاجتماعية على أساس معلومات نفسانية بنا إلى ارتكاب خطأ النفسانية (التفسير النفسي للأحداث، أو الحتمية النفسية - المترجم) psychologism الذي يعني

(1) Durkheim, The Rules of Sociological Method, tr. Solovay and Mueller, p. 108.

استخدام التحليل السلوكي الفردي جزافاً دون نقد في تفسير الظواهر الجماعية.

غالباً ما يقال لنا إنه لا يمكن أن توجد نظرية في السياسة دون توفر فهم ما لطبيعة الإنسان. وتطبيقاً لهذا القول المأثور كتب (نيبور) يقول: إن «الاستراتيجيات السياسية»، التي تستلزم دائماً «موازنة القوة بالقوة»، غدت ضرورية بسبب «الصفة الطالحة في الإنسان»[1]. بصرف النظر عما إذا كان الواحد منا يتفق مع هذه الجملة أو يخالفها، يمكننا السؤال عن أهمية موافقتنا أو مخالفتنا لها. فمن جهة، ربما كانت الطبيعة البشرية سبب الحرب في عام 1914، ولكنها – باستخدام التعليل نفسه – كانت سبب السلام في عام 1910. لقد تغير كثير من الأمور في الفترة بين هذين العامين، إلا أن الطبيعة البشرية لم تتغير. إذن، لا تكون الطبيعة البشرية سبباً إلا في حال القول: لو كانت طبائع البشر مختلفة تماماً عما هي عليه لما احتاجوا إلى أية سيطرة سياسية. وهذا يذكرنا بالعَدّاء الذي سئل عن سبب خسارته في السباق فأجاب: «لقد ركضت ببطء شديد». وبالرغم من صحة

(1) Niebuhr, Christianity and Power Politics, p. 4.

الإجابة إلا أنها لا تفيدنا كثيراً. من الممكن أن تكون هنالك إجابة أكثر فائدة. إذ يمكن أن يُسأل العداء عن تدريبه وعن نوع الحذاء الذي كان يرتديه وعن راحته في النوم في الليلة السابقة وعما إذا كان قد اتخذ وقفة الاستعداد في السباق. ومع أن الإجابات على مثل هذه الأسئلة لا تؤثر على قدراته الفطرية، إلا أنه من الممكن أن تزودنا بدلائل لأداءٍ أفضل في المستقبل. ومن الغباء أن نصف حمية لهذا العداء دون دراسة خصائصه البدنية، ولكن التركيز بهوس على العوامل الثابتة التي لا تتغير والتي تؤثر على أدائه قد تصرف انتباهنا عن العوامل التي يمكن التحكم بها ومعالجتها. وبالطريقة نفسها، يمكن للمرء أن يصف الطبيعة البشرية بأنها السبب الأساسي للحرب، ولكنه – بحسب أفكار الذين تناولناهم بالدراسة هنا – سببٌ لا تؤثر فيه وسائل البشر وحيلهم، إذ هو بعيد عن متناول حولهم وقوتهم.

لقد ادعى (سبينوزا) أنه فسر السلوك الإنساني استناداً إلى عوامل نفسانية[1]. ولكن عملية البحث عن الأسباب هي

---

(1) فقد كتب يقول: «أود أن يكون معروفاً أن شرحي كله ينطلق من ضرورة الطبيعة البشرية ... أعني من المسعى العالمي لدى كل الناس للحفاظ على الذات». وفي السياسة كان يتمثل مسعاه في « أن يستنبط من

محاولة قصدها تفسير الاختلافات. فلو كان البشر في حالة حرب دائمة أو حالة سلم دائمة، لما أُثير أبداً السؤال حول سبب وجود الحرب أو سبب وجود السلم. ما الذي يفسر تقلُب فترات الحرب والسلام؟ مع أن الطبيعة البشرية تلعب دوراً في إحداث الحرب، إلا أنها لا تفسر - بذاتها - أياً من الحرب أو السلام، باستثناء الجملة البسيطة التي تقول بأن طبيعة الإنسان مطبوعة على أنه يقاتل أحياناً ولا يقاتل أحياناً أخرى. ولا مفر من أن تفضي هذه الجملة إلى محاولة تفسير سبب قيام الإنسان بالقتال في أحيانٍ دون أخرى. فلو أن الطبيعة البشرية هي سبب الحرب، ولو كانت الطبيعة البشرية ثابتةً - حسبما تقتضيه المنظومات الفكرية التي أقامها التشاؤميون في التصور الأول - لما استطعنا أبداً أن نأمل بالسلام. أما إذا كانت الطبيعة البشرية مجرد سبب واحد من ضمن أسباب الحرب، فعندها يمكننا، حتى مع افتراض ثبات الطبيعة البشرية، أن نواصل البحث بشكل ملائم عن شروط السلام.

حالة الطبيعة البشرية بالذات ...الأشياء التي تنسجم مع الممارسة خير انسجام».

Political Treatise, ch. iii, sec. 18; ch. I, sec. 4.

ما مدى الضرر الذي تلحقه هذه الانتقادات بالمنظومة الفكرية التي بناها تشاؤميو التصور الأول؟ لقد كانت هذه الانتقادات ضارة فعلاً حيثما حاول التشاؤميون الخروج باستنتاجات سياسية محددة مباشرة من الطبيعة الإنسانية المفترضة. لا يمكن لاستنتاجاتهم تلك أن تتم، ولكن يمكن بمنهجهم أن تتم أمور أخرى ذات أهمية بالغة. عندما يوضح (دوركهايم) بأنه طالما لا يفسر العاملُ النفساني أشكالاً اجتماعيةً محددةً فإنه لا يمكن أن يفسر أي شكل منها، يمكن للمرء أن يتخيل رد (أوغسطين) أو (نيبور) على ذلك بقولهما: على النقيض من ذلك، فالعامل النفساني يفسر كل الأشكال الاجتماعية. فقد كتب (نيبور): «إن بنية الشخصية الإنسانية ذاتها أتاحت المجال لوجود قياصرة كما أتاحت المجال لوجود قديسين». وكتب مرة أخرى: «إن الطبيعة البشرية على درجة من التعقيد بحيث تبرر تقريباً كل افتراض وتَحَيّز استُفتِحَ به بحثٌ علميٌّ أو اتصال إنساني معتاد»[1].

تعترف هذه الكلمات بصحة جزءٍ من مقصد (دوركهايم) النقدي، بينما تنكر جزءاً آخر. إذ لا يمكن للطبيعة البشرية أن

---

(1) Niebuhr, Christianity and Power Politics, p. 157; Does Civilization Need Religion? p. 41.

تفسر لماذا يُستَعبَدُ الإنسانُ في دولة ما بينما هو حرٌ نسبياً في دولة أخرى، ولماذا تندلع حربٌ في إحدى السنوات بينما في سنة أخرى يسود سلامٌ نسبي. على أية حال، تستطيع الطبيعة البشرية أن تفسر العيوب الضرورية المتأصلة في كل الأشكال الاجتماعية والسياسية. وبالتالي، فإن (نيبور) معجبٌ بـ (ماركس) لأنه يكشف عن تناقضات الديمقراطية البرجوازية، وفي الوقت نفسه ينتقد (نيبور) الوهم الماركسي الذي مؤداه أن إجراء تغيير في الأشكال يؤدي إلى مولد المدينة الفاضلة على الأرض[1]. و(القديس أوغسطين) حين قال بأن الحروب تنشب حتى داخل الدولة العالمية فإنه لم يقصد القول بأنه بسبب ذلك يصبح التنظيم السياسي غير ذي صلة في بحثنا عن الأسباب، بل كان يقصد بدلاً من ذلك أن يوصل فكرة أن الحلول السياسية ضرورية رغم قصورها ونقصها. يكمن نفع الافتراضات الأساسية التي يشتمل عليها فكر (أوغسطين) و(نيبور) و(سبينوزا) و(مورجنثاو) في إلماحها إلى حدود الإنجاز السياسي الممكن.

تظهر مجموعة الميول البادية لدى التشاؤميين صوابَ

---

(1) Niebuhr, Christianity and Power Politics, ch. 11.

انتقادات (دوركهايم): حيث إنهم يميلون، من ناحية ما، إلى إنشاء سياسة واقتصاد دون فحوى أو مضمون؛ ويميلون من ناحية أخرى إلى تقديم مجالات للسببية تذهب إلى ما وراء علم نفس الإنسان من أجل استجلاب الفحوى والمضمون. الأولى يوضحها نقد (نيبور) الموجه لـ(أوغسطين). فبينما يسعى (أوغسطين) إلى إثبات أن مترتبات الخطيئة الأصلية تجعل من الحكومة ضرورة، يفشل في تمييز الترتيبات النسبية للواقع الموضوعي بين المؤسسات الاجتماعية والسياسية. حيث إن إدراكه الحاد لمترتبات الفوضى يجعله مستعداً لمواجهة وتحمل الطغيان. وانتقاد (نيبور) الموجه لهذه النقطة مُقنع. فقد كتب يقول إن أصحاب المدرسة الأوغسطينية «رأوا مخاطر الفوضى في أنانية المواطنين وغرورهم، ولكنهم فشلوا في إدراك مخاطر الطغيان في أنانية الحاكم. وبالتالي، فقد حَجَبُوا الضرورة المترتبة على ذلك والمتمثلة في وضع قيود على عناد الحاكم وإصراره على رأيه»[1]. ولكن (نيبور) نفسه يُضَلل أحياناً بطريقة مشابهة. فتعليقاته، مثلاً، على الحرية والسيطرة في الاقتصاد وعلى العلاقة بين الاقتصاد

---

(1) Niebuhr, Christian Realism and Political Problems, p. 127; cf. Christianity and Power Politics, pp. 50 ff.

والسياسة تنبثق من موقفه اللاهوتي أكثر من انبثاقها من تحليل متين للمشكلات والأشكال الاقتصادية والسياسية. فبينما تكون تعليقاته العامة في الأغلب دقيقة ومضبوطة، نجد أن فرضياته الخاصة غالباً ما تكون اعتباطية – إن موافقتنا على تلك الجمل أو مخالفتنا لها لا يغير من حقيقة صعوبة رؤية الأساس الذي تقوم عليه تلك الفرضيات. أفضى تركيز (نيبور) على محدودية الإنسان إلى إبراز نظرات ثاقبة وعبقرية، كما يحدث غالباً عند الانتباه المكثف والمستمر لعاملٍ واحد، ولكن تركيزه هذا أفضى أيضاً إلى إطلاق أحكامٍ يُمكن عكسها بنفس السهولة[1]. ويمكن أن يتم هذا على أساس تعريفٍ مشابهٍ للطبيعة البشرية، بنفس الطريقة

(1) Niebuhr, The Irony of American History, ch. v; The Children of Light and The Children of Darkness, ch. iii; Reflections on the End of an Era, Passim.

يشير (ثومبسون) إلى نقطة مشابهة بعبارات مختلفة. انظر:
«Beyond National Interest: A Critical Evaluation of Reinhold Niebuhr's Theory of International Politics,» Review of Politics, XVII (1955), 185-86; and «The Political Philosophy of Reinhold Niebuhr,» in Kegley and Bretall, eds., Reinhold Niebuhr, His Religious, Social, and Political Thought, pp. 169-73.

يقدم (آرثر شليسنجر جونيور) عدداً من الأمثلة التي تبرز المنحى العرضي في آراء (نيبور) حول السياسيين المعاصرين وسياساتهم. انظر:
« Reinhold Niebuhr's Role in American Political Thought and Life,» in ibid., pp. 137-43.

التي يختلف فيها (نيبور) سياسياً مع (القديس أوغسطين) في الوقت الذي يقبل فيه نظرته للإنسان.

والنزعة الثانية للتشاؤميين أكثر أهمية لفهم خطورة التحليل الذي يقدمه التصور الأول في العلاقات الدولية. مع أن (سبينوزا) يظن أنه كان قادراً على تفسير الظواهر السياسية من خلال ردها إلى طبائع أصيلة في الإنسان، إلا أنه يبين بوضوح أن تصرفات البشر تختلف باختلاف الظروف المحيطة بهم. ينبغي على البشر في حالة عدم اتحادهم أن يكونوا حذرين تجاه بعضهم؛ أما عندما يعيشون ضمن رابطة ما فإنهم غالباً ما يحظون - على الأقل - بشيءٍ من السلام والأمن. ويوضح (أوغسطين) أنه بدون القيود التي تفرضها الحكومة، فسوف يذبح البشرُ بعضهم بعضاً إلى أن ينقرض الإنسان. وقد تكون الحكومة الخاضعة لنظامٍ الفاصلَ بين الموت وبين إمكان العيش عمراً طويلاً في أمان وسعادة نسبيين. ويُدرك كلٌ من (أوغسطين) و(سبينوزا) ضمنياً هذه النقطة دون التصريح باعترافهما بها. أما (نيبور) و(مورجنثاو)، فإنهما يتناولان مشكلة إقامة العلاقة بين الأسباب بشكل أكثر مباشرة. يميز (نيبور) صراحةً بين

الأسباب الأساسية والأسباب الثانوية. فهو يصرح بأن «كل الحلول السياسية أو الاقتصادية المحضة التي تعالج مشكلة العدالة والسلام تتعامل مع الأسباب المحددة والثانوية للصراع والظلم». وأن «كل الحلول الدينية المحضة تتعامل مع الأسباب النهائية والأساسية». وبالرغم من أن مؤيدي كل نوع من أنواع هذه الحلول غالباً ما يستبعدون النوع الآخر، إلا أن كلا النوعين ضروري[1]. فيوضح (نيبور) في نقده لـ(أوغسطين)، مثلاً، أن توفر فَهمٍ واقعي للمعتقدات المسيحية يتطلب من البشر إبداء اهتمام جدير بالمؤسسات الاجتماعية والسياسية. إذ لا يتاح لأحد أن يكون كاملاً، ولكن نقائص الديمقراطية أفضل بشكل مطلق من نقائص الشمولية. وبما أن العدالة الكاملة مستحيلة، يصبح البشر مهتمين بتقدير الأمور والإجراءات المُلطفة والمسكنة الممكنة، وبالسعي من أجل تلك الملطفات التي تَعِد بمزيد من العدالة والحرية، بالأمن أو الرخاء، وبالسعي لاجتناب الأمور التي تفضي إلى اضمحلالها. ولا تبرر استحالة الكمال الدنيوي عند (نيبور) لامبالاة الأوغسطينيين - الذي نجده في فكر

(1) Niebuhr and Eddy, Doom and Dawn, p. 6; cf. Leaves from the Notebook of a Tamed Cynic, pp. 88- 91.

(لوثر) و(هوبس) و(كارل بارث) Barth – بالخصائص النسبية للأشكال والسياسات البديلة[1].

وللاهتمام المركز والعملي بالمسائل المتعلقة بما هو أقل أو بما هو أكثر، الأثر الهام في تحريك الأسباب «الثانوية» إلى وسط المسرح. وبذلك يمكن أن يقول المرءُ إن (نيبور) يستنتج من السبب الذي يراه جوهرياً قاعدةً واحدةً هي: أن لا تتوقع الكثير. أما تعريفه للأسباب الأخرى فهو يشتق منه نتائجه الأخرى والخاصة بما يمكن توقعه في ظل أوضاع مختلفة، وأي الأوضاع التي ينبغي تغييرها من أجل تقليل بعض الآثار غير المرغوبة وتحقيق أخرى، وعموماً، ما ينبغي أن تكون عليه قواعد السلوك التي سيتبعها المواطن أو السياسي ذو الضمير الحي.

يفضي الاهتمام الزائد عن الحد بالسبب «الجوهري» للصراع بالمرء إلى الابتعاد عن التحليل الواقعي للسياسة العالمية. إذ أن السبب الأساسي هو أبعد الأسباب عن القابلية للعلاج. أما الأسباب التي تفسر بحق الاختلافات في السلوك، فينبغي البحث عنها في مكان آخر غير الطبيعة

(1) Niebuhr, The Nature and Destiny of Man, I, 220- 22; The Self and the Dramas of History, p. 119.

البشرية ذاتها. لقد أدرك (نيبور) هذا الأمر عندما كتب يقول إن «مأزق الحضارة الحديثة هو إلى حد ما نتاج سبب آخر غير الطبع الآثم والشرير للطبيعة البشرية أو الجشع البشري. إذ ينبغي اعتبار الجشع الذي يتصف به الإنسان الجماعي على أنه أمر مسلم به في النظام السياسي»[1]. أما السلطة فيمكن تنظيمها في ظل الحكومة. وأما مطامح ومطالب جماعة ما أو دولة ما، فيمكن التصدي لها وتقييدها بواسطة توكيدات جماعات أو دول أخرى[2]. تنبع الفرصة الحقيقية للسلام من فهمٍ صائبٍ للأسباب الثانوية. ويتضح هذا الرجحان في كفة الأسباب الثانوية مقابل الأسباب الأساسية أيضاً في فكر (مورجنثاو)، حيث يقول إن الحرب تنبثق من شهوة السلطة لدى الإنسان، بينما ينبثق السلام من الحكومة العالمية[3]. ومع استحالة وجود الحكومة العالمية في الوقت الحاضر، يسعى (مورجنثاو)- مثل (نيبور) - بشكل مقنع لإثبات ضرورة سياسات توازن القوى التي لا مفر منها[4].

(1) Niebuhr and Eddy, Doom and Dawn, p. 8.

(2) Niebuhr, Discerning the Signs of the Times, pp. 71, 104; Moral Man and Immoral Society, p. 272.

(3) Morgenthau, Scientific Man, pp. 187- 203; Politics among Nations, pp. 477, 481.

(4) Morgenthau, Politics among Nations, Part IV.

قد يتضح المعنى العملي للتعليقات الموجهة لفكر التشاؤميين في التصور الأول، وذلك من خلال إبداء ملاحظات مختصرة على المناظرة الدائرة بين «الواقعيين» ونقادهم. وبما أننا لم ندرس (مورجنثاو) بشكل وافٍ في المناقشة السابقة، وبما أن فكره هو محور المناظرة التي حمي وطيسها في هذه الأيام، فيجدر بنا أن نركز الاهتمام عليه وعلى نقاده في الصفحات التالية.

يدرك (مورجنثاو) أن التنافس على السلع النادرة في غياب جهة قضائية ينجم عنه صراعٌ على القوة بين المتنافسين، كما يدرك، بالتالي، أن الصراع من أجل القوة يمكن تفسيره دون الرجوع إلى الشر المتولد في البشر. ينشأ الصراع على القوة بسبب رغبة البشر في الحصول على أشياء معينة، وليس بسبب وجود الشر في رغباتهم. (مورجنثاو) يعتبر هذا السبب أحد جذري الصراع، ولكن، حتى خلال مناقشته لهذا السبب يبدو عليه التراجع اللاشعوري تجاه «الجذر الآخر للصراع والشر المصاحب له» ألا وهو «شهوة السلطة، وحب السيطرة والرئاسة» animus dominandi. وهذا ما توضحه عبارات نحو العبارة التالية: «يتمثل اختبار النجاح

السياسي للمرء في مدى الحفاظ على مقدرته، أو زيادتها، أو استعراضها على الآخرين»[1]. تبدو القوة بوصفها غاية في ذاتها، في حين أن توكيداً أكبر على الجذر الأول للخلاف السياسي من شأنه أن ينسب إلى القوة فضل اعتبارها أداة ضرورية للنجاح في الصراعات التنافسية. على أية حال، غالباً ما يعتبر (مورجنثاو) الدافع المتأصل في البشر تجاه القوة معلومة أكثر جوهرية من الأوضاع العارضة التي في ظلها تقع الصراعات من أجل القوة. وهذا ظاهر في قوله بأنه «في عالم يعتمد على القوة، لا ينبغي لأي شعب يسير وفق سياسة عقلانية أن يختار بين التخلي عن القوة أو طلبها؛ وإن تمكن شعب من أن يختار، فإن شهوة السلطة لدى الأفراد ستبقى تواجهنا بنقائصها الأخلاقية الأقل إثارة، ولكن ليست الأقل إلحاحاً»[2].

لدينا هنا فكرتان: تفيد الأولى بأن الصراعات من أجل الأفضلية تنشأ في غياب سلطة قادرة على وضع حدٍ للوسيلة التي يستخدمها المتنافسون، والفكرة الثانية تفيد بأن الصراعات من أجل القوة / السلطة تنشأ لأن البشر بطبيعتهم

(1) Morgenthau, Scientific Man, pp. 192- 196.
(2) Ibid., p. 200.

يولدون جوعى للقوة / السلطة. فما هي المضامين التي ينطوي عليها هذا التفسير الثنائي والتي تهم السياسة الدولية؟ سيترجم المرء الذي يقبل بالفكرة الثنائية المصلحة القومية من خلال القوة، لأن البشر بطبعهم سُعاةٌ للقوة. أما الذي يقبل بالفكرة الأولى، فسوف يترجم المصلحة القومية من خلال القوة أيضاً ولكن السبب هذه المرة يتمثل في أن القوة تكون في ظل ظروف معينة وسيلة ضرورية لتأمين غايات الدول. القوة في إحدى الحالتين غاية، وفي الأخرى أداة. وبهذا تصبح مسارات التحليل مشوشة وغير واضحة، وذلك لأنه لو تبين لنا أن القوة وسيلة ضرورية، فإنها بذلك تكتسب بعض خصائص الغاية. وسواءً تبنى المرءُ الفكرة الأولى أو الثانية أو تبنى مزيجاً منهما، فإنه لن يُؤثر كثيراً على النتائج السياسية المُنجَزَة. إلا أنها قد تُربِك المُحَلِل وتُحير ناقديه.

يميل الواقعيون إلى قبول فكرة وجود تفرع ثنائي فريد بين مدرستين فكريتين. وهذا ما تتضمنه كلمات (نيبور) التي أوردناها قبل هنيهة، حيث يشير إلى أن الأساس الذي تقوم عليه الواقعية السياسية إنما هو نظرة معقدة بخصوص الإنسان، وهذا أيضاً يتضمنه تعريف (كينان) Kennan

الخاص بإدارة الحكومة حيث يصفها بأنها «عمل روتيني يرثى له... ينتقل إلى المجتمع المتمدن بوصفه نتيجة تفرزها - لسوء الحظ - طبيعة الإنسان اللاعقلانية وأنانيته واستعصاؤه على العلاج ونزوعه للعنف»[1]. كما تتضح فكرة التفرع الثنائي هذه صراحةً في تأكيد (مورجنثاو) على أن الفكر السياسي الحديث ينقسم إلى مدرستين: الطوباويين بفلسفاتهم المتفائلة حول الإنسان والسياسة، والواقعيين الذين يذهبون إلى أن العالم «ما هو إلا محصلة القوى المتأصلة في الطبيعة البشرية». ويتضح هذا الأمر أيضاً في تمييز (جيرالد ستورج) Stourzh بين الذين يعتقدون أن تقدم العقل والعلم يجعل وباطراد من الحكومة شيئاً غير ضروري، وبين «الذين يقولون بوجود عنصر مستعصٍ من عناصر الأنانية والغرور والتفاخر والفساد في الطبيعة البشرية»، وبالتالي، «يرفضون تخويل العقل و-المبادئ العلمية- مثل هذا الدور الأعلى في الأمور السياسية»[2].

(1) Kennan, Realities of American Foreign Policies, p. 48.

(2) Morgenthau, «Another 'Great Debate': The National Interest of the United States,» American Political Science Review XLVI (1952), Stourzh, Benjamin Franklin and American Foreign Policy, pp. 1-2.

قد تكون الحكومات والمعالجات السياسية وتوازنات القوى ضرورية إلى حد ما بسبب عاطفة الإنسان ولاعقلانيته، ولكنها ضرورية أيضاً لأسباب أخرى. وتقسيم المقاربات السياسية إلى فئتين أمر مُضلِل لأن هذا التقسيم يقوم على أساس بيانٍ غير وافٍ لأسباب الصراع وضرورات السياسة المترتبة على ذلك. غالباً ما يقبل هذا التفرع الثنائي نُقادُ المدرسة الواقعية أيضاً. ففي إحدى مراجعات كتاب (جون هيرز) Herz –الواقعية السياسية والمثالية السياسية– Political Realism and Political Idealism علق (كوينسي رايت) Wright على الواقعيين المزيفين الذين انتحلوا هذه الصفة بقوله: «وبالتالي، فعندما يقال إن الدول تسعى للقوة بوصفها القيمة العليا لها، فسرعان ما يُثار السؤال الفلسفي التالي: هل ينبغي أن تكون القوة هي القيمة العليا للدول؟ ويردُّ «الواقعي» بالإيجاب مشدداً على أنه ينبغي على الدول أن تسعى لتحقيق مصالحها القومية، وأن المصلحة القومية العليا هي تعزيز قوة الدولة. وبالتالي، فإن أنصار المدرسة الواقعية لا يشددون على بديهة واضحة بذاتها بل يُشددون على معيار أخلاقي لا جدال فيه»[1]. ومن الممكن قبول هذا

(1) Wright, «Realism and Idealism in International Politics,» World

الانتقاد بصفته موجهاً لـ (مورجنثاو)، ولكن لا يمكن قبوله بصفته موجهاً لـ(هيرز)؛ وحتى بصفته موجهاً لـ(مورجنثاو) فإنه يرتكب خطأً من حيث إذعانه للإرباكات التي يقدمها (مورجنثاو) نفسه. إذا خدع المرء بتعابير كالتي وردت سابقاً والتي تتضمن التوكيد على أن شهوة السلطة المتأصلة في الإنسان هي السبب الأساسي للعلل والشرور العالمية، فعندها قد يكون من العدل القول بأن (مورجنثاو) قد قدم جملة معيارية يمكن قبولها أو رفضها وفقاً لميول المرء ونزعته. أما وفقاً للتحليل الذي يقدمه (هيرز)، فإن الدول تهتم بمواقع قوتها النسبية بسبب «المأزق الأمني» الذي يواجهها والمتولد من حالة الفوضى[1]. وهكذا تظهر القوة بمظهر الأداة النافعة أكثر من كونها قيمة عليا يندفع البشر بطبائعهم المحضة للحصول عليها. وبناءً على ذلك، يصبح السؤال حول ما إذا كان يجدر، أو لا يجدر، أن تكون القوة هي «القيمة العليا للدول» مسألة خارج مجال بحثنا. بالأحرى، على المرء أن يسأل متى تصبح القوة قيمة عليا ومتى تصبح مجرد وسيلة.

Politics, V (1952), 122.

(1) Herz, Political Realism and Political Idealism, ch. ii, sec. ii.

إن القيام بمحاولة لاشتقاق فلسفة خاصة بالسياسة من طبيعة إنسانية افتراضية يفضي بنا إلى الانشغال بدور الأخلاق في مهنة رجل الدولة دون تقديم مقاييس للتمييز بين السلوك الأخلاقي والسلوك اللاأخلاقي. لقد ظهرت تلك الصعوبة في تعليقات وجهها ناقدٌ مهتم بمشكلة صياغة فحوى «المصلحة القومية» ومضمونها التي اقترحها (مورجنثاو) لتكون هي المرشد للسياسة الخارجية. فقد اقترح (غريسون كيرك) Kirk «أن أحد مصادر تلك الصعوبة – صعوبة إعطاء المضمون – يكمن في رفض الاعتراف بأن كثيراً من صانعي السياسة الأمريكية خلال ما يسمى بالفترة الطوباوية – في تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية – عبروا عن المصالح القومية للولايات المتحدة بوصفها مبادئ أخلاقية، ولم يكن بسبب كونهم منظرين مشوشين أو مرتبكين بل بسبب اعتقادهم الصادق بأن أفضل مصالحنا القومية تكمن في إيجاد أوسع قبول ممكن لمبادئ أخلاقية وشرعية معينة بصفتها مرشداً للسلوك الدولي»[1]. وموضوع «الاعتقاد الصادق» أو عدمه عند بعض رجال الدولة الذين كانوا يعبرون عن

(1) Kirk, «In Search of the National Interest,» World Politics, V (1952), 113.

مصالحنا القومية عندما كانوا يسعون إلى إيجاد «أوسع قبول ممكن لمبادئ أخلاقية وشرعية معينة بصفتها مرشداً للسلوك الدولي» موضوعٌ يهم شخص الناقد لا أكثر. ولكن الأهم من ذلك هو السؤال حول ما إذا كانت أوضاع وظروف السياسة الدولية تتيح، أو لا تتيح، لرجل الدولة أن يفكر ويتصرف وفق ما تمليه المبادئ الأخلاقية الشرعية التي قد تكون مفيدة ومقبولة على مستوى السياسة الداخلية. ولن تجد شخصاً لا يحبذ «المصلحة القومية» ولا يؤيدها. كما لا يوجد رجل دولة يقدم سياسة ما بحجة أنها ستساعد شعوباً أخرى رغم أنها ستضر بمصلحة بلده. فإحدى المشكلتين هنا تقييمية من حيث تقرير أي المصالح شرعية، والأخرى عملية من حيث تقرير أي السياسات أفضل لخدمة تلك المصالح. ولحل هاتين المشكلتين، يحتاج المرء إلى فهم للسياسة بقدر حاجته إلى أن يفهم الإنسان – بينما لا يمكن أن نستنبط أحد الفهمين من الآخر.

لقد قام (مورجنثاو) في مناسبات عديدة بإظهار قدر مثير للإعجاب من التعقيد وحسن التبصر من خلال تعليقاته السياسية. فقد حلل مضامين الفوضى الدولية ببراعة، كما

قام بتمييز العمل الممكن على المستوى الداخلي من العمل الممكن على المستوى الخارجي، ولكن لا يمكن نسبة اللوم كله إلى ناقديه بكونهم واجهوا صعوبة في فهم العلاقة التي كان يسعى إلى بلورتها بين نظرته للإنسان ونظرياته في السياسة.

خاتمة

يمكن إيجاز مضمون التصور الأول في الجملة التالية: إن الشر المتأصل في البشر - أو سلوكهم غير اللائق - يُفضي إلى الحرب، وإن الصلاح الفردي - لو أمكن تعميمه وجعله شيئاً عالمياً - فسوف يوصلنا إلى السلام. فالسلام في نظر التشاؤميين بمثابة هدف وحلم طوباوي وفي الوقت نفسه، ولكن يوجد آخرون جادون في تبني الافتراض الذي مفاده أن من الممكن إصلاح الأفراد إصلاحاً كافياً للوصول إلى سلام دائم في العالم. وهنا نسأل باختصار، هل الجملة التالية صحيحة: إن البشر صالحون، وبالتالي، ليس هنالك مشاكل اجتماعية أو سياسية؟ هل من شأن إصلاح الأفراد - إذا تم تحقيقه - أن يشفي من الشرور الاجتماعية والسياسية؟ من

الواضح أن الصعوبة تكمن في كلمة «صالح»؟ كيف ينبغي تعريف كلمة «صالح»؟ «إن أولئك الناس صالحون فهم يتصرفون تلقائياً بتناغم تام مع بعضهم». إن تعريفاً كهذا فيه تكرار وحشو لا معنى له، ولكنه رغم ذلك تعريف كاشف وملهم. وما فعله محللو التصور الأول، التفاؤليون منهم والتشاؤميون على حد سواء، هو:

(1) أنهم لاحظوا وجود الصراع

(2) سألوا أنفسهم عن سبب حدوث الصراع

(3) ألقوا اللوم على واحدة أو عدد من السمات السلوكية.

لقد أفضت السذاجة السياسية التي خَدَعَ التفاؤليون في التصور الأول أنفسهم بها إلى إحباط جهودهم في بناء عالم أفضل. فافتقارهم إلى النجاح متعلق مباشرة بنظرتهم للإنسان، تلك النظرة البسيطة والسارة ولكن الخاطئة أيضاً. أما التشاؤميون في التصور الأول، فقد هدموا القصور التي أنشأها التفاؤليون في الهواء، إلا أن جهودهم كانت أقل نجاحاً في بناء بيوت مكان تلك القصور بحيث تكون نافعة ولكنها بالضرورة غير ملهمة. فقد قام التشاؤميون

بمواجهة نظرية في السياسة قائمة على أساس تعريف تفاؤلي لقدرات الإنسان، وقد واجهوها عن طريق إيضاحهم أن البشر ليسوا كما يظن كثير من دعاة السلام ولا كما يظن كثير من الليبراليين. وما يقوله (نيبور) و(مورجنثاو) هو: أنكم قد أسأتم فهم السياسة بسبب سوء تقديركم للطبيعة البشرية. إن هذا - وفق ما يقوله (نيبور) و(مورجنثاو) - هو الخطأ الحقيقي الذي يرتكبه الليبراليون[1]. وهنالك خطأ أكثر أهمية من هذا وقع فيه بعض الليبراليين وليس كلهم، وهو يتمثل في مبالغتهم في الأهمية السببية للطبيعة البشرية، وذلك لأن الطبيعة البشرية - حسبما أوضح (نيبور) في كلمة له وردت سابقاً - على قدر من التعقيد بحيث يمكنها تبرير أي فرضية نقدمها. رغم ذلك، فإن أقل ما يمكن أن يقال عن التشاؤميين هو أنهم يقدمون تحذيراً قيماً غالباً ما كان يهمل في التاريخ الحديث، وهو التحذير من مغبة شدة التفاؤل بخصوص النتائج المتوخاة من تطبيق إملاءات العقل على المشكلات الاجتماعية والسياسية. وهذا مثالٌ على إحدى النتائج المفيدة

(1) Niebuhr, Reflections on the End of an Era, p. 48; Morgenthau, Scientific Man, passim.

للإطلاع على تحليل موسع للفكر الليبرالي في السياستين المحلية والدولية، انظر لاحقاً الفصل الرابع.

التي نستشفها من تحليل التصور الأول.

في الوقت الذي يُظهر فيه كلٌ من (أوغسطين) و(سبينوزا) و(نيبور) و(مورجنثاو) الفائدة المرجوة من التصور الأول، نجد أيضاً أن فكرهم يساعدنا في توضيح حدود الخدمة التي يقدمها التصور الأول. وتبني الموقف المتمثل في إمكانية جعل البشر صالحين، وبالتالي، إمكانية وضع حد لحدوث الحرب، أو تبني الموقف المتمثل في انتفاء إمكانية انتهاء الحروب وما شابهها من شرور بسبب الشر المتأصل في البشر، أقول إن تبني أيٍ من هذين الموقفين قد يفضي بالمرء إلى أن يأخذ بعين الاعتبار البنية الاجتماعية والسياسية. فلو كان من شأن تغيير الطبيعة البشرية أن يحل المشكلة، فسيكون على المرء أن يكتشف كيفية إحداث ذلك التغيير. وإذا كانت طبائع الإنسان الطالحة تفضي إلى الحرب، فسوف يضطر المرء إلى الاهتمام بالطرق التي من شأنها أن تكبت شرور الإنسان أو تعوضه عنها. والذين يتوقعون من تحسن السلوك البشري أن يُحِل السلام في العالم غالباً ما يتغاضون عن نفوذ المؤسسات الاجتماعية - السياسية لصالح اعتقادهم بأن تأثير الإلهام الديني- الروحي في تقرير السلوك الفردي أكبر

من تأثير الظرف المادي. أما مع أولئك الذين يربطون الحرب بالعيوب المتأصلة في الإنسان، فإننا نجد أن زخم أطروحتهم يندفع بالاتجاه المقابل وعلى نحو أكثر وضوحاً. إذ أن مؤدى أطروحتهم أن السيطرة على هؤلاء البشر الجشعين المؤذين تتطلب الإكراه أكثر مما تتطلب النصح والوعظ. وهكذا نجد أن المؤسسات الاجتماعية -السياسية – وخاصة في فكر الكاتب الذي يتوجه في بحثه إلى تلك المؤسسات – تميل إلى الانتقال إلى وسط المسرح، وتصبح تلك المؤسسات محور البحث. والفرضية القاضية بوجود طبيعة بشرية ثابتة بحيث ينبغي فهم كل شيء آخر من خلالها، تساعد بذاتها على لفت الانتباه بعيداً عن الطبيعة البشرية – وذلك لأن الفرضية ذاتها تقضي بعدم إمكانية تغيير الطبيعة البشرية، في حين يمكن تغيير المؤسسات الاجتماعية – السياسية.

الفصل الثالث

بعض مضامين التصور الأول:
العلوم السلوكية وتخفيض وتيرة العنف بين الدول

لو كان عمل الخير سهلاً بقدر سهولة معرفته، لأصبحت دور العبادة الصغيرة كنائسَ كبيرة ولصارت أكواخ الفقراءِ قصورَ أمراء.

(بورشيا في، تاجر البندقية)

تكمن أهم الأسباب المفضية إلى الترتيبات والأعمال السياسية في طبيعة الإنسان وسلوكه. هذه الجملة تمثل الحد الأدنى المتفق عليه بين المفكرين الذين صنفناهم تحت عنوان محللي التصور الأول. فمؤدى الاعتقاد المشترك بينهم أن كل ما هو هام للسياسة يقبع تحت ظاهر السطح السياسي. يتفق التفاؤليون والتشاؤميون على محل البحث (مكان تواجد الأسباب)، ولكنهم بمجرد أن ينظروا إلى ذلك المحل يختلفون في وصف ما يشاهدون، وبالتالي، يتوصل كلُ طرفٍ إلى استنتاجاتٍ تناقض استنتاجات الطرف الآخر.

ويفضي اليأس المتولد لدى التشاؤميين من إمكانية إصلاح البشر بهم إلى الارتداد نحو المعالجات السياسية. بينما نجد أن تماسك التصور الأول قد حوفظ عليه من قبل الذين سعوا إلى تغيير الإنسان عندما رأوا أن سبب الحرب كامن في طبعه. ومن الواضح أن هذا هو خط هجوم أولئك الذين يؤكدون – بإجماع ربما لا يعوه على افتراضٍ رئيسٍ حول السلامية– بأن الحروب لن تنتهي إلا إذا أصبح البشر، بطريقة أو بأخرى، أفضل مما هم عليه. قلما ثُمِنَ ما قام به علماء السلوك المُحدَثين من تقريب وتبسيط لطريقة التفكير هذه. والسبب في ذلك مفهوم. حيث غالباً ما كان الذين أطلقنا عليهم صفة التفاؤليين في الماضي مؤمنين بالمرجعية الدينية – الأخلاقية، ولكنهم طوروا، رغم ذلك، أنظمة تعليم تقليدية. يضع المُحدَثون من علماء السلوك ثقتهم في عددٍ من الأجهزة الأكثر تعقيداً. وافتراضاتهم حول طبيعة الإنسان أقل تصلباً وصرامة. كما أن الحلولَ التي يطرحونها أقلُ تركيزاً على الفرد. ويسعى المحدثون من علماء الاجتماع إلى التحقيق في الأمور التي كان تفاؤليو الماضي ميالين إلى الاعتماد على الاحتكام الشعوري بشأنها؛ ويحاول عالِمُ الاجتماع

أن يجعل من اكتشافات التشاؤمي الذي يئس من الإنسان توصيفاتٍ علاجيةً للعمل الاجتماعي.

ولم يقصد من الكتابات التي سيتم تمحيصها ضمن هذا الفصل أن تكون مُمَثِلَةً لعلماء السلوك كجماعة، بالرغم من أن تلك الكتابات تمثل كثيراً مما كتبوه في موضوع الحرب والسلام. ولم يتوجه سوى عدد قليل من علماء النفس – مثلاً – للبحث في مشكلة الحرب. وقلما أشار هؤلاء إلى مساهمات علمهم عند البحث في تلك المشكلة. وكثير من المقالات المنشورة كان قد كتبها، في مناسبات ما، رجالٌ رفعوا أبصارهم قليلاً عن الفأر الأبيض الذي يجهد في شق طريقه للخروج من متاهة المختبر المصطنعة، ليقعوا هم أنفسهم في متاهة ليست مصطنعة بل محيرة لعالم الاجتماع. وإذا طُرِحَ سؤالٌ عما يمكن أن يسهم به علمُ النفس في حل أخطر مشاكل الإنسان (مشكلة الحرب)، فمن غير المتوقع أن يكون جواب شخص كرس حياته لدراسة علم النفس أن يهز كتفيه ويقول: إن إسهام علم النفس محدود. فمن يعطون تلك الإجابة قليلون. (إدوارد تولمان)، على سبيل المثال، في كتابه (دوافع الحرب)، و(هيربرت جولدهامر) في مقالته

(التحليل النفسي للحرب) يُبينان تقديرهما لمُحددات مقاربة علم النفس للحرب والسلام، ويقدمان بعض الانتقادات التي سنأتي عليها في هذا الفصل. إلا أن معظم المقولات التي ترى الضوء أقلُ اعتدالاً وأكثرُ سذاجة. وكمحاولة للتوسع في تقييم إمكانية تطبيق تحليل التصور الأول، سينظر هذا الفصل بجدية في ادعاءات بعض علماء الاجتماع المحدثين بأن العلم الذي يمكن تطبيقه على الإنسان في المجتمع بوسعه حل المشكلات الاجتماعية بما فيها الحرب.

لم يكن هنالك ندرة أبداً في الخطط الهادفة إلى تحقيق السلام العالمي. فالمندفعون بقوة نحو تطوير خطة سلام عالمي غالباً ما يكونوا مقتنعين بأن السبب الوحيد لاستمرار الحروب هو إعراضُ رجالِ الدولةِ عن الاستماع لهم. ولا يختلف علماء السلوك حول الثقة، إذ أن اختلافهم يقع في جانب آخر. فما لديهم منهجٌ وليس خطة، وهم على ثقة من أن ذلك المنهج من شأنه أن ينتج حلولاً لمشاكل اجتماعية. هذه القناعة ليست أمراً جديداً. فقد كتب (إميل دوركهايم) في عام 1895 يقول: «لم يعد واجب رجل الدولة دفع المجتمع تجاه مثال جذاب يراه، بل إن دوره دور الطبيب وهو

الوقاية ضد انتشار الأمراض بواسطة إيجاد البيئة الصحية، وأن يسعى لمعالجة الأمراض حين ظهورها»[1]. أما (جون ديوي) فقدم دعم الفيلسوف لهذه المقولة. فقد تنبأ بأن الدور الجديد للفلسفة سيكون إبراز» فكرة أو مثلٍ أعلى ... يُستخدم كمنهجٍ لفهمِ وعلاجِ عللِ اجتماعية معينة». وتتمثل مهمة تلك الفكرة أو المثل الأعلى في المساهمة «في إيجاد مناهج ولو متواضعة ستساعدنا في اكتشاف أسباب العلل البشرية»[2]. وقام كثير من علماء السياسة بتبني الموقف نفسه. ففي عام 1930 مثلاً كتب (هارولد لازويل) يقول: «إن كل طرق السياسة في القسر والنصح والنقاش تفترض أن دورَ السياسة حلُ الصراعات في حال حدوثها. ويتجسد المثلُ الأعلى للسياسات الوقائية (والسياسات الوقائية هي ذاتها المثل الأعلى) في تفادي الصراع من خلال تخفيض مستوى توتر المجتمع بواسطة اتباع منهجٍ فعال». وعند (لازويل) لم يَعُد المقصودُ إحداثُ تغييراتٍ في تنظيم الحكومة وإنما المقصود إعادة توجيهِ أذهانِ الرجالِ الأكثرِ نفوذاً في

(1) Durkheim, The Rules of Sociological Method, tr. Solovay and Mueller, p. 75.

(2) Dewey, Reconstruction in Philosophy, pp. 107, 142.

المجتمع. وبناءً على ذلك، فسوف تتحالف السياسات الوقائية في المستقبل مع الطب وعلم أمراض النفس وعلم النفس الوظيفي وفروع المعرفة ذات الصلة[1]. وهكذا يتنحى علمُ السياسة جانباً ليفسح الطريق للعلوم السلوكية في البيئة الدولية وفي البيئة المحلية. يقول (لازويل): «إن طبيب النفس السياسي الذي يسعى إلى تمكين النشاطات البشرية من التطور بأقل تكلفة بشرية يتناول مشكلة الحرب والثورة باعتبارهما أحد تفاصيل مهمته في السيطرة على مصادر انعدام الأمن لدى البشر والتخفيف من حدة عواقبها في عالمنا القلق»[2].

يُلخص (لازويل) آمال وتطلعات علماء السلوك بشكل يثير الإعجاب. فالمجتمع هو المريض، على حد تعبير (لورنس فرانك). ووفقاً لما يراه بعضهم، فإنه يمكن شفاء المجتمع المريض من خلال تطبيب الأفراد الذين يتألف منهم، ووفقاً لما يراه بعضهم الآخر يمكن شفاءُ المريضِ من خلال تحسين الترتيبات الاجتماعية التي من شأنها أن تفرز، في الوقت الحاضر، التوترات التي غالباً ما تجد انحلالها ومتنفسها المشوه في الحرب. في حمأة إحدى الحروب العالمية لاحظ

(1) Lasswell, Psychopathology and Politics, pp. 198- 202.
(2) Lasswell, World Politics and Personal Insecurity, p. 26.

عالم النفس الإنجليزي (ج. ت. مكيردي) أن «طب النفس الوقائي قد بدأ يعطي ثماره»، وقال: «وبالتالي، فإن الأملَ في قيام جهودٍ مماثلة يمكنها منع الحرب نهائياً، أملٌ لا يخالف المنطق»[1]. في حمأة حرب عالمية أخرى، وبالأسلوب نفسه، ولكن من مجال أكاديمي مختلف، حدد (كلايد كلاكهوهن)، أحدُ دارسي علم الإنسان في الولايات المتحدة، «المشكلة المركزية التي تواجه السلام العالمي» بأنها مشكلة تقليص «الدوافع العدائية» والسيطرة عليها[2].

يجد المرء في عملية إحصاء أدبيات العلم السلوكي حول موضوع الحرب مجموعة من الأسباب والعلاجات متنوعة ومحيرة، لو فُهمت، بل يجد أيضاً غموضاً مثبطاً أو انتفاء الواقعية في تحليل الأسباب ووصف العلاج. يقول (ل. ل. بيرنارد)، وهو من علماء الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي وقد قضى وقتاً طويلاً مهتماً بمشاكل الحرب والسلام، «إننا بحاجة لمعرفة أي الظروف الاجتماعية الخطيرة التي ينبغي

(1) MacCurdy, The Psychology of War, p. 11.

(2) Kluckhohn, Mirror for Man, p. 277.

عبر عن نفس الفكرة بكلمات مشابهة ظهرت في موضوع كتبه في:
«Anthropological Research and World Peace,» in Approaches to World Peace, p. 149.

تعديلها لمنع وقوع الحروب». وبالرغم من كتابه المطول في الموضوع، إلا أنه غالباً ما يترك لبحوث المستقبل أمرَ تحديد ماهية تلك الظروف الاجتماعية الخطيرة وما يمكن أن يُفعل تجاهها[1]. إذا كان (بيرنارد) غامضاً، فإن التفصيلات التي قدمها آخرون لا تنم عن أية واقعية. ومن هنا يعتقد (جيمس ميللر) - الذي كان أستاذ علم النفس والطب النفسي في جامعة (شيكاغو) وهو الآن عضو في معهد أبحاث الصحة العقلية - بأنه يمكن دعم قضية السلام إذا تمكنا من زرع ألف عالِم مدرب من علماء الاجتماع في الاتحاد السوفييتي، بحيث يخفون حقيقتهم ويظهرون بمظهر الروس مستخدمين آخر تقنيات الرأي العام لجمع عينات لمعرفة ما يفكر به الروس. أما (غوردون أولبورت) فقد دعا إلى تصميم مداخل الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن واليونسكو بحيث يضطر ممثلو الدول إلى المرور عبر ملعب حضانة أطفال في طريقهم لقاعات الاجتماع. أما (ج. كوهن)، أحد علماء النفس، فيعتقد بإمكانية دعم قضية السلام من خلال استبدال الرجال

---

(1) Bernard, War and Its Causes, p. 222.

أنظر على نحو خاص الفصل الختامي بعنوان

«What Can Be Done about War?»

بالنساء في حكم الشعوب[1].

لقد أوردت تلك الأمثلة لتوضيح نوع من التوصيات التي تتكرر مرة تلو الأخرى في الكتابات التي نحن بصدد تمحيصها. وتبقى التوصيات عديمة الأهمية إلى أن يتم الاطلاع على منظومة التحليلات التي اشتقت منها تلك التوصيات. يقترح كل من (ميللر) و(أولبورت) و(كوهن) استخدام أجهزة معينة آملين أن تساعدهم في تحقيق بعض غاياتهم الأكثر عمومية. ما تلك الغايات الأكثر عمومية؟ إن طبيعة الكتابات التي يقدمها العلم السلوكي في موضوع الحرب والسلام تجعل من استجلاء تلك الغايات الأكثر عمومية أمراً صعباً. وهنالك الكثير من المقالات التي تؤكد أن العلوم السلوكية لديها الكثير لتسهم به في السلام العالمي. وهنالك القليل من الكتابات المطولة التي تضيف كمّاً لا

(1) James G. Miller, «Psychological Approaches to the Prevention of War,» in Dennis et al., Current Trends in Social Psychology, pp. 284- 85; Gordon W. Allport, «Guide Lines for Research in Interna tional Cooperation,» in Pear, ed., Psychological Factors of Peace and War, pp. 148- 49; J. Cohen, «Women in Peace and War,» in ibid., pp. 91-110.

يذكرنا اقتراح (أولبورت) بإلحاح داعية السلام (بيفرلي نيكولز) إلى وضع تمثال جندي جريح في وسط الطاولة في كل مؤتمر لنزع التسلح.

Cry Havoc! P. 5.

بأس به من التفصيل الذي نعرفه عن تأثيرات رعاية الأطفال الرضع، وعن نفسانية كل شخص، وعن تنوع التقاليد بين القبائل المختلفة، وعن العلاقة بين الثقافة أو المجتمع والسلوك الفردي. إلا أن هناك شحاً في المحاولات المنظمة – في الحاضر والماضي والمستقبل – الهادفة إلى ربط العلوم السلوكية بمشاكل العلاقات الدولية.

رغم ذلك، بإمكان المرء أن يميز عدداً من المقاربات المختلفة ضمن العلوم السلوكية. وهناك مقولة رائجة مفادها أن زيادة التفاهم بين الشعوب تفضي إلى رفع وتيرة السلام. وهناك مقولة أخرى على نفس القدر من الرواج مفادها أن تحسن تكيف الأفراد الاجتماعي عبر الحد من مشاعر الإحباط وانعدام الأمن لديهم من شأنه أن يحد من احتمال وقوع الحرب. وهنالك أيضاً عدد لا بأس به من علماء السلوك الذين يركزون في دراساتهم على النفوذ الحاسم للقادة السياسيين، يحثون على تدريب حكامنا تدريباً كافياً واختيارهم بحذر أشد. يجادل آخرون بقولهم إن سبب وقوع الحرب يكمن في توقع الناس لها، وللتخلص من الحرب ينبغي تغيير توقعات الناس. وأخيراً، يحصر بعضهم

مساهمة العلوم السلوكية في مساعدة الحكومات القائمة على تحديد أهدافها واختيار مناهجها على نحو أكثر علمية. وإلقاء نظرة على فكرة أن تعزيز التفاهم الدولي يفضي إلى تعزيز السلام، سيكون مقدمة مناسبة لمقاربة العلم السلوكي تجاه العلاقات الدولية.

«إننا لا نستطيع أن نعرف كل شيء، ولكن كلما زادت معرفتنا كان الحال أفضل»[1]. في هذا القول من الواقعية عند تطبيقه على مشكلة السيطرة على الحرب بقدر ما فيه من الواقعية عند تطبيقه على مشكلة السيطرة على الجريمة أو المرض. وعند تطبيقه على مشكلة القضاء النهائي على الحرب، فغالباً ما يكون له معنىً خاص. وهذا المعنى الخاص توضحه كلمات (جيمس ميللر) حيث يقول: «إن الجهل برغبات الشعوب الأخرى وغاياتها وصفاتها المميزة يفضي إلى بروز مشاعر الخوف، فالخوف، بالتالي، أحد أهم أسباب العدوان»[2]. كيف يمكن إيضاح العلاقة بين مثل هذه المقولة العامة وبين الظروف الفعلية للحرب والسلام؟ لقد ثبت

---

(1) Klineberg, Tensions Affecting International Understanding, p. 92.
(2) Miller, «Psychological Approaches to the Prevention of War,» in Dennis et al., Current Trends in Social Psychology, p. 284.

فعلاً أن الأمريكيين، مثلاً، يترجمون ميول الشخص الياباني للتبسم عندما يوضع موضع التأنيب على أنه وقاحة صريحة، وبخاصة إذا كان الأمريكيون غيرَ معتادين على هذه العادة. ولكن كيف لمثل سوء الفهم هذا أن يفضي إلى الحروب بين الدول؟ وإذا تمكنا من وصف تلك الكيفية، فهل يمكن القول بأن سوء الفهم هذا بوسعه أن يفسر كل الحروب أو معظمها؟ وإذا عكسنا السؤال، هل يفضي الفهم دائماً إلى تعزيز السلام، أم أن عدم فهم الشعوب لبعضها بعضاً هو تماماً السبب الذي يفضي أحياناً إلى الإبقاء على السلام بينها؟ هل نخوض حرباً باردة ضد الاتحاد السوفييتي بسبب عدم فهمنا للمجتمعات الشيوعية فهماً كافياً، أم أنه بسبب فهمنا الواضح لها يقل حبنا لهم – أم أن هنالك أسباباً أخرى تقع خارج رؤية وفهم المختصين بعلم الإنسان وعلم النفس الاجتماعي؟

من الواضح أن العلاقة المتبادلة بين السلام والمعرفة تعمل على نحو أقل وضوحاً مما سبق. وهو أمر يوضحه (لورنس فرانك) الذي حاول أن يبلور، من خلال مجموعة المعلومات والأفكار التي يقدمها العلم السلوكي، المشكلات التي

تبدأ برعاية الطفل وتنتهي بالسلام العالمي[1]. فهو يشير إلى أن السبل التقليدية الموصلة إلى النظام العالمي - من خلال الأخوة الدينية، أو الاحتلال والفتح، أو الفيدرالية العالمية - يكتنفها خللٌ مشتركٌ. إذ أن كل تلك السبل تقترحُ وجودَ عقيدة واحدة، أو دولة واحدة، أو فلسفة واحدة جُل همها الهيمنة على العالم. بدلاً من ذلك، يشدد (فرانك)، بوصفه مختصاً في علم ثقافة الإنسان، على القيمة الإيجابية للتنوع. فكل ثقافة تعتورها مواطن ضعف، بقدر ما تتمتع بجدارة خاصة. والتنوع يجعل من العالم مكاناً أفضل وأكثر متعة للعيش. إذن، بدلاً من الحديث عن الحد من التنوع، علينا أن نسعى لتفهم أسباب التنوع وقيمته. وإذا استطعنا أن نقترب من فهم التشابهات الجوهرية - المتمثلة في أننا كلنا نواجه «مهام الحياة» نفسها بالرغم من احتمال مواجهتنا لها بطرق مختلفة نوعاً ما - عندها نكون قد طورنا على الأقل قاعدة للرفق واللين المتبادلين، هذا إن لم تكن قاعدة للإعجاب

---

(1) أنظر مجموعة مقالاته منذ سنة 1916 وحتى سنة 1926، في:
Society as the Patient.

والإشارة هنا للمقالة:
«World Order and Cultural Diversity,» in ibid., pp. 389-95.

المتبادل[1].

على أية حال، لقد كان التنافس على غايات متشابهة سبباً للحروب أكثر منه داعياً لتبادل الإعجاب أو اللين، وتشابه الغايات لدى الشعوب أجدر في تفسير الحروب من الوهم الذي يحاول (فرانك) أن يقارع به، والمتمثل في أن الناسَ والثقافات مختلفون أشد الاختلاف. إذ لم تعمل الألفة والتجاذب الثقافي الوطيد بين شعوب أوروبا الغربية على حقن الدماء بينها، حسبما يتضح من تاريخها. كما لم يكن ازدياد المعرفة دوماً طريقاً مأموناً للتفاهم الجميل. بل على العكس تماماً. لقد زاد (فريدريك فون شليجل) معرفته بالشعوب الأخرى بسفره خارج بلاده ، ولم تكن النتيجة زيادة تسامحه مع القيم المتنوعة، بل زاد من حماسه الوطني تماماً كما كان الحال مع كثير من الرومانسيين المتأخرين[2].

بعد وصول (ألفريد ملنر) إلى مصر ليخدم تحت إمرة (السير إيفلين بيرنغ)، عبر عن أمله في الحد من وتيرة الكراهية والريبة

---

(1) Cf. Kluckhohn, Mirror for Man, p. 273:

«الحل الذي يطرحه علم الانسان هو الوحدة في التنوع: الاتفاق على مجموعة مبادئ للأخلاقية العالمية إلا أن الاحترام والتسامح لكل النشاطات هو ما لا يهدد السلام العالمي».

(2) Hayes, The Historical Evolution of Modern Nationalism, pp. 103-4.

بين الدول من خلال جعل «الشعب الواحد يفهم الشعوب الأخرى على نحو أفضل». إلا أن (السير إيفلين) أفصح عن حكمة التجربة برده قائلاً: «إنني أخشى يا عزيزي (ملنر) أنه كلما تحسنت معرفة شعب بالشعوب الأخرى، زادت كراهيته لهم»[1]. أما عالم السياسة (كارل دويتش) فعندما قام بإيجاز الدلائل، خلص إلى الاستنتاج التالي: «يكون رد فعل العديد من الأشخاص ذوي الحساسية العاطفية والثقافية والسياسية على الإقامة خارج أوطانهم ... تأكيداً قوياً على قوميتهم وولائهم للغتهم الأم وثقافتهم وشعبهم»[2].

يحث (فرانك) في كتاباته على زيادة المعرفة بالثقافات الأخرى. فهو يأمل في أن يفضي ازديادُ المعرفة إلى تواضع ولين يعملان عمل الأساس الراسخ لتعاونٍ مثمرٍ ومسالمٍ بين كل الناس في حال مواجهتهم لـ«مهام الحياة» المشتركة[3].

ولكن إن كانت المعرفة الزائدة تجعل من بعض الشعوب

(1) Oliver, The Endless Adventure, III, 177n.

(2) Deutsch, «The Growth of Nations: Some Recurrent Patterns of Political and Social Integration,» World Politics, V (1953), 185.

(3) Cf. Kluckhohn again:

«ولكن العالم بكل تنوعه يمكن أن يبقى واحداً في ولائه للأهداف الأساسية العامة التي تشترك فيها كل الشعوب.»

Mirror for Man, p. 289.

متواضعة، فإنها تجعل من بعض الشعوب الأخرى مغرورة.

هنا، وعلى نفس الوتيرة، هل ستفضي المعرفة الزائدة إلى زيادة كافية في التسامح؟[1]. بما أنه ليس في مُكنتنا افتراض أنها تفضي إلى ذلك، فلا يسعنا إلا أن نقول بأنه ينبغي أن تفضي إلى ذلك. يقدم (فرانك) التماسَه إلى الناس كي يوجبوا على أنفسهم التسامح، ويعتمد في طرحه هذا على أن التماس التسامح يقوم على أساس علمي. إلا أن هذا – لسوء الحظ – لا يكفي لإثبات صلته العملية.

ونحن لم نُحِط بعدُ بالمعنى الذي ينطوي عليه النصُ القائل إن «السلام ينبثق من المعرفة». إذ أن (فرانك) يدعو في مقالته إلى وجوب جعل المعرفة طريقاً موصلاً إلى تسامح أكبر. وفي صيغ أخرى يدعو لوجوب استخدام المعرفة المكتسبة من دراسة الثقافات المختلفة في تطوير المجتمعات المختلفة (أو

(1) ما مدى الكِبَر الذي تعنيه كلمة: كبير بقدر كافٍ؟ هذا سؤال سيُعالج في الفصل السادس أدناه. إن صعوبات واحتمالات تعزيز التعاون الدولي عبر المزيد من التفاهم موضحة جيداً في:

Diversity of Worlds

وهو تقرير حول مؤتمر للفرنسيين والأمريكيين أعده مقررا المؤتمر السياسيان رفيعا الثقافة (ريمون آرون) و(أوغست هيكشر).انظر بشكل خاص ملاحظاتهما الختامية.

في بناء مجتمعٍ واحدٍ كبيرٍ) لجعل الحرب مؤسسة اجتماعية غير مقبولة. ويسير هذا المنطق، نوعاً ما، على النحو التالي: إن الحرب مؤسسة اجتماعية ليست بالضرورة ناتجة عن طبيعة الإنسان. هذا القول تثبته حقيقة أن الحرب غير معروفة لدى بعض المجتمعات. وبما أن المؤسسات هي ابتكارات اجتماعية، فإنه للتخلص من إحدى تلك المؤسسات، علينا ابتكار مؤسسة أخرى لتحل محلها[1]. إذ يتبارز الناس بالسيوف طالما توفر في مجتمعهم تقليد للمبارزة بالسيوف. وعندما يدرك الناس في المجتمع مدى الآثار السيئة التي ينطوي عليها النظام القديم ويبتكرون نظاماً أفضل منه، عندها يتنحى الاحتكام إلى القتال جانباً ليفسح المجال للاحتكام إلى هيئة محلفين. والحرب، مثلها في ذلك مثل الاحتكام إلى السيف والمبارزة، «مجرد ابتكار تعارفت عليه غالبية المجتمعات البشرية، حيث تسمح تلك المجتمعات للشباب من أفرادها باكتساب الشرف والمكانة الرفيعة أو بالثأر للشرف، عبر الاقتتال أو المبارزة بالسيف»[2]. إذن،

(1) Mead, And Keep Your Powder Dry, pp. 182-83, 211-14, 242.
(2) Mead, «Warfare Is Only an Invention-Not a Biological Necessity,» Asia, XL (1940), 402-5.

كيف يمكننا إعداد وتجهيز ذلك الابتكار الاجتماعي الذي من شأنه أن يُصَيِر مؤسسة الحرب أمراً بالياً ومهجوراً مثلما آل إليه أمر المبارزة بالسيف؟ تجيب (مارغريت ميد) Mead على هذا السؤال بقولها: «إذا أردنا أن نبني عالماً يُستفاد فيه من مواهب الناس المتنوعة، فعلينا أن نتوجه إلى المدارس في الثقافات الأخرى وتحليلها، ومن ثم تبرير اكتشافاتنا. ينبغي علينا إيجاد نماذج وأنماط يتم التنسيق بينها عالمياً لجعل العالم مختلفاً اختلافَ عالم الآلات عن عالم الصناعة اليدوية القديم الذي ساد في العصور الوسطى». علينا أن نتعلم كل ما نستطيع من كل مكان نتمكن من الوصول إليه. كما ينبغي علينا أن ندرس القبائل البدائية التي تسير بسرعة في طريق الاندثار كي ننهل من حكمتها قبل ضياع الفرصة منا إلى الأبد. وينبغي علينا أيضاً أن ندرب «فريقاً من الرجال والنساء الذين تتوفر فيهم المقدرة على فهم المهمة عالية التقنية والمتمثلة في تحليل الحضارات والتوسل بالمؤسسات وبنظم العادات لبناء العالم المنشود، وهي مهمة تشبه مهمة المهندسين المدربين جيداً على استخدام الروافع والضواغط وحساب طاقة الإحتمال». «ينبغي علينا أن نعرف ما تقوله

الأمهات الصينيات والروسيات لأطفالهن، وأن نعرف كيف يقمن برعايتهم الرعاية التي تنمي فيهم فضائلهن الخاصة». وتقول أيضاً: «علينا أن نتساءل عما يمكن أن يساهم به كلٌّ من الإنجليز والأستراليين والفرنسيين واليونان والأحباش والصينيين والروس والبرازيليين –والألمان– واليابانيين والإيطاليين والهنغاريين»[1].

يجدر بنا التوقف هنا قليلاً كي نسأل، لم كل هذا؟ إن هذا كله من أجل السلام، أو على نحو أدق، من أجل الحفاظ على قيمنا بوسائل سلمية قدر المستطاع. ولكن كيف لنا أن نصل إلى غاية إحلال السلام في العالم متوسلين بمعرفتنا بما تهمسه الأمهات الصينيات من كلام طفولي في آذان أطفالهن؟ وكيف لنا أن نَحُد من وتيرة الصراع المسلح متوسلين بما نعرفه عن الهنغاريين والبرازيليين، أو سكان جزيرة (ساموا)؟ إن ما تريْده (ميد) منا هو أن نستخدم كل ما نستطيع الحصول عليه من معلومات لبناء مجتمع جديد تُتاح فيه كلُ الفرص لكل الأفراد في الوقت الذي تُحبَط فيه النوازع العدوانية[2]. لو

(1) Mead, And Keep Your Powder Dry, pp.9, 235, 249, 256, 259.

وقارن ثاني كلمات الرئيس (آيزنهاور) المقتبسة في الفصل الأول.

(2) Ibid., pp. 139-40, 187, 240, 256.

سلمنا لبرهة بافتراضها الطوباوي القاضي بأنه إذا كان لدينا ما يكفي من علم ثقافة الإنسان، فإنه سيفضي بنا إلى معرفة كيفية بناء مجتمعٍ للسلام، فماذا نقول عن افتراضها الثاني الذي يقضي بإمكان تطبيق المعرفة تطبيقاً عملياً؟ كيف يمكن إحداث التغييرات التي تدعو إلى إجرائها؟ وتذكر (ميد) إجابة واحدة على هذا السؤال: بالتعليم. إلا أنه – وكما يشير (كيرت لوين) – «يبدو أن قيام المجتمع بتغيير التعليم أمرٌ أسهلُ من قيام التعليم بتغيير المجتمع». فقد قام النبي موسى بقيادة بني إسرائيل في الصحراء لمدة أربعين سنة على أمل أن يموت جيل العبيد ويتعلم الجيل الجديد كيف يعيش بحرية. وهنا يقول (لوين) إنه قد لا توجد طريقة أو منهج أسرع من هذا يقوم بإعادة التعليم الثقافي الدائم لبلد بكاملها[1]. لقد عبرت (روث بينيدكت) عن التقييم نفسه ولكن على نحو أكثر إيجابية. حيث كتبت تقول: «لم يكن البشر أبداً على درجة من الإبداع لإحداث ما هو أكثر من تغييرات طفيفة حتى ولو منحتهم مؤسساتهم أقصى درجات الحرية. إذ لو نظر أجنبي من خارج مجتمع ما إلى أكثر الابتكارات تطرفاً التي حدثت في أية ثقافة، فلن يرى أكثر من تصحيحات

(1) Lewin, Resolving Social Conflicts, pp. 4, 55.

ثانوية»[1]. وللغرابة، فقد قامت (ميد) نفسُها بالسبق إلى الاستنتاج. حيث خلصت، في كتاب نشرته لأول مرة في سنة 1928، إلى أن التغييرات الكبيرة والعميقة في الثقافة «هي من عمل الزمن، وهو عمل يسهم فيه كل فرد بلعب دورٍ غيرِ حاسم وغير واعٍ»[2]. ليس مدار حديثنا هنا اتهامها بالتقلب وعدم الثبات بسبب تغيير رأيها في فترة أربع عشرة سنة. بل القصد أن موقفها السابق يبدو أكثر واقعية، وهو الموقف الذي غالباً ما تبناه علماء اجتماع آخرون عند كتابتهم عن أية مشكلة غير الحرب. فمن بين كل مناحي العلوم الاجتماعية نجد أن المختصين في علم الإنسان هم الأقرب إلى استشراف الصورة العامة بوضوح. وهم أيضاً الذين غالباً ما كانوا يرفضون احتمالية إحداث تغير اجتماعي منظم وسريع.

أما تشبيه المبارزة بالسيف فهو تشبيه مضلل لعلماء الإنسان المُحدَثين كما كان مُضللاً لأرباب تيار السلام (السلاميين) في القرن التاسع عشر. لو كان فيما يفعله علماء الإنسان أية وعود أو آمال في إحداث سلام عالمي، فإنما هو الأمل في إمكانية التقدم بوصة واحدة بين الفينة والأخرى شريطة أن

(1) Benedict, Patterns of Culture, p. 76; cf. pp. 226, 229, 251.
(2) Mead, Coming of Age in Samoa, p. 154.

يُستَمَع لهم ويُؤخذ بآرائهم وآراء آخرين في هذا المجال. فقد حذر كل من (لوين) و(بينيدكت) و(ميد) في فترة شبابها الأكثر محافظة، من أن توقع إحداث تغيير اجتماعي كبير من خلال استخدام المعلومات التي تم جمعها بأسلوب علمي هو توقع غير محتمل الحدوث. والمصطلحات التي استخدمتها (ميد) في تحذيرها هذا لها دلالتها هنا. فقد أقنعتها دراسة الثقافات المقارنة بأنه لا داعي لاعتبار فترة المراهقة فترة مربكة ومغيظة. ففي مجتمع جزيرة (ساموا) لا يُنظر إلى المراهقة على هذا النحو. والسبب في إحباطات المراهقة هو نمط الثقافة وليس الطبيعة البشرية. وبالتالي، لمَ لا يقوم الآباء والأمهات الأمريكيون بتطبيق تقنيات مجتمع (ساموا) لمساعدة أطفالهم على التكيف؟ تجيب (ميد) بقولها: «إن الآباء والأمهات الأمريكيين الذين يؤمنون بممارسة تشبه ممارسة سكان (ساموا)، ويسمحون لأبنائهم برؤية أجساد البالغين العارية واكتساب خبرة في أداء الجسد البشري أكثر من الخبرة المسموح بها عموماً في حضارتنا، إنما يبنون قصوراً على الرمال. لأنه ما إن يغادر الطفل دائرة الحماية البيتية حتى تدمره بتصرفات الناس الذين يرون في مثل هذه الخبرة

للأطفال القبح وعدم السوية»[1]. فالآباء الذين يقومون بأداء تلك التجربة أمام أطفالهم سوف يتسببون بالأذى لأطفالهم أكثر من النفع. ولكن لو اتبعت كل العائلات الأمريكية هذه الممارسة المستنيرة لأصبح المراهقون في مجتمعنا أسعد حالاً. ولكن دراية (ميد) بعلم الإنسان تمنعها من توقع حدوث أي شيء من هذا القبيل[2]. ولأن معظم العائلات لن تسعى إلى تبنٍ حرٍ وواعٍ لممارسة من شأنها أن تخرق أخلاقياتٍ مر على رسوخها قرونٌ، فلا فائدة تُرجى من تبني تلك الممارسة، بل إن تبنيها من قبل البعض سيجر الأذى على أطفالهم[3].

إن الحل الذي لا يكون عقلانياً إلا بشرط أن يتبناه كل الناس هو حل يفضي إلى ما هو أسوأ من مجرد عدم النفع إذا

---

(1) Ibid,. p. 145.

(2) Ibid., p. 154:

«ولكن لسوء الحظ أن الظروف التي تغيظ مراهقينا هي قوام مجتمعنا، وما من شأن نحتكره صراحة أكثر من اللغة التي نتكلمها».

(3) ما الذي بمقدور الآباء فعله؟ تقول (ميد) أن واجب الآباء في تعليم أطفالهم كيفية التفكير أولى من تعليمهم ما يعتقدون. عليهم أن يعلموهم تقبل عبء الاختيار وأن يكونوا متسامحين.

(Ibid., p. 161.)

يبدو أن هذا يتطلب قدراً من الإبداع بقدر ما يتطلبه تعليمهم العادات الجنسية الجديدة.

ما تبنته أقلية من الناس. إذا كان هذا الاستنتاج صحيحاً عند تطبيقه على الطرق التي يتبعها الآباء في تربية أطفالهم في المجتمع، أفلا يكون صحيحاً أيضاً عند تطبيقه على محاولات «إعادة بناء» المجتمعات بناءً يوجهها نحو السلام؟ فمَثَلُ الحربِ كمَثَلِ إرباكات المراهقة، ليست أصيلة في الطبيعة البشرية. وعلم الإنسان المُقارَن يثبت هذا الأمر. ولكن، ألا يصعب اجتثاث الحرب من مجتمع عالمي بقدر ما يصعب التخلص من إحباطات المراهقة في مجتمعنا نحن؟ هل يكفي أن نتفق مع (بينيدكت) و(لوين) في القول بأن عملية التغيير ستسير ببطءٍ مفرط؟ ألا ينبغي علينا أن نبحث في عامل آخر يزيد الأمر تعقيداً، ألا وهو مشكلة التوقيت التي تتمثل إشكاليتها في صعوبة القيام بعمل متزامن بين وحدات النظام المفردة كالعائلات أو الدول؟ ولو قامت دولة أو مجموعة صغيرة من الدول بتعيين بعض علماء السلوك في مناصب حكومية تمكنهم من تمرير السياسات التي يرتأونها، فكيف لهذا الأمر أن يزيد من فرص السلام العالمي؟ في ظرف كهذا قد تكون النصيحة حول «كيف تبقي سلاحك جاهزاً» أهم وأولى من القلق بشأن الوصفات العلاجية الغامضة التي لو

تبنتها كلُ الدول معاً لكان من شأنها أن تنشر السلام بين هذه الدول[1].

أفضت إثارة التساؤل حول إمكان التطبيق إلى التعرف على مشكلتين تتصفان بالثبات والانتشار وهما: مشكلة الزمن المطلوب لإحداث التغيير، ومشكلة توقيت التغيير. كما أن هنالك صعوبة وسيطة لا تقل أهمية وتتمثل في السؤال التالي: كيف يبدأ شخص مختص في علم الحكومة بتغيير مجتمع واحد؟ فعندما يقول (لازويل) بأنه لم يعد مهماً إعادة تنظيم الحكومات بل المهم الآن إعادة توجيه الأذهان، فهل السبب في قوله هذا أن تنظيم الحكومة مهمة أقل خطورة، أم لأن مهمة تنظيم الحكومة، في بعض الدول على الأقل، قد تم إنجازها على نحو كافٍ؟ ولو افترضنا أن (لازويل) قادر على تحقيق رغبته، فهل يُفضل تغيير النظام السوفييتي في التعليم أم تغيير النظام السوفييتي في الحكم؟ ليس ثمة معنىً في هذا

---

(1) طبعاً قد يتمكن بعض علماء السلوك من إسداء النصح حول كيفية فعل ذلك، بحسبما أشارت إليه (ميد) ضمناً في العنوان الذي ذكرته أحياناً.

أنظر:

And Keep Your Powder Dry, p. 214, and her «The Study of National Character,» in Lerner and Lasswell, eds., The Policy Sciences.

السؤال. إلا أن السبب في ذلك مثير، وهو أن المرء لا يستطيع أن يتصور حدوث تغير في التعليم السوفييتي دون أن يسبقه تغير في الحكومة السوفييتية[1]. لو استطعنا تعليم الأطفال السوفييت التعليم الذي يصفه علماء السلوك، عندها يمكن أن نحظى ببعض الأمل في تغيير الحكومة السوفيتية، لنقل، بعد عشرين سنة من الآن. ولكن كلمة «لو» هنا لا تتمتع بقابلية عملية، كما أن مباحث الدراسة التي وضعها علماء السلوك لا تشتمل على أي اقتراح حول كيفية تطبيق تلك الأمنية في الواقع.

لقد قمنا، حتى الآن، بطرح ثلاث مشكلات. أولاً، مشكلة سرعة التقدم، وتتمثل في السؤال: كم يلزم من الوقت كي نعيد صياغة وتشكيل الناس والمجتمعات صياغة توجهها للسلام حتى وإن افترضنا بأننا تمكنا علمياً من تحديد

---

(1) قارن مع (لوين) أعلاه. إن صعوبات كهذه من شأنها أن تفسر اشتراط (لازويل) بوجوب أن يكون وجود الحكومة العالمية سابقاً لوجود النظام الدولي. يبدو أن هذا الاشتراط أقل ما تنطوي عليه الجملة التالية:

«يتمثل المطلب السابق لوجود نظام مستقر في العالم في هيئة من الرموز والممارسات التي تسند نخبة تتوارث بطرق سلمية وتسيطر على احتكار القسر والإكراه الذي يندر أن يكون استخدامه بأقصى درجاته ضرورياً».

World Politics and Personal Insecurity, p. 237. Cf. below.

التغييرات المطلوب إحداثها؟ ومن ثم هناك ما يمكن أن نسميه المشكلة السياسية وهي على مستويين: كيف يمكن للمرء أن يؤسس لتغيير ضمن مجتمع، وكيف يعالج المرء التعقيدات المنبثقة عن ضرورة التعامل مع مجتمعين اثنين أو أكثر؟ لقد ظهرت هذه الصعوبات بشكل واسع في أدبيات العلوم السلوكية كما سيتضح من المناقشة التالية. وسوف تتوزع المناقشة على ثلاثة أجزاء تعكس الاعتبارات النقدية الثلاثة آنفة الذكر.

لقد أوضح (اشعيا برلين) Isaiah Berlin وجهة النظر الجديدة في الفلسفة السياسية بقوله إنها «الفكرة التي تقوم على أساس أن الإجابات عن المشكلات لا تكمن في الحلول العقلانية، وإنما تكمن في إزالة المشكلات نفسها»[1]. إن هذه النظرة لا تتبلور في أدبيات علم من العلوم أكثر مما تبلورت في أدبيات العلوم السلوكية. حيث يتساءل أخصائي في الطب النفسي وعلم الإنسان (الكسندر ليتون): ألا يمكننا إيقاف هذا الانكباب على صيد الجرذان، والتركيز بدلاً منه على ظروف توالدها؟ ويقول إن ما نحتاج إليه هو «هوس

(1) Berlin, «Political Ideas in the Twentieth Century,» Foreign Affairs, XXVIII (1950), 356-57.

الطبيب بالتوصل إلى الأسباب وليس الانشغال بالأعراض فحسب»[1]. ولكن في بعض الأحيان يقوم الأطباء بمعالجة الأعراض بدلاً من الأسباب. حيث نجدهم يوصون، مثلاً، بالعدسات الطبية لبعض الناس الذين يقضون جل حياتهم مع هذا الحال غير المُرضي، وبينما لا يزال سبب المرض قائماً يتراجع الأطباء عن سعيهم لإزالة المشكلة إلى التعويض عن أعراضها. وهذه ليست بالممارسة الغريبة. فعندما واجهت (فرانك لويد رايت) مشكلةُ تصميم بناء فندق في منطقة زلزالية لم يقل «ألا ترون أن أبنيتكم كانت تتهدم بسبب الزلزال. لو أنكم أزلتم السبب لاستطعت أن أصمم لكم بناءً لفندق رائع». إن هذا النوع من التعايش والتأقلم مع الظروف غالباً ما يستخدم في المجال السياسي أيضاً. حيث يمكن أخذ الحكومتين الأمريكية والبريطانية كمثالين لنظامين ميكانيكيين يعملان بشكل حسن[2]. وكذلك، قوات

(1) Leighton, Human Relations, p. 161.

(2) تقليدياً، يعتمد التعاون المثمر بين أعداد كبيرة من الناس لفترات زمنية طويلة على أمرين: توفر وحدة المصلحة والعاطفة، واستخدام وسائل آلية للحفاظ على نظام بينهم. ورغم ولع العلوم السلوكية بالأسباب الجوهرية إلا أنها غالباً ما تتغاضى عن الدور الحيوي الذي تضطلع به الوسائل الآلية ومساهماتها الإيجابية، حيث يرون أنها تعالج الأعراض

الشرطة هي جهاز ميكانيكي له فضائله، بالرغم من أنه لو تم اتباع المنطق الذي يدعو له (ليتون)، لفرض علينا شجب قوات الشرطة بحجة تحويل ثروات المجتمع إلى مشاريع «صيد الجرذان» في الوقت الذي ينبغي فيه على المجتمع أن يشتغل بتثقيفهم وتعليمهم ليسلكوا مسلكية الفئران البيضاء المدجنة.

من المؤكد أن «شفاء» العينين أفضل من استخدام جهاز ميكانيكي. ومما لا يُنكر أن العقبة التي واجهت (فرانك لويد رايت) كانت ستصبح جد سهلة، ولاستطاع أن يبني فندقاً أجمل بتكلفة أقل، لو تمكن أحد علماء الفيزياء من أن يجد «حلاً» لمشكلة الزلزال. كما أنه من المفضل تمكين علماء السلوك من تحسين الإنسان والظروف كي نتمكن من الاستغناء عن الحكومات ورجال الشرطة. ولكن حتى لو استطعنا تخيل إمكانية ذلك، لبقي علينا أن نطرح السؤال حول الفترة الزمنية التي سنحتاجها لتحسين الإنسان والظروف. يقول (جيمس ميللر) إننا سنحتاج إلى خمس عشرة سنة، ابتداءً من عام 1948 للوصول إلى الألفية

أكثر مما تعالج الأسباب.

السعيدة[1] (مرحلة العدالة المطلقة والتحرر الكامل من النقائص البشرية– المترجم). كذلك يقتفي (ت. هـ. بير) الأثر الساذج لـ(ميللر)، حيث يقول بإمكانية التعرف إلى مسلكية الذهنية الحربية وبإمكانية تغييرها، إذ أن التغيير ممكن لأن المسلكيات تنشأ من خلال التعلم الاجتماعي. ويقول إن إنجاز هذا التغيير يتطلب القليل من الوقت حيث «يمكن تغيير الأنماط الثقافية بسرعة»، وهو أمر أثبته الماوريون «سكان نيوزيلندة الأصليون» واليابانيون والروس[2]. من الممكن أن تكون هذه الجملة التقريرية مقنعة طالما عجز المرء عن إرجاع أي نقطة تفصيلية إلى الدليل التاريخي. على أية حال، هنالك في أي تغير اجتماعي علاقة ما بين الزمن والقوة. وعموماً، كلما كانت القوة أكبر، كانت وتيرة التغيير الاجتماعي أسرع. فالماوريون واليابانيون أخضِعوا فجأة لتأثير حضارة قوية كانت عندهم جديدة بكليتها تقريباً. ففي الوقت الذي غيروا فيه، بتأثير تلك الحضارة، كثيراً من تقاليدهم القديمة، احتفظوا ببعضها. في حالة الماوريين واليابانيين كانت القوة

---

(1) Miller, «Psychological Approaches to the Prevention of War,» in Dennis et al., Current Trends in Social Psychology.

(2) Pear, «Peace, War and Culture-Patterns,» in Pear, ed., Psychologi cal Factors of Peace and War, p. 21.

المادية رافداً مساعداً لقوى التأثير الثقافي. أما في حالة الروس، فقد كانت القوة المادية وحدها تقريباً عامل التغيير فيها. وفي أي من الحالتين، إذا أخذنا بالاعتبار عاملي الزمن والقوة، فسوف يصعب التنبؤ بماهية التغييرات التي يحدثها استعمال كل وسيلة على حدة[1].

إن الخطأ الذي وقع فيه كل من (ميللر) و(بير) و(ميد) في أكثر كتاباتها فشلاً، هو المغالطة القديمة التي وقع فيها أتباع المقاربة العقلانية، حيث عرفوا السيطرة بقرينة المعرفة والدراية. فَهُم يفترضون أننا إذا عرفنا كيف نتخلص من الحرب فعندها نستطيع حل المشكلة – أي أن المشكلة إنما هي مشكلة معرفة وليست مشكلة فعلٍ أبداً[2]. فلو تمثل

(1) إن أدق ما وقعت عليه من تعليقات وأكثرها رصانة فيما يتصل بمشاكل التخطيط والتنبؤ ما كتبه (تشستر ي. برنارد):

Chester I. Barnard, «On Planning for World Government,» in Approaches to World Peace, pp. 825-58.

(2) - Cf. H. V. Dicks, «Some Psychological Studies of the German Character,» in Pear, ed., Psychological Factors of Peace and War, p. 217:

«إننا مُهَدَدون بالانقراض، بكل ما تعنيه الكلمة، إلا إذا تعلمنا أن نفهم، وبالتالي نسيطر، على الناس الذين يملكون إمكانية تحريك القوى التدميرية الهائلة». لاحِظ كم يصعب تصور وجود أي علاقة بين نشاطات مشروع اليونسكو الخاص بالتوترات (للاطلاع على قائمة موجزة بالنشاطات قيد العمل، انظر:

سبب نشوب الحروب في القلق وعدم النضج[1]، أو تمثل في الاضطرابات الوظيفية في الأعصاب وسوء التكيف[2]، أو تمثل في الإحباطات التي نواجهها خلال عملية التكيف الاجتماعي[3]، أو كان سبب الحروب مزيجاً من هذه الأسباب جميعها، واستطاع علماء السلوك أن يخبرونا بما ينبغي فعله لإزالة تلك الأسباب، فإنه، مع ذلك، يبقى علينا أن نخوض أكثر من نصف معركة.

يقول (الكسندر ليتون) إنه ينبغي علينا، في سبيل السلام، أن نبدأ من مستوى الجماعة لإكساب «الناس فهماً وطاقة أكبر من أجل العمل في العلاقات الدولية»[4]. كما كتب

---

see Klineberg, Tensions Affecting International Understanding, pp. 215-17)

وبين أي عمل مؤثر لمنع الحرب. والشيء نفسه يُقال عن القائمة التي يطرحها (أولبورت) بخصوص الموضوعات البحثية المقترحة.

«Guid Lines for Research in International Co-operation,» in Pear, ed., Psychological Factors of Peace and War, pp.155-56.

(1) Cf. Harry Stack Sullivan, «Tensions Interpersonal and Interna tional: A Psychiatrist's View,» in Cantril, ed., Tensions That cause Wars, ch. iii.

(2) Cf. John Rickman, «Psychodynamic Notes,» in ibid., ch. v.

(3) Dollard et al., Frustration and Aggression, especially pp. 88-90: and John Dollard, "Hostility and Fear in Social Life," in Newcomb and Hartley, eds., Readings in Social Psychology.

(4) Leighton, «Dynamic Forces in International Relations,» Mental Hygiene, XXXIII (1949), 23.

الطبيب النفساني البريطاني المعروف (جون ريكمان) يقول: «إلى الآن لم يُقضَ على التوترات المفضية إلى الحرب، ولكن الناس يتصفون بالبطء في محاولتهم تجريب وسائل جديدة لتجنب الحرب»[1]. كذلك يؤيد (أوتو كلاينبرغ) القول بأنه "لا سلام بلا صحة عقلية»[2]. كل هذه الأمثلة آنفة الذكر تنطوي على وعد وأمل مفاده أنه إذا استطعنا أن نعيد بناء الناس والمجتمعات، فسوف يتحقق لنا السلام. ومن طبيعة هذا الوعد أن ينحو بصاحبه نحو الطوباوية. وعلى أية حال، هنالك احتمال آخر يتمثل في أن نقبل المقدمات المنطقية ونُعرِض عن الإشارات التفاؤلية. فمثلاً، يبتدئ (جون كيسكر) بنفس الأسلوب الذي ابتدأ به (ميللر) و(بير)، حيث كتب يقول إنه ينبغي علينا في سبيل السلام أن نسعى إلى «فهم الذهنيات» التي يتمتع بها البشر، وأنه لا يمكن أن نقترب من «المستويات الأساسية للمشكلة» إلا من خلال التعامل مع «الدوافع الداخلية للبشر». إذا أردنا أن نحقق السلام في العالم فعلينا أولاً أن نرتب بيوتنا وأذهاننا[3]. ولكن

(1) Rickman, «Psychodynamic Notes,» in Cantril, ed., Tensions That Cause Wars, p. 203.

(2) Otto Klineberg, «The United Nations,» in Kisker, ed., World Ten sion, p. 281.

(3) Kisker, «Conclusions,» in Kisker, ed., World Tension, pp. 303-5,

(كيسكر) مضطرٌ، كونه خبيراً في علم النفس، للاعتراف بأن العلاج الذي يكون أول متطلباته صفاء التفكير، ليس علاجاً على الإطلاق. ويخلص (كيسكر) إلى القول: «بما أن الذكاء وحسن الفهم لم يسودا لأكثر من فترات وجيزة في العلاقات الإنسانية، فليس هناك داعٍ للاعتقاد بإمكان هيمنة الذكاء وحسن الفهم في المستقبل القريب. وإذا أخذنا بالاعتبار عدم نضج العنصر البشري نفسياً واجتماعياً، فإنه من السذاجة أن نأمل في أن يتعلم البشر في زماننا كيفية العيش بسلام مع أنفسهم أو مع الآخرين»[1].

والتعريف الفضفاض للسيطرة والمعرفة إما أن ينجم عنه تفاؤلية وردية ولكنها عقيمة، أو ينجم عنه تشاؤمية سوداوية. في كلتا الحالتين سرعان ما يتلاشى ما بدا أصلاً وكأنه أمل ووعد تعد علوم الإدارة الحكومية بتحقيقه.

2 – تستخدم (ميد)، وعلى نحو متكرر، الضمير الشخصي «نحن» في توصيفاتها العلاجية الهادفة إلى بناء عالم مسالم: «إذا أردنا أن نبني عالماً ...»، «إذا أخذنا على

313.

(1) Ibid., p. 316.

عاتقنا ...»، «ينبغي علينا أن نضع نماذج وأنماطاً...»[1]، فمَن المقصود بالضمير «نحن»، وكيف يعملون على إحداث التغييرات المطلوبة في سبيل عالم يعيش بسلام؟ لقد أوضح (كلاينبرغ) أن موافقتنا على قيام اليونسكو بالتركيز على عقول البشر تترك سؤالاً بلا إجابة، وهو: من هم الذين تهمنا عقولهم؟ «هل تنشأ التوترات المتعلقة بالصراع الدولي في أذهان الجماهير البشرية، أم أن أهميتها تتأتى من تأثيرها على القيادات الوطنية المسؤولة عن صنع السياسة الخارجية لبلادهم؟»[2]. ويجيب (كلاينبرغ) بشكل صحيح، بأن كلا الطرفين هام ولكن على نحو مختلف. فإذا تذكر المرء بأن النخب الحاكمة يتم تجنيدها من ضمن عامة الناس المشتركين في الآراء والتحيزات والأهواء، فله أن يقول، موافقاً (غابريل ألموند)، إن «الكلام يجري عن نخب السياسة والرأي بوصفهم طبقة الشعب الممارسة للسلطة على نحو واضح تضفي على العامة صفة البُنيَة، وهي الطبقة التي توفر أيضاً وسائل الوصول الفعالة إلى مختلف التجمعات. حتى يكاد المرء أن يقول «إن من يستطيع تعبئة النخب يستطيع تعبئة

(1) See above.

(2) Klineberg, Tensions Affecting International Understanding, p. 4.

العامة»[1]. ويبدو أن الدور الذي تلعبه النخب يتيح الفرصة أمام علماء السلوك لتطبيق تقنياتهم. وهكذا ظن بعضهم.

يصبح لهذا الظن ما يبرره إذا بُسِطت الفكرة التي مؤداها أن زيادة المعرفة ببعض اكتشافات ونتائج العلوم السلوكية قد تساعد القادة السياسيين والاجتماعيين في أداء مهماتهم اليومية. وفي المعتاد يكاد يُقصد أكثر من ذلك. حيث يوجز الممثل السابق لدولة الدنمارك في الأمم المتحدة (وليم بوربيرغ) بوضوحٍ وجهة النظر واسعة الانتشار نوعاً ما التي تفيد بأن طريق بلوغ السلام العالمي تتمثل في تطبيق ما يعرفه علماء السلوك (ويقصد هنا علماء النفس والأطباء النفسانيين) على تدريب وانتقاء الأشخاص الذين يديرون الحكومات[2]. ويقول إن البشر يريدون السلام إلا أنه مع ذلك ما زالت هنالك حروب مشتعلة. يعني هذا القول بالضرورة أن هنالك خللاً ما في التنظيم. وبعد أن ينبذ (بوربيرغ) افتراض إمكان وجود خلل ما في التنظيم على المستوى الدولي يخلص إلى نتيجة مفادها أن العلة تكمن في قيادة القوى الكبرى. ففي

(1) Almond, The American People and Foreign Policy, p. 138.

(2) Borberg, «On Active Service for Peace,» Bulletin of the World Federation for Mental Health, II (1950), 6-9.

فترة حياتنا تولى مرتين رجالٌ غير لائقين عقلياً منصب القيادة في مثل تلك الدول الكبرى على نحوٍ مكنهم من الزج بالقسم الأكبر من العالم في حروب فظيعة. ويتساءل (بوربيرغ) مستنكراً: «هل يُحتم الواجب علينا ونحن في منتصف القرن العشرين أن نخوض حرباً مسلحة في سبيل الهيمنة أو في سبيل العقائد، بينما يمكن للعلم أن يحل كل مشاكلنا تقريباً؟» يكمن أمل (بوربيرغ) في رفع كفاءة خبراء الصحة العقلية. حيث يقول بأنهم سيميزون القائد الذي يقول: «إما عقيدتي أو موتكم» بأنه «شخصية مهووسة مستبدة غير منسجمة ... يحارب في الحقيقة غروره الصبياني وأنانيته. وبمعنىً آخر، فهو مريضٌ ولكنه مسلحٌ». ولكن، ما العمل بشأن هذه الشخصية؟ يجيب (بوربيرغ) مخاطباً خبراءَ الصحة العقلية قائلاً: «إن واجبكم الإنساني وواجبكم بصفتكم علماء يتمثل في استخدام كل وسائلكم العلمية المتاحة لمنعه من البقاء في السلطة". ويذهب (جورج كيسكر) أبعد من ذلك. حيث يقول بأن الواجب الأهم يحتم علينا منع غير اللائقين نفسياً من تسنم مناصب السلطة، وعلينا أن نعرف ضرورة انتقاء القادة السياسيين على أسس غير العواطف أو

الاحتكار السياسي أو المصادفة التاريخية[1].

إذا حصل ذلك، فقد نتمكن من حجب أشباه (هتلر) و(موسوليني) و(فرانكو) وربما بعض شيوخ الكونغرس الأمريكي والوقاية ضدهم. ومما لا شك فيه أن من شأن هذا الإجراء أن يحسن الحكومات، وقد يوسع آفاق السلام. ولكن، هل من الممكن أن نتصور بأننا – بصرف النظر عن المعني بضمير المتكلم "إننا" – قادرون على إقناع حكومات العالم بتبني هذا المشروع؟ هل من المحتمل مثلاً أن ننشئ نظام الفرز النفساني في الولايات المتحدة؟ وماذا نفعل تجاه قيام (هتلر) جديد مُخادع باختراق نظام الفرز النفساني هذا في دولة أخرى؟ إن القول بوجوب التخلص منه باستخدام "كل الوسائل العلمية" المتاحة لخبراء الصحة العقلية يعني

(1) Kisker, «Conclusions,» in Kisker, ed., World Tension, p. 310.

تذكرنا مقولة (كيسكر) بـ(أفلاطون) وبالعديد من المقاربات «العلمية» عبر العصور. وتوفر أدبيات العلم السلوكي عدداً كبيراً من الأمثلة على هذا النمط من التفكير، وقد ورد بعضها في هذا الفصل. والنص التالي مثال صارخ: يقول (رالف لينتون): «إن المجتمع الناجح بحق هو المجتمع الذي يدرب أفراده ليكونوا قانعين برموز غير مؤذية وليسعوا جاهدين تجاه غايات يتمكن المجتمع من مكافأتهم عليها دون إرباك».

«Present World Conditions in Cultural Perspective,» in Linton, ed., The Science of Man in World Crisis, p. 206.

بالضرورة أن القتل التعسفي هو طريقة من الطرق العلمية. أو ربما أن دقة الاختبار الذي يجريه الخبراء ستُمَكن بلداً ما من الإقدام بثقة على تبرير خوضها حرباً وقائية ضد البلد الذي وقع حديثاً تحت العبودية؟ من المحتمل أن علماء النفس في العقد السابع من القرن التاسع عشر كانوا قد اتفقوا على أنه من مصلحة السلام والاستقرار أن يتنحى كلٌ من (بسمارك) و(نابليون الثالث) عن منصبيهما. وربما كان قد اقترح بعضهم أيضاً التخلصَ من (بالمرستون) و(اللورد جون رَسِل). ولكن التصرف وفقاً لنصائح علماء النفس من شأنه أن يتسبب بحروب أكثر من الحروب المُراد منعها.

من الواضح أن (بوربيرغ) لم يقصد ذلك. بل على النقيض من ذلك، فتوصياته غير ضارة. إذ أنه يدافع عن قضية السلام عبر إعادة صياغة ديباجة ميثاق منظمة اليونسكو. حيث يفضل صياغتها على النحو التالي: «لأن الحربَ تبدأ في أذهان الرجال، فإن أجهزة الدفاع عن السلام ينبغي أن تُبنى في أذهان أكثر الرجال نفوذاً في صنع القرارات المؤيدة أو المناهضة للحرب». علينا أن نبين للقادة ما يمكن أن تصنعه العلوم الاجتماعية وبخاصة علوم النفس، وذلك لأنه إن

تَمَكنا من تغيير طريقة استشرافهم للأمور، فإننا نحقق السلام.

تقوم مثل تلك المقاربة للسلام العالمي على افتراضٍ بسيطٍ مفادُهُ أنه إذا عرفنا الإجابة على السؤال المتعلق بسبب حدوث الحروب، فإن كلَ ما يبقى علينا عمله هو إيجادُ بعض صانعي القرارات ليستمعوا إلى الإجابة. هنالك عددٌ كبيرٌ من المؤيدين لتلك المقاربة. وسوف نستشهد باثنين منهم[1]. فقد كتب (هنري كانتريل) مقدماً لما توصل إليه مؤتمر اليونسكو من نتائج منفصلة ومتصلة، يقول: «لو تمكن المسؤولون عن السياسة العليا، ورغبوا في، أن يتصرفوا بحسب النصيحة المشتركة لعلماء الاجتماع الثمانية والمتضمنة في تصريحهم المشترك، فلا أشك في أن التوترات التي يشهدها الناس في كل أنحاء العالم ستنخفض بسرعة وثقة أكبر مما يبدو عليه الأمر الآن»[2]. وحذر (غوردون البورت) Allport في ختام إحدى مساهماته في السلام العالمي، قائلاً: «لو أن أي رجل دولة عنيد استهزأ بالإرشادات المقدمة هنا ووصفها بأنها مثالية

(1) يدعونا الإنصاف للإشارة إلى سهولة توفر الأمثلة بين ذوي التوجهات السياسية أيضاً، وما دعاة الحكومة العالمية إلا المثال الأوضح ضمن صفوفهم.

(2) Cantril, ed., Tensions That Cause Wars, p. 14.

عقيمة، فإنه يكشف بذلك عن حقيقة أنه رجل غير عملي. وذلك لأن تجاهل الحقائق العلمية في الحقل الاجتماعي - كما هي في أي حقل آخر - يُعَرض للخطر. فقد حدث ذات مرة أن نُبِذَت معادلة (آينشتاين) (الطاقة = الكتلة مضروبة في مربع سرعة الضوء) بوصفها حذلقة نظرية، بينما أفضت تلك النظرية في الواقع إلى إطلاق الطاقة الذرية. بمقدور «الحذلقة النظرية» في علم الاجتماع الآن أن تسهم مساهمة عظيمة في تعزيز السلام والتعاون الدوليين، إذا ما فُهِمَت واستُعمِلَت تطبيقاتُ علمِ الاجتماع من قِبَل صانعي السياسة»[1]. لو كنتُ رجلَ دولة - عنيداً أو غير عنيد - لواجهتُ صعوبة كبيرة في معرفة أي الإرشادات أتبع. وذلك ليس لأن النصيحة التي يقدمها عالم السلوك تتناقض مع نصيحة عالم سلوك آخر فحسب، وإنما أيضاً لأن معظم النصح المقدم من عالم سلوك أو من مجموعة علماء إما أن يكون غامضاً على

---

(1) Allport, «Guide Lines for Research in International Cooperation,» in Pear, ed., Psychological Factors of Peace and War, p. 154; cf. p. 143:

«بوسع صانعي السياسة، ويجدر بهم، أن يبقوا عقولهم منفتحة لمشورة علماء الاجتماع الموثقة. كما يجدر بهم إتباعها إذا كانت حسنة».

نحو مثبط أو أن الاسترشادَ به أمرٌ مستحيل. خذ مثلاً على ذلك «التصريحَ العام» الذي أعلنته جماعة (كانتريل) المكونة من ثمانية علماء سلوك. حيث إنهم يؤيدون أنظمة التعليم الرافضة لتزكية الذات القومية، ويعتقدون أن على الشعوب أن تنظر لنفسها بالمنظار الذي تراها به الشعوبُ الأخرى، كما أنهم يؤيدون إجراءَ المزيد من البحث الدولي في حقل العلوم الاجتماعية. لقد سبق هذين الاقتراحين، المحددين نوعاً ما، اقتراحان آخران أعم من حيث المجال. علينا أن نرفع سقف العدالة الاجتماعية إلى حده الأقصى، "ومن الضروري إجراءُ تغييراتٍ جوهرية في التنظيم الاجتماعي وفي طرق تفكيرنا"، لأن السلام يتطلب حصرَ التوترات القومية وحوادثَ العدوان ضمن حدود سيطرتنا عليها، ومن ثم توجيهها لخدمة أهدافٍ بناءةٍ[1]. يصعب علينا أن نرى ضمن هذه المقترحات كيف يمكن للمقترحات التي يحتمل أن تأخذ بها حكومة ما أن تحقق السلام العالمي في المستقبل القريب أو البعيد. أضف إلى ذلك، أن المقترحات التي من المحتمل أن يحققَ اتباعُها السلامَ لا تقدمُ أبداً أيَ

(1) Cantril, ed., Tensions That Cause Wars, pp. 17-21.

إرشادٍ عملي.

يمكننا القول بإيجاز إن هنالك مشكلتين تعاني منهما مقاربةُ «العمل من خلال القيادات»: أيُّ النصائح ينبغي علينا تقديمها لهم، وكيف لنا أن نتأكد من أن كلَ قادة الدول الهامة سيمتثلون لها؟ لقد تبين من الأمثلة التي سقناها آنفاً أن علماء السلوك قد كرسوا كتاباتهم للمشكلة الأولى وكأن لها كل الأهمية. بينما في الواقع نجد أن المشكلة الثانية أكثر أهمية من الأولى على نحوِ ما سيُطرح الآن.

3 – هنالك مَيلٌ واضحٌ لدى علماء السلوك تجاه اشتراط توفير نوعٍ من إرادة التعاون لدى الشعوب قبل أن تأخذ الحلول التي يطرحونها مفعولها. وهذا ما ينعكس في كلمات (كانتريل) حيث يقول: «إذا توفرت القدرة والإرادة لدى المسؤولين عن السياسة العليا للعمل وفقاً للنصيحة المشتركة...». ونجد هذا المطلب على نحو أكثر صراحة لدى (جون سوانتون) حيث كتب يقول: «إذا استطاعت شعوب الأرض أن تتفق – دون استحداث أي منظمة دولية جديدة – على تسوية مشاكلها بطرق سلمية، وأن تتعاون لفرض مثل تلك التسويات على كل الشعوب التي تصر على اللجوء إلى

العنف، وإذا أظهرت الدول دلالة كافية على إرادتها الأكيدة لعمل ذلك، فإن العَصَبَ الرئيس للحرب سينقطع»[1].

يتغاضى (كانتريل) عن حقيقة أن استدراجَ صانعي السياسة في الدول العديدة لقبول النصيحة التي تقدمها جماعة من العلماء أمرٌ أصعبُ من معرفة ما ينبغي أن تشتمل عليه تلك النصيحة. ويضع (سوانتون) كل الصعوبات في بوتقة أداة الشرط «إذا». إذا كانت الضرورة الأولى تتمثل في توفر اتفاق ثابت وإجماع بين الدول، أو بين رؤسائها، فهل يستطيع (كانتريل) ورفاقه أن ينبئونا عن كيفية إيجاد مثل ذلك الاتفاق، أو عن كيفية العمل بعد توفره؟ إن ما يقوله علماء السلوك في الغالب هو: لو كان البشر أو المجتمعات على قدرٍ كافٍ من العقلانية والتكيف لتحقق لدينا السلام[2].

لقد وصل الأمر بعلماء السلوك أن يكتبوا – وهنا لا مفر من

(1) Swanton, Are Wars Inevitable? p. 33.

(2) Cf. K. T. Behanan, «Cultural Diversity and World Peace,» in Dennis et al., Current Trends in Social Psychology, p. 69:

«للحيلولة دون فشل السلام العالمي، يجب إقامته على أساسٍ من تضامن الجنس البشري فكرياً وأخلاقياً، وعلى أساس رؤية مشتركة للقيم، وهي رؤية لا يمكن خلقها إلا بتنمية الاستشراف العقلاني والعلمي العالمي للحياة ومشكلاتها، في عقول كل الشعوب».

أن يجد الواحد منا نفسه ناقداً– كما لو أن العلوم السلوكية مفيدة لأنها تستطيع مساعدتنا عندما نصل نحن البشر إلى درجة قريبة من الكمال البشري، إن لم يكن الكمال المطلق. وبمعنىً آخر، تبدأ فاعلية علومهم ونصائحهم مباشرة بعد أن تكون المشكلةُ قد حُلت.

هنالك وهم آخر لدى علماء السلوك قد يكون واسع الانتشار، وهو أنهم يعززون قضية السلام العالمي من خلال اقتراحهم حلولاً تعتمد في فاعليتها على الوجود المسبق للحكومة العالمية[1]. وهذا غالباً ما كان يُشار إليه بأسلوب ضمني. حيث نجد عالم الاجتماع الفرنسي (جورج غورفيتش)، الذي يعتبر أن التوترات الدولية مصطنعة

---

(1) تتمثل نقطة الخلاف هنا في أن إسداء النصح يصحبه وعد بأننا لن نجده مفيداً إلا بعد أن تكون الحكومات الوطنية قد تحسنت نوعاً ما.

Cf. Abram Kardiner:

«لا يمكن أن يتحقق انتصار التوجيهات المتصلة بالعمل الاجتماعي والمستخرجة بطرق تجريبية إلا في أعقاب انتصار المزيد من الديمقراطية والمزيد من الرغبة في اكتساب البصيرة في النسيج النفساني للقوى القادرة إما على إبقاء المجتمع متماسكاً أو تمزيقه إرباً وتدميره».

«The Concept of Basic Personality Structure as an Operational Tool in the Social Sciences,» in Linton, ed., The Science of Man in the World Crisis, p. 122.

أصلاً، يدعو إلى إجبار الشعوب على نبذ الجهل ببعضها، وعلى التخلص من «تشويه الحقائق، والإشاعات الكاذبة، والتمثيل الخاطئ للصفات القومية للشعوب، الخ ... في الإذاعة والأفلام والصحافة والكتب المدرسية لكل الأمم».

وهذا يمكن تحقيقه من خلال «عملٍ دولي معين، وقد تقوم اليونسكو بالتنسيق الجماعي له»[1]. من الواضح هنا أن الأمر يتطلب قدراً لا بأس به من العمل الجماعي المشترك. فهل من الممكن أن نتخيل إمكان عمل ذلك من خلال منظمة دولية تفتقر إلى الخصائص الجوهرية التي تتصف بها مؤسسة الحكم؟ لا يمكن تخيل ذلك، مع هذا، فإن (غورفيتش) يعتبر أن هذا الجزء من برنامجه المقترح، كما يعتبر بقية أجزاء برنامجه، بحثاً في صلب علم الاجتماع[2]. أما (غوردون أولبورت) فينتهج هذا المنطق نفسه. حيث كتب يقول: «يتمثل الشرط اللازم لوقوع الحرب في توقع الناس للحرب وتحضيرهم

(1) Georges Gurvitch, «A Sociological Analysis of International Ten sions,» in Cantril, ed., Tensions That Cause Wars, p. 252.

(2) من المشكوك فيه، مثلاً، ما إذا كان (غورفيتش) سيبقى متفائلاً لو عاد بذاكرته إلى تاريخ الجدل السياسي الطويل في فرنسا خلال سنوات الحرب، حول مسائل السياسة التعليمية، وهو الجدل الذي كان راسخاً في الشكوك الرسمية حول التوجه الوطني والعسكري لدى المعلمين.

لها قبل خوضها، في ظل قيادة ذات ذهنية حربية». إذن، فإن طريقة التخلص من الحرب تتمثل في القضاء على توقع حدوثها: «إن الوسيلة الوحيدة للتخلص من الحرب تتمثل في تغيير توقعات حدوثها لدى القادة والأتباع ولدى الآباء والأبناء». يبقى هذا محيراً إلى أن نكتشف الكيفية التي يأمل بها (أولبورت) لتغيير توقع الحرب. فهو يقول إن هيئة الأمم المتحدة «مكرسة لتبديل التوقعات. وهي وسيلة لجعل الحلول السلمية للصراع أمراً ممكناً... إن نجاح هيئة الأمم المتحدة سيكون مضموناً عندما تتوقع الشعوبُ ورؤساؤها نجاحَها». ثم يخلص (أولبورت) إلى القول بأنه «عندما يثق الناس ثقة كاملة بقدرة المنظمات الدولية على اجتثاث الحرب نهائياً، فعندها ستنجح المنظمات الدولية على الأقل في تحقيق ذلك»[1]. لا شيء مما كتبه (أولبورت) يكشف عن كيفية جعل التوقع حقيقة، إلا إذا توصلت الشعوب بطريقة ما إلى اتفاق تام ودائم، على نحو سحري، يتضمن التوقف عن القتال توقفاً مطلقاً مهما كانت درجة الخلاف بينهم، أو إذا توفر لمنظمة الأمم المتحدة تلك السلطة التقليدية التي تتمتع

(1) Gordon W. Allport, «The Role of Expectancy,» in Cantril, ed., Tensions That Cause Wars, pp. 48, 75, 77.

بها الحكومة (مؤسسة الحكم) وتُعرَف بها.

بينما يرتكز بعض علماء السلوك ضمناً على حكومة عالمية مستقبلية لتحقيق الحلول التي يطرحها علماء النفس والاجتماع، يقوم بعضهم الآخر بالإعلان صراحة عن هذا الارتكاز. يُحتمل أن علماء السلوك قد جرفتهم درايتهم بالتعقيدات والتناقضات الهائلة التي تحيط بالعوامل السببية للسلوك الحربي إلى استنتاج ضرورة الحكومة العالمية. ويوضح (مارك ماي) هذا الانجراف بقوله: «يمكن القول بشكل فضفاض وعام جداً إن الشعور بالخوف ينحو بصاحبه نحو الحرب، وأن الإحساس بالأمن يعزز السلام، وذلك لأن الكراهية تدفع إلى الحرب وأن الحب يدفع إلى السلام، أو لأن عادات التنافس والعدوان تُرَغِبُ أصحابَها بالحرب، فيما تعزز عادات التعاون السلام. ومن الواضح أن حبَ الوطن دافعٌ معروفٌ من دوافع الحرب، وواضح أيضاً إمكان توظيف شعورَي الخوفِ والكراهية لدفع أصحابهما نحو السلام». لقد برز كلام (ماي) من ملاحظته بأنه حيثما وُجِدَت دولٌ ذاتُ تاريخٍ سلمي بينها، فسوف نجد كل العوامل التالية، التي يقوم كثير منها على أساس مواقف

نفسانية متناقضة: رهبة الحرب، والخشية من الهزيمة ونتائج الحرب، والصداقة الناشئة عن وجود عدوٍ مشترك، وعقيدة السلام ونبذ العنف التي عززتها القوى الدينية والتربوية، والصداقة القائمة على أساس الروابط الثقافية المشتركة. فالسلامُ، إذن، يُصنع من مركبٍ قوامُهُ العواطفُ والدوافعُ المتناقضة[1].

يتضح فحوى الأطروحة التي يقدمها (ماي) من قوله بأن «معظمَ الظروف (الشروط) التي تحتم المواقف والآراء الاجتماعية، وبخاصة المواقف والآراء تجاه الحرب والسلام، هي نتاجُ التكيف الاجتماعي». ولكن، أيُ تكيفٍ اجتماعي هذا الذي من شأنه أن ينتج، لشعب تلو الآخر، تلك المركبات العجيبة، التي قوامُها القوى والعواطف، والتي من شأنها إنتاج فتراتٍ من السلام في الواقع التاريخي؟ عند (ماي) هناك حلٌ واحد يمكنه تجاوز تلك الصعوبة يتمثل في أنه إذا أردنا تحقيق السلام، فينبغي علينا تَعَلُم الولاءَ لجماعةٍ أكبر. أضف إلى ذلك، أنه قبل أن نتعلم الولاء علينا إيجاد الشيء الذي نواليه. لا يقدم علم النفس الاجتماعي أيَ أملٍ

(1) May, A Social Psychology of War and Peace, pp. 220, 225. Cf. Freud, Civilization, War and Death, ed. Rickman, p. 90.

في السلام بين الدول المستقلة ذات السيادة، وبالتالي، يصبحُ الأساسُ «النفسانيُ» الذي يقوم عليه السلامُ سلطةً مركزية قويةً، وأقصدُ بذلك حكومةً عالميةً»[1]. إذا استُثني الاستعمالُ الخاصُ لكلمة «نفساني» في الجملة الأخيرة، فإن ما يقوله (ماي) بوضوح شديد أنه ينبغي على علم النفس وعلم النفس الاجتماعي أن يعتمدا على الإطار السياسي الذي يعملان من خلاله. كذلك يوضح كلٌ من (لازارسفيلد) و(نوبفر) وجهة النظر نفسها، ولنفس الأسباب أيضاً. فقد كتبا ما نَصُهُ: «أما فيما يخصُ كراهة الحرب ومقتها، فقد أظهرت لنا الأعوامُ القليلة الماضية أن عدم توفر نية خوض الحرب لدى بعض الشعوب من شأنه أن يشجع العدوانَ لدى بعض الشعوب الأخرى. فالقوى الاجتماعية والنفسانية التي تحمل الشعوب

---

(1) May, A Social Psychology of War and Peace, pp. 21, 30, 228-34.
هذا يشابه القول بأن الحكومة العالمية تمثل الأساس الاقتصادي للسلام. إذ يستخدم (ماي) كلمة «نفساني» بمعنىً شامل. وبالتالي، فإن الأساس «النفساني» للسلام –في نظره– يتمثل في كل أساس لازم، سواءً كان أساساً سياسياً أو غيره. وهذا الاستخدام للكلمة جدير بإدخال عوامل ذات صلة ضمن اختصاصه بوصفه عالماً نفسانياً أكثر مما أخذه العديد من علماء النفس بعين اعتبارهم، وذلك بالرغم من أن ذلك الاستخدام لكلمة «نفساني» يسلب الكلمة دلالتها الدقيقة.

على التنافس فيما بينها على درجة من القوة بحيث تستحيلُ السيطرة عليها بفعلِ ولاءٍ غامضٍ (لكل البشر حيثما كانوا)، أو بفعل الولاء لمثالية (التعاون الدولي). يبدو أن الحاجة تمسُّ إلى سلطةٍ دوليةٍ ملموسةٍ تلفُّ حولها الناس الذين يستطيعون بدورهم إنشاءَ هُوياتٍ جديدةٍ وولاءاتٍ فوق قوميةٍ». ويضيفان: إنه في حال حصول مثل ذلك التطور، فإنه يمكن استخدام تقنيات أخرى على نحو مفيد كوسائل الاتصال الجماهيري[1].

هناك سبب آخر، تم تأكيده سابقاً، ينتمي إلى نفس مجموعة الأسباب المفضية إلى النتيجة ذاتها، ألا وهو البطءُ الشديدُ الذي تتصف به مناهجُ علومِ الإدارة الحكومية. وقد برز أوضحُ وأقوى طرحٍ لتلك المسألة على يد (ي. ف. م. دوربن)[2]. حيث يقدم لفرضيته قائلاً: «تنشأ الحرب عندما يعبر الأفراد عن عدوانية متحولة، تعبيراً جماعياً، وذلك من خلال العيش في جماعة ما». وبما أن الخصائص الشخصية

(1) P. F. Lazarsfeld and Genevieve Knupfer, « Communications Re search and International Cooperation,» in Linton, ed., The Science of Man in World Crisis, p. 466.

(2) Durbin and Bowlby, Personal Aggressiveness and War.

المناقشة اللاحقة تقوم على أساس ما ورد في صفحات سابقة في هذا الفصل.

تنبثق من البيئة ومن الطبيعة الموروثة، فقد نتمكن من «تغيير خصائص السلوك لدى البالغين، وذلك عبرَ تغيير البيئة التي في محيطها ينمو فينا العنصرُ الوراثيُ الذي لا يتغير». وإذ ذاك، عسى أن نتمكن من تنشئة «جيلٍ من النساء والرجال الذين سيدافعون عن حقوقهم، والقادرين على إعطاء الآخرين حقوقاً مساوية لحقوقهم عن طيب خاطر، والذين يتصفون أيضاً بقبول حكم طرفٍ ثالث لفض النزاعات، والذين لن يكونوا ضعفاء ولن يتسلطوا على حقوق الضعفاء، والقادرين على خوض المعارك دفاعاً عن القانون فحسب، والذين سيكونون أعضاء متحابين في مجتمعٍ إيجابيٍ وعادلٍ»[1].

لربما كنا قادرين على عمل أمور كهذه، إلا أنه، وفي أحسن الأحوال، سنُضطرُ للانتظار حتى تنشأ أجيالٌ من الناس قبل أن تتمكن جهودُنا من التأثير على مسار العلاقات الدولية.

«إذا كان هذا هو كل ما لدينا من أمل، فإلى أن يأتي الوقت

---

(1) قارن مع النتيجة التي توصل لها أحد علماء السياسة حيث سعى لتطبيق اكتشافات علم الإنسان وعلم النفس على مشكلات العلاقات الدولية:

« قد يكون هدف نظرية عقول الرجال الشد من أزر مقاومة الناس لمواجهة التهديد بالعنف، بدلاً من مجرد السعي لسلب الناس إرادة المقاومة ضد مَن يبتغي استعبادهم».

Dunn, War and the Minds of Men, p. 11.

الذي يصبح فيه الأمل حقيقة، نكون قد هلكنا في خضم نصف دزينة من الحروب»[1]. ولكن هذا ليس كل الأمل، لأن النظرية المفصلة هنا «تتضمن، من بين الأمور الهامة لدراسة المجتمع، نظريةً حول قيمة الحكومة»[2]. فسبب الحرب، وفقاً لأقوال (دورين)، يتمثل في العدوانية المتأصلة في البشر. ولو تمكنا من إزالة السبب عبر تغيير البشر، لأمكننا التخلص من الحرب للأبد، إلا أننا لا نستطيع تغييرهم بسرعة، وفي كل الأحوال لا يمكننا أن نأمل في القضاء المبرم على كل عناصر العدوانية. وعلى ذلك، فإن أول ما ينبغي علينا عمله أن نركن إلى مقاربة لا تعالج «الأسباب» بل تعالج «الأعراض»، وتتمثل تلك المقاربة في التقييد القسري للأقليات العدوانية. ومن الجدير إيرادُ ملخصٍ لتلك الأفكار بكلمات (دوربن)، حيث يقول: «وبالتالي، فليس هنالك، حسبما نرى، سوى طريقين اثنين لتحجيم الحرب من حيث تكرارها ومستوى

---

(1) Cf. Freud, Civilization, War and Death, ed. Rickman, p. 95:

إن على الذين يريدون السلام أن ينتظروا إلى أن يتغير البشر «يحضرون في الأذهان الصورة البشعة للطواحين التي تطحن ببطء شديد بحيث يموت الناس جوعاً قبل أن يجهز الدقيق».

(2) Cf. Tolman, Drives toward War, p. 92:

يجدر بالسياسة وعلم النفس أن يتحدا لكي يعلمانا ضرورة أن نتوحد من أجل بقائنا وحماية أنفسنا.

عنفها، الأولى بطيئة شافية سلمية تهدف إلى إزالة أسباب الحرب الجوهرية الكامنة في الشخصية البشرية، وذلك من خلال نوع جديد من التثقيف العاطفي. أما الطريق الثانية، فهي آنية قسرية هدفها معالجة الأعراض وتتمثل في كبح جماح المعتدي باستخدام القوة»[1].

ولكن بعد هذه المرحلة من مراحل عرض النظرية، هل نستطيع أن نميز بين ما هو سبب وما هو عرض؟ فعلى سبيل المثال، إذا كان لدينا بُنية سياسيةٌ من شأنها تحقيق السلام وبنية سياسية أخرى من شأنها إشعال الحرب، فقد تُطلق بشكل مناسب صفة «سبب» الحرب على البنية الأخيرة. وما من منطق إلا ذاك الذي يستخدمه علماء النفس الذين يميزون بين الرجال «الذين يسعون بدأب للقتال» من جهة، والرجال الأسوياء، وفقاً لـ(دوربن)، المنضبطين الذين لا يتورطون في القتال إلا لسببٍ وجيهٍ من جهة أخرى، وبعد تمييزهم

(1) Cf. Freud again, Civilization, War and Death, ed. Rickman, p. 88:
«ليس هنالك سوى طريقة واحدة مؤكدة لإنهاء الحرب وهي تتمثل في الإجماع العام على إرساء سيطرة مركزية تكون لها الكلمة الأخيرة في كل تضارب بين المصالح. ولأجل ذلك يُحتاج إلى شيئين: خلق مثل تلك المحكمة العليا للتقاضي؛ واستثمار المحكمة بقوة تنفيذية كافية».

هذا يقولون إن «سبب» الحرب – أو بصيغة أخرى «سببها الأساس» – يتمثل في وجود النوع الأول من الرجال. لو لم تتوفر إرادة القتال لدى بعض الناس لما كان هنالك حروب. وبحسب وجهة النظر هذه، فإن المعالجة الميكانيكية للبشر بهدف جعلهم غير مقاتلين هي طريقة تعالج على نحو مباشر «السبب الأساس» للحرب. وبحسب الأسلوب نفسه نستطيع القول: إن الناس داخل فرنسا لا يشنون الحرب، إلا أنهم يشنونها بين فرنسا وألمانيا؛ وبالتالي، فإن السبب في ذلك يتمثل في اختلاف المنظمة السياسية عند الانتقال من المستوى الوطني إلى المستوى الدولي. وعليه، فإن المعالجة الميكانيكية للبنية السياسية تعني المعالجة المباشرة لـ«السبب الأساس» للحرب.

خاتمة

لقد اعتبر (جاليليو) أن أهم إسهاماته كان قيامه بتوطيد إمكانية أن يصبح العلمُ دراسةً تراكميةً. وبالتالي، فإنه بعد أن يشير في إحدى كتاباته إلى «الحقائق... التي نجحتُ في إثباتها» يضيفُ قائلاً: «أما ما أعتبره أكثرَ أهمية فهو أنه قد

فُتحت لهذا العلم الواسع الأسمى... طرقٌ ووسائل من خلالها ستعمل عقولٌ أخرى... على استكشاف أنحائه البعيدة»[1]. لقد استطاع علماءُ الطبيعة الوصول إلى درجات عالية بفضل صعودهم على كواهل أسلافهم. أما علماء السلوك البشري، فغالباً ما عبروا عن الأمل، وأحياناً عن الاعتقاد، بقدرتهم على التقدم في علومهم على غرار تقدم علماء الطبيعة[2]. إلا أنهم لم يفعلوا حتى يومنا هذا. وكثير من علماء السلوك الذين يعترفون بذلك يَرُدون السببَ إلى جِدَة مباحث العلوم السلوكية مقارنة مع علم الفيزياء أو الأحياء على سبيل المثال. هذا التفسير ينطوي على وعدٍ بأنه إذا أعطيت العلوم السلوكية مزيداً من الوقت لإجراء بحوث أساسية ولزيادة دقة أدوات البحث، فإنها ستتمكن - باستخدام المعلومات الهائلة والمنظمة المتعلقة بالمشكلات الاجتماعية - من إحداث تحولٍ في المجتمع يضاهي إنجازات العلم الطبيعي.

(1) Galilei, Dialogues concerning Two New Sciences, tr. Crew and De Salvio, pp. 153-54.

(2) كمثال على الأمل مع شيء من القناعة، انظر:
Leiserson, «Problems of Methodology in Political Research,» Political Science Quarterly, LXVIII (1953), 567.

بينما يتطلع علماء المجتمع لأن تصبح علومُهم علوماً تراكمية، نجدهم يُظهرون ميلاً واضحاً لتكرار أنماط التفكير الماضية. ومن هنا نجد أن بعض الأمثلة الواردة في هذا الفصل تذكرنا بمناهج فلاسفة عصر التنوير، وأخرى تذكرنا بتفاؤلية ليبراليي القرن التاسع عشر، كما يذكرنا بعضها بالفرضيات الماركسية التي بدت لوهلة وكأنها سهلة وهي الفرضيات التي مؤداها أن المؤسسات العاملة على إفساد الناس يمكن التخلص منها بسرعة واستبدالها بمؤسسات تخدم الناس على نحو أفضل، وهنالك أمثلة أخرى تذكرنا بالإيمان المؤثر في النفوس الذي يتمتع به دعاة السلام (السلاميون) في العصر الحديث. إن إيراد بعض الأمثلة التي تظهر تكرار أنماط التفكير – وحسب الترتيب الوارد ذكره – قد يساعد على اقتراح مُحَدِدات العلم الاجتماعي ومواطن قصوره التي قام آخرون بتعريتها والكشف عنها في مقالات نقدية أكثر رصانة من حيث منهجيتها وتجريدها.

لقد رأى (هلفيتيوس) أن علم الأخلاق من حيث هو «علمُ الوسائل التي يقوم البشر بابتكارها بغية العيش معاً في أسعد حال ممكن»، من شأنه أن «يتقدم ويتطور وفقاً لتزايد المعرفة

المكتسبة لدى الشعب». وقد شاركه (ديدرو) هذه الرؤية حين سارع إلى تصميم كتابه الموسوم الموسوعة بهدف تعميق ونشر مثل تلك المعرفة[1]. إن موازنة الفعل بالمعرفة – والتي عُرِفت آنفاً – تجد هنا أقرب اتجاهٍ موازٍ لها، والاتجاهان وإن كانا متباعدين زمناً إلا أنهما يشتركان في المضمون، حيث نجد (غوردون أولبرت) يقول إنه ينبغي في سبيل السلام أن يتوفر لدينا «موسوعة للتماثلات والتشابهات بين الشعوب من حيث الآمال والمعتقدات والممارسات»[2]. لقد أفضى نجاحُ العلم في القرن السابع عشر إلى إنتاج الدراسة العلمية للسياسة في القرن الثامن عشر. وقد وجدت مجموعة الأفكار تلك نقدَها في (هيوم). وحديثاً تكرر ذلك العمل النقدي

---

(1) Halvètius, A Treatise on Man, tr. Hooper, p. 12n. Cf. Diderot's article «Encyclopèdie,» in Oeuvres complètes de Diderot, ed. Assèzat, XIV, 415,

حيث يصف هدف الموسوعة بأنه «لكي يصبح أحفادنا أكثر تعليماً وأفضل وأسعد».

(2) تعليقات (أولبورت) على مقالة (آرني نايس)

Arne Naess's «The Foundation of Ideological Convictions,» in Cantril, ed., Tensions That Cause Wars, p. 289.

في كتاب (مان) الموسوم بـ (Magic Mountain) وضع (سيتمبريني)، وهو مثل روائي حاذق لشخصية ليبرالية من القرن التاسع عشر، في قالب يشبه (مازيني)، حيث يقضي أفضل سني عمره في مشروع مشابه، وقد كان يغذي جهوده بالوهم المتعارف عليه لدى من ذكرناهم أعلاه.

من جديد على أيدي نُقادٍ من أمثال (نيبور) و(كاسيرلي)[1].

ولا يقل الاتجاه الموازي لاتجاه ليبرالية القرن التاسع عشر إثارة عما سبق. إذ يعمل (نورمان آنجل) في الوقت الحاضر خبير شؤون عامة لمعتقد الاقتصاديين الكلاسيكيين الذي مؤداه أن الحربَ مشروعٌ غيرَ اقتصادي. ويعتقد (آنجل) - مثل كثير منهم - أنه لو اتعظ الأمريكيون من هذا الدرس لما خاضوا الحروب بعدها مطلقاً. ولا يحجب توسيع المصطلحات حقيقة وقوع عالم الاجتماع (و. فرد كوتريل) فريسة للوهم ذاته. فبعد أن قام (كوتريل) بتمييز خمسة أوضاع نموذجية يمكن تحقيق السلام في ظلها، صرح بأن الوضع النموذجي الواعد هو الذي يتضح فيه لدى النخبة أن الحربَ نمطُ سلوكٍ غير مجدٍ. أما الفقرة الأخيرة من مقالته فإنها تسوق إلى الوطن كلاً من مقصده ومقصدي. حيث يختتم قائلاً: «من ضمن الشروط المسبقة للسلام في الوقت الراهن شرطٌ وحيدٌ مشكوكٌ في توفره، ألا وهو الفهمُ الواضحُ

(1) من ضمن الآخرين الكثر الذين يمكن اقتباسهم، أذكر (كاسيرلي) نظراً لجوهرية انتقاداته ولأن مؤلَفَه غير مشتهر لدى علماء الاجتماع الأمريكيين. أنظر مؤلفه الموسوم :
Casserley, Morals and Man in the Social Sciences.

لدى كل النُخب بأن الحربَ أدنى منزلة من السلام في سلم درجات القيم التي تسعى النخب إلى تأكيدها»[1]. غالباً ما يظهر علماء السلوك بمظهر ليبراليي القرن التاسع عشر، إلا أن منهجهم الآن أضعفُ حجةً. تُظهر بقية الفقرة التي كتبها (كوتريل) مدى تأثره بـ(ماركس) أيضاً، كما تُظهر أن كليهما مَدينٌ للدراسة العلمية للسياسة التي سادت في عصر التنوير. فقد كتب يقول مكملاً فقرته الختامية: «لكن حتى وإن ثبت خطأ ذلك التقييم واتضح أن نار الحرب ستشتعل في ظل الظروف الراهنة، فإنه يمكن للبحث أن يبين كيفية إبدال البنية أو الظروف الأخرى على نحو يسلب النُخَب القوية في الوقت الحاضر قدرتها على اختيار الحرب، أو يبين كيفية تبديلِ ظرفٍ ما متواجد في الوقت الحاضر بحيث يفرض على النخب، في ظل الوضع الجديد، عدم خوض الحرب. إذ من المفترض أن النخب الآن تصنع قراراتها بناءً على نوع خاص من حسابِ نتائجِ الحربِ». تفضي المعرفة إلى السيطرة، والسيطرة متاحة لأن المؤسسات، وبالتالي البشر (أم العكس؟)، قابلون للمعالجة إلى أبعد الحدود.

(1) Cottrell, «Research to Establish the Conditions for Peace,» Journal of Social Issues, XI (1955), 14, 20.

لقد كان (ماركس) أقرب للواقع من (كوتريل) حين رأى العلاقة بين القوة والتغيير. حيث يقول بأن إحداث التغييرات الكبيرة صعبٌ لدرجة أنها تتطلب ثورة حتى تخلص البشرَ من «قذر العصور وأوحالها»[1]. إلا أن فكرة (ماركس) تلك أكثر عرضة للانتقاد والخطأ لأنه تغاضى عن حقيقة أن القوة الرئيسة إذا شرعت بالحركة، فإنه يستحيل التنبؤ بحركتها أو التحكم بها. إن (كوتريل) و(ماركس) كليهما من أتباع المدرسة العقلانية في السياسة، فـ(ماركس) بانتهاجه الثورة الاشتراكية يغالي في تقديره لفاعلية العقل كما يغالي (كوتريل) في تقديره لفاعلية العقل في تحقيق مقترحه المتعلق بإحداث ثورة في طرائق البشر وعاداتهم.

وأخيراً، فإن رؤية الخاصية المشتركة بين أتباع المدرسة السلامية والعديد من علماء السلوك تشفُ عن أمرٍ أعم يتمثل في أنه بغياب نظرية مفصلة في السياسة الدولية غالباً ما تكون الأسباب والمعالجات التي يتوصل إليها الدارس ذات صلة وثيقة بالمزاج والتدريب أوثق من صلتها بأشياء العالم وأحداثه حولنا. إذ يلجأ أتباع المدرسة السلامية، كما يفعل (الكسندر

(1) Marx and Engels, The German Ideology, tr. Pascal, p. 69.

ليتون)، إلى معالجة أسباب الحرب المستقرة والعميقة. فأتباع مدرسة السلام السياسية يتوجهون لمعالجة تلك الأسباب من وجهة عالم الروح، فيما يتوجه بعض علماء السلوك لمعالجة نفس الأسباب باستخدام تقنيات الطب النفساني. ويترقب الواحد من دعاة مدرسة السلام آمِلاً مطمئناً مجيءَ الوقت الذي يتصرف البشرُ فيه على نحو ما أراد الله، أو يخرج لينشر بين الآخرين الإيمان الذي قيل عنه في الماضي إنه حرك الجبال. وقد يحركها من جديد. فدعاة السلام يطلبون من الناس أن يكونوا على قدر من الإيمان والشجاعة والشخصية. وأحياناً، كان عالم السلوك يطلب من البشر بقدر ما يطلب داعي السلام، ويوضح لهم بحجة ضعيفة كيف يمكن لتلك الصفات الثلاث أن تكون كافية. ومن هنا فإن (هيلموت كاليس)، في سعيه لتعريف الوسائل الموصلة إلى غاية السلام، كتب يقول: «وبالتالي، ما إن تتوفر لدينا الشجاعة والشخصية لتطبيق المعرفة العلمية على علاقاتنا الاجتماعية حتى ينبغي أيضاً على الإنسان – صانع الثقافة – التمكن من إيجاد وسائل ثقافية تحقق للبشرية في معيشتها أفضل ما يمكن أن تبدعه هاتان الصفتان»[1].

(1) Callis, «The Sociology of International Relations,» American

ليس الغرضُ من هذا كله الكشفَ عن أن كل إسهام يستطيع أن يقدمه عالم السلوك قد تم تقديمه من قبل وقد تبين عواره، بل الغرض هو الكشف عن أن الإسهامات التي قدمها كثير منهم قد حُكم عليها بعدم الفاعلية بسبب قصورهم عن إدراك مدى أهمية الإطار السياسي للعمل الدولي. لا يمكن، والحالة هذه، أن يكون لمعالجاتهم –الساعية لبناءِ عالمٍ أكثر سلاماً– فائدة يُنتفع بها إلا بمحض المصادفة.

لو اتصف كل البشر بكمال الحكمة وضبط النفس، لما نشبت الحروب. لو تهيأت الإمكانية في العالم لبناء الجماعات على نحو يشبعُ كلَ الرغبات ويوفرُ مُتَنَفَسَاتٍ لكل الدوافع الكامنة في البشر التي من شأنها أن تدمر ذلك البناء، لما نشبت الحروب بعد ذلك. إلا أن تحليلَ السبب الذي تنطوي عليه هاتان الجملتان غيرُ كافٍ، كما أن المعالجاتِ القائمة على أساسه معالجاتُ الخاملين الكسالى. وما إن يستيقظ الحالمون الكسالى من سباتهم حتى ينقلبوا إلى تشاؤميين، مثل (جورج كيسكر)، أو يوسعوا تحليلاتهم لتستوعب مزيداً من العوامل السببية ذات الصلة. لقد عُرفَت الصلة الوثيقة التي تتحلى

Sociological Review, XII (1947), 328.

بها البنية السياسية في موضوعنا، فقد أدرك قيمتها أمثالُ (ماي) و(دوربن) الذين أضافوا إلى مقترحاتهم الاجتماعية – النفسانية شرطاً آخر لتحقيق السلام مفادُهُ الوجودُ المسبقُ لحكومة عالمية. أما ما لم يتمكن بعضهم من إدراكه فهو أن حلولهم التي يطرحونها قد أصبحت، بسبب إضافة ذلك الشرط المسبق، أميلَ للسياسة منها إلى علم الاجتماع – النفساني، وأنهم بذلك لا يقدمون حلاً على الإطلاق إلا إذا عملوا على ابتكار طريقة تُمَكِنُ أصحابَ الشأن من أن ينشئوا نوعَ الحكومةِ العالمية المطلوب. وهكذا، فقد أفرزت واقعيةُ علمِ الاجتماع النفساني هنا طوباويةً سياسيةً. وفي الجهة المقابلة نجد أولئك الذين يُغفِلونَ بكل بساطة الدورَ الذي تلعبُهُ السياسةُ، حيث يقترحون حلولاً غيرَ سياسية كما لو أنهم يتحركون في فراغ. إذ نجدهم في واقع الأمر يقولون: «إن هذه المقترحات بمثابة حلول لمشكلة الحرب – لو كان هناك من يقبلُ بها». لا يوصلنا أيٌّ من هذين الإجراءين إلى الغاية المرجوة.

إن الإخفاق في التمييز بين ما هو سببٌ أصيلٌ وثابتٌ وبين ما هو سببٌ قابلٌ للمعالجة مَرَدُهُ – ولو جزئياً – تجاهلُ

البيئة السياسية للعمل الاجتماعي. لقد أوضحنا في هذا الفصل أن «علم السياسة الوقائي» الذي يقدمه (لازويل) يفترضُ وجودَ نظامٍ سياسيٍ معينٍ. وربما لأن هذا الافتراض قلما أشير إليه صراحة، فقد غابت صلته بالموضوع عن أنظار كثير من علماء السلوك لحظة انتقالهم من دراسة النطاق المحلي إلى دراسة النطاق الدولي[1]. وهذه الحقيقة لا محالة لافتة لانتباه المرء عند قيامه بأي تمحيصٍ عامٍ لأدبيات العلم السلوكي في موضوع الحرب والسلام. فعلى سبيل المثال، لا نكاد نجد أيَ ذكرٍ للسياسة في المسحِ الذي أجراهُ (كلاينبرغ) لنشاطات علماء السلوك في الماضي التي قد تسهم في فهم الحرب ومنعها. أما (أولبرت) فيعتبر أن علم النفس والطب النفساني كافيان لفهم العلاقات الدولية في الوقت الراهن. ويضيف قائلاً بأن «الأسباب الحاسمة على –المدى الطويل– تتمثل في التأثيرات الاجتماعية والتاريخية والاقتصادية»

(1) قارن ملاحظة (ألموند) الواردة في مراجعته لكتابين
Kluckhohn's Mirror for Man and Leighton's Human Relations:
«في تطبيق افتراضاتهم على العلاقات الدولية للشعوب الحديثة ... يفتقد علماء الإنسان إلى الدراية المهنية في السياسة الحديثة». وقد وردت ملاحظة (ألموند) في:
«Anthropology, Political Behavior, and International Relations,» World Politics, II (1950), 281.

وليس في التأثيرات السياسية[1]. وكتب (دونالد يونغ) مُقدماً للمسح الذي أجراه (كلاينبرغ) يقول: هناك سببٌ كافٍ للاعتقاد بأن ما تم اكتشافه في مجال العلاقات بين الأشخاص والعلاقات بين الجماعات ضمن حدود الدولة الواحدة، إذا أعيد توجيهه توجيهاً مناسباً، يمكن استخدامه لفهم سلوك الناس في كافة البلاد، حتى وإن اعترضتنا مصاعبُ التباين القومي والسياسي التي تزيد بدورها من تعقيد الفهم»[2]. ولكنهم نادراً ما كانوا يبحثون فيما إذا كانت إعادة التوجيه «مناسبة» أم غير مناسبة. إذ من دون «إعادة التوجيه المناسبة» هذه تنفرط بينات وبصائر علماء السلوك كما تنفرط اللآلئ من السلك الذي ينتظمها. فاكتشافاتهم قد تكونُ ثمينةً، ولكن نفعَها قليلٌ ما لم ينظموها في منظومة.

إن في العلاقة ما بين الرياضيات وعلم الاقتصاد ما يماثل العلاقة بين «إعادة التوجيه المناسبة» وعلمي الاجتماع والنفس على نحو مثير. إذ يعترف معظم علماء الاقتصاد بالإسهامات الهامة التي قدمتها الرياضيات للنظرية

(1) Allport criticizing Sullivan's «Tensions Interpersonal and International,» in Cantril, ed., Tensions That Cause Wars, p. 136.
(2) Klineberg, Tensions Affecting International Understanding, p. viii.

الاقتصادية، إضافة إلى دورها في رفع مقدرة علماء الاقتصاد في معالجة معلوماتهم المتنوعة. تصبح تلك الإسهامات ممكنة في حال أصبح علماء الاقتصاد علماء في الرياضيات، أو في حال توافر علماء الرياضيات على اكتساب درجة كافية من المعرفة بالمسائل والنظرية الاقتصاديتين. خذ مثلاً (ألفرد مارشال)، فهو رائدٌ في حقل الاقتصاد الرياضي وباحثٌ متميز في الرياضيات قبل أن يصبح عالم اقتصاد، وقد غمس نفسه في النظرية الاقتصادية قبل أن يجرب الصيغ الرياضية في علم الاقتصاد، وحتى عند تلك المرحلة كان لا يزال يُحقر من شأن الدور الذي يؤديه التحليل الرياضي[1]. لقد أسهمت الرياضيات في علم الاقتصاد ولكنها لم تحل محله. وإن كان إسهامُ الرياضيات في علم الاقتصاد ذا قيمة كبيرة، فإن حلول الرياضيات محل علم الاقتصاد أمرٌ مستحيل. وفي أقصى تقدير يجد المرء أن علماء السلوك يشددون في التأكيد بأن الحرب والسلام ليستا مشكلتين سياسيتين بل هما متعلقتان بالتكيف الفردي والاجتماعي. أما علماء السلوك الأقل تطرفاً، فغالباً ما أبدوا عدم رغبتهم في دراسة المشكلات

(1) Hutchison, A Review of Economic Doctrines, pp. 63-74.

والنظريات السياسية للعلاقات الدولية قبل أن يعرضوا مساعدتهم في الإسهام باكتشافاتهم. ولا شك أن اللوم لا يقع كله عليهم. فإن كان من السهل دراسة الأجزاء الرئيسة للنظرية الاقتصادية والتعرف إليها، فإن الصعوبة كبيرة في إيجاد نظرية سياسية وبخاصة إذا كانت في مجال العلاقات الدولية. وهذا لا يعني أن النظرية هنا أقل أهمية بل يعني أنها أصعب، أو أنها أقل إثارة للإعجاب بالنسبة للذين يبحثون عن نظرية تقود بسهولة إلى تطبيق حلول متقنة ومحكمة.

يجب على المرء أن يعترف بأن بعض علماء السلوك قد أوضحوا بأن ما يمكنهم فعله لحل مشكلة الحرب نهائياً يعتمد على توفر ظروف سياسية مناسبة. وأن ما يستطيعون فعله، في عالم صعب، هو مساعدة حكوماتهم في الحفاظ على السلام - أو الانتصار في الحروب. لقد ضاقت حدودُ ما يمكن إنجازه إلى درجة تم عندها استيعاب أهمية بنية السياسة الدولية على نحو وافٍ. لقد أثبت علماء السلوك أنه عند مواجهتهم مشكلة حقيقية - مثل كيفية التعامل بانسجام مع الحلفاء - تقل احتمالية وقوعهم في الأخطاء التي تناولناها بالدراسة هنا. وهذا، ببساطة، هو إيضاحٌ آخر للغرض هنا

والمتمثل في أنه كلما أدخل علماءُ السلوك في حساباتهم عنصرَ السياسة على نحو أكمل، أصبحت جهودُهم للإسهام في تعزيز السلام أقرب للاعتدال والإقناع.

الفصل الرابع

التصور الثاني:
الصراع الدولي والبنية الداخلية للدول

السياسة الخارجية مرحلة لا مناص منها من مراحل السياسة الداخلية، بصرف النظر عن كيفية تعبيرها عن صورة العالم، (شارلز بيرد، سياسة خارجية لأمريكا)

لم يستثنِ التصورُ الأولُ تأثيرَ الدولة ولكنه عرض دورَها بوصفه اعتباراً أقل أهمية من السلوك البشري، وفسر دورها باستخدام أدواتِ تحليلِ السلوكِ البشري. وحسب التصور الأول فإن القولَ بأن الدولة تفعلُ قولٌ مجازي. فنحن نقول إن الدولة تفعل عندما نعني بذلك أن الناس في الدولة يفعلون، تماما كقولنا إن القِدرَ يغلي على النار ونحن نعني بذلك أن الماءَ في القدر يغلي. لقد كان جُلُ تركيز فصول الكتاب السابقة منصباً على المحتويات أكثر من اهتمامها بالحاوية؛ بينما في هذا الفصل نجد تغيراً في توازن التركيز لصالح الحاوية. وبغية استكمال الرسم التوضيحي على ضوء ما سبق نقول: إن الماء

الذي يسيل من الصنبور له ذات المواصفات الكيماوية التي يتصف بها الماء الذي في الحاوية (القدر)؛ ولكن وضعَ الماء في الحاوية يُمَكِنُنا من أن نفرض عليه «سلوكاً» معيناً بطرقٍ مختلفة. إذ يمكن تحويله إلى بخار – مثلاً– يُستخدم في تشغيل محرك، أو إذا قمنا بحبس الماء في الحاوية وسُخِنَ إلى درجة حرارة قصوى، فإنه يصبحُ أداة لانفجارٍ مدمرٍ. ما كان للحروب أن توجد أصلاً لو أن الطبيعة البشرية لم تكن على ما هي عليه، ولكن أيضاً لما كان هنالك داعٍ لوجود مدارس الأحد النصرانية ولا الجمعيات الأخوية ولا المنظمات الإنسانية الخيرية ولا العصابات الإجرامية. بما أن كل شيءٍ له علاقة بالطبيعة البشرية، فإنه لتفسير أي شيء ينبغي علينا أن نأخذ بالاعتبار عواملَ أخرى غير الطبيعة البشرية. فالأحداثُ المراد تفسيرُها كثيرة جداً ومتنوعة لدرجة يتعذر معها النظر إلى الطبيعة البشرية بوصفها العامل الحاسم الوحيد فيها.

ولقد قَضَت المحاولة الساعية لتفسير كل شيء باستخدام علم النفس وحده في نهاية المطاف بأن علم النفس لم يفسر شيئاً. كذلك فإن استخدام علم الاجتماع في هذا التحليل لا يفضي إلا إلى استبدال خطأ مدارس النزعة الاجتماعية sociologism

مكان خطأ مدارس النزعة النفسية psychologism . وحيثما أخطأ (سبينوزا)، على سبيل المثال، عندما استثنى من تقديره الشخصي للسبب كلَ صلةٍ للدور السببي الذي تلعبُه البُنى الاجتماعية، نجد أن علماء الاجتماع – في منظورهم لفهم مشكلة الحرب والسلام – غالباً ما أخطأوا عندما نفوا أي صلة للمشكلة بالإطار السياسي الذي تقع في حيزه الأفعال الفردية والاجتماعية. لقد أصبحت النتيجة واضحة، إذ ينبغي لفهم الحرب والسلام استخدامُ التحليل السياسي لإسناد وتنظيم الاكتشافات التي يتوصل إليها علماء النفس والاجتماع. إلى أي نوع من أنواع التحليلات السياسية تمسُ الحاجة؟ إذ لتقديم تفسيرات محتملة لوقوع الحرب، أو عدم وقوعها، يمكننا أن ننظر إلى السياسة الدولية (لأن الحرب تقع بين الدول)، أو يمكننا أن ننظر إلى الدول نفسها (لأنه باسم الدولة يقعُ عملياً فعلُ القتال). سيأتي بحث هذا المنظور الأخير في الفصل السادس من الكتاب، أما وفقاً للتصور الثاني (الذي هو موضوع هذا الفصل) فيتمثل مفتاحُ فَهمِ الحرب والسلام في التنظيم الداخلي للدول.

إن واحداً من التفسيرات التي يقدمها نمطُ التصور الثاني

موضحٌ حسبما يلي. غالبا ما تقوم الحرب بشد اللحمة الداخلية لكل دولة مشتركة فيها. والدولة التي يقع فيها نزاعٌ داخليّ يمكنها (للخروج من أزمتها الداخلية) أن تزج بشعبها في حرب خارجية بُغية جلب السلام لها على الجبهة الداخلية، بدلاً من أن ترتقب هجوماً مفاجئاً من الخارج. لقد رأى (بودان) هذا الرأي على نحو واضح، فهو يستنتج أن «أفضل طريقة للحفاظ على دولة من الدول ولضمانها ضد الفتن الداخلية وضد العصيان وضد الحرب الأهلية تتمثل في إبقاء مواطنيها في حالة ودٍ وصداقةٍ مع بعضهم. ولبلوغ هذه الغاية ينبغي البحث عن عدو يشترك المواطنون في العداء له، فيكون عداؤهم له قضية عامة مُشتَرَكَة تجمعهم». وقد رأى (بودان) دليلاً تاريخياً على تطبيق ذلك المبدأ، وبخاصة من قبل الرومان الذين «لم يجدوا دواءً للحرب الأهلية أفضلَ ولا أشدَ فعالية من تعريض المواطنين لعدوٍ ما»[1]. لقد نهج وزير الخارجية الأمريكي (وليم هنري سيوارد) نهج التفكير نفسه بغية ترسيخ الوحدة داخل البلد، وذلك عندما حث (لينكولن) على نهج سياسة خارجية نشطة تتضمن إمكانية

---

(1) Bodin, Six Books of the Commonwealth, tr. Tooley, p. 168 (Book V, ch. v).

إعلان الحرب على إسبانيا وفرنسا[1]. وأجرى (ميخائيل شكوبيليف)، وهو ضابطٌ روسيٌ متنفذٌ في الربع الثالث من القرن التاسع عشر، تعديلاً طفيفاً على هذا المغزى عندما عرض وجهة نظره في أن الملكية الروسية على وشك الانهيار ما لم تُحقق انتصاراتٍ عسكريةً باهرة خارج البلاد[2].

وقد يأخذ استخدام العيوب الداخلية في تفسير أعمال الدولة الخارجية التي من شأنها أن تجر إلى الحرب أشكالاً عديدة. وقد يرتبط تفسير كهذا بنوعٍ من أنواع الحكومات بحيث يُظَن أنه نوعٌ سيئ عموماً. فعلى سبيل المثال، غالباً ما يُظن بأن الحرمان الذي يفرضه الأباطرة والطغاة على رعاياهم يفرز توترات تجد متنفسها وتعبيرها في مغامراتٍ خارجية. أو أن يقدم التفسير بدلالة عيوبٍ في حكومة لا تُعتبر سيئة بذاتها. وبالتالي، فقد صيغت أطروحات تقول إن القيود الموضوعة على حكومة ما بهدف حماية حقوق المواطنين المنصوص عليها في الدستور تعمل كعوائق في طريق صنع وتنفيذ السياسة الخارجية. ومع أن تلك القيود

(1) «Some Thoughts for the President's Consideration,» April 1, 1861, in Commager, ed., Documents of American History, p. 392.

(2) Herzfeld, «Bismarck und die Skobelewepisode,» Historische Zeitschrift, CXLII (1930), 296n.

جديرة بالثناء من حيث مقصدها الأصيل، إلا أنها قد تنتج أثراً سلبياً يجعل من الصعب، وربما من المستحيل، على الحكومة المعنية اتخاذ الإجراء الفعال للحفاظ على السلام في العالم[1]. وكمثال أخير، يمكن وضع التفسير بدلالة حرمانٍ جغرافيٍ أو اقتصاديٍ، أو بدلالة حرمان غامض جداً بحيث يستحيل تبويبه تحت أي عنوان. وبالتالي، يمكن لشعبٍ ما أن يتحجج بالقول إنه لم يصل إلى حدوده «الطبيعية»، وأن تلك الحدود ضرورية لأمنه، وأن اللجوء إلى الحرب بهدف وصول الدولة إلى حيزها الذي تستحقه هو لجوء له ما يبرره، بل ربما احتُج بأنه ضروري[2]. لقد ألِفنا الأشكال المختلفة لهذا المغزى في أطروحات «الذين لا يملكون»، وهي أطروحات معروفة جداً في هذا القرن. فقد استُخدمت مثل تلك الحجج

---

(1) Cf. Sherwood, Roosevelt and Hopkins, pp. 67-68, 102, 126, 133-36, 272, and especially 931; and Secretary of State Hay's State ment in Adams, The Education of Henry Adams, p. 374.

لاحظ في هذه الحالة اعتبار أن الخطأ يقلل من قدرة البلد على تنفيذ سياسة سلمية. بينما اعتُقِد في الأمثلة الأخرى أن العيب يزيد من نزوع البلد لدخول الحرب.

(2) قارن (بيرتراند راسل) الذي كتب في سنة 1917 يقول: «لا يمكن أن يوجد نظام دولي صالح إلا إذا تطابقت حدود الدول لأقرب ما يمكن مع حدود الأمم».

Political Ideals, p. 146.

لتفسير سبب لجوء البلاد «المحرومة» إلى الحرب، ولحض البلاد المترفة على إجراء التعديلات التعويضية التي يُعتقد بأنها ضرورية لديمومة السلام[1].

توضح الأمثلة الواردة أعلاه، بتنوع غزير، جزءاً واحداً من التصور الثاني، وهو الجزء المتمثل في فكرة أن العيوب والعلل في الدول تسبب الحرب فيما بينها. على أية حال، يمكن أن ينحو تفكيرنا نحو تفسير حروب بعينها عن طريق رد سببها إلى عيوب داخل بعض أو كل الدول، على أن لا يتجاوز ذلك إلى الاعتقاد بأن إزالة تلك العيوب من شأنه أن يفضي ببساطة إلى وضع أساسٍ لسلامٍ دائم. في هذا الفصل، سيُصارُ إلى فحص تصور العلاقات الدولية محل الدراسة في شكله الإيجابي. إن الاقتراح المنوي دراسته هنا يتمثلُ في الاقتراح القاضي بأنه يمكن تقليص الحرب أو حتى التخلص منها للأبد بواسطة إصلاح الدول. ولكن بأي معنى سيتم تغيير بنية الدول؟ ما هو تعريف الدولة «الصالحة» الذي من شأنه أن يكون معياراً؟ هنالك الكثير من التعريفات

(1) Cf. Simonds and Emeny, The Great Powers in World Politics, Passim; Thompson, Danger Spots in World Population, especially Preface, chs. i, xiii.

المتنوعة التي شاعت بين أصحاب هذا المنظور في العلاقات الدولية. يُعرف (كارل ماركس) كلمة «صالحة» بقرينة ملكية وسائل الإنتاج؛ ويعرفها (إيمانويل كانط) بقرينة مبادئ الحق التجريدية؛ ويعرفها (ودرو ولسون) بقرينة تقرير المصير القومي والمنظمة الديمقراطية الحديثة. مع أن كل تعريف ينتقي عناصر مختلفة ويعزو إليها صفة الجوهرية، إلا أن كل التعريفات تلتقي على تأكيد أن الشرط الوحيد الذي ينتج عنه السلام العالمي هو إصلاح كل الدول بلا استثناء. بمعنى أن الإصلاح الموصى به هنا يُعتبَر الأساس الكافي لوجود السلام العالمي. وهذا طبعاً لا يستنفد الموضوع. لقد اعتقد (ماركس)، مثلاً، بأن الدول سوف تزول بعد فترة وجيزة من استحالتها اشتراكية. وعليه، فإنه لن يعود هنالك وجود لمشكلة الحرب – على اعتبار تعريف الحرب بأنها صراعٌ عنيفٌ بين الدول[1]. كما اعتقد (كانط) بأن الدول الجمهورية ستوافق طوعاً على أن تحكمَ تعاملاتها مجموعةُ قواعد قانونية تقوم هي نفسها بوضعها[2]. كما نبه (ولسون) إلى متطلبات متنوعة للسلام كتنمية التفاهم الدولي، والأمن

(1) انظر لاحقاً، الفصل الخامس.

(2) انظر لاحقاً، الفصل السادس.

الجماعي، ونزع التسلح، وكونفدرالية عالمية للدول. ولكن التاريخ أثبت لـ (ولسون) أنه ليس بوسع المرء أن يتوقع صمودَ تعاونِ دولٍ غيرِ ديمقراطيةٍ في أي برنامجٍ للسلام على غرار البرنامج الذي طرحه[1].

لقد اعتبر كلٌ من هؤلاء الرجال أن الطريقة التي وصفها لإصلاح الدول هي الطريقة الوحيدة sine qua non الموصلة للسلام العالمي. وقد تتضاعف الأمثلة المضروبة. فأصحاب المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية والاشتراكيون، والأرستقراطيون والملكيون والديمقراطيون، وأصحاب المدرسة التجريبية وأصحاب المدرسة الواقعية وأصحاب المدرسة المثالية المتعالية transcendental idealists بوسع كلٍ منهم أن يبسط أمثلة لرجال اعتقدوا بإمكان تحقق السلام بشرط وحيد مفاده الانتشار الواسع لنمطٍ من أنماط التنظيم الداخلي. والتوصيفات العلاجية التي تقدم أشكالاً من التنظيم يُزعم أنها ستفضي إلى استقرار السلام، إنما هي انعكاساتٌ عن التحليلات الأصلية حول أدوار بعض الدول في إحداث الحرب. ويمكن عقد مقارنة بين التحليلات المختلفة على

(1) انظر لاحقاً، في هذا الفصل.

نحو مفصل. على أية حال، إننا لا نهدف إلى مقارنة فحوى تلك التحليلات بقدر ما نهدف إلى تعريف ونقد الفرضيات المشتركة بينها – التي غالباً ما كان اشتراكها عن غير قصد – من حيث انتقالها من تحليل السبب إلى توصيف العلاج. لذلك ينبغي فحص فكر ليبراليي القرن التاسع عشر السياسي. ومن الضروري أن ندرس، بادئ ذي بدء، وجهات نظرهم السياسية الداخلية، وذلك لأن نظريتهم تقوم على أن الظروف الداخلية تُملي السلوكَ الخارجي. هذا سوف يمكننا أيضا من رسم بعض الخطوط المتوازية بين استراتيجياتهم في العمل السياسي على المستويين الداخلي والخارجي.

السياسة المحلية: وجهة نظر ليبرالية

تكمن مصلحة الإنسان الأصلية – وفقاً لفكر (هوبس) – في الحفاظ على ذاته؛ ولكن بسبب العداوة وانعدام الثقة التي يفرزها التنافس، وبسبب وجود أناس أنانيين ومتفاخرين ومتعطشين للانتقام، فإن كل إنسان في حالة الطبيعة الأصلية يخاف على سلامته، وكل امرئ يسعى لإيقاع الظلم بالآخرين قبل أن يقع الظلمُ عليه. وعندما وجد الإنسان

استحالة العيش في حالة الطبيعة الأصلية تلك، توجه إلى الدولة حيث الأمن الجماعي الذي لم يكن قادراً على توفيره منفرداً. فالحالة المدنية هي العلاج للوضع المرعب الذي يميز حالة الطبيعة الأصلية، ولأنه لا وجود للمجتمع – فيما يرى هوبس – إذ ليس هنالك سوى أفراد متمردين من جهة وحكومة من جهة أخرى، فإنه ينبغي أن تكون الدولة قوية. لقد عرّف (هوبس) الحرية باعتبارها انعدام القيود؛ ولكن يجب على الناس أن يضحوا ببعض الحريات، إذا أرادوا أن يتمتعوا بأي منها، وأن يُشبعوا، في الوقت نفسه، الباعث الأقوى والمتمثل في البقاء على قيد الحياة.

هنالك ثلاثة متغيرات رئيسة في هذا التحليل: وهي الفرد، ومجتمعه، والدولة. المتغيران الأولان يحددان مدى ونوع وظائف الدولة التي ينبغي عليها أداؤها. الدولة في النظريات الفردية هي المتغير التابع. لقد كانت نظرة أصحاب المدارس الفكرية السائدة في إنجلترا في نهاية القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر فردية بقدر فردية (هوبس)، ولكنهم غالباً ما كانوا يرفضون وجهة نظر (هوبس) في الطبيعة البشرية، كما كانوا يرفضون دوماً رأيَهُ حول النتائج

الاجتماعية التي ينتجها السلوك المنبثق عن دافع أناني. لقد كان أكثرُهُم يعتقد بأن الإنسان صالح إلى درجة لا بأس بها، من جهة، واعتقدوا من جهة أخرى بأن السلوك الفردي وإن كان ذا وجهة أنانية إلا أنه يُبقي على تناغمٍ طبيعيٍ من شأنه أن يفضي – لا إلى حرب الكل ضد الكل، بل – إلى مجتمع مستقر منظم وتقدمي بحيث لا يحتاج إلا إلى النزر اليسير من التدخل الحكومي.

يتمثل أهم سؤالين يمكن طرحهما حول أي نظام اجتماعي – اقتصادي في: ما الذي يحرك النظام بأية حال؟ وما الذي يحرك النظام بسلاسة وانسياب؟ حول هذين السؤالين كانت تدور إجابات الكتاب السياسيين الليبراليين في إنجلترا في القرن التاسع عشر، وقد نصت إجاباتُهم بإجماع شبه كامل على أن المبادرة الفردية هي محرك النظام وأن التنافس في السوق الحرة هو القيد المنظم. ووضوح التأكيد على المبادرة الفردية يكفينا عناءَ البرهان. فهذا التركيز على المبادرة الفردية واضحٌ في فكر (آدم سميث) الذي وضع الأسس التقليدية للمدرسة الليبرالية الانجليزية، بقدر ما هو واضحٌ في فكر (جون ستيوارت مل) الذي بلغت عنده المبادرة الفردية

ذروتها. والنتيجة التي خلص إليها (مل) والتي مفادها أن «الحرية مصدرُ التحسن الوحيد الذي لا يخطئ ولا ينقطع، وذلك لأنه يمكن أن يتوفر بالحرية عدد من مراكز التحسن المستقلة بقدر عدد الأفراد»، هذه الخلاصة ما هي إلا صدىً لما عبر عنه (سميث) من قبل حين كتب يقول: «إن ما يبذله كل إنسان من جهد متسق ثابت وغير متقطع بغية تحسين أوضاعه، والذي هو المبدأ الذي منه تُستَنبَطُ أصلاً الوفرة العامة القومية والخاصة، غالباً ما يكون على قدرٍ من القوة بحيث يحافظ على التقدم الطبيعي للأشياء تجاه التحسن، وذلك رغم غلو الحكومة ورغم أكبر الأخطاء التي ترتكبها الإدارة»[1]. إذن، فالأفراد ليسوا مصدر التقدم في المجتمع فحسب، بل إنهم أنفسهم في تحسن ثابت لا ينقطع أيضاً. وكتب (جيرمي بنثام) يقول: «كلما ازداد انخراط الناس في الحياة العامة، أصبحوا أكثر عرضة للرادع الأخلاقي». فهم يصبحون «كل يوم أقرب إلى الفضيلة من يومهم السابق...

(1) J. S. Mill, On Liberty, p. 87 (ch. iii); Smith, The Wealth of Na tions, pp. 389-90 (Book II, ch. iii); cf. The Theory of Moral Senti ments, p. 218 (Part IV, ch. ii). Page References are to Schneider, ed., Adam Smith's Moral and Political Philosophy, which contains abridgments of The Theory of Moral Sentiments, Lecture on Justice,Police, Revenue, and Arms, and Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations.

حتى إذا استمر بهم الحال على هذا المنوال وصلت طبيعتهم إلى درجة الكمال». ربما لا يمكن تحقيق الكمال، ولكن حال التقدم تجاه الكمال كحال الأنهار: لا تتوقف في جريانها ولا ينعكس اتجاهها[1]. بناءً على ذلك، فإن القيود الموضوعة على الأفراد تتسبب فيما هو أكثر من مجرد انزعاج شخصي لمنع الحرية عنهم، إنها تلوثُ منابعَ التحسن الاجتماعي.

«دعونا وشأننا» شعارٌ يظهر على واجهة الكراسة البنثامية، وهو ما أراد أرباب المدرسة الليبرالية في القرن التاسع عشر من المواطنين أن ينادوا به ويرددوه على أسماع الرجال الذين يتوسمون فيهم تسلم مناصب حكومية في المستقبل[2]. ولكن رغم أن الناس يسيرون في طريق الكمال إلاّ أنهم لم يصلوا إلى نهايته بعد... ورغم أن القوانين التي تسنها الحكومة تقيد الناس، إلاّ أن عمل الحكومة ليس القيد الوحيد الذي يفرضه الناس على الناس. ألا تتطلب مثل تلك الاعتبارات—حتى في أذهان ليبراليي ونفعيي القرن التاسع عشر— دوراً حكومياً أكبر من الدور الذي بدا لنا لأول وهلة

(1) Bentham, Deontology, ed. Bowring, I, 100-1.

(2) Bentham, «Observations on the Restrictive and Prohibitory Commercial System,» in Works, ed. Bowring, III, 85.

وكأنه هو ما كانوا يأملونه من الحكومة أن تؤديه؟

لقد كان الليبراليون ميالين إلى تقييد الحكومة وفقاً لمبدأ ما، وهو المبدأ الذي ينبثق – كما هو الأمر مع (غودوين)– من تقييمٍ متفائلٍ لصفات البشر الأخلاقية وقدراتهم الذهنية. بينما كان النفعيون ميالين إلى تقييد الحكومة بداعي اختبار الكفاءة فحسب. لكن ما هي الطرق التي تستطيع الحكومة من خلالها أن تقدم أكبر إسهام في سعادة العدد الأكبر من مواطنيها؟ ومتى يكون إنجاز مهمة ما على نحو أفضل: عندما يقوم الفرد الموطن بإنجازها أم عندما يقوم غيره بإنجازها له؟ إن الإجابة التي يقدمها (بنثام) وأتباعه – التي كانت في الغالب ميّالة إلى قيام الفرد بإنجاز المهمة أكثر من ميله إلى قيام غيره بإنجازها له– قد تُعزى في معظمها إلى تأثير (آدم سميث). ولا يتمثل الأمر المقصود هنا في المبدأ القديم الخاص بتقسيم العمل، وإنما يتمثل في الأطروحة الجديدة التي مفادها أن نتائج العمل المقسّم بين إنتاج السلع وتوزيعها يمكن جمعها مرة أخرى وتوزيعها بعدالة دون إشراف الحكومة. وقد أفضت حقيقة أن كل صانع وكل تاجر وكل مزارع يسعى إلى نفعه الخاص، وليس إلى المنفعة العامة، في الماضي إلى

الاستنتاج بأن التنظيمات التي تفرضها الحكومة ضرورية لمنع الفوضى. إن لم تشرف الحكومة على المصلحة العامة، فمن يشرف عليها إذن؟ إن الإجابة التي يقدمها (سميث) هي أنه إذا توفرت شروطٌ معينة، فإن قوى السوق غير المُشَخَصة ستقوم بتلك المهمة. إذ أن آلية السوق كفيلة وحدها بإدارة الإنتاج بكفاءة وتوزيع السلع على نحو عادل.

بالاعتماد – المبالغ فيه– على مُنَظِم السوق الحرة تتأكد حجة التعريف الليبرالي للدولة المقيدة، حتى لدى الذين رفضوا الافتراض بأن لدى الإنسان قابلية مطلقة لبلوغ الكمال، وهو الافتراض الذي اقترن غالباً بالمدرسة الليبرالية. في كتاب خرافة النحل fable of the bees لمؤلفه (برنارد مانديفيل) قصيدة بعنوان «رذائلُ الخاصة... فوائدُ العامة» نقرأ منها هذا البيت: «إن الرذيلة تغدو نافعة إذا صقلتها العدالة وضبطتها». ما يقوله (مانديفيل) هو أن جشع كل إنسان يدفعه للعمل بجد من أجل زيادة ثروته، وهذا الأمر حسنٌ للمجتمع ككل. تسهم رذائلُ الإنسان ذاتها على نحو أساسي في تقدم المجتمع[1]. تلكم هي خلاصة مبدأ التناغم، الإيمان الأعمى

---

(1) Mandeville, The Fable of the Bees, p. 11.

قارن تمهيده الذي يقول فيه: «إنني أوضح بأنه إذا أمكن شفاء البشر من

الذي هجاه (فولتير) في شخص الدكتور (بانغلوس) الذي كان يعيش في محنة لا تنتهي، وكان وفي الوقت نفسه يثابر على ادعائه بأن كل شيء يسير نحو الأفضل في هذا العالم الذي هو الأفضل بين كل العوالم الممكنة[1]. ولكن، إن كان جشعُ كل إنسان سبباً في عمله الشاق - الذي هو لصالحه الشخصي والذي تصادف أن يكون لصالح المجتمع كذلك - فإنه يمكن أيضاً أن يكون سبباً في أن يغش ويكذب ويسرق لصالحه الشخصي فحسب. من هنا تنشأ وظيفة الحكومة. وكما كتب القس الفرنسي (موريليه) Abbé Morellet - وهو أحد معاصري (آدم سميث)- في رسالة وجهها إلى (اللورد شيلبورن) Shelburne ذي النزعة الليبرالية، حيث جاء فيها: «لما كانت الحرية حالة طبيعية، وكانت القيود،

عيوبهم التي تجعل منهم مذنبين بحكم طبيعتهم، فإنهم لن يعودوا قادرين على أن ينشأوا ضمن مجتمعات مهذبة وذات إمكانات واسعة».

(1) إن تأكيد (مل) الوارد في رسالة كتبها في سنة 1868 الذي يفيد بأنه «لما كانت سعادة أ أمراً خيراً، وسعادة ب أمراً خيراً، وسعادة ج أمراً خيراً، ...الخ، فيجب أن يكون مجموع هذه الأمور الخيرة خيراً»، هذا التأكيد يلخص مبدأ التناعم الذي نجده مُصاغاً بكلمات مختلفة نوعاً ما لدى كل الكُتاب النفعيين.

Letters, ed. Elliot, II, 116.

نقيض ذلك، حالة غير طبيعية، فإنه بإرجاع الحرية، يأخذ كلُ شيءٍ مكانَه ويغدو كل شيء في حالة سلام، شريطة أن يستمر تعليق اللصوص والقتلة على أعواد المشانق»[1]. ينبغي معاقبة المجرمين. ويتمثل السبب الأدنى لوجود الحكومة في توفير الأمن للأشخاص ولممتلكاتهم. وليس الليبراليون والنفعيون وحدهم من يوافق على هذا الاقتراح، بل أيضاً كلُ شخص فكر بجدية بمشكلات الإنسان في المجتمع، حتى وإن كان هنالك اختلافات كبيرة في تعريف المُلكية.

العدالة أولى اهتمامات الحكومة، ولكن هل هي – معرفة بالصفة القانونية الضيقة– آخر اهتماماتها أيضاً؟ بوسع المرء أن يشير إلى كثير من أقوال الليبراليين والنفعيين التي تفيد بأن العدالة في أذهانهم هي آخر اهتمامات الحكومة. على أية حال، يمكن إيضاح معتقدهم في الدولة المقيدة تقييداً صارماً بشكل أكثر إقناعاً من خلال الإشارة إلى ردود فعلهم أنفسهم تجاه الحقائق الاجتماعية التي وجدوا فيها مصدراً للقلق. فنجد، مثلاً، أن (آدم سميث) قد انزعج بسبب الميول التي أظهرتها طبقة أرباب العمل تجاه استغلال مكانتها الاقتصادية

(1) Letters de l'abbé Morellet a Lord Shelburne, p. 102.

لزيادة أرباحهم عبر القيام بإجراءاتٍ احتكارية على حساب الطبقات الفقيرة والعاملة. وقد لاحظ (سميث) أنه من النادر أن يجتمع أصحابُ التجارة الواحدة، «حتى في أوقات المرح واللهو، ولكن إن حصل اجتماعهم فإن نقاشاتهم تخلص إلى مؤامرة ضد العامة، أو تنتهي بالشكوى والتأفف بقصد رفع الأسعار». ماذا عن دور الحكومة؟ على الحكومة أن تمتنع عن عمل أي شيء من شأنه أن يشجع أصحاب التجارة الواحدة للالتقاء معاً[1]. لقد كان (سميث) على درجة كبيرة من القناعة بأن المظالم غير الطبيعية كانت تنجم عن التدخل الحكومي - وهذا صحيح إلى درجة كبيرة في عصره- حتى أنه أدان كل وظائف الحكومة عدا وظائف حفظ الأمن المعرفة بأضيق معانيها، وحتى أنه ذهب بعيداً لدرجة استحسان إلغاء القوانين التي تمنع شراء السلع بقصد إعادة بيعها بربح في نفس السوق، أو تمنع شراء السلع من مكان إنتاجها قبل وصولها للسوق بقصد التحكم بأسعارها، أو تمنع السيطرة على سلعة في السوق بحيث يمكن التحكم بأسعارها، بالرغم من أن مثل تلك القوانين

(1) Smith, The Wealth of Nations, pp. 375-7 (ch. xi, conclusion); p. 368 (ch. x, part ii).

كانت بمثابة أدوات تعمل على صيانة السوق الحرة التي هي جوهر النظام النموذجي في فكر (سميث)[1]. ومن الواضح أن هنالك اهتماماً مشابهاً في فكر (ريكاردو) Ricardo مع أن المشكلة عنده تأخذ تعريفاً مختلفاً. فقد استبدل (ريكاردو) مالكي الأراضي مكان أرباب العمل عند (سميث) بوصفهم الطبقة التي تفترق مصالحها عن مصالح الطبقتين الأخريين. لا تتزايد مداخيل مالكي الأراضي بسبب جهودهم بقدر ما تتزايد بسبب تزايد الضغط على السكان في الأرض. وبالتالي، يبدو مالكو الأراضي وكأنهم طفيليات تتغذى على الناتج المتزايد الذي يتولد من العمل ورأس المال. ما العلاج؟ يكمن العلاج في إلغاء قوانين الحبوب، وتخفيض الدّين الحكومي، والكشف عن مبادئ (مالتوس) الحقيقية للناس. ولكننا في كتابات خبيرة الشؤون العامة (هارييت مارتينو) Martineau نجد أقوى طرح فيما يتعلق بحماقة وخطورة كل نشاط حكومي يتعدى القبض على اللصوص. ففي إحدى رواياتها التي كُتبت بقصد الكشف عن مبادئ علم الاقتصاد الجديد بأسلوب يفهمه كل من يستطيع القراءة

(1) Hutt, «Pressure Groups and Laissez-Faire,» South African Journal of Economics, VI (1938), 17.

أو الاستماع، توقف الطبيب الجراح عن القيام بالعمل الخيري في المستوصف المجاني ومستشفى الأطفال اللقطاء عندما فهم حقائق الاقتصاد السياسي، بل إنه حاول أن يقنع صديقه المضلل بإيقاف التبرع بمبلغ عشرين جنيهاً كان يرفد بها الأعمال الخيرية كل سنة. وتبين الآنسة (مارتينو) أنه نظراً لأن تلك الأعمال أكثر عقلانية وشجاعة، فهي أنبل من الأفعال التي درجت العادة على وصفها بالمحبة للإنسانية. إذا استصعب فهم المثال، فإن منطق الاستنتاج هذا غير صعب. إذ أن الأعمال الخيرية لا تشفي من الفقر بل تزيده من باب مكافأة الإسراف والتبذير وأيضاً من باب تشجيع زيادة عدد المسرفين. ولاستخراج العبر من تلك الرواية وخشية أن تكون قد غابت عن أي شخص، فقد أوجزتها الآنسة (مارتينو) في الخاتمة حيث تقول: «ينبغي أن يتناسب عددُ المستهلكين مع مورد الرزق. لذلك ينبغي التراجع عن كل ما يشجع على زيادة عدد السكان، وينبغي تفعيل كل وازع للفحص الوقائي، بمعنى أنه ينبغي توجيه الأعمال الخيرية لتنوير العقل بدلاً من توجيهها لرفد الحاجات الجسدية»[1].

(1) Martineau, Cousin Marshall, ch. viii and Summary of Principles, in her Illustrations of Political Economy, Vol. III.

لقد كان هذا فكراً مالتوسياً حسناً، ولكنه لم يكن سياسة حسنة. على الرغم من ذلك، حاول تيار الراديكاليين الفلسفيين في العقد الثالث من القرن التاسع عشر ترجمة مثل تلك المبادئ إلى برنامجٍ سياسي. وفيما كان صخب أعضاء الحركة الخيرية chartists يرتفع مطالبين بإصلاحات من شأنها إحداث نتائج فورية ملموسة – موافقة عالمية وتشريع خاص بالمصنع وقانون للفقراء أكثر ليبرالية – كان (جون ستيوارت مل) المتكلم باسم الراديكاليين الفلسفيين يقوم بالتبرير لصالح موافقة ومصادقة الطبقتين العليا والوسطى، وتسخيف مقترح القانون القاضي بثماني ساعات عمل يومياً، كما أنه عرض أطروحة مفادها أنه إذا كانت الأجور متدنية والعمل غير متوفر، فلا يعود السبب في ذلك إلى عدم تنظيم التنافس وضبطه بقدر ما يعود إلى إهمال الطبقات الأفقر لتعاليم (مالتوس). لقد كان برنامج الراديكاليين الفلسفيين سلبياً إلى حد كبير – إعفاء الضروريات من الضرائب، ومنع الضرب في الجيش، وإلغاء قوانين الحبوب– مع وجود سياسة إيجابية رئيسة واحدة تمثلت في إنشاء نظام تعليم وطني[1]. والملامح السلبية والملامح الإيجابية كلاهما انعكاساتٌ صادقة

(1) Stephen, The English Utilitarians, Vol. III, ch. 1, sec. iii.

للمبدأين الذين عُرفا آنفاً بوصفهما الأساس الذي قامت عليه الليبرالية النفعية. لقد كان الجهد منصباً على حرمان الدولة من التأثير وذلك بغية إفساح المجال لسيطرة تناغم المصالح الطبيعي.

ولكن، هل الوظائف الموكلة للدولة كافية للحفاظ على الشروط التي يتطلبها اقتصاد حرية العمل والمجتمع الليبرالي واستمرارها؟ كانت الشروط الضرورية توصف في أغلب الأحيان بأنها: وحدات تكاد تكون متكافئة تتنافس بحرية، وأفراد ذوو مسؤولية أخلاقية وتحفز ذهني. وما دامت الوحدات المتنافسة على درجة من التكافوء، فإن نجاحها تحسمه فعاليتها النسبية في تلبية طلب المستهلك. وسرعان ما أصبح جلياً أن (سميث) - في مقولته بأن التدخلات الحكومية هي المصدر الرئيس للمظالم غير الطبيعية - كان مُتَهَمَاً، في أدنى تقدير، بالمبالغة في التعميم التاريخي. إذا حاولت بعضُ الوحدات، في غياب التدخل الحكومي، أن تقزم وتعيق نمو الوحدات الأخرى، ألا يفضي ذلك إلى أن يحل التنافس الجائر أو تنافس القوة محل التنافس العادل أو الاقتصادي؟ ينشأ عن ذلك - بالنسبة لأولئك الذين أدركوا

أن المُلكية قوة كامنة، وفعلاً فقد أدرك بعض الليبراليين ذلك، أي أن عدم التكافؤ الاقتصادي لا محالة يعطي لقليلين ميزة في القوة على الآخرين[1]. عندها لن يكون البقاء لصاحب المصنع الأكثر فعالية في صناعته، وإنما سيكون البقاء للاقتصادي الذي يمتلك من الثروات ما يكفي لدفع منافسيه إلى الإفلاس. لقد عُنيَ (جون ستيوارت مل) بظرف كهذا الظرف تماماً. ففي الواقع، ساهم بعشرة جنيهات في مصنع تعاوني كان - وبكلماته - يناضل ضد «منافسة جائرة يقوم بها أسياد الصنعة». لقد تبين أن لدى الأسياد القدرة المالية على الاستمرار في العمل بخسارة ولمدة من الوقت تكفي لإخراج منافسيهم الجدد من السوق. هذا ما اعتقد (مل) بإمكان تسميته دون إجحاف - «باستبداد رأس المال»[2]. ومع أن (مل) بقي يفضل الحلول الخاصة إلا أنه أدرك عدم كفايتها في بعض الحالات. ويتضح هذا على نحو خاص في معالجته لمشكلة الأرض، لقد حض (مل) - فيما يختلف عن معالجات (ريكاردو) السلبية- على فرض الضريبة على الزيادات غير المحصلة في قيمة الأرض، حتى أنه كان يعزم

(1) For example, Godwin, Political Justice, I, 19; II, 465; J. S. Mill, Letters, ed. Elliot, II, 21.
(2) J. S. Mill, Letters, ed. Elliot, II, 21.

على دراسة الدولة بوصفها المالك العالمي للأرض[1].

لقد تحركت الليبرالية النفعية، ممثلة في شخص (جون ستيوارت مل)، من موقع تحريم تدخل الدولة إلى موقع توصيف التدخل المرغوب فيه. وقد تزايدت الرغبة في تدخل الدولة حالما حسم الأمر بأن المجتمع المتحلل من القيود لا يسعه أن يعي ويصون من تلقاء نفسه الشروط المسبقة للأداء الفعال لمنظم السوق الحرة. لقد قدم (مل) الدليل على فهمه لهذا الأمر، من خلال تعليقاته على الأمرين المتعلقين بالسياسة والوارد ذكرهما آنفاً. كما أنه قدم دليلاً على فهم أن تلك المشكلات المحددة، ونحوها، تدل على وجود مشكلة نظرية وراءها، وهذا يظهر مما كتبه إلى (كارلايل) Carlyle من أنه «ينبغي المسارعة إلى إنهاء مفعول» مبدأ حرية العمل السلبي حال إنجازه أعمال الهدم الضرورية المتوخاة منه[2]. ما الذي سيحل مكانه؟ لقد سعى (مل) إلى تقديم وصفاته العلاجية السياسية على أساس تمييزٍ بين نوعين من الأفعال: الأفعال التي تؤثر على الفاعل فحسب، والأفعال

(1) J. S. Mill, «The Right of Property in Land,» in Dissertations and Discussions, V, 279-94; Political Economy, ed. Ashley, Book II, ch. ii, secs. 5, 6.

(2) J. S. Mill, Letters, ed. Elliot, I, 156.

التي تؤثر على الآخرين[1]. ولكن، أيُّ أفعال الفرد لا تؤثر على الآخرين؟ إن المعيار المقترح لا يكفي للحكم على شرعية النشاطات الحكومية. وهذا ما توضحه بجلاء الحقيقة التي في ظلها استطاع (مل) أن يخرج بفكرته القاضية بوجوب إثبات المقدرة على إعالة الأسرة قبل الزواج، التي كانت بمثابة اعتداءٍ على المناخ الخاص بحيث وَلَدَ الرعبَ لدى كثيرين من ذوي الميول الليبرالية الأقل حدّة منه[2]. تكمن الصعوبة في أن (مل) اقترح فحص السياسة بمقياس ناشئ من حرص على الحرية الفردية، وليست هذه إلا إحدى الدعامتين التوأمين اللتين يقوم عليهما المجتمع الليبرالي. لقد تحول، في الواقع، اهتمامُ (مل) إلى الدعامة التوأم الثانية. في كل سنة كان اهتمامه يزداد أكثر تجاه اضمحلال عدالة منظم السوق الحرة في توزيع المكافآت بين المشتركين في عمليات الإنتاج. قد يزيد مبدأ حرية العمل من الإنتاج. فهل من شأن هذا المبدأ أن يوزع الثمار بإنصاف؟ لا يرى (مل) ذلك. لقد اعتقد (جيمس مل) – والد (جون ستيوارت مل)– أن الحماية التي

(1) J. S. Mill, On Liberty, p. 115 (ch. v).

(2) J. S. Mill, Letters, ed. Elliot, II, 48; Political Economy, ed. Ashley, Book II, ch. xi, par. 4.

يوفرها القانون للمُلكية من شأنها أن تكفل لكل شخص أكبر كمية ممكنة من الناتج الذي ينتجه بجهده الخاص. بينما يؤكد ابن (جيمس مل) أن مكافأة الفرد «تكاد تتناسب عكسياً»، في أغلب الأحيان، مع جهده وتقشفه[1].

لقد وصف الليبراليون والنفعيون الشروط الضرورية للأداء المنصف والفعال لمجتمع حرية العمل Laissez–faire. وبالتالي، فقد كانت إمكانية العمل الحكومي كامنة في منطق المدرسة الليبرالية ذاته، وهو عمل مطلوب لتحقيق وصيانة تلك الشروط. إن كان الليبراليون والنفعيون قد قدموا وصفاً صائباً للشروط الضرورية، فقد كان يجدر بهم أن يفعلوا ما هو أكثر من مجرد نشر تعاليم مبدأ حرية العمل لتحقيق تلك الشروط وصيانتها. إذ ربما توجب على الدولة التدخل بطرق غير مبحوثة أصلاً، كأن تتدخل مثلاً بهدف منع نشوء مظالم اقتصادية فاحشة. والقوانين التي تشرعها الحكومات ليست القيود الوحيدة المضروبة على الحرية الفردية. فربما تتطلب المُلكية، في حال تحولها إلى قوة، ضبطاً وتنظيماً

(1) James Mill, «Government,» in Essays, No. 1, pp. 4-5; J. S. Mill, «Socialist Objections to the Present Order of Society,» Fortnightly Review, February, 1879, reprinted in J. S. Mill, Socialism, ed. Bliss, p. 73.

لمصلحة التنافس الحر والفعال! لم تكن الفكرة جلية لدى (آدم سميث)، إلا أنه رغم ذلك ألم بها عندما كتب أنه «في السباق على الثروة والمقامات والمناصب الرفيعة بوسع (كل واحد) أن يعدو بأقصى سرعته وأن يُجهد كلَ عضلة وعصب بغية إحراز قصب السبق دون بقية المتنافسين، ولكنه إن تعمد عرقلة أحدهم أو قام برميه أرضاً، يفقد المتفرجون كل متعتهم لأنهم يعدّون ذلك خرقاً للعب المنصف لا يقرونه»[1]. واشتراكية (جون ستيوارت مل) التي ادعاها لنفسه في سني عمره الأخيرة تشف عن اشتراكية هي في الأصل بحثٌ عن الشروط التي يمكن أن يسود في ظلها التنافس المثمر والمنصف، وهي شروط لم يظن (مل) أنها تحققت في إنجلترا التي عاصرها[2]. في فترة الحرب العالمية الأولى أقر (توماس نكسون كارتر) صراحة وألح على أنه «لو قامت الدولة بفعل بعض الأمور الصائبة، لانتفت ضرورة ارتكابِ ألف خطأ وخطأ أو عملِ الأشياء غير المجدية التي يُنَادى لعملها

(1) Smith, The Theory of Moral Sentiments, p. 121 (Part II, Sec. II, ch. ii).

(2) وبالتالي، فقد كان يجتذبه (أوين) و(فورييه) و(بلانك)، ولكن لم يكن يجتذبه (ماركس).

الآن»[1]. كما تجد تلك الفكرة أحدث تعبيراتها وأكثرها مباشرة فيما كتبه اقتصاديان أمريكيان يتأملان في فترات إحباطهما أيام خدمتهما في الحكومة. حيث كتبا يقولان: التنافس "هو مؤسسة اجتماعية يقوم المجتمع المحلي بإقامتها وصيانتها من أجل الصالح العام»[2]. تقترح فحوى كتابتهما بوضوح أن تُقرأ كلمة يجب أن يكون بدلاً من كلمة هو. تبقى الحكومة المقيدة المثل الأعلى «للمدرسة التصحيحية الليبرالية» حسبما يسميها (ولهلم روبكه)، ولكنه يوضح أنه وإن كانت الحكومة مقيدة إلا أنه ينبغي أن تكون قوية في مجالها. فبينما تبقى الحكومة خارج السوق، ينبغي عليها أن تكون قادرة على منع اختلالات الثروة التي من شأنها أن تحرف مسار السوق أو تهيمن عليها[3].

لا يمكن فهم إصرار الليبراليين على الاقتصاد واللامركزية والتحرر من القيود الحكومية إلا إذا صح افتراضهم القاضي

(1) Carver, Essays in Social Justice, p. 349.

(2) Adams and Gray, Monopoly in America, p. 117.

(3) Röpke, The Social Crisis of Our Time, tr. A. and P. Jacobsohn, pp. 192-93.

للاطلاع على أحد أفضل ملخصات اقتراحه المتمثل في السياسات الإيجابية، انظر كتابه:

Civitas Humana, tr. Fox, pp. 27-32.

بأن المجتمع ذاتيّ الانضباط والتنظيم. ولأن المجتمع الذاتيّ الانضباط هو وسيلة ضرورية، فإنه يصبح، بالنتيجة، جزءاً من الغاية الليبرالية المثالية. وإذا لم يكن بالإمكان وجود سياسة حرية العمل إلا على أساس الشروط التي وصفت بأنها ضرورية، فإن حرية العمل، من حيث هي فكرة مثالية، تتطلب بذاتها تدخل الدولة.

العلاقات الدوليّة: وجهة نظر ليبرالية

لقد عّرف (ترايشكه) Treitschke المهمة الأساسية للدولة بأنها «المهمة المزدوجة المتمثلة في الحفاظ على القوة خارجياً، وصيانة القانون داخلياً». فقد رأى أن أولى التزامات الدولة «ينبغي أن يكون رعاية جيشها وأحكام قضاتها لحماية مجتمع مواطنيها وضبطه»[1]. وقد كان (آدم سميث) قد قال نفس هذا القول. فشأن الدولة في الخارج هو الدفاع، وفي الداخل العدالة. ولكن في حين يتفق (سميث) الليبرالي و(ترايشكه) غير الليبرالي على تعريف واجبات الدولة، فإنهما يختلفان اختلافاً جلياً حول ماهيّة الأعمال الضرورية لتأدية تلك

(1) Treitschke, Politics, tr. Dugdale and de Bille, I, 63.

الواجبات. بالمقارنة مع (هوبس) نجد أن الليبراليين قد استسهلوا مشكلة النظام الداخلي، وذلك جرّاء افتراضاتهم التفاؤلية بخصوص الإنسان والمجتمع. مقارنة بـ(ترايشكه)، استسهل الليبراليون مشكلة الأمن الخارجي وذلك جّراء افتراضات تفاؤلية حول خصائص الدول والمجتمع الدوليّ. فكل ما تحتاجه الدولة في الشؤون الداخلية أداء حدّ أدنى من الوظائف. وغياب السلطة السياسية المطلقة في الشؤون الداخلية لا يُحيج الدولة لشيءٍ سوى مواجهة الحدّ أدنى من المشكلات. مع ذلك، فإن المشكلات المطروحة على درجة من الأهمية. فكما يقبل الليبراليون الدولة - مع (هوبس) - من حيث أداؤها بعض الوظائف الضرورية، فإنهم كذلك يقبلون الحرب - مع (ترايشكه) - بوصفها الوسيلة النهائية لتسوية النزاعات بين الدول. وتُناظر مكانة الحرب في العلاقات الدولية مكانة الدولة في السياسة الداخلية. فعلى سبيل المثال، أقرّ (سميث) بأن «كل ما يخضع لمقاضاة القانون يمكن أن يكون سبباً للحرب»، مع استثناءٍ واحدٍ غيرِ ذي أهمية[1]. كما يقرـ (بنثام) بضرورة لجوء الدول للحرب

(1) Smith, Lectures on Justice, Police, Revenue, and Arms, p. 330 (Part V, sec. 1).

أحياناً لتصحيح خطأ ما، وذلك لنفس الأسباب التي توجِبُ على الأفراد، في أوقاتٍ معينة، اللجوءَ إلى محاكم القانون[1].

كما يبسط (سبنسر) هذا التناظر الوظيفي حيث يقول: «إن رجالَ الشرطةِ جنودٌ يتصرفون منفردين؛ والجنودُ رجالُ شرطةٍ يتصرفون مُجتمعين»[2]. وكذلك كتب (السير إدوارد غراي) في مذكراته، مبرراً خبرته كوزير خارجية ليبرالي في فترة الحرب، أنه ينبغي أن تتوفر قوة مسلحة لدعم القانون بين الدول على غرار الحال داخل الدول[3].

يقر الليبراليون بضرورة الدولة ثم يقومون بتقييدها. وعلى أساس التحليل ذاته يقرّون بالدور الذي تلعبه الحرب ثم يقومون بالتقليل من شأنها. ومن أجل فهم وجهة نظر الليبراليين في الدولة، كان من الضروري تحليل مفاهيمهم

يجب أن يُذكر أن تعليقات (سميث) المتنوعة حول العلاقات الدولية تُعد وبانتظام أنفذ من تعليقات معظم الليبراليين المعاصرين له. انظر مختارات من أعماله في:

Wolfers and Martin, eds. The Anglo-American Traditions in Foreign Affairs,

وهي مجموعة ممتازة من القراءات المختارة تشتمل على العديد من الكُتاب الذين دُرِسوا في هذا الفصل.

(1) Bentham, «Principles of International Law,» in Works, ed. Bowring, II, 538-39, 544.

(2) Spencer, Social Statics, p. 118.

(3) Grey, Twenty-Five Years, II, 286.

حول الإنسان والمجتمع؛ ومن أجل فهم وجهة نظرهم في العلاقات الدولية تمسُ الحاجة إلى تحليل مفاهيمهم حول الدولة ومجتمع الدول.

لقد افترض الليبراليون والنفعيون (دعاة مذهب المنفعة) الأوائل وجودَ تناغمٍ موضوعي بين المصالح في المجتمع. وقد أُسقِط هذا الافتراض على العلاقات الدولية. حيث كتب (جون ستيوارت مل): «أعتقد أنه ما من وسيلة بمكنتها جلب الخير لبلد سوى أن ينصرفَ هذا الخير لكل البلدان، وينبغي ترك أيّة وسيلة أخرى لجلبه حتى وإن كان جلبُ الخير ممكناً بواسطتها»[1]. هذا هو العبءُ الكبير الذي تحمله الأطروحات الليبرالية، وغالباً ما كانت تقدم الأطروحات وتُختَصر، إلاّ أن أمرين اثنين فحسب ضروريان هنا، ألا وهما: توضيح تكرار الأفكار التي عرفت بها المدرسة الليبرالية، وتأكيد تلك الملامح التي ستصبح لاحقاً ذات أهمية في التحليل.

(1) J. S. Mill, Letters, ed. Elliot, II, 47; cf. «A Few Words on Non-Intervention,» in Dissertations and Discussions. II, 249:

«هل لشعب ما الحرية في أن يتبنى، كحكمة عملية، القول السائر بأن ما هو خير للجنس البشري فهو شر لهذا الشعب، فيناهض ذلك الخير وفقاً لذلك؟ هل هذا إلا إعلان بأن مصالح هذا الشعب تتنافى ومصالح الجنس البشري؟».

في القرن السابع عشر تساءل (لابروييه) La Bruyere قائلاً: «أيُ نفع وأية سعادة تتأتى للشعب من قيام الحاكم بتوسيع إمبراطوريته عبر ضم أقاليم أعدائه؟.....ما العون الذي أحصل عليه أنا وأبناء وطني من نجاح الملك وتسربله ثياب المجد، ومن أن تكون بلادي قوية تخيف أعداءها، وما النفع الذي ينالني من هذا كله، إن كنت أحيا حزيناً مهموماً وأعاني من الفقر والقهر؟» إن الحروب تخدم المصالح العابرة للعائلات المالكة، بينما تنمو المصالح الحقيقية لكل الشعوب من خلال السلام. معظم الناس يعانون ويتألمون بسبب وجود بعض الرجال في مناصب تسمح لهم وتمكنهم من السعي وراء طموحاتهم الملكية. وبعد ثلاثة قرون كتب (جيمس شوتويل) يقول: «إن المبدأ السياسي في السلام الدولي يوازي المبدأ الاقتصادي (لآدم سميث) لأنه يقوم على الأساس المشابه والمتمثل في الإقرار بالمصالح المادية العامة والمتبادلة التي تمتد إلى ما وراء الحدود الوطنية»[1]. لو تُرِكت المصالحُ الحقيقية لتلعب دورها كاملاً، لما بقيت الحدودُ الوطنية عائقاً. إن التعاون، أو التنافس البنّاء، هو الطريق

(1) La Bruyère, «Du souverain ou de la république,» in Oeuvres completes, ed. Benda, pp. 302-3; Shotwell, War as an Instrument of National Policy, p. 30.

لتنمية مصالح الشعب كله في آنٍ معاً. إذ يزيد تقسيم العمل، في دكان أو قرية، من الرفاه المادي لكل شخص. وينبغي أن يكون الشيءُ نفسُه صحيحاً على المستويين الوطني والعالمي[1]. ليس هنالك تغيرات نوعية تنفي صحة المبدأ في حال التدرج إلى مستوىً أعلى. والأطروحة الليبرالية الخاصة بحرية التجارة – التي وضعت بقوالب ذات صلة بعصرنا وإقليمنا– كانت بسيطة على النحو التالي: هل تستفيد ولايتا ميشيغان وفلوريدا من المتاجرة الحرة بينهما – بحيث تقوم الأولى بتزويد الثانية بالسيارات، بينما تزود الثانيةُ الأولى بالبرتقال؟ أم هل ستكون ميشيغان أكثر ثراءً إن هي قامت بزراعة البرتقال في بيوتٍ زجاجية بدلاً من استيراد منتجاتِ عمالةٍ «أجنبية»؟ إن الإجابة واضحة. وبما أن المبدأ واضحٌ، فينبغي أن يَصدُقَ القولُ بأنه حيثما تتضاءل درجة اختلاف ظروف الإنتاج الطبيعية، فإن الربح الذي يتحقق من التجارة سيكون رغم ذلك ربحاً حقيقياً، وإن كان ضئيلاً. فالتجارة تحقق الربح لكلا الجانبين، سواءً كانت تجارة بين أفراد أو

---

(1) Cf. Cobden, Speeches, ed. Bright and Rogers, II, 161:

«إن التفاعل بين المجتمعات ليس أكثر من تفاعل بين الأفراد ضمن المجموعة».

مؤسسات أو أقاليم أو شعوب، وإلا لما كانت هناك تجارة.

لقد أُتيح وقتٌ توفرت فيه، حتى للمهتمين بالشؤون العامة من غير المثقفين نسبياً، فهمٌ ليس فقط لهذه الصورة المبسطة من أطروحة التجارة الحرة الكلاسيكية، بل لكثير من التشعبات الدقيقة المترتبة عليها أيضاً. تستلزم هذه الأطروحة، منطقياً، لا أن تكون حرية التجارة هي السياسة الصحيحة فحسب، بل تستلزم أيضاً حماقة المحاولات الساعية لتوسيع رقعة الدولة، سواءً كان ذلك بضم المناطق المجاورة أم بحيازة المستعمرات. والمزايا التي توفرها التجارة لا يمكن مقارنتها بتكاليف احتلال البلدان وإخضاعها والمحافظة عليها، إذ أن المزايا التي يوفرها احتلالُ أراضٍ جديدة يمكن أن تتوفر وبلا تكاليف باتباع سياسة التجارة الحرة[1]. وبذا تغدو أطروحة الليبراليين، في شكلها الأعم، شأناً بسيطاً من شؤون الفطرة السليمة. يتمثل فحوى قولهم في أن رفاه شعوب العالم لا يزداد إلا بقدر ازدياد الإنتاج. والإنتاجُ ينتعشُ في ظل السلام، وتتحقق عدالة التوزيع إذا

---

(1) Bentham, «Emancipate Your Colonies,» in Works, ed. Bowring, IV, 407-18.

قدمت في هذه الرسالة المرفوعة إلى المؤتمر الوطني الفرنسي سنة 1793 الحجج والبراهين الأساسية المستخدمة من قبل الباحثين الليبراليين وخبراء الشؤون العامة.

توفر لكل مواطن حرية السعي في كل مناطق العالم لتحقيق مصالحه. أما الحربُ فتعني الدمار، وبناءً عليه، ينبغي أن يكون الإثراءُ من الحربِ وهماً[1]. لا يجني المنتصر شيئاً من الحرب سوى الافتخار بأن خسارته كانت أقل من خسارة المهزوم. هذا المنطق هو لب الأطروحة التقليدية التي تفيد بأن الحربَ لا تعودُ بفائدة، وهي أطروحة ترجع على أقل تقدير إلى عصر (إيميريك كروسيه) Crucé في بواكير القرن السابع عشر، وقد توسع في تفصيلها كلٌّ من (بنثام) و(مل) الأب و(مل) الابن، واستخدمها (وليام غراهام سمنر) لإدانة الحرب الأمريكية ضد إسبانيا، وقد بلغت الأطروحة ذروتها على يد (نورمان آنجل) الذي قدم موجزاً لكتابات الاقتصاديين الليبراليين الذين جاءوا قبله والذين كان معظمهم إنجليزاً وفرنسيين.

لقد أوضح الليبراليون، حسب قناعتهم، التناغمَ الموضوعيَ في المصالح بين الدول. إن اقتراحاتهم العقلانية

---

(1) See, e.g., Bright, Speeches, ed. Rogers, p. 469:

«ألا يعرف رجال الدولة كلهم، كما تعرفون [أيها الناخبون]، أنه على أساس السلام، والسلام فقط، يمكن أن تقوم الصناعة الناجحة للشعب، وأنه بالصناعة الناجحة فحسب يمكن إنتاج الثروة التي ... من شأنها أن تعزز بقوة راحة الشعب وسعادته وطمأنينته؟».

في أن الحرب لا تعود بفائدة وأن السلام يصب في المصلحة الحقيقية لكل شخص، تصطدم بالممارسات اللاعقلانية من جانب الدول. تكمن المشكلة في الإجابة عن السؤال التالي: كيف يمكن للعقلاني أن يسيطر على اللاعقلاني؟ ولكن، في البداية، ينبغي على المرء أن يفسر السبب الذي يجعل من الحرب - بوصفها المسلك اللاعقلاني الذي تسلكه كل الدول- الصبغة التي تصطبغ بها العلاقات بينها. لماذا تقوم الحكومات بشن الحروب؟ لأن الحرب توفر للحكومات المبرّر لزيادة الضرائب، ولتوسيع أجهزتها البيروقراطية، ولإحكام سيطرتها على رعاياها. تلك هي الاتهامات التي يرددها الليبراليون على الدوام. غالباً ما تكون الأسباب الظاهرية للحرب تافهة. ولكن ما الأسباب الظاهرية إلا ذرائع، وما هي إلا أساليب لتوريط الشعوب وإلزامها بخوض الحروب التي يريدها حكامها لبلوغ مآربهم الأنانية. لقد استخدم (برايت) Bright تلك الفكرة في خطابه أمام ناخبيه في مدينة بيرمنغهام سنة 1858 حيث خاطبهم بقوله إنه في فترة ما كانت سياسة إنجلترا «أن نُبقي أنفسنا في منأىً عن التعقيدات الأوروبية». ولكن مع الثورة

المجيدة- تلك الثورة التي أطاحت بالعائلات العريقة مالكة الأقاليم، وقَيَدَت في الوقت نفسه سلطانَ الملك - تم تبني سياسة جديدة: «لقد بدأنا الآن التصرف على أساس نظام تَوَرّطٍ دائمٍ في شؤون البلدان الأجنبية». لقد كان هنالك حروبٌ «لصيانة الحريات الأوروبية». وكان هنالك حروبٌ «لدعم مصلحة البروتستانت» وكان هنالك العديد من الحروب للحفاظ على صديقنا القديم «توازن القوى». ومنذ ذلك الوقت وإنجلترا في حرب «إلى جانب، ولأجل، وضد كلِ شعبٍ ذي اعتبارٍ في أوروبا». وما المنفعة التي ستتحقق جراء ذلك؟ ويسأل (برايت): هل هنالك من يقول إن حال أوروبا بات أفضل اليوم نتيجةً لكل هذا الاقتتال؟ فحوى القول واضح. إذ أن الشعب الإنجليزي باءَ بالخسارة جرّاء تلك الحروب، وكذلك خسرت أوروبا، أما الفريقُ الوحيدُ الذي استفاد منها فهُم «عائلاتُ الأقاليم العريقة»[1].

إن الحكّام يؤججون الحروب مع أن مصلحة الشعب في السلام. يتمثل أحد الأسباب التي تمكن الحكّام من القيام بذلك في عدم إدراك الشعب لمصالحه الحقيقة على نحو واضح، إلا أن السبب الأهم يتمثل في أنّ تلك المصالح الحقيقية لم تكن

(1) Ibid., pp. 468-69.

لتجد تعبيراً عنها في السياسة الحكومية عندما كان الشعب يدركها. ففي عام 1791 كتب (توماس بين) Paine–أحد أعظم خبراء الشؤون العامة في العالم– يصف منجزات الثورة الفرنسية قائلاً: «لقد قُطِع دابرُ السيادة الملكية الوراثية عدو الجنس البشري ومصدر الشقاء والألم. وأعيدت السيادة ذاتها إلى محلها الطبيعي والأصلي، لقد أعيدت إلى الشعب». يضع (بين) النتيجة المنطقية لهذا الأمر في العلاقات الدولية عندما أكد قائلاً إنه «لو سرى في كل أوروبا ما جرى في [فرنسا] لزال سبب الحرب». فالديمقراطية هي الشكل السلمي البارز من أشكال الدولة. إذ أن سيطرة الشعب على السياسة تعني السلام[1].

يقوم الاعتقاد بالديمقراطيات بوصفها نظماً مسالمةً في جوهرها على أساسين رئيسين. الأساس الأول بَسَطه (كانط) الذي يرى – كما رأى عضو الكونغرس (لويس ل. لودلو) في الثلاثينيات من القرن العشرين – أن جندي المشاة سوف

---

(1) Paine, The Rights of Man, in Complete Writings, ed. Foner, I, 342.

في كتابه الموسوم بعصر العقل The Age of Reason يحول (بين) تركيزه من تغيير الحكومات إلى تغيير الأذهان، وذلك بعد أن وجد أن ثمار الثورتين الأمريكية والفرنسية لم تكن كلها حلوة.

يقررُ في المستقبل دخول أو عدم دخول بلدٍ ما الحرب. يتمثل الأساس الذي تقوم عليه فكرة كل من (لودلو) و(كانط) في أن إعطاء التصويت المباشر لذوي المعاناة الأشد في الحرب من شأنه أن يحد من وقوعها على نحو صارخ. أما الأساس الثاني، فقد أوضحه (بنثام) الذي كان على قناعة – كقناعة (ودرو ولسون) و(اللورد سيسيل) – مفادها أن الرأي العام العالمي هو الزاجر الأكثر فعالية، بل قد يكون زاجراً كافياً لوحده، لتحقيق السلام[1]. وبناءً على ذلك، فقد اقترح إنشاءَ «محكمة عامة للفصل في الخلافات بين الشعوب حتى وإن لم تكن مسلحة بأي سلطة قسرية». إذن، ما الذي سيجعل من قرارات المحكمة أمراً ذا معنى؟ إنه الرأي العام! حيث ستكون جلسات المحكمة علنيّة، وسوف تتولّى مهمة نشر آرائها وتوزيعها على كل الدول. أما الدول الرافضة لحكم المحكمة فسوف تقع تحت «إدانة أوروبا وحظرها»، وهذا سيكون زاجراً كافياً لمنع الدولة من تَجاهُل توجيهات

---

(1) صرح (اللورد روبرت سيسيل) في مجلس العموم البريطاني يوم 1919/7/21 قائلاً: «إن الرأي العام هو السلاح العظيم الذي نتكئ عليه ... وإذا كنا مخطئين بشأنه، فعندها سيكون الأمر برمته خاطئاً». النص مقتبس من:

Morgenthau, Politics among Nations, p. 235.

المحكمة[1]. تأتلف المصلحة والرأي ليضمنا سياسة سلام، إذ لو أُجبِر الحكّام على التجاوب مع رغبات الشعب، لأمكننا أن نتوقع من الرأي العام أن يعمل عمل الزاجر على نحو فعال[2].

لقد ثبتت طوباوية الاعتقاد بالرأي العام أو، على نحو أعم، الاعتقاد بأن الديمقراطيات تتحلى بميولٍ سلميةٍ متماثلةٍ. ولكن طوباوية الليبراليين كانت ذات طراز معقد نوعاً ما. إذ أن فرضيتهم لا تقول بإمكان القضاء على الحرب في لحظة زمنية معينة من خلال أفعالٍ صادرة عن إرادة متنورة، بل تقول فرضيتهم بأن التقدم جعل العالم متقارباً إلى الدرجة التي يمكن عندها اجتثاث الحرب من العلاقات بين الدول.

---

(1) Bentham, «Principles of International Law,» in Works, ed. Bowring, II, 552-54. Cf. Cobden, Speeches, ed. Bright and Rogers, II, 174:

إذا عقدتَ معاهدة تلزم إحدى الدول بالاحتكام ثم تستنكف تلك الدولة عندما تحين المناسبة، فعندها «ستكون قد وضعتَ تلك الدولة في موقف مُخزٍ بحيث أشِك في أن تدخل أي دولة الحرب على أساس موقف تلك الدولة نفسه».

(2) كما يقول (جيمس مل): «إذا حاز أي إنسان السلطة المطلقة على بقية المجتمع، فإنه يكون بذلك قد تحرر من الاعتماد على مشاعرهم».
«Law of Nations,» in Essays, No. VI, pp. 8-9.

والتاريخ يقترب من المرحلة التي يمكن فيها أن تُتَوقَع هيمنة العقل في العلاقات البشرية على المستويين الدولي والداخلي. فالمنفعة غاية عمل الدولة كما أنها غاية عمل الفرد. يجب أن يفسح الحكمُ المستبدُ الطريقَ للديمقراطية من أجل السلام – وذلك حتى تكون منفعة الشعب هي الهدف المنشود، لا منفعة الأقليات. لحسن الحظ أن الحكم المستبد الآن على شفير الهاوية. أوجز (توماس بين) في بدايات التسعينيات من القرن الثامن عشر هذا الاعتقاد الذي بقي راسخاً حتى القرن العشرين، ولم يتلاشَ بعد، حيث يقول: «ليس من الصعب أن نلاحظ، من خلال الحالة المستنيرة للبشرية، أن الحكومات الوراثية تتجه نحو الزوال، وأن الثورات القائمة على أساس عريض من السيادة الوطنية، والحكومات القائمة على أساس نيابي، تشقان طريقيهما الآن في أوروبا...

لا أعتقد أن الحكم الملكي والحكم الأرستقراطي سيدومان سبعَ سنين أخرى في أيٍ من بلاد أوروبا المستنيرة»[1].

(1) Paine, The Rights of Man, in Complete Writings, ed. Foner, I, 344, 352.

صعوبات في الممارسة العملية:

كانت نظرة الليبراليين للدولة في القرن التاسع عشر تقوم على فرضية التناغم – يرافقها في الغالب افتراضٌ بإمكانية الإنسان المطلقة في بلوغ الكمال – وهي فرضية تفضي إلى نشوء حالة تنكمش فيها وظائف الحكومة ويتلاشى معظمها. وكانت تقوم نظرتهم للعلاقات الدولية على فرضية التناغم وإمكانية الدول المطلقة في بلوغ الكمال، مفضية إلى نشوء حالة تتضاءل فيها احتمالية الحرب. ولتحقيق المثل الليبرالي الأعلى في العلاقات الدوليّة ينبغي على الدول أن تتغيّر. لكن ما هي آليات التغيير المرجوة؟ يتأرجح الليبراليون حول هذه المسألة بين قطبين: مبدأ عدم التدخل ذي الميول المتفائلة الذي نادى به كل من (كانط) و(كوبدن) و(برايت) من جهة، ومبدأ التدخل ذي الميول التبشيرية الذي نادى به (بين) و(مازيني) و(ودرو ولسون) من جهة أخرى. كل مجموعة من هؤلاء تُبرز في وقت واحد بعضاً من عناصر المدرستين الواقعية والمثالية.

يُبدي (كوبدن) – كما فعل (كانط) قبله – شكوكاً عميقةً حول الثورة، وفي المقابل يبدي إيماناً راسخاً بالتطور،

إذ يجدر أن تنبثق الإصلاحات الداخلية تدريجياً عن طريق التعليم، وليس فجأةً عن طريق العنف، وذلك أنه في الحالة الأولى فحسب يمكن للمرء أن يتوقع دوام التحسّن. وكما رفض الثورة على المستوى الداخلي، كذلك شجبَ التدخلَ على المستوى الدولي. فقد كتب في عام 1858 يقول: «إنني أعارض أي تدخل من طرف حكومة أي بلد في شؤون شعب آخر، حتى وإن كان ذلك التدخل مقتصراً على الإقناع الأخلاقي»[1]. لقد اعتبر (كوبدن) التدخل في شؤون الآخرين أمراً عقيماً لأن إنجلترا لا تستطيع أن تجلب الحرية إلى بقية العالم؛ وغيرَ منطقي لأن إنجلترا غير قادرة على معرفة ما هو خير لبقية العالم؛ ووقاحةً لأن لدى إنجلترا كثيراً من العلل الداخلية التي تحتاج إلى تصويب قبل سعيها لعمل الأمور الحسنة في الخارج؛ وغيرَ ضروري لأن «المصالح النبيلة والعادلة لهذا البلد... هي تماماً المصالح النبيلة والعادلة لكل العالم»[2]؛ وخطيراً لأن الحرب إذا اشتعلت بهدف تصحيح الأخطاء في زاوية من زوايا العالم فقد تستنزف هدفها الأصلي

(1) Quoted in Hobson, Richard Cobden, p. 400. Cf. Cobden, Speeches, ed. Bright and Rogers, II, 225; Bright, Speeches, ed. Rogers, p. 239.

(2) Cobden, Speeches, ed. Bright and Rogers, II, 27.

بسهولة، مما يفضي إلى اتساع رقعتها.

بالرغم من الدور الذي تلعبه روحُ الانسحاب والعجز في نصيحة (كوبدن) التي يوجهها إلى أكبر دولة في أوروبا وأكثرها ميولاً ليبرالية في القرن التاسع عشر، إلا أنه كان يترقّب واثقاً مجيءَ اليوم الذي سيعم فيه السلام بين الدول. ففي رسالة كتبها في عام 1846 بيّن كلاّ من المصاعب ووسائل التغلّب عليها. حيث يقول: «لا أظن بأنه ستتاح لشعوب الأرض فرصة التقدم الأخلاقي في شؤونهم الداخلية إلى درجة الامتياز التي تتلهف لها إلاّ إذا أقيمت العلاقات الدولية في العالم على أساسٍ مغاير. فالنظامُ القائم الآن من شأنه أن يفسد المجتمع، ويستنفد ثروته، ويرفع من شأن آلهة زائفة في سبيل عبادة الأبطال، ويضع أمام أعين الجيل الناشئ معياراً زائفاً للمجد وإن كان براقاً. أشكر الله أن سُمِح لي بأن أشارك على نحو متميز في دعم ما أعتقد به، وهو أن مبدأ حرية التجارة مُعَدٌّ لتغيير علاقات العالم نحو الأفضل من وجهة نظر أخلاقية. مع ذلك لا تدعونا نشعر بالتشاؤم. فلو أمكننا إبقاء العالم بعيداً عن الحرب الفعلية، وأنا متأكد من أن حرية التجارة ستفعل ذلك، فسوف ينشأ منذ الآن دفعٌ

كبيرٌ تجاه الإصلاحات الاجتماعية، لأن مزاجَ الذهنية العامة عمليٌّ على نحو يدعوها إلى الانخراط في مجال التعليم، وضبط النفس، وإصلاح «المجرمين»، والعناية «بالصحة البدنية»... الخ»[1]. مع ذلك كان (كانط) أكثر تفاؤلاً نوعاً ما. فقد اعتقد أنه حتى الحرب من شأنها أن تعجل مجيء المبدأ الجمهوري والسلام، وذلك من خلال فعلها في إرهاق الشعب الذي يتورط فيها، وكذا التهديدات بالحرب من شأنها التعجيل بمجيئهما، من خلال فعلها في إجبار الدولة على منح رعاياها الحرية الضرورية لزيادة قوّتها[2].

لقد ثبت أن نظام الحرب أقوى من ذرائعيات (أو أدوات) السلام التي وضعها (كوبدن)، وأن شن الحروب غالباً ما

(1) Quoted in Morley, The Life of Richard Cobden, p. 276.

(2) Kant, «The Principle of Progress Considered in Connection with the Relation of Theory to Practice in International Law,» in Eter nal Peace and Other International Essays, tr. Hastie, p. 63; and «The Natural Principle of the Political Order Considered in Connection with the Idea of a Universal Cosmopolitical History,» Eighth Proposition, in ibid.

للاطلاع على مثال حول كيفية عمل هذا الشيء، أنظر تعليقات (جون ستيوارت مل) على الحرب الفرنسية–البروسية. فقد ذهب إلى أن خسارةَ الألزاس واللورين طريقةٌ غير مؤلمة نسبياً لتعليم الشعب الفرنسي لزوم أن لا ينقاد على عماه خلف زعمائه إلى الحروب العدوانية في المستقبل، وإنما عليه أن يهتم بالسياسة اهتماماً فعالاً.

Letters, ed. Elliot, II, 277-78.

كانت تأثيراته مناقضة لتلك التي تنبأ بها (كانط). اعتقد (غلادستون) أيضاً –الذي وافق (كوبدن) الرأي في أن حرية التجارة تمهد السبيل إلى السلام العالمي– بضرورة مراقبة توازن القوى في أوروبا. ففي تشرين أول من عام 1853 وفي مستهل حرب القرم، لاحظ (غلادستون) أن ازدياد القوة الروسية جراء هزيمة تركيا سيضع السلام الأوروبي في خطر. وأن مهمة إنجلترا أن تعمل على منع ذلك مهما كلف الأمر[1].

وعلى النقيض من (غلادستون)، اعتبر كلٌّ من (كوبدن) و(برايت) السببَ الوحيدَ المشروع لدخول إنجلترا الحرب ومحاولتها الغزو يمثل الخطر الحقيقي الوحيد عليها. ومن ثم فقد انتهز (برايت) الفرصة في خضم طرحه المعارض للحرب ضد روسيا، كي يلوم رجالاً إنجليزيين من جيل سابق على شن حرب كان هدفها «منع فرنسا من اختيار حكومتها». ما على المرء إلا أن يقرأ الخطابات التي ألقاها (بت) Pitt في فترة الحروب الثورية الفرنسية ليدرك أن غاية الحرب، بالنسبة لرئيس الحكومة على الأقل، كانت سلامة إنجلترا وليس إعادة الدستور القديم للدولة الفرنسية[2]. ويجسد التعريف الضيق

(1) Morley, Gladstone, I, 476, 483-84.

(2) See Morgenthau and Thompson, Principles and Problems of Inter national Politics,

لسلامة الدولة خصائص المفكرين الذين تجمعوا حول قطب الليبرالية الداعي إلى عدم التدخل. فقد اتخذ (بريان) Bryan، على سبيل المثال، موقفاً من المشاركة الأمريكية في الحرب العالمية الأولى مشابهاً للموقف الذي اتخذه (برايت) من قبل. ففي الثاني من فبراير لعام 1917 قال (بريان) أمام حشد من الناس بلغ خمسة آلاف شخص اجتمعوا في حديقة منطقة ماديسون: أنه «ينبغي على هذا البلد في حالة وجود غزو من الخارج أن يقاتل حتى آخر رجل فيه، ولكن فيما يتعلق بغير ذلك من الأمور يجدر بنا اللجوء إلى التحكيم»[1].

يُفهَم موقف أصحاب مبدأ عدم التدخل من الليبراليين في ضوء بعض افتراضاتهم. فالمثل الجيد الذي تضربه البلدان المتقدمة بقيامها بتحرير التجارة وخفض التسلح وتحرير المستعمرات له أثر طيب على كل البلدان الأخرى؛ وسوف يقوم الرأي العام بفرض الاقتداء بهذا المثل[2]. وعندئذ لن يهدد أحد باستخدام القوة المسلحة. أضف إلى ذلك، أنه لا

حيث أعيد نشر الخطب الرئيسية المتصلة بموضوع الحرب مع فرنسا بشكل مريح.

(1) New York Times, February 3, 1917, p. 11.

(2) للاطلاع على بقاء فكرة نزع التسلح بواسطة القدوة بين صفوف الاشتراكيين، انظر لاحقا الفصل الخامس.

يمكن النظر لقوة بلد ما على أنها تتناسب مع حجمه، فغالباً ما كان الاحتلال في الحرب يفضي إلى الضعف[1]. وبناءً على ذلك، فإن الأطروحة التي تفيد بأن اعتبارات سلامة الدولة تتطلب وقوفها ضد غزو دولة أخرى، هي أطروحة خاطئة. وأخيراً، ترتبط قوة بلد ما بحيوية شعبه، وتكون أنشط في البلدان الحرة، وارتباط قوته بتفوق اقتصاده أوثق من ارتباطها بحجم المؤسسة العسكرية في وقت السلم[2]. وهذه الافتراضات مقبولة إذا تذكرنا أن الجغرافيا التقت مع التكنولوجيا ليفضي التقاؤهما إلى جعل تلك الافتراضات

(1) Cf. Cobden, Speeches, ed. Bright and Rogers, I, 483:

«أتحداكم أن تبينوا لي حدوث اقتسام واحد أدى إلى ضم إقليم ولم يكن مصدر ضعف».

Cf. Bright, Speeches, ed. Rogers, p. 463.

(2) Cf. Godwin, Political Justice, II, 170-71, 193.

غالباً ما كانت تُستخدم الحجج المصاحبة للتصور الثاني في دعم ترتيبات محلية مفضلة. فعلى سبيل المثال، يلفت محررو صحيفة Commercial and Financial Chronicle الانتباه في الكلمة الافتتاحية إلى الوضع العالمي الذي ينذر بالخطر، ويختمون تحذيرهم بأنه علينا «أن نبدأ (1) بترتيب وضعنا المالي، و (2) أن نلغي في الوقت نفسه مبدأ الرئيس (فرانكلين روزفلت) الصفقة الجديدة the New Deal وكل الأعمال التابعة له».

«How to Be Strong,» Commercial and Financial Chronicle, June 5, 1946, sec. ii, p. 1.

صحيحة في ظاهر الأمر بالنسبة للولايات المتحدة، وإنجلترا بدرجة أقل، في القرن التاسع عشر. منطقياً، لو أقر (بريان) بأن الدفاعَ شأنٌ مشروعٌ من شؤون الدولة، لكان عليه أيضاً أن يُقر، بل أن يؤكد، بأنه ينبغي على دولته أن تحذر من مناورات الدول الأخرى لئلا تتخذ موقفاً هجومياً أو تعزز لهجوم. عملياً، كانت مثل تلك المخاوف بعيدة بالنسبة للولايات المتحدة حتى القرن العشرين. أما إنجلترا فقد أخفت القوةُ ذاتها التي كانت تتمتع بها عن الكثيرين مدى اعتماد سلامة بريطانيا عليها.

إن بناءَ نظرية في العلاقات الدولية على أساس مصادفات الجغرافيا والتاريخ أمرٌ ينطوي على مخاطر. لم يستطع دعاة مبدأ عدم التدخل من الليبراليين أبداً أن يتعاملوا مع المشكلة التي طرحها (كوبدن) نفسه في الرسالة التي ورد ذكرها آنفاً - كيف تتمكن الشعوب من أن تتغير داخلياً للأحسن، بينما تبقى العلاقات الدولية في العالم قائمة على أساسها القديم؟ لقد لاحظ (مازيني) تلك المشكلة. وحيث إنه وطني إيطالي عاش في منتصف القرن التاسع عشر، فإنها ما كانت لتفوته. فقد صرح أمام العصبة الدولية لمجلس

الشعب في عام 1847 بأن القوى الاستبدادية «تقذف علينا تحدياتها ولسانُ حالها يقول: إننا جديرون بالحكم لأننا نمتلك جرأة الشيطان. نحن نعمل، أما أنتم فليس لديكم الشجاعة لمواجهتنا أبداً». ويتساءل (مازيني): «هل يكفي أن نبشر بالسلام وعدم التدخل، ونترك القوة المسلحة لتكون الحاكم بأمرها دون اعتراض مُنَصَبّةً على ثلاثة أرباع أوروبا لتتدخل من أجل غاياتها الدنسة متى شاءت وحيثما أرادت وكيفما ارتأت؟»[1]. باختصار، ما معنى أن ندعو إلى مبدأ حرية العمل في العلاقات الدولية في الوقت الذي لن تمارسه الدول كلها؟ فالذين يمارسون هذا المبدأ سيجدون أنفسهم تحت رحمة أولئك الذين يمتنعون عن ممارسته.

إن هذه إحدى المشكلات المطروحة أمام دعاة عدم التدخل من الليبراليين. وهي تطرح الإشكالية الأعم: هل يستطيع المرء أن ينتظر بثقة وهدوء مجيء اليوم الذي تتحول فيه الدول الاستبدادية، التي أضرمت الحروب فيما مضى، إلى ديمقراطيات محبة للسلام بفعل قوى التاريخ الاجتماعية

(1) Mazzini Selected Writings, ed. Gangulee, p. 143. For the same point soberly made, see J. S. Mill, «Vindication of the French Revolution of February, 1848; in Reply to Lord Brougham and Others,» in Dissertations and Discussions, III, 51-52.

والاقتصادية؟ هل من شأن قوى التطور أن تتحرك بسرعة كافية؟ بل، هل تتحرك بالاتجاه الصحيح؟ ألن يفضي صمتُ «الأخيار» إلى تمكين «الشر» من الانتصار؟ إذن، لعل هنالك ضرورة للعمل. وحتى لو صَحَ الوصفُ الذي قدمه (كانط) و(كوبدن) فيما يخص علاقة الوسيلة بالغاية، ألا يمكن للجهد الإنساني أن يعجل من عمليات التطور؟ لعل هنالك رغبة على الأقل بالعمل، إن لم تكن ضرورة.

في الشؤون الداخلية، يبتدئ الليبراليون بفكرة الدولة العقيمة. فكل الأشياء الجيدة في الحياة هي من صنع الجهود الفردية، وليس للدولة وجودٌ إلا كحكمٍ محايدٍ يفصلُ بين الأفراد المتنافسين. ثم لا ينتهون إلى مطالبة الدولة بضرورة الحفاظ على الشروط الضرورية لعمل المجتمع والاقتصاد الليبراليين فحسب، بل ينتهون في بعض الأحيان أيضاً إلى تحميل الدولة مهمة خلق تلك الشروط الضرورية. وبالمقارنة، هل هناك ضرورة لفعلٍ مشابه على مستوى الشؤون الدولية؟ لقد ألمح بعض الليبراليين إلى عدم التدخل بوصفه وسيلة تسمح بأن يأخذ التناغم الطبيعي للمصالح دوره بين الدول. ولكن هل سيسود مبدأ تناغم المصالح إذا توفرت «بعض

الأمور الصحيحة»، على حد قول (كارفر) Carver، كشروط مسبقة لعمل النظام – دون توفر وسيطٍ يقوم بإنجاز تلك الأمور؟ لا تَقِلّ أهمية الوسائل عن أهمية الغاية. إذا كانت الغاية هي السلام، وإذا كان الأساس الذي يقوم عليه السلام يتمثل في وجود دول حرة، فإنه ينبغي أن يحل وسيطٌ نشطٌ محل قوى التطور ذات الحركة التلقائية، إذا أبدت تلك القوى عجزاً عن العمل. وفقاً لهذا المنطق، تحوّل بعض الليبراليين من الموقف الذي يحرّم تدخل الدولة في الشؤون الدولية والداخلية إلى الموقف الذي يوصي بنوع التدخل الضروري. في الشؤون الدولية، كانت الوسائط الوحيدة التي يتطلع إليها الليبراليون تتمثل في الدول الديمقراطية الموجودة آنذاك.

بينما دعا (كوبدن) و(برايت) إلى عدم استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية إلا إذا دعت إليها ضرورة الحفاظ على دولتهم الديمقراطية، دعا (بين) و(مازيني) و(ولسون) إلى جعل العالم كله ديمقراطياً. ففي الجزء الثاني من كتاب (بين) الموسوم بـحقوق الإنسان The Rights of Man قدم إهداءً لـ(الماركيز دي لافاييت) de Lafayette وعده فيه بأن يلتحق به فيما لو تأكدت ضرورة القيام بحملة

في الربيع هدفها تمكين فرنسا من القضاء على «الحكم الألماني المستبد»، وإحاطة نفسها بثورات لتتمكن فرنسا، بالتالي، من العيش بسلام وأمان[1]. وفي عام 1853، وللأسباب نفسها، سعى (مازيني) لإقناع إنجلترا بأن «واجبها الحالي هو شن الحرب». والحرب التي يدعو (مازيني) إلى شنها ليست من نوع الحروب التي تشنها الدول ذات الحكم المطلق، ولكنها: «حربٌ غرضُها حل المشكلات القديمة نهائياً. فإما أن يبقى الإنسان عبداً مذعناً لسطوة القوة الوحشية المنظمة، أو أن يصبح الإنسان عاملاً حراً مسؤولاً عن أفعاله أمام الله وإخوانه البشر... إنها حربٌ بنوايا نبيلة فحواها استرجاع الحقيقة والعدالة، وتكبيل الطغيان في سيرته المعادية للإنسانية، وإعطاء الشعوب حريتها وسعادتها، وإزاحة الغطاء عنها، وهي حربٌ نيتها تتويج الحرية السياسية والدينية، وبذلك تصبح إنجلترا فخورة وقوية بعد أن تكون قد كسبت تعاطف وامتنان الشعوب المنتفعة»[2]. أما (ودرو ولسون)، ثالث دعاة التدخل الذين تناولناهم بالدرس، فقد

---

(1) Paine, The Rights of Man, in Complete Writings, ed. Foner, I, 348.
يضيف (بين) على طريقة العديد من الليبراليين أن «ضرائب [فرنسا]، وكذلك ضرائب ألمانيا، ستصبح بالتالي أقل».

(2) Mazzini Selected Writings, ed. Gangulee, p. 91.

كان قادراً ومؤهلاً للكلام كما لو أنه مدفوعٌ أصلاً بدافع الحرص على سلامة وأمن الدولة التي كان يقودها[1]. وليس هذا مما ينفي عنه الصفة النموذجية التي تميز دعاة التدخل من الليبراليين. فالمثير ليس رفضُهم لسياسة توازن القوى، وإنما اعتقادُهم بإمكان إبطالها[2]. فهم يريدون أن يقفزوا إلى المستقبل ويأخذونا كلنا معهم. فقد تساءل (ولسون) مرة: «هل الحرب الآن صراعٌ من أجل السلام العادل والآمن، أم أنها حربٌ من أجل توازنِ قوىً جديدٍ؟»[3]. وبتوالي أحداث

(1) Tumulty, Woodrow Wilson as I Know Him, p. 248; and the speech Wilson wrote for Four Minute Speakers, July 4, 1918, in Woodrow Wilson, Selections for Today, ed. Tourtellot, pp. 107-8.

(2) قارن مع مناقشة (جون ستيوارت مل) بأنه كان على (غلادستون) أن يستخدم التهديد بالتدخل البريطاني لكي يثني فرنسا أو ألمانيا عن مهاجمة إحداهما الأخرى في سنة 1870.

Letters, ed. Elliot, II, 274.

(3) Wilson's address to the United States Senate, January 22, 1917, in Woodrow Wilson, Selections for Today, ed. Tourtellot, p. 131.

نفس مقاربة (إما– أو) تظهر في سياسة (ولسون) بعد الحرب. قارن مناقشة الوزير (دانيال) المصممة لنيل دعم مجلس الشيوخ لمشروع عصبة الأمم: «أمامنا طريقان فحسب». إما أن يكون لدينا «عصبة أمم يسهم عبرها كل شعب في الحفاظ على السلام العالمي دون تنافس على بناء الأساطيل الحربية، أو أن علينا أن نملك أعظم سلاح بحرية في العالم وعلى نحو لا يُضاهى. وليس هنالك حل وسط».

H. and M. Sprout, Toward a New Order of Sea Power, p. 71.

الحرب العالمية الأولى، كان غالباً ما يردد الدعوة إلى حرب «الحاضر ضد الماضي»، حرب «الحق ضد الباطل»، حرب من شأنها أن تقضي على قوة الحكومات الفردية وتقيم الحرية والعدالة لشعوب العالم. فقد أوضح (ولسون) للمراسلين الصحفيين الأجانب الذين التقى بهم في البيت الأبيض في أبريل من عام 1918 بأنه «لا يحق لأحد الحصول على أي مكسب من هذه الحرب وذلك لأننا نحارب من أجل السلام ... من أجل السلام الدائم. والظلمُ ليس قاعدة للسلام الدائم. فلو تركت شعوراً بالظلم يعتمل في الصدور في أي مكان، فلن تقف النتيجة عند إفراز قرح نازف في الحاضر يفضي للحرب في المستقبل، وإنما ستكون النتيجة حرباً في مكان ما في الحاضر»[1].

إثر تهديد (هتلر) للحضارة الغربية، أكد أحد الفلاسفة- المؤرخين الإنجليز في العصر الحديث، على أن السلامَ سببٌ وجيهٌ للحرب. إن وجود دولة الـ«ياه» yahoo-state (الياه: حيوان له شكل الإنسان وجميع رذائله، ورد في قصة رحلات أوليفر. المترجم) بحد ذاته خطر على دولة

(1) Reprinted in Tumulty, Woodrow Wilson as I Know Him, p. 274.

قارن خطاب (ولسون) الوارد في الملاحظة السابقة.

السلام[1]. وبناءً على ذلك، قد تكون دول السلام مجبرة على تنظيف العالم، وتحويل الحروب التي تهدف إلى سلامة الدولة بمعناها الضيق، إلى حملات عنيفة هدفها إرساء الأوضاع التي في ظلها يمكن للدول أن تتعايش في سلام دائم. لقد أفرزت الليبرالية، التي اشتهرت بأنها فلسفة التسامح والتواضع والشك، غطرسةً خاصةً بها. وهكذا، يتفق خبير الشؤون العامة الليبرالي المعاصر (مايكل ستريت) M.Straight مع (توني)R.H.Tawney الذي اقتبس منه قوله: «ما الحرب إلا حملة عنيفة أو جريمة. وليس هناك توسط بينهما»[2].

وهكذا، يجد (ولسون) نفسه يقول بصيغ مختلفة: «إنني أعبر عن رأي الإنسانية».

ولكن، بما أن هنالك «أكثر من مسيحٍ واحد»، فهنالك أكثر من رسالة تبشيرية واحدة. ففي عام 1880 أعلن (دوستويفسكي) Dostoievsky عما يكنه الروس من حب لإخوانهم في الغرب. «إن شعوب أوروبا لا تدري بمدى حبنا لها!». إن الأوروبيين محبوبون في روسيا إلى درجة أن تُعتبر الحربُ التي تخلصهم من المادية الخالصة والأخلاق

(1) Collingwood, The New Leviathan, ch. xxx.
(2) Straight, Make This the Last War, p. 1.

الأنانية واجباً روسياً مقدساً. لقد كان (دوستويفسكي) مؤمناً بحكمة مواطنيه الروس وشجاعتهم حيث كتب يقول: «إن الأجيال الروسية القادمة، وحتى آخر رجل منهم، سيدركون أن معنى أن يصبح الواحد منهم روسياً أصيلاً هو أن يسعى حتى النهاية إلى التوفيق بين كل الخلافات الأوروبية، وأن يريهم أن حل الخلافات والمعاناة الأوروبية إنما يكمن في الروح الروسية الإنسانية الموحدة للجميع، وأن يدخل فيها بكل حب أخوي، كل إخواننا، وأخيراً، أن يعلن عن أقصى معاني التناغم العالمي، والاتفاق الأخوي بين كل الشعوب الملتزمة بقانون تعاليم المسيح!». إذن، التحرير وليس الاحتلال هو غاية الروس من الحرب في الغرب، وسيكون التحرير الأساس الذي يُبنى عليه السلام(1). هذه التطلعات تشابه تطلعات (مازيني) Mazzini، إلا أن تشابه الطموحات ذاته يزيد من احتمالية الصراع. والشيء ذاته ينطبق على الوقت الراهن. «من المحتم أن الحرب – ذلك الوحش الذي يقتل إخوانه– سيُقضى عليها من خلال التقدم

(1) Dostoievsky, The Diary of a Writer, tr. Brasol, II, 666-68, 979-80; cf. I, 476; II, 628-36.

الفترة التي تشملها هذه الأجزاء من المذكرات هي 1876–1880.

الاجتماعي للإنسان، وهو أمرٌ سيتحقق في المستقبل القريب. ولكن هنالك طريقة واحدة لتحقيق ذلك: إنها الحرب ضد الحرب». يسهل علينا أن نعزو هذه الكلمات إلى ليبرالي غربي، إلا أنها في الحقيقة كلمات الشيوعي الشرقي (ماو تسي تونغ Mao Tse– tung)[1]. طورت هذه المقولة لاحقاً على يد (ليو شاو– شي) Liu Shao-chi، الذي غالباً ما كان يوصف بأنه الرجل الثاني في مراتب الحزب الشيوعي الصيني. يقول (ليو) بأنه لا مناص لشعوب العالم من أن تتحد في كفاح يخلصها من الاضطهاد الرأسمالي. فالتحريرَ قانونٌ تاريخيٌ لا يُقاوَم. إذ يجب القضاء على الدول الطالحة كي تتمكن الدول الصالحة من العيش بسلام[2]. هذه السياسة هي سياسة دعاة التحرير الأمريكيين بعينها. ولهذا المبدأ تعبيرٌ أكاديميٌ في الكلمات التي جاء في نصها: «تتمثل رسالتنا في إقناع أولئك الذين لا يزالون أحراراً بأنه في وسعهم، وبمساعدة (أمريكا)، أن يسيروا على طريقها بنجاح وعلى نحو مريح، وأن تسعى

(1) Mao Tse-tung, Strategic Problems of China's Revolutionary War, p. 4.

كتب هذا في خريف عام 1935.

(2) Liu Shao-Chi, Internationalism and Nationalism, pp. 24, 31, 41-42, 50-51.

كتب هذا في تشرين ثاني من عام 1948.

لإنقاذ ضحايا الطغيان وإرشادهم أيضاً إلى الطريق القويم ...
لن تقتصر رسالتنا المتقدمة على رحمة الضعفاء، بل ستتجاوز
ذلك إلى إنقاذ المضطهدين. ومن أجل بلوغ هذه الغاية علينا
فعلاً أن نشن حرباً مريرة حتى النهاية، ودون مساومة، على
الحكام المستبدين المغرورين الذين يدنسون كل مبدأ ويحطون
من كرامة الناس الذين وقعوا تحت اضطهادهم»[1].

إن وجود فريقين لكل منهما هدفٌ يُناقض هدف الآخر
لا ينفي بحد ذاته جدارة الهدفين. إلا أن هذا التناقض بين
الهدفين قد يشير إلى أن كلا الهدفين غيرُ عملي. لو
قُدر لتلك الحملات العنيفة - التي أطلقها الليبراليون
و(دوستويفسكي) والشيوعية - أن تُنَفَذ، فمن المؤكد أنها
ستفضي إلى حربٍ غير محدودة من أجل غاياتٍ غير محدودة،
كما يمكن أن تفضي إلى حربٍ دائمةٍ من أجل سلامٍ دائم.

وهذا أمر كان قد نبّه إليه رجالُ دولة أمثال (جورج
كينان) وباحثون من أمثال (هانز مورجنثاو)، كما نبه إليه
أيضاً ليبراليون من أمثال (كوبدن) و(برايت).

أما دعاة عدم التدخل الليبراليون، فإنهم لا يطالبون بأية
نشاطات خاصة لإحراز هدف السلام الدائم الذي تنشده

(1) Cook and Moos, Power through Purpose, I, 210

الأكثرية؛ فهم، عوضاً عن ذلك، يريدون منا أن نستلهم كل أملنا من مقولتهم بأن التاريخ يقف إلى جانب الملائكة. وهذا هو موقف (الدكتور بانغلوس) Dr. Pangloss كما هو واضح، وهو أيضاً موقف أحد دعاة الواقعية، ولو أنه موقف يتسم بعدم الوضوح. أما الجانب الواقعي من هذا الموقف فيتجلى في القول التالي: إن الاعتماد على قوى التاريخ في تحقيق الهدف المطلوب ربما انطوى على اعتراف بعدم قدرة الإنسان على القيام بما من شأنه أن يعجل تحقيق ذلك الهدف. أما دعاة التدخل الليبراليون، فإنهم غير قانعين، بأية حال، بمذهب واقعي قد يفضي تبنيه إلى إطالة أمد الحرب إلى الأبد. إذ تكمن واقعيتهم في رفضهم لمقولة الارتقاء التلقائي في التاريخ، كما تكمن، بالتالي، في تأكيدهم بأنه إذا أراد الناس أن يعيشوا في سلام، فعليهم أن يقطعوا دابر الأسباب المفضية إلى الحرب. وهكذا، فإن هذه الواقعية تورطهم في افتراضات طوباوية تنطوي على مضامين مخيفة. سينبغي على الدولة التي تتصرف وفقاً للنظرية التدخلية أن تهيئ نفسها لتكون في وقت واحد القاضي ومنفذ الحكم في شؤون الشعوب الأخرى. وأي سبب وجيه يمكن أن يكون مبرراً لأية حرب،

ولكن من هي تلك الجهة التي بوسعها أن تحكم في نزاع ما بين الدول بأن هذا الطرف أو ذاك صاحب القضية العادلة؟ فلو قامت دولة بإضفاء صبغة العدالة على قضيتها، فإن الدولة الخصم ستضفي في المقابل الصبغة نفسها على قضيتها أيضاً. وكما يقول (اميريك دي فاتيل Emmerich de Vattel – الدبلوماسي والكاتب الذي عاش في منتصف القرن الثامن عشر– إن كل دولة عندئذ «ستدعي لنفسها كل الحقوق التي تؤهلها لشن الحرب، بينما تنكر أي حق لخصمها ... وبذلك لن يتم التوصل إلى قرار حول القضية المتنازع عليها، وسيصبح الخلاف أشد قسوة وأفدح أثراً، وسيصبح إنهاؤه أصعب»[1]. تكاد تكون درجة الدمار الذي تحدثه الحروب التي تنشب على أساس حسابٍ محدودٍ لمصالح الدولة أقل من درجة الدمار الذي تحدثه الحروب المدفوعة بمبدأ مثالي عام. وغالباً ما كان التاريخ يوضح صلاحية هذا المنطق. لقد كان (أ.ج. ب. تيلور A. J. P. Taylor سبّاقاً إلى إيجاز الدليل على نحوٍ بارعٍ، حيث كتب يقول: «لقد خاض (بسمارك) Bismarck حروباً «ضرورية» قتل فيها الآلاف من الناس، أما المثاليون في القرن العشرين، فإنهم يخوضون حروباً «عادلة»

(1) Vattel, The Law of Nations, tr. Fenwick, III, 304-5.

يقتلون فيها الملايين من البشر»[1].

إخفاقات في النظرية

السلام ثمرة الدول الصالحة، والحرب من نتاج الدول الطالحة. إذا كان هذا القول صائباً فما الذي يمكن عمله لتغيير الدول من حالتها الراهنة إلى الحالة المشار إليها في الوصفة العلاجية؟ لقد أفضى هذا السؤال إلى أول الانتقادات الموجهة للنظريات الليبرالية الخاصة بالعلاقات الدولية. أما الانتقاد الثاني – وهو انتقاد جوهري بقدر الانتقاد الأول– فإنه يتضح عند فحص المقولة الأصلية التي تنص على أن الدول الطالحة تثير الحرب. ربما أمكن تأكيد صواب تلك الجملة بأسلوب تبسيطي مفاده إلصاق صفة «طالحة» بأي دولة تثير الحرب. ولكن هل يتأتّى السلام من مجرد وجود عدد كبير من الدول التي مُيزَت بأنها صالحة؟ وبينما يتوقف الانتقاد الأول على مدى القابلية العملية للوصفة العلاجية، ينصب الانتقاد الثاني على مدى كفاءة التحليل الذي نتجت عنه تلك الوصفة.

---

(1) Taylor, Rumours of War, p. 44.

لم يذهب الليبراليون بعيداً جداً في تطلعاتهم، إذ أنهم لم يأملوا في الوصول إلى حالة «النرفانا» التي تنقطع فيها كل الصدامات بسبب زوال أسباب الصراع، بل ذهبوا إلى أن النزاعات بين الدول ستدوم، ولكن الذي سيتلاشى هو النزوع نحو تسويتها عن طريق الحرب. ونظراً لأن الدول تشهد حالة تحسن – ولنسلم في هذه اللحظة بصواب هذا الافتراض– فإن فرصَ إثارة الحرب ستتناقصُ عندما تتزايد مقدرتُها على إنهاء خلافاتها ودياً وعقلانياً. وبالتالي، لا يرى (ت. هـ. غرين) T. H. Green – وهو ليبرالي عاش في منتصف القرن التاسع عشر– سبباً يمنع الدول، عندما تصبح على درجة أدق في تمثيلها لشعوبها، من «الوصول إلى النزاهة التي لا يعتريها ميلٌ عاطفيٌ في التعامل فيما بينها»[1]. ولكن ما الذي يمكن أن يحل محل نظام الحرب، أهو نظامُ تحكيم، أم نظامُ توفيق، أم نظامُ قانونٍ فضفاض تقدم فيه الدول نزاعاتها طوعياً إلى محكمة دولية، وتلتزم طوعياً بقراراتها؟ لقد اختلف الليبراليون من (بنثام) وحتى الآن حول أمور كهذه.

لم يجتمع الليبراليون وحتى عهد قريب إلا على بعض الأمور الجوهرية: توفير الحد الأدنى من التنظيم، وعدم استخدام

(1) Green, Lectures on the Principles of Political Obligation, par. 175.

القوة المسلحة إلا لصد غزو عسكري، كما سيعمل الرأي العام عمل الرادع الكبير، بينما سيكون توازن المصالح بمثابة الضمان الأساسي[1]. وسوف يُصار إلى تسوية النزاعات بحسب وجهة نظر هؤلاء الليبراليين على نحو عقلاني وسلمي دون حاجة للمعالجة السياسية.

هذا هو – مرة أخرى – المثل الفوضوي الأعلى في مجال العلاقات الدولية، إلا أن الليبراليين في أغلب الأحوال لم يروا في الأمر فوضوية، لأن بعضهم أساء تفسير معنى السياسة، في حين استخدم بعضهم الآخر في تناوله للعلاقات الدولية منطقاً يختلف عن المنطق الذي استخدمه في تناوله للشؤون الداخلية للدولة. على سبيل المثال، يبدو أحياناً أن (كوبدن) قد أخطأ في فهم السياسة، ففي 12 يونيو 1849 تقدم (كوبدن) بالتماس منمق في مجلس العموم البريطاني من أجل استصدار

---

(1) فيما يتصل بفكرة التوازن، انظر:

e.g. Bentham, «Principles of International Law,» in Works, ed. Bowring, II, 538:

«تملي الخبرة المتكررة على الدول إما أن تعد نفسها للبحث عن خط المقاومة الأقل، أو أنها قد وجدته، كما وجد أفراد ذلك المجتمع نفسه خط المقاومة الأقل الخاص بهم؛ وسيمثل هذا الخط المنفعة العظمى والعامة لكل الشعوب مجتمعة. «ستكون نقطة الاسترخاء حيث تجد كل القوى توازنها، وستتمثل أكبر صعوبة في جعل الدول تنحرف عن تلك النقطة».

قرار بدعوة وزارة الخارجية البريطانية إلى التفاوض مع دول أخرى حول عقد اتفاقيات للتحكيم. وفي سياق خطابه وصف خطته بقوله إنه «ينبغي علينا (في العلاقات الدولية) أن نلجأ إلى ذلك النمط (التحكيم) المستخدم في تسوية الخلافات داخل المجتمعات، وهو النمط الذي يلجأ إليه الأفراد في الحياة الخاصة»[1]. تجلى سوءُ الفهم هذا أيضاً لدى (وليام هاورد تافت) في الجزء الرابع من كتابه الموسوم الولايات المتحدة والسلام ، كما تجلى في قرار (السيناتور وليام بوراه) Borah الداعي إلى تجريم الحرب، وفي كتابات (سالمون ليفينسون) Levinson و(شارلز كلايتون موريسون) Morrison المؤيدة لهذه الفكرة. ونظراً لاعتقادهم بأن قرارات المحكمة العليا في الولايات المتحدة تستمد تأثيرها من فعالية الرأي العام التلقائية وليس من السلطة الناظمة التي تتمتع بها الحكومة، فإنهم يزعمون بأن نفس الطرق يمكن أن تحقق نتائج مشابهة إذا ما استخدمت في العلاقات الدولية[2].

(1) Cobden, Speeches, ed. Bright and Rogers, II, 161.

(2) لُخِصَت مناقشة قرار (بوراه) المقدم في مجلس الشيوخ الأمريكي في شهر شباط من عام 1923، على النحو التالي: «يجب الامتناع عن تنفيذ الأحكام الصادرة عن [محكمة دولية] بالحرب تحت أي اسم أو بأي شكل كان، بل يجب أن يكون لتلك الأحكام نفس سلطة الإنفاذ التي

يتجاهل هذا الزعم الصعوبات التي تعترض أحياناً عمل المحكمة العليا – في قضية الرئيس (اندرو جاكسون) مثلاً، أو في قرار إنهاء الفصل العنصري حديثاً– بل إنه يرتكب أيضاً خطأً جوهرياً في اعتبار الوقائع التي كان فيها العنصر القسري للقانون غير منظور دليلاً على غياب السلطة ذاتها. والذين يتبنون وجهة النظر هذه يطلبون منا أن نسوي نزاعاتنا الدولية على نحو ما يسوون نزاعاتهم الداخلية دون أن يتوفر لديهم أولاً فهمٌ للكيفية التي تتم بها تسوية النزاعات الداخلية. ففي منظورهم للشؤون الدولية يريدون للعقل أن يسود على القوة العسكرية، بينما في الواقع تتم تسوية النزاعات الداخلية عبر مؤسسات تجمع بين العقل والقوة القسرية[1]. فالنزاعات بين

تتمتع بها محكمتنا العليا الفدرالية، أعني سلطة احترام كل الشعوب المستنيرة للأحكام القائمة على التحريات العلنية والمنصفة والأحكام النزيهة، واتفاق الشعوب على التقيد بتلك الأحكام، وسلطة الرأي العام المستنير القاهرة».

Reprinted in Madariaga, Disarmament, pp. 365-67.

(1) على سبيل المثال، قوبلت وجهة نظر (ليفنسون) على نحو مضاد تماماً. «ليس هناك سوى طريقتين لفرض تسوية للنزاعات سواء منها ذات السمة الدولية أو المحلية؛ الطريقة الأولى بواسطة القوة، والأخرى بواسطة القانون».

Outlawry of War, p. 14.

الأفراد لا تتم تسويتها لمجرد توفر نظام المحاكم، وإنما بسبب توفر إمكان إجبار الناس –عند الضرورة – على استخدام نظام المحاكم هذا. فكم مرة سيتم تجاهل قرارات رد الحقوق الصادرة عن المحكمة إذا تُرِكَ للمُدعَى عليهم مسؤولية تنفيذها طوعياً، أو ترك لهم الخيار في الذهاب إلى السجن وتعريض أنفسهم للاعتقال، أو ترك لهم الخيار في تأدية التعويض عن الأضرار التي ذهبوا للمحكمة من أجل تجنبها؟ إن المحكمة الدولية التي تفتقر إلى القوة العسكرية المنظمة التي من شأنها دعم قراراتها هي مؤسسة تختلف جذرياً عن المحاكم المتوفرة داخل كل بلد. فالليبراليون يريدون الاستفادة من قانون ناظم فعال، إلاّ أنهم في الغالب لا ينوون دفع الثمن.

يمثل ولسون إلى حد ما نقطة تحول. فقد اعتبر غالبيةُ الليبراليين الأوائل المنظمةَ الدولية غيرَ ضرورية وتنطوي على خطورة في الوقت نفسه. ومع أن الاختلافات بين الليبراليين لا تزال قائمة، إلا أنّ كفة الميزان قد رجحت بوضوح إلى الجانب الآخر. فكما انحرف العديد من الليبراليين، عند بحثهم في مسائل السياسة المحلية، من الصياغة السلبية إلى

الصياغة الإيجابية لمتطلبات السياسة الداخلية المتعلقة بنظام حرية العمل، كذلك انحرف كثير منهم، عند بحثهم في العلاقات الدولية، من موقف الاعتماد على التعليم والحل العقلاني للنزاعات إلى موقف التأييد للمنظمة الدولية التي تؤدي وظائف الحكومة التي لا مفر من تأديتها. ومنطق ذلك أنه إذا كانت الحربُ على المستوى الدولي النظيرَ الوظيفي للحكومة على المستوى الداخلي، فإنه لكي يتم اجتثاث الحرب، ينبغي اتخاذ تدابير احتياطية من شأنها تأدية وظائف الحرب في حال اجتثاثها. مع ذلك، لا يزال المنطق القديم متبعاً، الأمر الذي من شأنه أن يفضي إلى الوقوع في الأخطاء القديمة. يتنبأ (ولسون) بعهد جديد تكون فيه المعايير الأخلاقية السائدة لدى الدول نفس المعايير السائدة لدى الناس. أما الشرط الأساسي لحصول ذلك فهو طبعاً أن تصبح الدولُ ديمقراطيةً، وقد كان أوضحُ تعبير عن هذا الفكر متضمناً في رسالة وجهها (ولسون) إلى الكونغرس الأمريكي يطلب فيها إعلان الحرب على ألمانيا، حيث قال في هذه المناسبة إنه «من غير الممكن أبداً الإبقاء على تضافر متماسك من أجل السلام إلا من خلال شراكة تضم الشعوب الديمقراطية. إذ

لا توجد حكومة استبدادية يمكن الوثوق بوفائها لعقودها ضمن هذه الشراكة أو الحفاظ على مواثيقها... فالشعوب الحرة وحدها قادرة على الالتزام بهدفها وشرفها بثبات في سبيل غاية مشتركة، حيث تجعل لمصالح الجنس البشري الأولوية على أية مصلحة ضيقة تخص شعبها وحده»[1].

سيبقى السلامُ العالميُ معتمداً على القوة المسلحة – وهي «القوة المنظمة الرئيسة التابعة للبشرية جمعاء» على حد تعبير (ولسون)– إلا أن تلك القوة لا تشبه القوة التي ظهرت في سياسات توازن القوى في الماضي. فالنموذج الذي يطرحه (ولسون) ليس توازن قوى وإنما «قوة جماعية مشتركة»[2]. وعندما يتحقق المجتمع الدولي الديمقراطي، ستحلُّ قوة الرأي العام محلَ قوة الجيوش وقوات البحرية الوطنية القديمة. قال (ولسون) مرة: «ما نسعى إليه إنما هو عصر القانون القائم على قبول المحكومين، الذي يصونه الرأي المنظَم

(1) Wilson's address to Congress, April 2, 1917, in Woodrow Wilson, Selections for Today, ed. Tourtellot, pp. 143-44.

للاطلاع على التطور التدريجي في موقف (ويلسون) وتأثير الوزير (لانسنغ) على ذلك التطور، انظر:

Buehrig, Woodrow Wilson and the Balance of Power, especially pp. 138-44.

(2) Wilson's address to the United States Senate, January 22, 1917, in Woodrow Wilson, Selections for Today, ed. Tourtellot, p. 131.

للبشرية جمعاء»[1]. ومن شأن تقرير المصير الوطني أن يولد الديمقراطية، والديمقراطيات مسالمة بحكم تعريفها. ومما له صلة بالموضوع، اشتراط (ولسون) على الوحدات أن تشترك في قيم مشابهة إذا أرادت أن تؤلف مجتمعاً. لقد أشرنا سابقاً إلى صعوبة تحقيق التشابه بين الوحدات، وهي صعوبة سرعان ما واجهت (ولسون) نفسه. يضاف إلى ذلك، أنه يجب مواجهة السؤال التالي: إلى أي حد ينبغي على الوحدات أن ترتبط بالمجتمع قبل أن يُستغنى عن القوة - بمعناها التقليدي- في العلاقات بين تلك الوحدات؟ وهل يكفي أن تُظهر الدولُ أخلاقيات كأخلاقيات الإنجليز والأمريكيين في تعاملها مع بعضها؟ عندما طالب (ولسون) الدول بأن ترتبط فيما بينها بمواثيق من شأنها أن تحفظ حقوق الشعوب الصغيرة، فإنه كان في الحقيقة يرتد إلى تفاؤلية الليبراليين الأوائل دعاة مبدأ حرية العمل الذين ظنّوا أن العلاقات بين المنتجين يمكن ضبطها على نحوٍ مُرضٍ بواسطة تعاقداتٍ بينهم[2].

لا بد أن الحلول المطروحة لمعالجة مشكلة الحرب، التي

(1) Wilson's address at Mount Vernon, July 4, 1918, in ibid., p. 54.
(2) Wilson's address to Congress, February 11, 1918, in ibid., p. 166.

تقوم على أساس نمط التصور الأول أو الثاني، تفترض إمكان الكمال في الوحدات المتصارعة. وبما أن الكمالَ في الدول مستحيلٌ استحالة الكمال في الإنسان، فإن أقصى ما يمكن أن ينتجه النظام الليبرالي ليس سوى اقتراب من السلام العالمي. هل يمكننا منطقياً، في ضوء هذا الاقتراب، أن نتوقع من إحدى الدول أن تطمئن إلى ما لدى الدول الأخرى من إرادةٍ للتعاون؟ هل يمكن لتركيبةٍ تجمعُ توازنَ المصالح الذي يتصف ضرورةً بعدم الكمال، مع قوة الرأي العام، أن تنهي اضطرارَ كل دولة لإبقاء قوتها في حالة استعداد دفاعاً عن مصالحها؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي، فما الذي سيمنع سياسات توازن القوى من إعادة المشهد المؤسف من جديد؟ إن الطموحَ الليبرالي يائسٌ تماماً لنفس الأسباب التي تجعل من الفوضويةِ مثاليةً مستحيلةً. فالحفاظ على النظام والعدالة بغير التدابير المسبقة التي من شأنها تيسير التوصل للقرارات وفرضها، يتطلب درجة عالية من الامتياز لدى وحدات النظام، سواءً كانت تلك الوحدات بشراً أم دولاً. قد يتطلب توفيرُ التحسينات الضرورية فرضَ قوةٍ أكبر من القوة التي يتطلبها الحفاظ على قدر يسير من النظام والعدالة بين رعايا

أقل كمالاً. وإذا نشب صراع - ليس بسبب عيوب في الرعايا أنفسهم فحسب، بل أيضاً- بسبب نوعية العلاقات بينهم، فإن حصر التحسن في الرعايا الأفراد، مهما بلغ قدر التحسن، لن يكون كافياً لإيجاد التناغم بينهم في بيئة فوضوية. ويعني هذا أن الوصفة العلاجية الليبرالية غير قابلة للتطبيق، وعدمُ قابليتها للتطبيق مرتبطٌ مباشرة بعدم كفاية التحليل الليبرالي. إذ يتطلب توفيرُ السلام إلى جانب العدالة تنظيماً ذا مواصفاتٍ قريبة جداً من مواصفات الحكومة، تماماً كما هو الحال مع العدالة الداخلية التي تأسست على نحوٍ يتطلبُ حكومةً قويةً وناشطة.

الخاتمة

لقد قدّم هذا الفصل تنميطاً للفكر الليبرالي، منتقلاًداخلياً من ليبرالية حرية العمل إلى الليبرالية التصحيحية، ومنتقلاً خارجياً من الليبرالية المعتمدة على إجراء التحسينات داخل كل دولة على حدة إلى الليبرالية التي تتقبل الحاجة للتنظيم بين الدول. إلا أن نوع التنظيم الذي تصوروه كان قد أُعِدَّ إعداداً غيرَ كافٍ لتحقيق الغايات المنشودة. إذ أن هنالك

دلالة مؤلمة على استرسال الليبراليين في نزوعهم القديم نحو إحلال العقل محل القوة العسكرية في مجال الشؤون الدولية، كما هو غالباً في الشؤون الداخلية. لقد أفضى بهم التطبيقُ الصارمُ لمنطقهم الخاص إلى الإلحاح في السؤال عن حدود استخدام القوة المادية المنظمة التي من شأنها أن تخلق العالم المسالم الذي يرغبون. قد يرفض كثير ممن يعتبرون أنفسهم ليبراليين اعتبارَ هذا نمطاً لتفكيرهم. أما الليبرالي ذو الذهن الحاد، فعندما يلاحظ أن ما أطلقنا عليه وصف صعوبات تطبيقية وإخفاقات نظرية، فقد يجد نفسه يجادل إما دفاعاً عن حكومة عالمية أصيلة، أو عن البديل الكئيب المتمثل بقبول ضرورة سياسات توازن القوى، أو يسقط في اليأس. وباختصار، قد يكتشف هذا الليبرالي عدم كفاية تحليل العلاقات الدولية وفقاً للتصور الثاني.

سيكون العالم المليء بالديمقراطيات عالماً مسالماً إلى الأبد، ولكن الحكومات الاستبدادية تنحو بطبيعتها نحو الحرب... الأنظمة الملكية أنظمة مسالمة؛ الديمقراطيات أنظمة عديمة المسؤولية ومتهورة وبالتالي فإنها تؤجج الحرب... التنظيم الاقتصادي هو المفتاح وليس التنظيم

السياسي: فالديمقراطيات الرأسمالية تنشط في الترويج للحرب، بينما الديمقراطيات الاشتراكية أنظمة مسالمة. وقد ادعت كل صيغة من هذه الصيغ وجودَ عددٍ كبيرٍ من المؤيدين لها، وفي المقابل كان يجري توبيخ كلِ مؤيد على يد النقاد والتاريخ. وقد علق (والتر هاينز بيج) Page – الذي كان سفيراً لدى إنجلترا خلال فترة الحرب العالمية الأولى – قائلاً: «لا يوجد –ولن يوجد أبداً– أمنٌ في أي بقعة من العالم لا يستطيع سكانها أن يفكروا في حكومة بغير ملك. لا يمكنك تصور ديمقراطية تشرع باتخاذ الاحتلال مهنة لها ما لم تكن قد استُفِزَت لذلك». وقد رد (دين انج) Inge على هذا بقوله: اسأل مكسيكياً، أو إسبانياً أو فلبينياً، أو يابانياً![1]. وفي عام 1891 كتب (انجلز) يقول: «لا وجود مطلقاً لمشكلة الإلزاس – اللورين بين فرنسا اشتراكية وألمانيا اشتراكية»[2]. بمعنى أن مصالح الحكومتين البرجوازيتين قد تتصادم، بينما مصالح العمال لا يمكن أن تتصادم. ولكن (تيتو) انشق عن (ستالين). ويكتب (روي مكريديس) قائلاً: كان يمكن للمرء أن يتنبأ بأنه «لا مناص لبلدين يحظى كل منهما بحكم شيوعي

---

(1) Inge, Lay Thoughts of a Dean, pp. 116-17.

(2) Engels to Bebel, October 24, 1891, in Marx and Engels, Selected Correspondence, tr. Torr, p. 491.

وطني أن يظهر بينهما نفسُ التنافر الذي ظهر في الماضي بين البلدان ذات الحكم البرجوازي الوطني»[1]. وهذا بالضبط ما تنبأ به (ماكس فيبر) في كتاباته قبل ثلاثين سنة من الحدث[2].

لقد كان من شأن الحروب الثورية الفرنسية إرباك التفاؤلية التي راجت في القرن الثامن عشر لدى العقلانيين الفرنسيين. كما أدت الحربان العالميتان الأولى والثانية إلى إرباك التفاؤلية التي راجت في القرن التاسع عشر لدى الليبراليين. وقد كان كثيرٌ من فرنسيي الفترة الماضية يرون في الاستبداد المستنير ضمانة للسلام الدائم. وعلى المنوال نفسه، كانت غالبية ليبراليي الفترة اللاحقة تتوخى من الحكومة الجمهورية أن تؤدي الوظيفة نفسها. هل كان العوار الذي يعتري وصفات الليبراليين العلاجية الخاصة هو السبب في إرباك تفاؤليتهم؟ هل صحيحٌ أن: الديمقراطيات تفيضُ سلاماً، وأنه ما وقعت الحروب إلا لأن الصنف القويم من الديمقراطيات لم يكن متوفراً بأعدادٍ كافية؟ أم هل صحيحٌ أن: الشكل الاشتراكي للحكومة يشتمل على ضمانة للسلام، إلا أنه ما وجدت قط

(1) Macridis, «Stalinism and the Meaning of Titoism,» World Politics, IV (1952), 225.

(2) From Max Weber: Essays in Sociology, tr. and ed. Gerth and Mills, p. 169.

وحتى هذه اللحظة أية حكومة اشتراكية حقيقية؟[1]. إذا كان الرد عن أي من هذين السؤالين بالإيجاب، فعندها ينبغي تقييم جدارة الوصفات العلاجية المختلفة ومن ثم تقرير أي من تلك الوصفات، أو أي تركيبة منها، تشتمل على الصيغة السرية الغامضة للسلام. على أية حال، ينصب فحوى نقدنا للنظريات الليبرالية على نفي صلاحية أي وصفة علاجية للعلاقات الدولية مكتوبة من منظورٍ مستغرقٍ في التصور الثاني، فالتناول نفسُه مغلوط. وتنطبق انتقاداتنا الموجهة لليبراليين على كل النظريات التي تعتمد على تعميمِ نمطٍ معينٍ من أنماط الدولة والمجتمع لبلوغ السلام العالمي.

الدول الطالحة تفضي إلى الحرب. وكما قيل آنفاً فإن هذا صائب بمعنى من المعاني كبير وهام. أما الوجه الآخر لهذا القول، فيتمثل في أن الدول الصالحة تفضي إلى السلام في العالم، وهو افتراضٌ مشكوكٌ فيه إلى أبعد الحدود. ذلك أن الصعوبة هنا – وهي صعوبة مستحكمة في التصور الثاني للعلاقات الدولية – تشبهُ نوعَ الصعوبة التي واجهتنا في

---

(1) Cf. Dedijer, «Albania, Soviet Pawn,» Foreign Affairs, XXX (1951), 104:

الاشتراكية هي التي تعني السلام، وليس رأسمالية دولة الاتحاد السوفييتي.

التصور الأول. إذ في التصور الأول تم نقد المقولة التي تفيد بأن الناس يصنعون المجتمع، بما فيه المجتمع الدولي، الذي يعيشون فيه، ولم يكن نقدُ هذه المقولة لخطئها وإنما لأنها غيرُ تامة. إذ ينبغي إتمامُ هذه المقولة بمقولة أخرى مفادُها أن المجتمعات التي يعيش فيها الناس تصنعُ الناس. وهذا الحال ينطبق على العلاقات الدولية. فتصرفاتُ الدول، أو على نحو أدق تصرفاتُ الرجالِ الذين يمثلون الدول، تشكلُ جوهرَ العلاقات الدولية. ولكن البيئة السياسية الدولية لها تأثيرٌ كبيرٌ على طرائق سلوك الدول. في خضم محاولة حل معادلة الحرب والسلام، لا يمكن تحديد تأثير البيئة الداخلية للدول إلا إذا أعيد النظر في أهمية البيئة الدولية. وهذا ما سنقوم به في الفصلين السادس والسابع. أما الآن فيجدر بنا أن نلقي نظرة على محاولة جادة للتطبيق العملي لبرنامجِ سلامٍ قائمٍ على أساس التصور الثاني.


Twitter: @ketab_n

الفصل الخامس

بعض مضامين التصور الثاني:
الاشتراكية الدولية وقدوم الحرب العالمية الأولى

عندما تفشل إحدى صناعاتنا في إيجاد سوقٍ لمنتجاتها، فسرعان ما تنشأ ضرورة الحرب لفتح أسواق جديدة ... في ثيرد – زيلاند قتلنا ثلثي السكان من أجل إجبار الثلث الباقي على شراء مظلاتنا الشمسية وحمالات البنطلونات.

(أناتول فرانس، جزيرة البطريق)

عبر تاريخ تفكير الإنسان في المشكلات السياسية كانت تسري فكرتان متناقضتان جزئياً حول العلاقة بين بُنية الدول وأنواع الحروب التي تشنها. وأولويةَ السياسة الخارجيةDas Primat der Aussenpolitik – وهي وجهة نظر اشتهرت في ألمانيا القرن التاسع عشر بسبب ضخامة عدد الذين حملوها وبسبب مدى قناعتهم بها – وجهةُ نظر قديمة قدم الإغريق على الأقل. فأرسطو، على سبيل المثال، بسط حجته لإثبات أن البنية السياسية للدولة قد تتأثر إلى حد بعيد بتنظيمها

العسكري، وأن نمط التنظيم العسكري الضروري قد تفرضُهُ عواملُ خارجة عن السياسة، كالموقع الجغرافي[1]. أما الرأي المقابل لهذا، الذي يفيد بأن البنية السياسية الداخلية من شأنها أن تفرض تنظيمَ واستخدامَ القوة العسكرية، فهو رأي قديم قدم الرأي السابق، وحظي بالقدر نفسه من الأهميّة. ولتوضيح ذلك ما على المرء إلا أن يذكر (أفلاطون)، والمثالَ الذي تضربه جيوشُ الثورة الفرنسية[2]. وما التصور الثاني إلا تعبيرٌ أكثرُ عمومية عن الرأي الأخير القاضي بأن البنية الداخلية للدول لا تقررُ شكلَ القوة العسكرية واستخدامها فحسب، وإنما تقرر أيضاً السلوكَ الخارجيَ بشكل عام. والذين اعتقدوا ذلك كثر، كما تقدم في الفصل السابق، وما زال كثيرون يعتقدون ذلك.

وبينما اتخذ (ودرو ولسون) و(السير إدوارد غراي) من التصور الثاني أرضية لهما في شرح الأسباب التي

(1) Aristotle, Politics, tr. Jowett, 1321a; cf. 1274a, 1304a.

(2) Cf. Plato, Laws, tr. Jowett, 628:

«لا يمكن لأحد أن يكون رجل دولة حقيقياً ... وهو لا يتطلع إلا لخوض حرب خارجية فحسب، أو يجعل لها الأولوية على كل شيء آخر؛ كما لن يكون مشرعاً موثوقاً من يطلب السلام من أجل الحرب، وليس الحرب من أجل السلام».

دعت قوات المحور إلى البدء في الحرب العالمية الأولى، قام المؤرخون التصحيحيّون بعد الحرب باستخدام التصور نفسه لإثبات أن مسؤولية البدء بالحرب تطال أيضا فرنسا وروسيا وبريطانيا والولايات المتحدة، وفي أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين يتابع المؤرخون التصحيحيون للحرب العالمية الثانية كتابتهم وكلامهم على طريقة (بنثام) و(برايت). وباستخدام لغة (برايت) بدلاً من لغة (واشنطن) لكونها مألوفة أكثر، فقد اتهمت الولايات المتحدة بأنها نبذت سياسة «النأي عن التعقيدات الأوروبية»، واندفعت إلى حربٍ في مكانٍ لا يشكلُ خطراً عليها، ولا وجودَ فيه لكسبٍ سوى سلطة تكتسب أو ثروة يحافظ عليها من قِبَل مصالح داخل الحكومة وخارجها. وبالتالي، دار في خلد (جون فان) أن (فرانكلين روزفلت) استخدم مشاركة الولايات المتحدة في الحرب العالمية كغطاء من أجل تعزيز التشريع الداخلي لسياسة «النهج الجديد»، أما (تشارلز بيرد) فقد دار في خلده أن (روزفلت) قد أمعن في توريطنا في الشؤون العالمية للسبب المقابل والمتمثل في الهروب من المشكلات السياسية المعقدة والمتعلقة بتوفير إصلاحات اقتصادية تمس الحاجة إليها داخل

الولايات المتحدة[1].

يمثل (ماركس) والماركسيون أكملَ تطورات التصور الثاني. ويبدو للوهلة الأولى أن وجهة النظر الاشتراكية حول الحرب والسلام لا تعدو ما يلي: إن الدول الرأسمالية تسبب الحرب، وإن تحقيق السلام يكون بتثوير الدول، وتحطيم الرأسمالية، وتعزيز الاشتراكية، وعلاوة على ذلك، قد يبدو أن سلوك مختلف الأحزاب الاشتراكية خلال الحرب العالمية الأولى، المتمثل في فشلهم في معارضة الحرب - لا في منعها - قد يبدو بطريقة أو بأخرى اتهاماً للأحزاب الاشتراكية وللنظريات التي قامت على أساسها تلك الأحزاب. هذا التلخيص البسيط يُضيع معظم المقاصد المثيرة. ومن شأن دراسة أكثر تفصيلاً للسلوك الماضي للأحزاب الاشتراكية، فيما يتصل بالحرب والسلام، أن توضح وبجدارة التصور الثاني من حيث معناه ومصاعبه العملية وتطبيقه العام.

إن الأجزاء التي يتألف منها التحليلُ الماركسي معروفة جداً بحيث لن نحتاج لذكرها إلاّ اختصاراً.

1 - ينبثق عن نمط الإنتاج الرأسمالي طبقتان متخاصمتان

(1) See Flynn, The Roosevelt Myth, passim; Beard, Giddy, Minds and Foreign Quarrels, passim, and A Foreign Policy for America, ch. v.

: البرجوازية، والبروليتاريا (طبقة العمال)،

2 – تمثل الدولة الرأسمالية السيطرة على أجهزة الحكومة لحساب واحدة من هاتين الطبقتين وهي البرجوازية.

3 – تقوم الدولة الرأسمالية بإجراءاتها لإبقاء صراع الطبقات تحت سيطرتها دون أن تنهيه فعلياً.

4 – الحرب هي التجلي الخارجي لصراع الطبقات الداخلي، الأمر الذي يجعل مشكلة الحرب تعاصر وجود الدول الرأسمالية[1].

5 – الاشتراكية، في المقابل، ستقتلع الحرب إلى الأبد.

ويتسلسل البند الخامس بمنطقٍ لا يقاوم من البنود الأربعة التي تسبقه. وهو إذا كانت الدولة تعني هيمنة طبقة على الأخرى،

---

(1) «إن تاريخ المجتمع كله وحتى اليوم هو تاريخ صراع الطبقات».
(Marx and Engels, Communist Manifesto, tr. Moore, p. 12.)
تعكس الحرب والسلام بين الدول المراحل المختلفة لصراع الطبقات. وقد أوضح (ماركس) و(إنجلز) هذا الأمر في مختلَف تعليقاتهم على التاريخ.
See, e.g. Marx, Capital, tr. Moore and Aveling, Vol. I, ch. Xxxi; Engels, The Origin of the Family, Private Property and the State, pp. 150-57; Marx and Engels, Communist Manifesto, tr. Moore, p. 39.
وجهة النظر نفسها موجودة لدى الذين تبعوا (ماركس) بدرجات متفاوتة.
Cf. Lenin, The Collapse of the Second International, tr. Sirins, p. 22; Laski, «The Economic Foundations of Peace,» in Woolf, ed. The Intelligent Man's Way to Prevent War, pp. 500-5; Strachy, A Faith to Fight For, p. 44.

فإن الاشتراكية بتدميرها لكل الطبقات ستقتلع الدولة. وإذا كانت الحربُ تعني الصراعَ المسلحَ بين الدول، فإن إبطال الدول ينبغي أن يعني نهاية الحرب. وهكذا لا يعود لمشكلة الحرب والسلام أي وجود[1].

في حين أن تلك النظريات سليمة منطقياً، إلا أن الغموض يكتنفها في قضية تهم كثيراً من الاشتراكيين المتأخرين أهمية جوهرية. وطالما أن النظرية الاشتراكية تتبع خطى (ماركس)، ينشأ الغموضُ من فشلها في الوقوف على السؤال التالي: أيها ينبغي تدميره ليحل السلام، الرأسمالية، أم الدول، أم كلتيهما؟ ومما هو معروف أن الذين يتبعون طريق (ماركس) حتى يصل إلى المرحلة الاشتراكية المطلقة لا يعانون من غموض في هذه القضية، إذ أن مرحلة الاشتراكية المطلقة تقتضي تلاشي الدول والرأسمالية معاً، ولذلك تنتفي أهمية تحديد ما إذا كان المتهم هو الدول أو الرأسمالية أو كلتاهما. وفيما يتعلق

---

(1) لا يمكن أن تنشأ في النظرية الماركسية الأصلية مشكلة سلام بين الدول الاشتراكية إلا في الفترة الممتدة بين مرحلتي الثورة وتلاشي الدولة فحسب، ولم يكن السلام بين الدول في تلك الفترة مشكلة تشغل (ماركس) و(إنجلز).

بالفترة التي تسبق المرحلة المطلقة، يجادل الماركسي في أنه رغم سعي المرء لتفكيك شتى المصطلحات بغية تحليلها، إلا أنه في الواقع لا انفكاك للرأسمالية أبداً عن صراع الطبقات ولا عن الدول ولا عن الحرب. ويغدو غموضُ (ماركس) بشأن الحرب والسلام غير ذي بال لدى الماركسي الخالص.

في هذا السياق، لا تكمن أهمية (ماركس) و(انجلز) في الفكرة التي مفادها أن نهاية الدول تعني نهاية الحرب، بل تكمن أهميتهما بالتحديد في حقيقة أن النظرية الماركسية تُخضع مشكلة الحرب والسلام لانتصار البروليتاريا العالمية الثورية، تلك اللحظة التي يتوقف فيها الناسُ عن العيش في دول، وبدلاً من ذلك يتحدون في شراكة حرّة غير سياسيّة[1].

وبدلاً من أن يُعنى الماركسيُّ باجتثاث الحرب من حقل السياسة الدولية قبل أن تحظى الثورة البروليتارية بنجاحها العالمي، نجده معنياً بمشكلتين أخريين هما: إطالة فترة السلام، طالما أن السلام يخدم مصالح الاشتراكية العالمية، واستخدام الحرب استخداماً تكتيكياً عند الضرورة بغية تعجيل قدوم يوم الثورة.

(1) Marx and Engels, Communist Manifesto, tr. Moore, pp. 43-44.

فالدول الرأسمالية تسبب الحرب، بينما الاشتراكية تعني السلام. فيما يتعلق بهذه القضايا نجد (ماركس) واضحاً. ولكن هل سيكون العالمُ المؤلفُ من دولٍ اشتراكية عالماً يهنأ بالسلام؟ لا يمكن أبداً الإجابة عن هذا السؤال من كتابات (ماركس) و(انجلز)؛ ففي بنائهما النظري، «يتلاشى» هذا السؤال وتتلاشى معه الدولة التي تحكمها الاشتراكية.

الأحزاب الاشتراكية في فترة الحرب العالمية الأولى

ما علاقة النظرية الماركسية بسلوك الاشتراكيين خلال الحرب العالمية الأولى؟ الإجابة ببساطة هي أن المؤتمر العام الثاني للاشتراكية الدولية حاول ترجمة فرضيات (ماركس) المتعلقة بالمصلحة البروليتارية الموحدة إلى برنامجٍ شاملٍ للعمل على الحفاظ على السلام الأوروبي. وقد كانت عملية الترجمة تلك صعبة فعلاً، حيث تبين ذلك بوضوح باقتراب سنة 1914 الحاسمة. وقد كان المؤتمر في كل جلسة من جلساته يصدر قراراً حول السلام، وبدا كل قرار وكأنه يقول إن الاشتراكيين متحدون في معارضتهم للحرب. وقد كانوا متحدين من حيث إن الحرب سيئة، ولكنهم اختلفوا

حول الكيفية التي ينبغي على الاشتراكيين التصرف بحسبها في حال وقوع الحرب. وبدعم من كثير من الاشتراكيين الفرنسيين والبريطانيين، حضّ كل من (جان جوريه Jaurès و(كير هاردي) Hardi على اعتماد برنامج ايجابي للتطبيق الفوري. حيث قالا إن بوسع الاشتراكيين إجبار حتى الدول الرأسمالية على العيش بسلام. وبإمكانهم فعل ذلك عبر عدد من الطرق تبلغ في أقصاها التهديدَ بالإضراب العام والعصيانَ المسلحِ ضد أية حكومة تبدأ بالحرب. لقد برزت وجهة النظر هذه بشكلٍ وافٍ في قرارات المؤتمر العام الثاني للاشتراكية الدولية[1]. ولكن كانت هناك وجهة نظر مختلفة سُجِلت ضمن القرارات نفسها وحظيت بالقدر نفسه من الإقناع. فقد حاجج بعضُ الاشتراكيين الفرنسيين ومعظمُ الاشتراكيين الألمان فيما مفاده أن الدول الرأسمالية تقترن بحكم طبيعتها

---

(1) Stuttgart, 1907; repeated at Copenhagen, 1910:

«في الحالة التي تصبح فيها الحرب وشيكة الوقوع يجب أن تلتزم الطبقات العاملة وممثلوها في برلمانات الدول المعنية بعمل ما يمكنهم، ويساعدهم في ذلك المكتب الدولي، وذلك بغية منع وقوع الحرب، متوسلين لذلك ما يرونه من وسائل ذات تأثير كبير إلا أنها ستتفاوت طبيعياً بحسب حدة الحرب الطبقية وبحسب الظروف السياسية العامة».

Quoted in Walling, The Socialists and the War, pp. 99-100.

بنظام الحرب؛ وبالتالي، فإن الأمل في السلام العالمي يكمن في العمل على تبكير اندثار تلك الدول[1].

بالرغم من أن التوفيق بين وجهات النظر المتشعبة كان مصطنعاً، إلا أن القناعة تزايدت لدى الاشتراكيين بأن الديمقراطية الاشتراكية ستخدمهم كأداة فعّالة ضد الحرب. إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث. فالحزبُ الألماني[2]، وهو أكبر الأحزاب الاشتراكية، لم يفشل في معارضة الحرب التي اندلعت في شهر أغسطس من عام 1914 فحسب، بل قام أيضاً في اليوم الرابع من نفس الشهر وبالإجماع بدعم فتح اعتمادات حرب للحكومة الألمانية البرجوازية، وذلك رغم حدوث انشقاق في مؤتمر الحزب، كما قامت

---

(1) Stuttgart:

«وبالتالي، فإن الحرب جزءٌ لا يتجزأ من طبيعة الرأسمالية؛ ولن تتوقف الحروب إلا عندما ينهار النظام الرأسمالي، أو عندما تصبح التضحيات بالرجال والأموال كبيرة نتيجة لزيادة ضخامة التسلح إلى درجة ينتفض عندها الناس ضدهم ويمحون الرأسمالية من الوجود».

Ibid., p. 38. Copenhagen:

"لن تتوقف الحروب نهائياً إلا عند تلاشي نمط الإنتاج الرأسمالي".

Ibid., p. 40.

(2) The Sozialdemokratische Partei Deutschlands;

سيُشار إليه من الآن فصاعداً بالأحرف SPD .

الأحزاب الاشتراكية الأخرى أيضاً بدعم حكومات دولها التي باتت متورطة في الحرب. والمرء، وفق إدراكه المسبق، إما أن يُفاجأ بانهيار برنامج السلام الذي بني بجهد مضنٍ خلال المؤتمر العام الثاني للاشتراكية الدولية، أو أن يُفاجأ بمدى متانة التوليفة التي بدت غير مستقرة. وطالما فسرت الكيفية التي تمكنت بها تلك التوليفة من الصمود أمام كثير من النزاعات في الفترة التي سبقت الحرب. فقد أكد البعض على مهارة أسلوب (جوريه) في المساومة بين وجهات النظر المتباينة التي كانت تعرض في كل اجتماع سري من اجتماعات الدولية الثانية بهدف الظهور بمظهرٍ موحدٍ، بينما في الواقع كانت الخلافات أكثر أهمية؛ وأكد آخرون على جاذبية الصبغة الإنسانية التي صبغت برنامج السلام والتي كان بوسعها تجاوز كثير من الخلافات. وفي الأعم، يمكن للمرء أن يلفت النظر إلى مقدرة أولئك الذين في المعارضة على الظهور بمظهر الانسجام حتى عندما يكون هنالك عدد من وجهات النظر المتصارعة. فكما بدا الحزبُ الاشتراكي الألماني SPD موحداً طالما لم يدع للعمل، كذلك بقي المؤتمر العام للاشتراكية الدولية واحداً، أو قريباً من الواحد، طالما لم

يدع لوضع موقفه المعادي للحرب موضع التنفيذ. ولتوضيح المبدأ بلغة منزلية: قد يُجمِع الزوجان على أن غرفة نومهما مدهونة بلون كريه، ولكن ليحذرا إن كانت تكمن تحت سطح اتفاقهما وجهة نظره في أن اللون الآن داكنٌ جداً.. بينما من وجهة نظرها أن اللون فاقعٌ جداً.

مع نشوب الحرب، تنحّى جانباً الانسجامُ المصطنع الذي تم التوصل إليه في قرارات السلام المنبثقة عن المؤتمر العام الثاني للاشتراكية الدولية، ليفسح المجالَ أمام صراعات المصالح والنوايا الكامنة تحت السطح. كان من الممكن تفسير التضارب في الأداء الفعلي بين الأحزاب الاشتراكية المتفرقة استناداً إلى الانشقاق الحاصل في صفوف الاشتراكيين حول قضايا تتعلق بالنظرية حسبما اتضح من المناظرات التي جرت خلال إجتماع المؤتمر العام الثاني للاشتراكية الدولية. لكن بدلاً من ذلك أثارت المجادلةُ قضيةً أخرى. فبما أنه قد جرى الاتفاق على أنه بوسع الاشتراكيين أن يساندوا بلادهم في حربٍ دفاعية دون داعٍ لتأنيب الضمير، فقد غدا السؤال المقلق: أيُّ البلاد يعتبر دخولها الحرب دفاعياً؟ وسرعان ما أوضحت الأغلبية العظمى من كل حزب اشتراكي في إنجلترا

وفرنسا وألمانيا موقفها: إن بلدنا هي التي تخوض حرباً دفاعية. في فرنسا كانت القناعة بأن حربها دفاعية، وبالرغم من أن حكومتها رأسمالية، إلا أنه لم يكن بوسعها فعلاً أن تشن غير هذا النوع من الحرب، وقد تجلت تلك القناعة في التصريح الذي أدلى به (جوريه) قبيل اندلاع الحرب: «واجبنا كاشتراكيين فرنسيين بسيط؛ إذ ليس علينا أن نفرض على حكومتنا سياسة مسالمة وذلك لأن هذه هي سياستها الآن. وبما أنني لم أتردد قط في كراهيتي للمغالين في الوطنية، فمن حقي أن أقول إن الحكومة الفرنسية ترغب اليوم بالسلام وتسعى للحفاظ عليه»[1]. من هذه النظرة المحابية نوعاً ما للسياسة الفرنسية يتضح أن فرنسا لن تدخل الحرب إلا إذا أكرهت. ولكن ألم تكن الحربُ دفاعيةً بالنسبة لألمانيا كما كانت بالنسبة لفرنسا؟ بلى، كان الاشتراكيون الألمان يرون ذلك، وهذا واضح من التصريح الذي أدلى به الحزب الألماني الاشتراكي لتفسير موقفه المساند للحرب:

---

(1) رد على (هاس) في اجتماع اللجنة الاشتراكية الدولية، في بروكسل يوم 28 تموز، 1914. مقتبس من:
La Chesnais, Le Groupe Socialiste du Reichstag et la Déclaration de Guerre, p. 30.

«... إننا مُهَدَدُون برعب الاحتلال الأجنبي. فالمشكلة التي تواجهنا الآن لا تُعنَى بالاستحسان النسبي للحرب أو السلام، وإنما بدراسة أي الخطوات ينبغي اتخاذها لحماية بلدنا.

.... وبقدر ما يهم شعبنا واستقلاله، فإن الكثير، إن لم يكن كل شيءٍ، عرضة لخطر انتصار الاستبداد الروسي الذي لا يزال يخوض في دماء أنبل أبنائه.

وبالتالي، فقد انتقل إلينا حقُ تجنبِ هذا الخطر، وحماية حضارة وطننا واستقلاله. ولذلك فإننا ملزَمون اليوم بأن نبرر ما كنا نقوله دوماً. تستطيع ألمانيا في ساعة الخطر أن تعتمد علينا.

إننا نتخذ موقفنا هذا وفق المبدأ الأساسي للحركة العمالية الدولية التي أقرت دوماً حقَ كلِ شعبٍ في الاستقلال الوطني والدفاع عن الوطن، وإننا في الوقت نفسه نشجب كل حروب الاحتلال»[1].

هذا بالرغم من حقيقة أن الجهاز شبه الرسمي للحزب الألماني الاشتراكي Vorwärts، وحتى الحادي والثلاثين من

(1) Reprinted in Walling, The Socialists and the War, pp. 143-44.

شهر يوليو، واصل شجبَه لكل الحروب، وبخاصة الحرب التي كانت وشيكة الاندلاع لكونها حرباً تُلهمُها الرأسمالية، ولا تستحق إلا معارضة الاشتراكيين الصالحين في كل مكان.

وبحسب التصريحات الجريئة التي كانت تُنشَرُ يومياً في الصحافة الاشتراكية الألمانية، فإن العمال الألمان لن يقاتلوا من أجل الرأسماليين الألمان، حتى وإن دخلت روسيا الحرب في المستقبل.

لقد وجد اشتراكيو الدول المتحاربة كلها أنهم قد وقعوا في شبكة السياسة الدولية، وهذا ما حصل أيضاً لأعضاء كل الأحزاب الأخرى. وكان الاشتراكيون الفرنسيون يخشون في حالة وقوع الحرب من أن يكون الاشتراكيون الألمان غيرَ مؤثرين في كبح جماح النزعة العسكرية الألمانية[1]. وإذا لم يتمكن الاشتراكيون الألمان من منع حكومتهم من الشروع في الحرب، فسيكون واجباً على الاشتراكيين الفرنسيين أن يساعدوا في الدفاع عن فرنسا. ومن جهة أخرى، خشي الاشتراكيون الألمان في حال نشاطهم لكبح النزعة العسكرية

---

(1) أنظر بخاصة خطاب (جوريه) في أمستردام في عام 1904، مقتبس من:
Lair, Jaurès et l'Allemagne, pp. 91-93.

الألمانية أن تكون النتيجة النهائية قيام روسيا باحتلال ألمانيا![1]. وللحيلولة دون ذلك، كان على الاشتراكيين الألمان أن يتعاونوا في الدفاع عن ألمانيا. أما الإنجليز فقد تأكد لدى معظمهم، سواء أكانوا من الاشتراكيين أوغير الاشتراكيين، أن حرب بلادهم كانت دفاعية، وما أكد ذلك قيامُ ألمانيا باحتلال بلجيكا؛ بينما رأى أكثرية الألمان، الاشتراكيون وغيرُ الاشتراكيين، أن احتلالَ بلجيكا كان تكتيكاً هجومياً أملته استراتيجيةٌ دفاعيةٌ.

لقد سمحت قراراتُ السلام، التي اتُخِذت قبل الحرب، بمشاركة الاشتراكيين في حروبٍ دفاعية. وتبين الآن أن الحرب كانت دفاعية للجميع! وقد كانت هذه الصعوبة مُتَوَقَعة.

---

(1) قارن ما جاء في كلمة (غيد)، العضو في الأقلية الفرنسية، التي ألقاها في المؤتمر الاشتراكي الفرنسي المنعقد قبل بضعة أسابيع من إعلان الحرب: «سيكون الإضراب العام خطراً حقيقياً على اشتراكية الدول الأكثر تقدماً. وكيف سيقوم المكتب الدولي بعمل الإضراب داخل الدول في وقت متزامن؟ وحتى لو تمكن من ذلك، ألن يستمر التفاوت في قوة المنظمات العمالية المختلفة؟ ستتحطم الدولة ذات التنظيم الأقوى، وهذه خيانة عظمى ضد الإشتراكية». مقتبس في:
Walling, The Socialists and the War, p. 60.
ألقى (ببيل) كلمة مشابهة في فترة أبكر سنة 1891. انظر:
Joll, The Second International, p. 73.

فقد ردّ (كارل كاوتسكي) سنة 1907 على إصرار (أوغست ببيل) Bebel بأن التنصل لصالح الحرب الدفاعية لا يفضي إلى غموض، قائلاً: إن ذوي الثقافة السياسية الأرفع أنفسهم قد يختلفون أيضاً – وبخاصة بعد اندلاع الحرب – حول مسألة تحديد أي البلاد بدأت الحرب. إلا أن (كاوتسكي) اقترح مقياساً آخر قد يكون أقرب للموضوعية. فقد شدد على أن البت في مسألة اشتراك أو عدم اشتراك البروليتاريا في حرب ما ينبغي أن يكون وفقاً للمصالح البروليتارية[1].
وبمراجعة الخلاف حسبما بدا من منظور أواخر صيف عام 1914، تمكن (كاوتسكي) من التوصل إلى نتيجة وحيدة مفادها أن أياً من المعيارين لا يمثل مُرشداً موضوعياً. فقد نظر الحزبان الفرنسي والألماني في كلتا المسألتين – الأولى على من تقع مسؤولية اندلاع الحرب، والثانية أي المسارات يخدم المصلحة البروليتارية على نحو أفضل– لكنهما توصلا إلى نتائج متعارضة. وبدا أن هذا من شأنه أن يشير إلى أن وحدة مصالح البروليتاريا الدولية مجردُ وهم، في زمن الحرب على الأقل. وهذه نتيجة أقر بها (كاوتسكي) عندما اقترح

---

(1) يمثل اختبار (كاوتسكي) ماركسيةً أفضل. قارن ما ورد آنفاً.

معياراً ثالثاً[1]. إذ يقول إنه قد يُختلف حول قضية تحديد من المعتدي، وقد يُختلف حول تحديد أي الأخطار أشد على البروليتاريا، انتصار ألمانيا على فرنسا، أم انتصار روسيا على ألمانيا، ولكن الذي لا لبس فيه أن لكل شعب، بما فيه طبقة البروليتاريا، مصلحةً ملحة في منع العدو من اقتحام الحدود وجلب رعب الحرب ودمارها معه. وبما أنه لا يمكن لأحد أن يحدد بسلطان قاهر من هو المعتدي أو أين تقع المصلحة الدولية للبروليتاريا، فقد بات حتماً على كل شعب «أن ينجو بنفسه ببذل أقصى ما بوسعه»، إذ يقتضي المعيارُ الثالثُ أن تُدار الحربُ بوصفها حرباً دفاعية. وهكذا، فإن اشتراط البروليتاريا أن لا يدعموا إلا المجهود الدفاعي، يقتضي أن لا تشارك البروليتاريا في الحرب إلا عندما يصل الأمرُ حدَ الدفاع الفعلي عن البلد[2]. والسؤال عما إذا كان هذا المدخل يوفر معياراً أكثر قابلية للاستعمال من المعيارين السابقين، لا يحتاج إلى تعليق. فالبحثُ المضني عن معيارٍ بمثابة تعليقٍ

(1) Cf. Kautsky, «Die Internationalität und der Krieg,» Die Neue Zeit, 33d Year, I (November 27, 1914), 248:

إن الدولية الإشتراكية «ليست أداة فعالة في الحرب، ولكنها أداة أساسية من أدوات فترات السلام».

(2) Kautsky, «Die Sozialdemokratie im Krieg,» Die Neue Zeit, 33d Year, I (October 2, 1914), 4, 7-8.

كافٍ.

كما سبق وأن أوضحنا، لم تنص قراراتُ المؤتمر العام الثاني للاشتراكية الدولية على منع مشاركة البروليتاريا في حروب دفاعية. إلا أنه يلاحظ في تلك القرارات وجود قناعة بأن وقوع حرب أوروبية من شأنه أن يوحي لكل الأحزاب الاشتراكية بالانخراط في حركة دولية ضد الحرب، لا أن يسارع كل حزب في الدفاع عن وطنه. إذ بعد هذا كله، أي مصلحة للاشتراكيين في المساعدة على الدفاع عن دولهم البرجوازية؟ وبرغم الخلافات التي نشأت باستمرار خلال مناقشات المؤتمر، فقد بدا واضحاً لكثير من الاشتراكيين أن الإجابة عن هذا السؤال لا بد أن تكون بالنفي التام[1].

إذن، لا يكفي أن نقول بأنه ما إن اندلعت الحرب حتى دخل الاشتراكيون في محاولة كانت لا تزال مستمرة لتمييز الحرب العدوانية من الحرب الدفاعية. ولشرح سبب اهتمامهم

(1) قارن (كاوتسكي): «لأننا كنا متحدين في شجب الحرب، ولأننا عرفنا أن المصدر الأساسي للحرب اليوم يكمن في النزعات الإمبريالية، فقد كان من السهل أن نفترض أننا قد توصلنا في الدولية الاشتراكية إلى موقف موحد بالكامل تجاه مشكلات الحرب جميعها».
«Die Internationalität und der Krieg,» Die Neue Zeit, 33d Year, I (November 27, 1914),240.

بالدفاع عن بلادهم في نهاية الأمر، علينا أن نأخذ بعين الاعتبار السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، والتوقعات الاشتراكية وحب الوطن[1]. سوف يغدو الأمنُ الفرنسي في خطر قد لا يزول، إذا تحقق انتصار ألماني- نمساوي في الشرق. وينبغي على فرنسا أن تتدخل لتقليل احتمالية ذلك النصر. وما دام الاشتراكيون الفرنسيون وطنيين فرنسيين أيضاً، فعليهم أن يقبلوا بتلك النتيجة مثلهم في ذلك مثل أي برجوازي. وكان الاشتراكيون الفرنسيون وطنيين فرنسيين طالما اتبعوا (جوريه)؛ ذلك لأنه طرح فرضية مفادها أن الاشتراكية والسيادة الوطنية - بدلاً من أن تكونا متعارضتين - تصبحان جزأين ضروريين من المستقبل الاشتراكي السعيد. وإذا كان لا بد من نشر الاشتراكية بين أبناء الشعب، فلا مفر من الدفاع عن الشعب. أما الاشتراكيون الألمان، فقد كانت المسألة لديهم أصعب ولو فقط بسبب بقاء نظريتهم - ولو بالقول على الأقل- أكثر إخلاصاً للمبدأ الماركسي، ومن جهة أخرى فقد كبر الحزب الألماني حتى حصد أكثر

---

(1) فيما يتصل بهذه النقاط، انظر بشكل خاص:
Cole, A History of Socialist Thought, III, 60, 84, 91-96, 947- 48; Schorske, German Social Democracy, ch. xi.

من أربعة ملايين صوت في الانتخابات التي أجريت قبل الحرب وانتخب تقريباً ثلث أعضاء مجلس النواب الألماني Reichstag. فلو حققت ألمانيا انتصاراً عسكرياً سريعاً – وقد تبين في صيف عام 1914 أن ذلك كان أكثر من مجرد حلم تافه – ألن يعني ذلك أن عدم مشاركة الحزب الاشتراكي الألماني في الانتخابات ستجعله يعاني ضرراً يتعذر إصلاحه في السياسة الداخلية ناشئاً من حقيقة أن الفضل في النصر سيعود كله للأحزاب البرجوازية وحدها؟ وإذا خسرت ألمانيا الحرب، ألن يعني هذا أن الحزب الاشتراكي الألماني سوف يتهم بأنه جعل الهزيمة أمراً محتوماً بسبب تمزيقه اللحمة الداخلية للدولة في ساعة الأزمة؟ إن معارضة الحرب في كلتا الحالتين تعني الانتحار السياسي للحزب، وعندها ما الذي سيحدث لفُرَص إدخال الاشتراكية لألمانيا، ذلك العملاق الصناعي القابع في قلب أوروبا الذي اعتبر مستقبله غاية في الأهمية لكل الاشتراكيين، الألمان منهم وغير الألمان؟ ولما واجه الاشتراكيون الألمان حقيقة الحرب رأوا رأياً آخر، وخلصوا إلى أن هزيمة ألمانيا أمام روسيا لا تعني هزيمة الجهاز الرأسمالي للدولة الألمانية فحسب، وإنما سوف يعني ذلك

في الحقيقة هزيمة الآمال الاشتراكية في أوروبا الوسطى كلها أيضاً، وفي الوقت نفسه، قرر الاشتراكيون الإنجليز أنه ما لم تتدخل إنجلترا نيابة عن شركائهم في الحلف فسوف يكون النصر الألماني مرجحاً - «والنصر الألماني سيعني موت الديمقراطية في أوروبا»[1]. وكانت ردود الفعل المتناقضة تجاه مثل تلك الضغوط ممكنة حتى بين صفوف الاشتراكيين الملتزمين، فقد كان من شأن سياسات القوة، على الصعيدين الداخلي والخارجي، أن أحبطت مساعي الاشتراكيين الرامية إلى تحقيق الوحدة التي كافحوا من أجلها في السنوات التي سبقت الحرب.

لقد كشف سلوك العمال في الحرب العالمية الأولى عن عدم وجود بروليتاريا دولية، وأن كل ما هنالك كان أحزاباً اشتراكية وطنية، يحكم تصرف كلٍ منها تعريفٌ معينٌ لمصالحَ خاصةٍ. وهكذا، غدا تفسيرُ انسجامِ المصالحِ التلقائي بين الأحزاب البروليتارية الوطنية المتنوعة صعباً بقدر صعوبة تفسير مفهوم انسجام المصلحة بين شتى الحكومات

---

(1) تصريح موقع من خمسة وعشرين عضواً من أعضاء حزب العمال في البرلمان. مقتبس في:
Humphrey, International Socialism and the War, pp. 112-13.

البرجوازية![1]. ولفهم الصعوبات التي تحولُ دون الاتفاق التلقائي بين الأحزاب الاشتراكية الوطنية، ذلك الاتفاق الذي افترضته المقررات الاشتراكية، ما على المرء إلا أن يُدرك أن ذلك الانسجام يتطلب اتفاقاً على الوسائل بقدر ما يتطلب اتفاقاً على الغايات. ولم تعد الآمالُ المشتركة التي تجمع الاشتراكيين - إن وجدت - رابطةً كافيةً لوحدتهم. حتى المعارضة اللفظية ضد سياسة الدول الرأسمالية لم تعد ممكنة؛ حيث كان على الأحزاب الاشتراكية إما أن تعارض بفاعلية، أو أن لا تعارض بتاتاً. وهنا بالضبط انهارت فرضية الانسجام التلقائي، حسبما كان محتوماً.

إذا كانت دوافعُ الأحزاب الاشتراكية المتعددة للمسارعة في تأييد حكومتها دوافعَ تقليدية - كهاجس الدفاع عن الشعب والرغبة في الحفاظ على قوة الحزب التنافسية في السياسة المحلية - فما مصير الاعتقاد الماركسي بأن مصلحة

---

(1) لقد فكر عدد من الاشتراكيين ابتداء من (ماركس) نفسه في الاحتمالية الأخيرة. لا يرى (كاوتسكي) سبباً يمنع بعيدي النظر من الرأسماليين من تبني شعار «يا رأسماليي الأرض اتحدوا!»:
Die Neue Zeit, 32d Year, II (September 11, 1914), 920.

(هوبسون) أيضاً يرى أن تأسيس نظام دولي رأسمالي احتمالية مرعبة.
Problems of a New World, pp. 182-86.

البروليتاريا في الثورة الاشتراكية تخترق كل المصالح الأخرى وتقذف بها إلى قمامة الأفكار البالية؟ لقد اعترف (كاوتسكي) صراحةً بأن مبدأ انسجام المصلحة لا بد أن ينهار عند التطبيق العملي. فتضحية كهذه بنظرية اشتراكية أصيلة من شأنها أن تودي بالسّمة العملية المفترضة في الهدف الاشتراكي. وإذا أُريدَ إنقاذ النظرية الاشتراكية، فينبغي تكييفها بسرعةٍ وذكاءٍ بحسب الظروف المستجدة. وهكذا، نظر (لينين) Lenin إلى تلك الظروف المستجدة بعين الاعتبار، وأجرى تعديلاتٍ في النظرية كان يراها ملائمة. وإليه ستكون التفاتتنا في القسم الثاني.

تكييف النظرية حسب الواقع: لينين

في فترة الحرب العالمية الأولى ألفى كلُ حزبٍ اشتراكيٍ نفسَه مرتبطاً مع دولته القومية بروابط العاطفة والمصلحة المادية؛ أما مصالحُ العمال المنظمة وطنياً ضمن أحزابٍ اشتراكية فلم تتوافق في الواقع العملي التوافقَ الكاملَ الذي كانت تفترضه النظرية. وجاء اكتشاف هذا الأمر مفاجأةً لمعظم الاشتراكيين، فـ (لينين)، على سبيل المثال، ما كان

ليصدق في بداية الأمر أن الديمقراطيين الاشتراكيين قد عزموا على دعم المجهود الحربي للحكومة الألمانية، وأنهم بالتالي أبدوا موافقة ولو محدودة على الحرب. وعندما تناهى الخبرُ إلى أسماع (لينين)، لم يجد له تفسيراً سوى اتهام الإعلام الرأسمالي بمؤامرة يحوكها. بمعنى أن هذا الإعلام تقصد النقل الخاطئ لموقف الاشتراكيين الألمان.

عندما اكتشف (لينين) أن تفسيره الأول قد جانب الصواب، سعى جاداً لابتكار تفسير آخر، وهذا ما كان عليه فعله من أجل إنقاذ النظرية الاشتراكية. فحسب نظرية (ماركس)، ليس للبروليتاريا سوى مصلحة واحدة. وينبغي أن يعني فشل الأحزاب الوطنية في التصرف وفقاً لهذا الاستبصار – إن لم ننبذ الاستبصار – أن الأحزاب الاشتراكية الموجودة لا يمكن معادلتها بالبروليتاريا، أو أن القيادة الاشتراكية فشلت في تفسير المصلحة البروليتارية الحقيقية وأخفقت من حيث قدرتها وتصميمها على التصرف وفقاً لذلك – أو أن كلا التفسيرين قد يكون صحيحاً. لقد كانت هنالك مصاعب أخرى أيضاً. فعندما يهيمن الانشقاقُ حيث يُفترض أن يصمدَ الإجماعُ، يمكن دائماً استعادة الوحدة

بطرد المنشقين وتركهم لتشكيل عُصبتهم الخاصة بهم، على أية حال، هذا أمر يفضي إلى جدال لا ينتهي حول أي الفريقين (أو أكثر) يمثل العقيدة الأصلية أفضل تمثيل. كان بوسع (لينين) أن يقول، وقد قال، إن بعض من يُسَمَون بروليتاريين لم يكونوا أبداً بروليتاريين حقيقيين، ولكن تم التخلص منهم مقابل جزء من مكاسب الرأسمالية غير المشروعة. لقد ضربت هذه الفرقة مثلاً آثماً لجماهير البروليتاريا حسنة النية، وبالتالي، تسببت في تعلقهم بما تقدمه الرأسمالية من مكافآت صغيرة آنيّة مفضلين إياها على المستقبل الواعد ولكن المُشكِل للاشتراكية[1]. والمحاولة الساعية لإعادة تأسيس شرط للاتفاق الإجماعي بوساطة تعريف المنطلق الاشتراكي بمصطلحات أدق، كان لها ميزة هائلة في الإبقاء على عنصر الحتمية المادية القوي. ولكن كان لتلك المحاولة مثلبة كبيرة تتضح عند طرح سؤال محرج. إذا كان إغواءُ البروليتاريا أمراً سهلاً إلى

---

(1) «تعني الانتهازية التخلي عن مصالح الجماهير الجوهرية مقابل المصالح العارضة لأقلية صغيرة من العمال، أو تعني بتعبير آخر، اتحاد جزء من العمال مع البرجوازية في معارضة جماهير البروليتاريا».
Lenin, The Collapse of the Second International, tr. Sirins, p. 47. Cf. especially his Imperialism, passim.

هذا الحد، فكيف سيتمكنون من العمل بالقدر الضروري من التماسك لإطلاق الثورة الاشتراكية؟ وبتعبير آخر، ما الذي من شأنه أن يمنع تضاعف أعداد الفرق اللانهائي، التي تدعي كلٌّ منها الإخلاص للمعتقد الأصلي؟

لقد كان لهذه المشكلة وجودٌ عند (ماركس) و(إنجلز)، ولكن ليس بهذا الشكل الخطير. فقد تنبأ بانقسام المجتمع إلى طبقتين واضحتين، وهو تطورٌ من شأنه أن يجعل من البروليتاريا طبقة متراصة الصفوف، وغيرَ متمايزة بقدر تعاستها. وفي معرض ردهما على الاعتراض القاضي بأن الانقسامات قد تظهر في صفوف تلك الطبقة، أكدا بأن «تنظيم البروليتاريين ضمن طبقة، وبالتالي، ضمن حزب سياسي، سوف يضطرب دوماً بسبب التنافس بين العمال أنفسهم، ولكن ذلك التنظيم سيظل ينهض المرة تلو الأخرى ليكون أقوى وأصلب وأقدر»[1]. ولأنهما كانا مقتنعين بصحة هذا الأمر، فقد اعتبرا الحركة البروليتارية «حركة الأغلبية الهائلة المستقلة التي تعي ذاتها، ولمصلحة الأغلبية الهائلة»، ولأنه يُفترَضُ بالحركة أن تعي ذاتها وأن تكون واعية سياسياً فلن يكون هنالك فجوة بين القادة والأتباع؛

(1) Marx and Engels, Communist Manifesto, tr. Moore, pp. 24-26.

وببساطة فإن الشيوعيين يشكلون «القطاع الأكثر تقدماً وتصميماً بين الأحزاب العامة في كل بلد». فهم يعبرون أوضح تعبير عن المصالح التي تفهمها الطبقة، وإن كان فهماً يعتريه النقص»[1].

يتيح تطورُ الظروف الاقتصادية الفرصة لنشوء انسجامِ مصالحٍ جوهري بين العمال. أما وظيفة القيادة الاشتراكية فهي التعبير عن تلك المصلحة بمصطلحات محددة. نظرياً، ينم هذا عن علاقة محددة نوعاً ما بين القيادة والأتباع، إلا أن تطبيق النظرية في الواقع كان صعباً. فما ينبغي أن يكون عليه سلوك المرء يعتمدُ على مدى شعور العمال بانسجامِ مصلحتهم في الواقع. وفي سنة 1915 استرجع ثلاثة من جناح اليسار الاشتراكي، هم (كارل ليبنخت)، و(روزا لكسمبرغ)، و(فرانز ميرنغ)، ذكرياتهم الماضية وحنوا إلى التقديرات المتفائلة التي كان الاشتراكيون غالباً ما يؤكدونها. حيث كتبوا يقولون: «لا نزال وحتى الآن نمجد الاعتقاد...بأن المصالح الطبقية للبروليتاريا إنما هي وحدة منسجمة، وأنها مصالح متطابقة، وأنه من غير الممكن أن

(1) Ibid., pp. 28-32.

تصطدم مصلحة بأخرى. على ذلك الأساس كانت تقوم نظريتنا وممارستنا العملية، وكان ذلك الاعتقاد بمثابة الروح التي تستنهضُ عزائمنا»[1]. لو قدر للانسجام أن يسود بين صفوف البروليتاريا لانحصرت وظيفة القيادة الاشتراكية في التثقيف والتشجيع. لقد كشفت تجربة الحرب العالمية الأولى عن مدى الوهم الذي أوقع الاشتراكيون أنفسَهم فيه. فمن الواضح أن مصالح العمال - على الأقل تلك المصالح التي حفزت تصرفاتهم - لم تكن متجانسة بالقدر الذي توقعه الاشتراكيون بإيحاءٍ من نظريتهم. ولم يكن لهذا الاكتشاف أن يقضي بذاته على الماركسية. فعلى سبيل المثال، قد يحاول المرء أن يثبت أن سبب فشل العمال في التوصل إلى تماسك دولي كان عدم نضج الظروف الاقتصادية نضجاً كافياً لظهور مصلحة عالمية فيما بينهم. وبالتالي، قد يطلب الاشتراكيون المزيدَ من الصبر رداً على تجربة الحرب العالمية الأولى المخيبة للآمال. ويفترض هذا الرد مسبقاً صحة العلاقة المحددة بين القادة والأتباع.

أما (لينين) فلم تبلغ ثقته بتلك العلاقة إلى هذا الحد. إذ

(1) Liebknecht, Luxemburg, and Mehring, The Crisis in the Social-Democracy, p. 21.

كان شدد في الماضي على الحاجة لقيادة قوية، إلا أنه وفي الوقت نفسه ربط بين تفعيل تلك العلاقة وقبول الجماهير المتزايد بها. ما يريده هو مجموعة من الأتباع قابلة لتلقي الأفكار؛ وقيادة مثقفة ونشطة: ولا تضارب هنا مع المفهوم الديمقراطي التقليدي المتعلق بالعمليات السياسية[1]. ولكن لما واجهت الحركة الاشتراكية الثورية الشدائد، مال (لينين) إلى زيادة التأكيد على ضرورة وجود قيادة ذات إرادة صلبة، وعلى تأنيب الجماهير بقسوة لفشلها في إدراك أن مصالحها الحقيقية تكمن في اتباع هذه القيادة – أو بالأحرى في اتباع أولئك القادة الماركسيين بوصفهم أعضاء أصيلين في الطليعة الثورية. ومن شأن القوة التي تتمتع بها طليعة الحزب التعويض عن فشل العمال في تحقيق الانسجام في أدائهم. وهكذا، فبدلاً من أن يكون الدرس المستفاد من الحرب العالمية الأولى انعدام المصلحة المشتركة بين عمال البلاد كلها، لا غياب أي مصلحة يشترك فيها عمال البلاد كلها، يصبح الدرس

---

(1) Cf. Lenin, What Is to Be Done? p. 52.

«تحتاج عفوية الجماهير وعياً واسعاً من قبلنا نحن الديمقراطيين الإشتراكيين».

كُتب هذا في عام 1902.

أن الجماهير لا يمكن تحريكها لتعمل وفقاً لمصلحتها الحقيقية – قدرِها الثوري – إلا تحت ضغوطِ قيادةٍ قوية. هذه الفكرة هي فحوى كلمات (لينين) حيث يقول: «إن المهمة الفورية التي تواجه الطليعة ذات الوعي الطبقي لحركة العمال الدولية – وأعني بها الأحزاب والجماعات والاتجاهات الشيوعية – هي القدرة على قيادة القطاعات الجماهيرية العريضة (التي معظمها الآن نائمة لا مبالية، وضيّقة التفكير وجامدة في حالة هجوع وسبات) إلى موقعها الجديد»[1].

يتيح قيام (لينين) بإعادة توزيع التركيز ضمن إطار النظرية الماركسية الرجوع إلى الأطروحة الماركسية الأصيلة بخصوص الحرب: لا ينبغي للبروليتاريا أن يكون لهم ما يراهنون عليه في الحروب التي تسببها الرأسمالية، باستثناء استغلال تلك الحروب لدفع الثورة الشيوعية إلى الأمام. كما أن ذلك يسمح لـ(لينين) بأن يؤكد بحماس أن للبروليتاريا في كل مكان مصلحة واحدة ثابتة. ولأن ما قام به (لينين) هو تفسير السبب الذي جعل إدراك هذه المصلحة الحقيقية الواحدة أصعب مما كان يظن، فهو، بالتالي، يستنتج من هذا

(1) Lenin, «Left-Wing» Communism: An Infantile Disorder, p. 73.

التفسير أن قيادة الحزب ينبغي أن تمتلك إرادة حديدية من أجل فرض انضباط حديدي. فرؤية (لينين) من حيث الأطروحة العامة هي نفس الرؤية الماركسية القديمة؛ ولكن من حيث تقدير الإجراء الضروري فإنها ليست كذلك. فـ(ماركس) تنبأ بضرورة الثورة، ولكن لم يُوجِب على الاشتراكيين تبنّي مناهج (لينين) في إنجاح الثورة. و(لينين) محقٌّ بمعنىً من المعاني. ذلك لأنه لو تطلّب البرنامج الاشتراكي أن يتصرف كلُّ أعضاء البروليتاريا كما لو أن مصلحتهم واحدة وثابتة، فعندها تتمثل الطريقة الوحيدة لإقامة الاشتراكية في استخدام قوة عسكرية كبيرة - حتى ضمن حركة الطبقة العاملة نفسها[1].

تكييف النظرية حسب الواقع: التصحيحيّون

«تستولي البروليتاريا على سلطة الدولة، وتنقل وسائل الإنتاج بالدرجة الأولى إلى ملكية الدولة. ولكن بعمل ذلك تضع البروليتاريا نهاية لنفسها بوصفها بروليتاريا، كما

---

(1) إن كلمة «إذا/ لو» هامة. فمن الممكن رفض مقولة التناغم التلقائي دون الذهاب إلى الطرف القصي الآخر المتمثل بالتطابق الصارم الذي يستحيل تحقيقه دون ممارسة شكل من أشكال القوة الكبيرة.

تضع نهاية أيضاً للدولة بوصفها دولة... تُستبدل حكومة الأشخاص ويحلُ مكانها إدارة الأشياء وتوجيه عمليات الإنتاج. فالدولة لا «يُقضى عليها» بل تتلاشى»[1].

لقد تبنى الماركسيون التقليديون بشكل حرفي تنبؤ (إنجلز) بخصوص التغير في الشكل - من الثورة البروليتارية تتولد الدولة الاشتراكية التي تختفي بدورها مخلفة وراءها عالَمَ سلامٍ ضمن أشياء أخرى كثيرة. وابتداءً من نهاية القرن التاسع عشر، رفض المزيدُ من «التصحيحيين» هذا المعتقد الماركسي، إلى جانب رفضهم معتقدات ماركسية أخرى. فقد طرح (إدوارد بيرنشتاين) Bernstein - وهو أولُ التصحيحيين الألمان - مقولته التي تعارض التأكيد على الغاية النهائية، وتعارض - ما يترتب عليها وهو - الاهتمام بالتكتيكات التي من شأنها تحقيق الغاية النهائية. بدلاً من ذلك، يركز (بيرنشتاين) على التحسن اليومي في وضع العمال من الناحيتين الاقتصادية والسياسية. فيستبدل (بيرنشتاين) التطور مكان الثورة؛ وطبعاً، فقد كان يرى أن

(1) Engels, Herr Eugen Dühring's Revolution in Science (Anti- Dühring), tr. Burns, pp. 306-7.

التطور هو ما كان يحدث[1]. وقد عبر (جوريه) في فرنسا والفابيون في إنجلترا عن أفكار مشابهة[2].

تقع نقطة اهتمامنا الآن فيما يلي: في الوقت الذي أكد فيه الماركسيون التضامن العالمي على حساب الاستقلال الوطني، قبِلَ التصحيحيون بالدولة باعتبارها تجسيداً للوحدة الوطنية وأداةً لتقدم البروليتاريا الوطنية. يتركز اهتمامهم على ما يوجد الآن وهنا، كما يُرجعون مقولة «تلاشي الدولة» إلى صنف الأسئلة الأكاديمية. وفي الوقت الذي اعتقد فيه الماركسيّ المتشدد أن السلام يتزامن مع تلاشي الدول كلها، يرتقبُ الاشتراكيُّ الجديدُ البزوغَ التدريجيَ لفجر حقبة من

(1) «إن ما يطلق عليه عموماً الهدف النهائي للاشتراكية لا يعني لي شيئاً، ولكن الحركة هي كل شيء».
Bernstein, Evolutionary Socialism, tr. Harvey, p. 202; cf. pp. xi-xiii.

(2) لقد رضي التصحيحيون الألمان بـ(ماركس) أساساً لفكرهم، ثم زعموا أنهم طوروا فكره ليجعلوه معاصراً. أما الاشتراكيون البريطانيون والفرنسيون فغالباً ما اعتبروا (ماركس) واحداً من مصادر أفكارهم العديدة. ينطبق اصطلاح «تصحيحي» انطباقاً تاماً على الذين يتبعون الممارسة الأولى أعلاه فحسب. ومن المناسب هنا التوسع في استخدام المصطلح ليشمل عدداً كبيراً من الاشتراكيين الذين، رغم اختلاف أغلب أفكارهم حول السياسة المحلية المناسبة، وجدوا أنفسهم في اتفاق عام على أسباب الحرب وعلى الوسائل المفضية إلى السلام.

السلام تقوم على أساس التحسن التدريجي للدول منفردة. وهكذا فلا تزال الاشتراكية وحدها القادرة على اجتثاث الحرب، ولكن الاشتراكية لم تعد تعني الثورة، ومن المؤكد أنها لا تعني زوال الدول. وبالتالي، يعبر (جوريه) بالشكل الغامض المعتاد عن الآمال الصادقة عندما كتب يقول «إن الاشتراكية وحدها.... ستحلّ عداوة الطبقات وتجعل من كل شعب – يعيش في النهاية بسلام على المستوى المحلي – جُزَيئاً من جُزَيئات الإنسانية»[1].

ويُصدم المرء على الفور بخطٍ متوازٍ مزدوجٍ. فمن جهة، نجد أن هذا المثل الأعلى الاشتراكي الجديد متصلٌ بالتطور التاريخي الذي تمتد جذوره بشكل خاص إلى مبدأ التابعية القومية الذي ظهر في القرن الثامن عشر، وبشكل عام إلى ليبرالية القرن التاسع عشر، ومن جهة أخرى، يتصل هذا المثل الأعلى بالآمال الاشتراكية المتعارف عليها التي سادت في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى. وأول هذين التأثيرين (مبدأ التابعية القومية) – الذي عبر عنه أصلاً (هيردر) Herder في مفاهيمه القومية–الثقافية، كما عبر عنه آخرون معاصرون له

(1) Lair, Jaurès et l'Allemagne, p. 84.

– عبّر عنه (مازيني) بشكل سياسي موسّع. حيث نقرأ في أطروحته: إذا كانت كلُ تابعية قومية شعباً مستقلاً، فسيكون كل شعب قانعاً بنصيبه في الأرض والسكان، وسوف تتوقف الحروب إلى الأبد. لقد تواصلت الفكرة القائلة بأن حقَ تقرير المصير القومي هو الطريق إلى السلام، وذلك بالرغم من أن الأحداث قد دحضتها. لقد تشكلت فعلاً هذه الفكرة في الأصل لمواجهة التناقض الواقعي، لأن الدولة الفرنسية دخلت في أحد أعجب الهيجانات في التاريخ حالما حققت وعياً قومياً حقيقياً. وقد بوشر في عملية الاحتلال والقتل باسم مبدأ التابعية القومية وعلى مستوىً أوسع مما عُرف من قبل. وبكلمات (الفريد كوبان) Cobban الملائمة، يظهر أن حق تقرير المصير يُفسح الطريقَ لمبدأ حق تقرير المصير السياسي بشكل يتعذر اجتنابه أو تغييره، وهي فكرة أفرزها تاريخُ كل الشعوب – تقريباً – في العالم، بما فيها الولايات المتحدة.

والإيمان بأن مبدأ التابعية القومية أساسُ السلام، إيمانٌ يعاند كل تغيير. فلو لم يُفضِ حق تقرير المصير إلى تحقيق السلام، فعندها ينبغي أن تحقق التابعيةُ القومية مع الديمقراطيةِ

السلامَ. فقد افترض (مازيني) أن دولة تقرير المصير ستكون دولة ديمقراطية، ويجعل (ودرو ولسون) صراحةً من هذا الافتراض شرطاً مسبقاً لتحقيق السلام العالمي. ولكن مع ذلك يبقى الاستدلال التاريخي على صحة هذا المبدأ خاطئاً[1]. وبالتالي، ينبغي رفض هذا المبدأ، وإلا فإن المزيد من التلاعب سيجعله مبدأ يخدم المتلاعبين به. وقد اختار التصحيحيون البديل الثاني. حيث كانت استنتاجاتهم من الوقائع تقضي بأن الديمقراطية السياسية كانت واجهة تخفي وراءها بعض المصالح الأنانية، ومن أجل تلك المصالح الأنانية دخلت الدولُ في الحرب، مما يتناقض مع ما يمكن أن تكون عليه مقاصدُ الشعب لو سُمح له بمعرفة حقائق الحياة الدولية. فالاشتراكية ستضع حداً لنفوذ تلك «المصالح» وسوف تسمح لصوت الشعب أن يُسمع للمرة الأولى بنقائه الأصيل. وهذا سوف يعني السلام.

علاوة على صلة التصحيحيين بالاتجاه السائد للفكر الليبرالي حول المسائل السياسية الدولية، فقد كانوا كذلك على صلة بالفكر الماركسي بشكله التقليدي في تلك الحقبة.

---

(1) انظر الفصل الرابع أعلاه.

يُعتبر معتقدهم، بأن وجهات نظر الدول الاشتراكية ستتفق اتفاقاً تاماً ودائماً حول مسألة الحرب والسلام، أحد الأشكال المختلفة للفرضيات التي قامت عليها قرارات السلام الصادرة عن المؤتمر العام الثاني للبروليتاريا الدولية. ومن يفترضون أن العمل وفقاً للمصالح الملموسة لأي حزب اشتراكي وطني سيكون متناغماً تماماً مع عمل أي حزب اشتراكي آخر نشأ بدوافع مشابهة، يستطيعون باستخدام المنطق نفسه أن يفترضوا أن الشعوب الاشتراكية ستكون دوماً وتلقائياً في سلام مع بعضها. وقبل أن نصل إلى أية استنتاجات عامّة، ينبغي فحص وتمحيص موقف التصحيحيين بتفصيل أكبر.

لقد وضع (جون هوبسون) John Hobson الأساس الحالي لوجهات النظر الرئيسة للمدرسة التصحيحية فيما يتعلق بالسياسة الدولية. وأفضت به دراسته التي أجراها على حرب البوير إلى النتيجة التي يقول فيها إن «مؤامرة يتحالف فيها رأسماليون يديرون عمليات مالية بطرق ملتوية وتعمل من خلال صحافة مملوكة ملكية خاصة تقوم بالطباعة والنشر بشكل مستمر» قد تسببت في الحرب. أما غاياتهم، فتتمثل في أن يكسبوا بضربة واحدة مصدراً للعمالة الرخيصة في

المستقبل، وفرصة للربح السريع في الحاضر[1]. وسرعان ما قام (هوبسون) بعملية تعميم من خلال تفسيرِ حربٍ واحدةٍ إلى تفسير كل الحروب الحديثة، وإضافة إلى ذلك، يضع (هوبسون)، إلى جانب تفسير تلك الظاهرة غير المرغوب فيها، وصفة علاجية مضمونة للقضاء عليها. من حيث السمة التفسيرية لأطروحة (هوبسون)، فإنها معروفة جداً إلى درجة أنه يمكن إيجازها بجملة واحدة. يفضي الإنتاج الرأسمالي غير المسيطر عليه إلى نشوء فوائض صناعية؛ وتفرزُ محاولةُ تسويق تلك الفوائض الصناعية صراعاً على الأسواق؛ ويفضي الصراعُ على الأسواق بشكل مباشر أو غير مباشر إلى الحرب.

في محاولة (هوبسون) لإقامة الدليل على مقولته وإثباتها، يقدم أولاً بيانَ أرباحٍ وخسائر للإمبريالية، الأمر الذي يفضي به إلى استنتاج أن الإمبريالية غير مربحة. حيث إن تكاليفها لأي بلد أكبر من عوائدها المحتملة[2]. وعليه، فلماذا يلجأ أيُّ بلدٍ إلى تبني سياسية إمبريالية؟ إن (هوبسون) يجد الجواب على هذا السؤال في المصلحة الأنانية للأقليات. فالإمبريالية

(1) Hobson, The War in South Africa, p. 229.

(2) Hobson, Imperialism, Part I, ch. ii.

بالنسبة للشعب ككل شكلٌ مكلفٌ من أشكال الحماقة، وأما بالنسبة للأقليات ذات المصالح المالية والصناعية فإن الإمبريالية مصدرُ ربحٍ وفير. ومن خلال هذا التفسير، لا تعدو الإمبريالية - بكلمات استعارها (هوبسون) من (جيمس مل)- كونها «نظاماً واسعاً لإسعاف الطبقات العليا من الخارج»[1]. وبالتالي، ينبغي ملاحظة أن السياسية الإمبريالية سياسة لاعقلانية لدولة حرية العمل بقدر ما هي لاعقلانية لدولة اشتراكية. ويتمثل الفارق الجوهري بين نوعي الدولتين في أن الدولة الاشتراكية ستتبع السياسة العقلانية، بينما لن تتبع دولة حرية التجارة سياسة عقلانية بفعل هيمنة المصالح الرأسمالية. وتُسَوَّى مسالةُ الجدارة من خلال حقيقةِ - أو بالأحرى افتراضِ - أن الدولة الاشتراكية أقامت داخلها ميلاً تجاه العقلانية. ولأهمية هذه النقطة فإنها تستحق إيرادَ نصٍ هامٍ: «إن الدولة الاشتراكية بكل ما تعنيه الكلمة التي احتفظت بدفاتر الحسابات وقدّمت بشكل اعتيادي كشوف الميزانية والنفقات والأرصدة، سرعان ما ستنبذ الإمبريالية؛ كما أن الديمقراطية التي تتبع سياسة حرية

---

(1) Ibid., p. 51.

التجارة والتي توازن في سياستها كل المصالح الاقتصادية بعدالة ستنبذ الإمبريالية أيضاً، ولكن الدولة التي تُرجح فيها المصالح المنظمة لرجال الأعمال على مصالح المجتمع الضعيفة والمشتتة، ستجد نفسها ملزمة باتباع سياسة تتفق مع ضغوط المصالح المنظمة لرجال الأعمال»[1]. في هذه الفقرة، تلتوي كلُ أفكار (هوبسون) ومعظمُ الأفكار التصحيحية بقدر ما له صلة بمسألة الحرب والسلام.

فعندما يطلق (هوبسون) على السياسة الخارجية للدول الرأسمالية وصف «الحماقة»، فإنه يعتمد على أساسٍ قويٍ لأن هنالك دوماً مزيجاً كبيراً من الحماقة في أفعال الناس والدول. ولكن في نظرته إلى الإمبريالية على أنها الحماقة الوحيدة ذات الأهمية وفي ربطه الحماقة الإمبريالية كلية بأهداف أقلية أنانية ومتصلبة، فهو بذلك يكون قد قايض المادية الديالكتيكية الماركسية بمادّية أكثر سذاجة وأقل فائدة. وباختصار، إن هذا تفسيرٌ أحاديُ السبب في أحد أشكاله الأقل إثارة. وتكمن المزية السطحية للتفسير أحاديّ السبب في أنه يسمح بتقديم حلٍ واحدٍ بسيطٍ ومتقن. والأمر كذلك

(1) Ibid., pp. 47-48.

في هذه القضية. فالرأسمالية تعني الحرب لأنها تسمح لمصلحة الأقلّية بتقرير إرادة الأكثرية، بينما الاشتراكية تعني السلام لأنها حكمٌ لصالح الشعب بأسره. في ظل الاشتراكية، سيتم التخلص من النماذج الأصلية للنذالة الرأسمالية - أي أن المصالح الخاصة، إن وجدت، فلن تتمكن من إفساد العمليات العقلانية للدولة ثانيةً.

و لنذكر أن الدولة في الماركسية الحقيقية تتلاشى تاركة خلفها الناس في شراكة حُرّة وتلقائية. أما الحرب بين الدول، فإنها تتوقف لأنه لا يعود هنالك دولٌ كي تتحارب فيما بينها. أما بالنسبة للتصحيحيين، فإن الدولة تستبقي صفاتها ومميزاتها السياسية، ولكن وظيفتها السياسية تصبح أقل إثارة للجدل؛ كما أن مصلحة الناس توضع في المقدمة، ويفترض في تلك المصلحة أن تهدف - بشكل واضح وثابت - إلى السلام. وبإعادة صياغة أفكار (جوريه) نقول إن الدولة الاشتراكية هي حقاً جزيءٌ من جزيئات الإنسانية تعيش في سلام مع نفسها، وبالتالي، في سلام مع العالم. وبنفس الطريقة صاغ (هوبسون) هذه الفكرة قائلاً: «إن القومية طريقٌ عامٌ مستوٍ يفضي إلى العالمية، وإذا أبدَت القومية انحرافاً، عندها

يُشَكَ بوجود سوء استعمال لطبيعتها وغايتها»[1]. وقد أيد العضو السابق في حزب العمال (السير م. ي. غرانت داف) M. E. Grant Duff الفكر نفسه عندما كتب يقول: إن على إنجلترا «أن تتوجهَ نحو هدف العيش ضمن مجتمع الشعوب تماماً كما يعيش الناس الذين أحسنت تنشئتهم في مجتمع؛ وأن تعرف للآخرين حقوقهم، وأن تكون واثقة – إذا فكرنا في الأمر– من أن الآخرين سيفعلون الشيءَ نفسه تجاهها»[2]. وكما نرى، لا تتلاشى الدولة نفسها في فكر التصحيحيين، ولكن من الواضح أن الذي يُتَوقَع تلاشيه هو السياسة الدولية. لقد رجع التصحيحيون إلى المفهوم الليبرالي المتمثل في إخضاع السياسات الخارجية للتطور الداخلي، وفي نهاية المطاف تتلاشى السياسات الخارجية تماماً.

لكن ما الأثر الذي تركته تجاربُ الحرب العالمية الأولى على فرضيات التصحيحيين المتفائلة؟ في تلك الحرب قام كل حزب اشتراكي بالعمل وفقاً لتفسيره ونظرته الخاصة لمصلحته، وليس وفقاً للمصلحة البروليتارية الدولية. وقد كانت تلك هي الرّدة الكبرى التي كان على التصحيحيين

(1) Ibid., p. 11.

(2) Quoted in MacDonald, Labour and the Empire, p. 15.

تفسيرها. كان بإمكانهم أن يتبعوا (لينين) الذي تخلّى عن فرضية الانسجام التلقائي بين الاشتراكيين المنظمين وطنياً، وأن يصروا على تنظيم القوة الضرورية – في المستقبل – لفرض الانسجام الذي ثبت، فيما يبدو، أنه وهم. كما كان بإمكان التصحيحيين، من جهة أخرى، تقديم تفسير يقوم على أساس استحالة العمل الاشتراكي المستنير ضمن إطار رأسمالي. لم يأخذ التصحيحيون بأيّ من هذين الطريقين في تفسير سبب الردة. وعلى العموم، فقد سلكوا بدلاً من ذلك طريقاً ثالثاً – حيث وجدوا كبش الفداء الذي سيُلقون بالمسؤولية على كاهله. فقالوا إنه لم يكن هنالك خطأ في المعتقدات التصحيحية سوى أن الحزب الاشتراكي الألماني فشل في اتباعها. لم يُزعم أن هذا هو الاستثناء الذي يثبت صحة القاعدة، ولكن مع ذلك لم يُعترف أبداً بأن هذا الاستثناء ينقضُ القاعدة. كلا، فإن الدولة الألمانية كانت مُصرّة على الاعتداء وقد فشل الاشتراكيون الألمان في أداء مهمتهم المتمثلة في معارضة الحرب. وبدلاً من الاستدلال على صلاحية المعتقدات الاشتراكية، كان فشل الحزب الاشتراكي الألماني دليلاً على أن التعرض للمؤسسات السياسية المنحرفة

التابعة للدولة الألمانية الاستبدادية لفترة طويلة قد أفسد الحزب الاشتراكي الألماني الذي اعتُبِرَ في وقتٍ من الأوقات دعامة القوة بين الأحزاب الاشتراكية الوطنية. إذن، نظراً لفشل الحزب الألماني في أداء مهمته، لم تعد الأحزاب الوطنية الأخرى قادرة على أداء مهامها. في الواقع، لقد انقلبت مهمتهم بسبب الارتداد الألماني من معارضة الحرب إلى تأييد الحرب التي أصبحت بذلك حرباً دفاعية حقاً. والقناعة بأن مسؤولية اندلاع الحرب تقع كلها على ألمانيا - بما فيها الاشتراكيون الألمان - رسخ اعتقاد التصحيحيين بأن العلاج الأمثل للحرب يتمثل في تغيير البنية الداخلية للدول[1].

يميل الضغط الخارجي إلى توليد الوحدة الداخلية. هذه المعادلة البسيطة تساعد في تفسير قدرة كل حزب اشتراكي وطني على اكتشاف أن دولته - في حالة اشتعال الحرب - كانت تتصرف بشكل دفاعي (أي بعدالة - أو على الأقل،

---

(1) وجهة نظر (آرثر هندرسون) مثال واحد من عدة أمثلة. فقد كتب يقول: «خرج حزب العمال البريطاني ليخنق ويدوس تحت قدمه النزعة القيصرية الألمانية والنزعة العسكرية و«إرادة الهيمنة العالمية»- وليستبدلهم بالإرادة الخيرة والأخوة».

The Aims of Labour, p. 50.

أكثر عدالةً من الآخرين). يَسهلُ، من وجهة النظر هذه، فهمُ الكيفية التي تسمح بها معارضتهم لكل الحروب بتأييد هذه الحرب. إلا أن الصعوبة تزداد قليلاً عند محاولة فهم كيف استطاع الاتجاه السائد في الفكر التصحيحي أن يتجاهل التحدي الذي تفرضه البيانات والعروض المتنوعة التي ظهرت بعد الحرب، لأنه بعد الحرب كان أحد دعاة النهج التصحيحيِّ التاريخي يوجه إصبع الاتهام إلى كل دولة رئيسة تورّطت في الحرب، مع قدر من المعقولية في كل قضية يطرحها. ولكن، على غرار (الفيسكونت غراي) Viscount Grey الذي استطاع - عندما نشر مذكراته بعد سبع سنين من انتهاء الحرب - أن يتجاهل الدليل الوثائقي الذي كان من المفترض أن ينقض اعتقاده الراسخ في أن المسؤولية عن نشوب الحرب تقع بكليتها تقريباً على كاهل العسكريين الألمان[1]، فاستمر معظم التصحيحيين في الاعتقاد بأن السبب الوحيد في فشل البرنامج الاشتراكي في الحفاظ على السلام كان افتقار الديمقراطيين الاشتراكيين الألمان للشجاعة في معارضة حكومتهم. فالأسرار التي تم إفشاؤها والكشف

(1) Grey, Twenty-Five Years, I, 275-76; 278.

عنها عند فتح أرشيف المحفوظات الوطنية لم يُفضِ، ولو بالتصحيحيين على الأقل، إلى إعادة فحص أسس مقولتهم في الحرب والسلام.

وفكر (هوبسون) مثالٌ جيدٌ على استمرارية الفكر التصحيحي منذ ما قبل الحرب إلى ما بعدها. ففي عام 1909 كان (هوبسون) يعتقد بأن مجتمعاً ديمقراطياً للشعوب كان في طور التشكل السريع، وكل شعب في ذلك المجتمع كان سيجد فرصته الكاملة في النمو والنشوء، كما هو الأمر ضمن الدولة الديمقراطية حيث إن كل فرد يجد حياته الفضلى الخاصة به. فقد كتب أن مذهب الدولية العملي يعلّمنا يوميّاً أن التعاون «هو الصفة المميزة للنشاط الوطني». ينبغي تطبيق الشعار الذي يقول «من كلٍ حسب قدراته، ولكلٍ حسب حاجاته»[1] على الدول والأفراد على حدّ سواء؛ ولا يتمثل شرط تحقيق الحالة الأولى من هذا القول (من كل حسب قدراته) في إجراء تغيير في بنية المجتمع الدولي، وإنما يتمثل في التحسن التدريجي لكل دولة على حدة. وتحت التأثير المباشر للحرب فقدَ (هوبسون) جزءاً من قناعته بكفاءة

---

(1) Hobson, The Crisis of Liberalism, p. 260.

تحليله السابق. إذ يعترف بأن «الرأي العام والحس السليم بالعدالة إجراءان وقائيان غير كافيين. إذ ينبغي أن تتوفر قوةٌ تنفيذيّة، أو قوة دولية كملجأ أخير، قادرة على فرض مقاطعة اقتصادية»[1]. ولكن الحكومة الدولية التي ينبغي العمل على إقامتها - بالمواصفات التي يقترحها (هوبسون)- ليست حكومة بمعنى الكلمة، وإنما اتفاق قوىً دولية؛ ويمكن للمرء أن يُخمن أن هذا الاتفاق ينبغي أن يعتمد على الثقة المتبادلة والإرادة الخيّرة لدى الدول المشاركة فيه. وبالتالي، يؤكد (هوبسون) أن المصاعب سوف تزول «لو أمكن إرساء عصبة الأمم على أساسٍ ثابت نوعاً ما، وأمكن إعطاؤها الفرصة لتأكيد فضائلها الأصيلة. إذ لو كان ذكاءُ الشعوب وثقتها قويين لدرجة كافية لتأسيس عصبة الأمم تلك، لتلاشت وتعفّنت الأطماع والمخاوف والشكوك التي هي بمثابة الغذاء الروحي للتحالفات والتجمعات الخاصّة»[2].

ويواصل (هوبسون)، كما كان قبل الحرب كذلك خلالها وبعدها، اعتبار الرأسمالية المصدرَ الرئيس «لشهوة السلطة / القوة»[3]، كما يواصل اعتبار التنظيم الاشتراكي للدول،

(1) Hobson, Towards International Government, p. 6.

(2) Ibid., pp. 23,82.

(3) Hobson, Democracy after the War, p. 7.

الذي يخطو خطوات سريعة، المؤسسة الفعالة الخاصة بإرادة التعاون الدولي[1]، وكذلك يواصل اعتبار العقل ركيزة النظام كله[2]. وعندما تحلُّ الاشتراكية محل الرأسمالية سيقرر العقل سياسات الدول.

عند هذه المرحلة يمكن إيجاز فلسفة (هوبسون) في السلام، كما يمكن في الوقت نفسه توضيح وحدة الفكر التصحيحي بخصوص هذا الموضوع. ويتفق التصحيحيون على أن سبب الحرب يتمثل في وجود الدول الرأسمالية. فقد كتب (شارلز تريفيليان) Trevelyan نيابةً عن اتحاد السيطرة الديمقراطية VDC يقول إنه لا يمكن إنهاء نظام الحرب إلا «عبر التحدي المباشر للمبادئ المركزية للنظام الذي انتهى بكارثة [الحرب الكبرى]»[3]. وما هي تلك المبادئ المركزية لذلك النظام؟ الإجابة المُجمَع عليها، أن جوهر الأمر يتمثل في «البنية الداخلية للدول المعنية». الرأسمالية والقومية الزائفة: هذان هما المتهمان بالجريمة[4]. ولا يقل العلاج تعقيداً عن السبب، ذلك لأن «السياسة الخارجية الموجّهة

(1) To cite a later work, see Hobson's The Recording Angel, pp. 121-26.
(2) Hobson, Problems of a New World, p. 272; quoted below.
(3) Trevelyan, The Union of Democratic Control, p. 9.
(4) «Vigilantes,» Inquest on Peace, pp. 315-19, 335.

لإنشاء كومنولث تعاوني عالمي للشعوب هو النتيجة الطبيعية والحتمية لسياسة داخلية غايتها إنشاء الدولة الاشتراكية»[1].

ومصلحة الناس في السلام هي أساس هذا العلاج كما أنها أساس كفاءته وإمكان الاعتماد عليه. تتمثل سياسة الحكومة العمالية في «علانية العهود التي يُتَوَصَل إليها علناً»، وسيكون هذا بذاته أعظم ضمانة للسلام. «لو أحيطَ البرلمانُ والبلدُ علماً بالشؤون الخارجية إحاطة تامة، فإنهم لن يتهوروا في تأييد الحرب أبداً. إذ تكاد المعرفة المسبقة تجعل من الحرب أمراً مستحيلاً»[2]. في ظل هذا الحل الجديد سيبقى جوهر السياسة الدولية هو ذاته، وذلك وفق ما يشير (فيليب سنودن) Snowden من أن«أي حكومة عمالية ستكون غيورة على الشرف الوطني [و] متيقظة لاحتمالات تطوير الإمبراطورية، على غرار أيّة حكومة بريطانية سابقة»[3].

على أية حال، يُفترض أن الإرادة الخيرة والإخاء سيحلان محل النزعة العسكرية والحرب على التوالي، كما تحل إرادة

(1) For Socialism and Peace, p. 7. Cf. Henderson, The Aims of Labour, p. 29:

«الحرية في الوطن مع الهيمنة خارجه تتعارض مع مُثُل الديمقراطية [الإشتراكية]».

(2) Snowden, If Labour Rules, p. 51.

(3) Ibid., p. 47.

الشعب محل إرادة الأقلية الأنانية، التي اعتُقِدَ أنها كانت تهيمن على السياسة الدولية في ظل نظام الدول الرأسمالية. وسوف يستمر وجود الدول في العالم الاشتراكي، وستستمر متمتعة باستقلالها، ولكنها ستكون دولاً ألطف بكثير[1]. هذا هو فحوى الأمر.

هنالك تفاؤلية نبيلة فيما سلف. لكن هل هي صحيحة؟ لقد ذهب ليبراليو القرن التاسع عشر إلى أنه من اليسير نسبياً إحلال العقل محل القوة. فقد جمعوا ما بين التقييم الإيجابي لصفة الإنسان من جهة، والافتراض بإمكانية تحقيق التناغم في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية عبر التنافس الحر بين الأفراد في مجال الأفكار والسلع من جهة أخرى. وقد كانوا واثقين من أن النزعة الوقائية والحرب وسيلتان لاعقلانيتان فرضتهما على العالم مصالحُ الفئة القليلة الحاكمة. وقد اعتقد الليبراليون أنه كلما اقتربت الدول - داخلياً - من

---

(1) Cf, ibid., p. 50:

«إن الدولية التي ينادي بها حزب العمال ليست عالمية مفرطة. فمصطلح «الدولية» نفسه ينطوي على وجود الشعوب. والدولية التي يدعو لها حزب العمال تعني التعاون الودود بين الشعوب من أجل تسوية المشكلات المشتركة».

الأشكال التي تساند المصالح الحقيقية لمواطنيها، تزايدت مقدرة تلك الدول على تنظيم العلاقات فيما بينها بوساطة المناقشات العلنية والرعاية الطوعية للاتفاقيات. يمكن ظاهرياً إيجاز الفكر التصحيحي بكلمات مشابهة، باستثناء مسألة الاتفاقات الاقتصادية المحليّة. وبالتالي، قد يكون من المفاجئ أن نلاحظ أن (هوبسون) قد شكك في التفاؤلية المريحة التي تحلى بها ليبراليو القرن التاسع عشر، وبالتحديد «وهن الإجراءات الوقائية التي ارتكز عليها الليبراليون ومفكرو النزعة الإنسانية»، كما يُفاجئنا أنه أفرد إيمانهم «بالمذهب الاقتصادي الدولي والديمقراطية ووظائف الدولة المقيدة» بنقدٍ خاص. ولكن في نهاية مؤلفه الذي أورد فيه تلك الانتقادات، استطاع أن يؤكد بأن: «العقل يشير إلى نظام اقتصادي، وديمقراطية، ومذهب دولي (عالمي)، وإلى تسوية للصراعات التي نراها تنبت من ساحة المعركة. إذ يكمن خلاص العالم في هذا التأكيد على سيادة العقل وتفوقه»[1]. يبدو أن (هوبسون) يتبنى برنامج الليبراليين في النهاية رغم نقده لهم. وتحليله الاقتصادي يزيل التناقض والتقلب الذي كان بادياً. يقول (هوبسون) إن (كوبدن)

(1) Hobson, Problems of a New World, pp. 32, 272.

كان قد بخس من قيمة فضائل حرية التجارة، ولكنه بالغ في تقييمه لسهولة تحقيق حرية التجارة العالمية[1]. لقد هاجم (كوبدن) النزعات الإمبريالية والوقائية والعسكرية؛ ولكنه لم يدرك أصلها الاقتصادي إدراكاً تاماً. فما يقوله (هوبسون) هو أن الاشتراكية أولاً، ثم بعدها الفضائل التي يمجدها ليبراليو القرن التاسع عشر، معاً سينشطان بفاعلية لإيجاد عالم يعيش في سلام. لن تعود الاحتكاكات في مجال التجارة تهيج علاقات الدول؛ بل ستجمعهم التجارة معاً وتربط بعضهم ببعض في مصلحة متبادلة. لن يقوم العقل بعد الآن بإعداد خدع وطرق جديدة بقصد التفوق بالحيلة والدهاء على البلدان الأخرى. ولا إخضاعها بالقوة إذا فشلت الحيل، بل سيكون العقل وسيلة تسوية العلاقات بين الدول لخدمة مصلحتهم ونفعهم جميعاً.

هنالك ما هو أكثر من مجرد منطقٍ تافهٍ في هذا. لقد كانت الحروب مرعبة ومتكررة جداً لدرجة أنها لم تفسح المجال أمام تغير سطحي في سلوك الدول الموجودة اليوم، كالتغير الذي يمكن إحداثه عبر حثّ الدول على تبنّي

(1) Hobson, The New Protectionism, p. 116.

حرية التجارة. لقد أفرز النظامُ القديمُ الحربَ، ولإبطال الحرب ينبغي تغيير النظام القديم جذرياً. لا جدال في هذا. على كل حال، هنالك صعوبتان في أعمال التصحيحيين وأفكارهم. تتمثل الصعوبة الأولى في أن هنالك ميولاً دائمةً بين جماعات التصحيحيين للاعتماد على العلاج بالصدمة التي بذاتها ستعيد العالم إلى وعيه وإحساسه التام. وبالتالي، فقد اعتقد (رامزي مكدونالد) MacDonald قبيل الحرب العالمية الأولى أنه «لا يمكن فك سحر [النزعة العسكرية، والتعرفة الجمركية، والشك، والقومية العدائية] إلا بخروج أحد الشعوب من سجنه بجسارة». وقد رأى أن إنجلترا هي الشعب المؤهَل ليكون القدوة في ذلك[1]. وبالتالي، فقد قال (ليون بلوم) Blum مجادلاً – وبنفس المنطق الذي استخدمه قبله بستين سنة الاشتراكي (لويس غارنيه – بيجيه) -Garnier-Pagès - إنه كان بالإمكان تحقيق نزعٍ عامٍ للسلاح بعد الحرب العالمية الأولى عبر مثال صارخ تضربه قوة عظمى في التخلّي عن سلاحها. وقد رأى أن فرنسا هي الشعب المؤهل لأن يكون القدوة في ذلك[2]. وبالتالي، فقد أمِل (هوبسون) في

(1) MacDonald, Labour and the Empire, p. 109.

(2) Blum, Les Problèmes de la Paix, pp. 152-53.

أن توحيد صلوات الكنائس من أجل «آراء الناس البديهية» قد تنجي من المكيدة[1]. لو استيقظت الشعوب لترى الحماقة المطبقة في سلوكها – هذا هو أمل التصحيحيين ونداؤهم في وقت واحد. فالأمل يقوم على أساس تحليلٍ اقتصادي أقنعهم بإمكانات السلام الكبيرة بين الدول الاشتراكية. أما نداؤهم فيقوم على ثقتهم الكبيرة بمقدرة العقل، وثقتهم كبيرة لدرجة أنهم ينسون أحياناً الشروط الاقتصادية – السياسية المسبقة التي حددوها هم أنفسهم. فهم يواصلون، في الواقع، اتباع التقليد الذي أرساه المؤتمر العام الثاني للبروليتاريا الدولية والمتمثل في الجمع بين الاعتقاد بأساليب وتقنيات حركة السلام البرجوازية – كالتحكيم، ونزع التسلح، والدبلوماسية العلنية– وبين الإيمان بقدرة الاشتراكيين، حتى وإن لم يتولوا زمام السلطة، على الضغط على الحكومات الوطنية بما يكفي لتأمين وإرساء السلام[2].

والصعوبة الأولى عارضة، وهي بمثابة انزلاق منطقي تحت ضغط الرغبة في السلام في الوقت الحاضر أكثر منه وعداً

(1) Hobson, The Recording Angel, p. 58.

(2) قارن مقررات شتوتغارت وكوبنهاغن. وقد أوضَحَ المقصدَ:
Cole, A History of Socialist Thought, III, 68-69, 84-85.

بالسلام في المستقبل الصعب والمشكوك فيه. أما الصعوبة الثانية، التي سنتطرق لها الآن، فهي حاسمة في إيضاح أطروحتنا. بالرغم من أن تصرفات التصحيحيين أو كلامهم لم تكن مترابطة دوماً مع تحليلهم، إلاّ أنهم، رغم ذلك، أرسوا بوضوح الفكرة التي تقضي بتغيير النظام القديم من أجل السلام. ولكن ما الذي ينبغي تغييره في النظام القديم؟ يشير التحليل الاشتراكي، الذي قدمه ماركس والتصحيحيون، إلى أن الرأسمالية هي الشيطان؛ ولكن الاشتراكية التي تريد استبدال الرأسمالية كانت تمثل بالنسبة لـ(ماركس) نهاية الرأسمالية، ونهاية الدول أيضاً. فعند (ماركس) لن تتلاشى المشكلة السياسية الدولية إلاّ إذا تلاشت الدول. أما عند التصحيحيين، فلا تزول المشكلة بتلاشي الدول، وإنما تزول عندما تصبح الدول – داخلياً – أقرب إلى الكمال. هنا أيضاً تخلى التصحيحيون عن (ماركس) ورجعوا إلى (كانط) وفكر ليبراليي القرن التاسع عشر عموماً. فقد ذهب الليبراليون إلى أن مشكلة الحرب يمكن أن يزيلها التحسّن الداخلي للوحدات المتصارعة، وهذا بالذات هو الحل الذي يطرحه التصحيحيون. وككثير من الليبراليين،

عبر (هوبسون) – عندما لزم الأمر – عن الاستنتاج القاضي بأنه لا فائدة من الاتفاقات الدولية التي لا تدعمها القوة العسكرية[1]. ولكنه لم يطبق هذا الاستنتاج أبداً على قضية افتراضية فيها عددٌ من الدول الاشتراكية تتواجد جنباً إلى جنب في وضعٍ تتماس فيه مصالحها في مئات من النقاط التي يفضي بعضها إلى نشوء خلافات في الرأي بين دولتين منها أو أكثر. لقد كان كثير من الليبراليين يتوخى نتيجة مزدوجة من ارتقاء كافة الدول إلى نمط الجمهورية المثالية: تخفيض حالات الصراع، وازدياد القدرة على حل الصراعات سلميّاً. كذلك توقع التصحيحيون من تطور كل الدول تجاه نمط الدولة الاشتراكية أن يُنتِجَ الأثرَ نفسَه. تختلف مكونات الوصفة العلاجية التي يقدمها التصحيحيون عن الوصفة التي كتبها ليبراليو القرن الماضي. فبينما أكد الليبراليون الشكل السياسي، أكد التصحيحيون المحتوى الاقتصادي والاجتماعي. على كل حال، فالافتراض الأساسي لكليهما واحد: تصبح كل دولة مستنيرة في سياستها الخارجية بسبب كمالها داخليّاً، بحيث لا يمكن أن تقع الصراعات مطلقاً،

---

(1) See especially Hobson's Notes on Law and Order, passim.

ومن ثم فمن المؤكد أنها لن تفضي إلى العنف. فبالنسبة للتصحيحيين – كما هو لليبراليين – ليست الدول هي التي تختفي، وإنما الذي يختفي هو الحاجة إلى هيئة دولية ناظمة. يقول التصحيحيون: أقِم الاشتراكية داخل الدول ومن ثم فإن «الطموحات والمخاوف والشكوك، التي هي بمثابة الغذاء الروحي للتحالفات والجماعات الخاصة، ستتلاشى وتندثر»[1].

لقد كان (كاوتسكي) مُستعداً لأن يعترف بأن تناغم المصالح التلقائي بين طبقات البروليتاريا للشعوب المختلفة يغيب في فترة الحرب. كان هذا مقبولاً لدى (لينين) أيضاً، ولكن (لينين) أيّد استعمال القوة لتغيير الواقع الذي يبغضه. لقد حاول التصحيحيون تفسير الواقع عبر إلقاء اللائمة على أحد الأحزاب الاشتراكية الوطنية، وهي عملية جعلت من السلام العالمي في المستقبل يعتمد على الانتصار في الحرب آنذاك، وفي الوقت نفسه حاول التصحيحيون الإبقاء على وهم تناغم المصالح التلقائي بين الاشتراكيين الحقيقيين. وهنا يظهر الميل إلى إعادة تعريف ما صُنفَ تحت عنوان

(1) Hobson, Towards International Government, p. 82. Quoted above.

«اشتراكي» عندما يتصرف بعضُ الاشتراكيين بطرق لا ترضي بعض الاشتراكيين الآخرين، وهذا الميل يطرح السؤال الذي طرح في الفصل الرابع، ولكن بشكل مختلف، وهو: ما درجة الصلاح التي ينبغي أن تتحلى بها كل دولة كي يتحقق السلام الدائم الذي يبشر به التصحيحيون؟ يجب أن يجاب على هذا السؤال حتى وإن صحّ الافتراض بأن الاشتراكية هي الشكل السلمي للدولة.

خاتمة

ليست قليلة الأمثلة التي أبدت صحة نظرة الليبراليين والتصحيحيين الاشتراكيين. اليوم، ومن وجهة النظر الغربية، تبين أنها صحيحة على نحو مؤلم. يقول (ريتشارد نيكسون) نائب الرئيس الأمريكي: «لولا التهديد الشيوعي لعاش العالم الحر في سلام»[1]. وهذه القناعة التي عُبِرَ عنها مؤخراً

---

(1) New York Times, November 19, 1953, p. 1.

قارن تعليق (هاري س. ترومان) في مقال على الصفحة الأولى في نفس الصحيفة بتاريخ 28 نيسان، 1957: «هنالك بعض الناس - ويؤسفني أن أقول بعض الحكومات أيضاً- ممن لم يقبلوا بعد بحقيقة أنه لولا التصلب الروسي لكان العالم ينعم اليوم بمساعي السلام. لقد ملت البشرية اليوم من القلق ومزقها الخوف من حرب عالمية أخرى وذلك لمجرد أن روسيا تريد العالم

إنما هي صدىً للنبرة الرتيبة والمملة التي رددها الفرنسيون والبريطانيون والأمريكيون ضد النزعة العسكرية الألمانية في وقت مبكر من هذا القرن، وهي صدى نبرة (كوبدن) ضد روسيا والإمبراطورية النمساوية – الهنغارية في منتصف القرن الماضي، وصدى نبرة القبائل البدائية ضد بعضها عبر العصور. لو كانت الدولة أو الجماعة الأخرى أحسن، فعندها لن يكون لدينا تلك المشكلات. لقد افترض التصحيحيون أن إزالة كبش الفداء يعادل الوصول إلى السلام الدائم. إهزم ألمانيا العسكرية أولاً، ثم بعد ذلك تخلّص من الصفة «رأسمالي» من الجملة «الدول الرأسمالية»، وبعد ذلك لن تكون هنالك حروب أبداً. المجرم الحالي هو ألمانيا؛ وبمعنى أعمّ فالمجرم هو الرأسمالية؛ ولكن في كلتا الحالتين تُحَل المشكلة بإزالة ما هو طالح. ويؤكدون أن الدول الاشتراكية ستكون مسالمة. هذا يمكن أن يكون صحيحاً، ولكنه، مع ذلك، لا يستتبع تلقائياً أن يكون هنالك دوماً سلام بين الدول الاشتراكية. هذا ما لم يفهمه التصحيحيون. قد يصح القول بأن الدول الرأسمالية تُسبب الحرب إلى حدّ ما؛ ولكن التحليل السببي لا يمكن أن

على هذه الطريقة».

ينعكس، كما هو الحال في التأكيد على أن الدول الاشتراكية تعني السلام، دون التوثق أولاً من كمال التحليل السببي. هل ينبغي إلغاء الرأسمالية، أم الدول، أم كلتيهما؟ إن غموض تحليل (ماركس)– الذي يختفي في سياقه الأصلي بحلول الألفية الاشتراكية– يصبح ذا أهمية حيوية في فحص النظرية التصحيحية المضادة للاشتراكية المطلقة[1]. ومن الواضح أن التصحيحيين أنفسهم لم يدركوا هذا الأمر بتاتاً.

يقدم فحص الاشتراكية وتطبيقها مثالاً على استمرار بعض أنماط التفكير وعودتها للظهور في السياسة الدولية، كما يمثل دراسة مفصلة حول قابلية تطبيق نوع التحليل الذي أجري في هذا الكتاب. فهو يوضح أن توسيع أنواع من الفكر المختص بالسياسة الدولية والمقارنة النقدية بينها يمكن أن يكون ذا فائدة في تقييم التحليلات والوصفات العلاجية المنتشرة عبر الزمان والمتفرعة في المحتوى. عند هذه المرحلة لا ضرورة لإعادة ذكر الانتقادات التي كانت قد وجهت لليبراليين من أجل توجيهها للتصحيحيين. إذا اتضح أن نفس الانتقادات الموجهة لليبراليين تنطبق على التصحيحيين، فقد

---

(1) انظر آنفاً.

تحققت غاية هذا الفصل من الكتاب.

الفصل السادس

التصور الثالث:

الصراع الدولي والفوضى الدولية

ما الذي يمكن عمله دون قوة في مواجهة القوة؟

(شيشرون، رسائله إلى أصدقائه)

بوجود كثير من الدول ذات السيادة، وبغياب نظام قانوني واجب النفاذ بين تلك الدول، وبقيام كل دولة بالفصل في مظالمها وطموحاتها وفق إملاءات منطقها الخاص ومشيئتها، فإن الصراع الذي يفضي أحياناً إلى الحرب لا محالة واقع. ولإحراز نتيجة إيجابية من مثل ذلك الصراع ينبغي على الدولة الاعتماد على حيلِها ووسائلها الخاصة بها، كما ينبغي أن تكون الكفاءة النسبية لتلك الحيل والوسائل هي الشأن الدؤوب للدولة. وفكرة التصور الثالث هذه هي ما سيصار إلى فحصها في هذا الفصل. فهي ليست فكرة مقصورة على فئة قليلة، كما أنها ليست بالفكرة الجديدة. فقد أشار إليها (ثوسيديد) ضمناً عندما كتب يقول: لقد كان «تنامي

قوة الأثينيين هو الذي أرعب اللاكيديمونيين وأجبرهم على دخول الحرب»[1]. كما أشار (جون آدمز) Adams ضمناً إلى هذه الفكرة عندما كتب إلى مواطني مدينة بطرسبورغ في ولاية فرجينيا «أن حرباً عادلة وضرورية ضد فرنسا يمكن أن تقطعنا عن العواطف الحمقاء والعمياء التي ينبغي ألا يشعر بها أيُ شعب تجاه الآخر، وهذا ما تشهد عليه تجربتنا في أكثر من حالة»[2]. هنالك علاقة واضحة بين القلق بخصوص وضع القوة النسبيّ الذي عبر عنه (ثوسيديد) وتحذير (جون آدامز) من أن علاقات الحب بين الدول غير ملائمة وخطرة. وقد صرح بهذه العلاقة (فريدريك دَن) Dunn عندما قال إنه «ما دامت فكرة الاعتماد على النفس موجودة، فإن هدف الحفاظ على حالة القوة لشعب ما هو هدف يسمو على كل الاعتبارات الأخرى»[3].

لا يوجد في الفوضى تناغم تلقائي، والكلمات الثلاث

(1) Thucydides, History of the Peloponnesian War, tr. Jowett, Book I, par. 23.

(2) رسالة (جون آدمز) لمواطني مدينة بيترسبرج بتاريخ 6 حزيران، 1798، وأعيد طبعها ضمن البرنامج المخصص لزيارة (وليام هاورد تافت)، بطرسبرج، بنسلفانيا، 19 أيار، 1909.

(3) Dunn, Peaceful Change, p. 13.

السابقة توضح هذا الواقع. ستستخدم الدولةُ القوةَ العسكرية لتحقيق أهدافها بعد تقييم احتمالات النجاح إذا كان تقييمها لتلك الأهداف أعلى من قيمة متعة السلام. ولأنه يرجع لكل دولة الكلمة الأخيرة في قضيتها، فإنه بوسع أي دولة أن تستخدم القوة في أيّ وقت لتنفيذ سياساتها. ولأن أية دولةٍ يمكنها في أي وقت أن تستخدم القوة، فإنه ينبغي على كل الدول أن تكون مستعدة دائماً إمّا لمواجهة القوة العسكرية بقوة عسكرية أو لدفع ثمن ضعفها. فمتطلبات عمل الدولة، وفق وجهة النظر هذه، تفرضها الظروف التي تتواجد فيها الدول كلها.

يمكن القول بطريقة ما إن التصورات الثلاثة جميعها جزءٌ من الطبيعة. فالإنسان والدولة ونظام الدول مستوياتٌ أساسية لأية محاولة لفهم العلاقات الدولية، إلى درجة أنه يندر أن يُغفل محلِلٌ التصورين الآخرين إغفالاً تاماً مهما بلغ تشبثه بواحدٍ من تلك التصورات. مع ذلك فإن التأكيد على تصورٍ واحدٍ يمكن أن يفضي بالمرء إلى تشويه تفسيره للتصورين الآخرين. فمثلاً، لا يندر وجود أولئك الذين يميلون إلى رؤية العالم من خلال التصور الأول أو الثاني، حيث تجدهم

يجادلون ضد الأطروحة التي مؤداها أن الأسلحة لا تفرز الحربَ بل تنتج الأمنَ وربما السلام أيضاً، حيث يقولون إن هذه الأطروحة إنما هي مركب يتألف من أسطورة غير شريفة - لإخفاء مصالح بعض السياسيين، ومصالح صانعي الأسلحة، وآخرين غيرهم - ومن وهمٍ بريءٍ لدى وطنيين مهتمين بسلامة دولهم. ولتبديد ذلك الوهم لفت (كوبدن) - وهو واحد من كثيرين حاججوا على هذا النحو - الانتباه إلى أن مضاعفة التسلح - لو فعلتها كل دولة - فإنها لا تجعل أياً من الدول أكثر أمناً، وعلى نفس المنوال لن يكون أحد في خطر لو تم تقليص كل المؤسسات العسكرية بشكل متزامن إلى النصف، مثلاً[1]. لو تركنا جانباً فكرة أن النسبة المئوية لا تقدم بالضرورة صورة دقيقة لما يمكن أن يكون عليه الوضع، فإن هذه الأطروحة توضح تطبيقاً يُفترَض أن يكون عملياً لكل من التصورين الأول والثاني. تسعى وسيلة تثقيف مواطني الدولِ وقادتها كل على انفراد، أو وسيلة تحسين تنظيم الدول كل على حدة، لتوفير ظرف تصبح فيه العبرة المشار إليها هنا أساساً لسياسات الدول. وما النتيجة؟

(1) Cobden, especially his Speeches on Peace, Financial Reform, Colonial Reform, and Other Subjects Delivered during 1849, p. 135.

إنها نزع التسلح، وبالتالي الاقتصاد، وكلاهما مع السلام، وبالتالي الأمن، لكل الدول. لو أظهرت بعض الدول استعداداً لإجراء خفض تدريجي على مؤسساتها العسكرية، فإن دولاً أخرى ستَنهَج سياساتٍ مشابهة. وفي تأكيد الاعتماد المتبادل بين سياسات الدول كلها ما يوجه اهتمام هذه الأطروحة نحو التصور الثالث. على أية حال، لقد نجمت هذه النزعة التفاؤلية عن إغفال بعض الصعوبات المتأصلة. وسنحاول في هذا الفصل والفصل الذي يليه إيضاح ماهية تلك الصعوبات من خلال توسيع التصور الثالث وفحصه على نحو مفصّل.

في الفصول السابقة قمنا بفحص المنطق المتبع لدى عددٍ ممن يتوافق فكرهم مع التصور الأول أو الثاني. أما في هذا الفصل فسوف نسلّط الضوء بشكل أساسي على الفكر السياسي لرجل واحد هو (جان جاك روّسو Jean Jacque Rousseau)، وذلك من أجل تنويع المعالجة، ولأن الفلسفة السياسية تقدم دلائل لفهم السياسة الدولية غير مستغلة بشكل كافٍ. وللسببين نفسيهما، فعند إجرائنا مقارنات مع التصورين الأول والثاني سيكون مرجعنا في أغلب الأحيان إلى فيلسوفين اتبعا هذين النمطين بالتزام وهما (سبينوزا)

للتصور الأول، و(كانط) للتصور الثاني. وبالرغم من ورود ذكر كليهما آنفاً، إلاّ أن إيجازاً للمنطق الذي أقاما عليه وجهتي نظريهما في العلاقات الدولية سيجعل من المقارنة أكثر فائدة.

لقد أرجع (سبينوزا) العنفَ إلى النقائص الإنسانية. فالعاطفة تزيح العقل وتحل محله، وبالتالي، فإن الإنسان – الذي يجب عليه بدافع الحرص على مصلحته الشخصية التعاون مع الناس الآخرين في تناغم تامّ – يتورط في نزاعات وعنف مادي لا نهاية له. نقصُ الإنسان هو سببُ الصراع. وإذا كان هذا هو السبب الوحيد، فمن المنطقي أن تعتمد نهاية الصراع على إصلاح الناس. رغم ذلك، فقد حل (سبينوزا) المشكلة، على المستوى الوطني فحسب، عبر تعديل البيئة التي يعمل في ظلها العامل السببي المفترض، وليس عبر معالجة العامل السببي نفسه. لقد كان هذا يمثل، في وقت واحد، التناقضَ الكبير في نظامه الشفيع الذي أنقذه. لقد انتقل (سبينوزا) من الفرد والشعب إلى الدولة بين الدول وذلك من خلال إضافة افتراضٍ واحدٍ إلى افتراضاته الأصلية. فهو يفترض أن الدول تشبه الناس، فهي تظهر دافعاً

للحياة، كما تظهر في الوقت نفسه وباستمرار عجزاً عن ترتيب شؤونها وفقاً لما يمليه العقل[1]. على أية حال، تستطيع الدول أن تحتاط من الضيق والاضطهاد الذي ينتابها، بينما لا يستطيع الأفراد ذلك، فهم «مغلوبون على أمرهم يومياً من خلال النوم، والمرض أحياناً، أو الوهن الذهني، وفي النهاية تغلبهم الشيخوخة وبلوغ الكِبَر». وكي يستمر الأفراد في البقاء عليهم أن يتكافلوا ويعيشوا في تجمعات، بينما لا تخضع الدول بتكوينها وقوامها لهذه الضرورة[2]. وعليه، فإن الحروب بين الدول أمرٌ حتميّ كحتمية النقائص في طبيعة الإنسان.

أما التحليل الذي يقدمه (كانط) وإن كان يشابه تحليل (سبينوزا) في بعض النقاط إلاّ أنه أكثر تعقيداً وأبلغ إيحاءً

---

(1) مع أن وحدة الدولة لدى (سبينوزا) تقوم في النهاية على أساس قدرة السلطان الأعلى على فرض إرادته، ويستخدم في تفسير سلوك الدول تناظرين أحدهما عضوي والآخر يخص اتحاد شركات احتكاري، فيما يتصل بالتناظر الأول، انظر:

Political Treatise, ch. ii, sec.3; ch. iii, sec. 2.

وفيما يتصل بالتناظر الثاني، انظر:

Ibid., ch. iii, esc. 14, and Theologico-Political Treatise, ch. xvi (I, 208).

(2) Spinoza, Political Treatise, ch. iii, sec. 11.

وإثارةً. فهو يُعَرِّف الناسَ بأنهم أعضاء في كِلا العالمين: عالمِ الحسّ والشعور وعالمِ الفهم والإدراك. إذا كان الناس مستغرقين بكلّيتهم في عالم الفهم والإدراك، فانهم سيتصرفون دائماً وفقاً لمبادئ متعارفٍ عليها عالمياً يفرضونها هم على أنفسهم. فهم يتبعون الضرورة الحتمية [:إلزام المقولات الأخلاقية] the categorical imperative. ولكن بما أنهم أعضاء في عالم الحس والشعور أيضاً، فإن العاطفة تتغلب على العقل، فنادراً ما تجدهم يتبعون الضرورة الحتمية، مما من شأنه أن يجعل الصراع والعنف أمرين سائدين في حالة الطبيعة. وهكذا تبدو الحالة المدنية بمظهر القيد الضروري، فإن كان لا بد من تجنب العنف بين عدد من الرجال يتصرفون وفق درايةٍ تجريبيةٍ «هي، بالتالي، مجرد دراية طارئة»، فلا مفر من اللجوء إلى قاضٍ قادرٍ على إنفاذ أحكامه. وبعد أن تُنشَأ الدولة سيكون لدى الناس فرصٌ للتصرف على نحوٍ أخلاقي. ولكن هذا التصرف المهذب كان مستحيلاً قبل تأسيس الدولة بسبب انتشار الريبة والعنف في حالة الطبيعة. يحتاج الناس للأمن الذي يوفره القانون قبل أن يكون تحسُّن حياتهم المهذبة ممكناً. فالحالة المدنية تُمكنُ الفردَ من أن يحيا

حياة أخلاقية من خلال حماية حقوقه التي كانت – منطقياً – تخصُّه في حالة الطبيعة ولم يكن يتمتع بها بشكل فعلي آنذاك. على أية حال، الحالة المدنية غيرُ كافية. إذ أن السلامَ جوهريٌّ بين الدول، كما هو جوهريٌّ داخلها، لتوسيع طاقات البشر الفريدة وتنميتها. والدولُ في العالم تشبهُ الأفرادَ في حالة الطبيعة. فهي ليست صالحة تماماً، ولا هي منضبطة بقانون. وبالتالي، يغدو الصراعُ والعنف بينها أمراً محتوماً. إلا أن هذا الجزء من التحليل لا يفضي بـ (كانط) إلى الاستنتاج بأن الدولة العالمية هي الحل. وخشية (كانط) من أن تمسي الدولةُ العالميةُ استبداداً مريعاً يُقيّدُ الحرية ويقتلُ روحَ المبادرة ثم تنحدر في النهاية إلى فوضى، أفضت به إلى البحث عن حلٍ آخر. وكانت الإمكانية الأخرى المتاحة أمامه تتمثل في تَحَسنِ كلِ الدولِ إلى درجة أن تتصرف وفقَ مبادئَ يمكن تعميمها عالمياً دون صراع. في حين كان (كانط) يخشى الحلّ السابق المتمثل بالدولة العالمية، إلا أن خشيته تلك لم تفضِ به إلى ترك الحذر تجاه الحل اللاحق المتمثل بتصرف الدول وفق مبادئ عالمية، فكان تدقيقه الناقد الذكي يمنعه من أن يعلق أمله على الحل اللاحق. وبدلاً من ذلك يحاول (كانط) أن يجمع بين

الحَلَين. إذ يتمثل هدفُ فلسفته السياسية في وضع قاعدة للأمل بإمكانية الدول في التحسن والتعلم من معاناة الحرب ودمارها إلى حدٍ يكفي لتمكين حكمِ القانون بينهم طوعاً واختياراً دون إكراه[1]. وهكذا، يغدو التحسن الداخلي للدول العامل الأول، أما العامل الثاني فيتمثل في حكم القانون في الخارج [بين الدول]. ولكن، نظراً لكون العامل الثاني اختيارياً، فإنه يصبح معتمِداً اعتماداً تاماً على درجة اكتمال إنجاز العامل الأول. إذ أن «السلطة» التي تفرض

(1) فيما يتصل بالتعليقات الواردة أعلاه حول الإنسان والأخلاق، انظر:
«Fundamental Principles of the Metaphysic of Morals,» secs. 2 and 3, in Kant's Critique of Practical Reason and Other Works on the Theory of Ethics, tr. Abbott.

وفيما يتصل بحالتي الطبيعة و الدولة [المدنية]، انظر:
The Philosophy of Law, tr. Hastie, secs.8, 9, 41, 42, 44.

وفيما يتصل باعتماد الأخلاق على شرط (وضع) السلام بين الدول، انظر:
«The Natural Principle of the Political Order Considered in Connection with the Idea of a Universal Cosmopolitical History,» Eighth Proposition, in Eternal Peace and Other International Essays, tr. Hastie.

وفيما يتصل بخصائص الفيدرالية الدولية، انظر:
The Principle of Progress Considered in Connection with the Relation of Theory to Practice in International Law,» in ibid., pp. 62-65; «Eternal Peace,» First and Second Definitive Articles, in ibid.; and The Philosophy of Law, tr. Hastie, sec. 61.

القانون تنبعُ من كمالٍ داخلي، لا من زاجرٍ خارجي[1].

وهذا حلٌّ يتوافق مع التصور الثاني المتمثل بالسلام عبر تحسُّن الدول فُرادى، مع أن التحليل الذي يقدمه (كانط) لنفسه يفضي بالمرء إلى مُساءلة استنتاجه هذا. فهنالك على مستوى الدولة نظامٌ سياسيٌ مناسبٌ يتيح للأفراد التصرفَ على نحوٍ أخلاقيٍ، إلاّ أن مثل هذا النظام لا يمكن إتاحته على المستوى الدولي. مع ذلك، يفرض علينا (كانط) أن نأمل بالسلام بين الدول. والتناقض جَليٌّ هنا، مع أن وضوحه اضمحل بفعل اعتراف (كانط) بأنه لم يوطِد «حتمية» السلام الدائم وإنما وطد إمكانية تصورِ وجودِ حالةٍ كتلك[2].

---

(1) كل جمهورية، وهي شكل الدولة الذي يصنفه (كانط) بأنه صالح، «عليها أن تحافظ على نفسها بالحق وحده، لأنه ليس بوسعها أن تؤذي أي دولة أخرى بالعنف؛ ويمكنها أن تأمل على أسس حقيقية أن تقوم دول أخرى مثلها لنجدتها عند الحاجة».

(The Principle of Progress Considered in with the Relation of Theory to Practice in International Law,» in Eternal Peace and Other International Essays, tr. Hastie, p. 64.)

لا بد أن (كانط) يفترض بالجمهوريات التصرف وفق الضرورة الحتمية.

(2) يتناقض هذا التفسير، المعزز بمراعاة فكر (كانط) السياسي ضمن سياق فلسفته الأخلاقية، مع التفسير الذي يقدمه كتاب (فريدريك) الذي يبحث في (كانط) والموسوم Inevitable Peace.

يظهر في فلسفة (روسو) – التي أخِذَت في هذا الفصل على أنها نظرية في العلاقات الدولية– أن التأكيد على إطار عمل الدولة من شأنه أن يُفقِدَ بعضَ افتراضات (سبينوزا) و(كانط) صفة الضرورة، بينما يجعل بعضَها الآخر مستحيلةً.

جان جاك روسو

عند اطلاع (مونتسكيو) Montesquieu و(روسو) على محاولات الفلاسفة الآخرين لفهم حالة الطبيعة الحقيقية أو الافتراضية، كانت تعليقاتهما الناقدة متشابهة. إذ يقول (مونتسكيو) عن (هوبس) إنه «يعزو للجنس البشري – في حالة ما قبل إنشاء المجتمع – ما يمكن أن يحدث بعد إنشاء المجتمع»[1]. يؤكد (مونتسكيو) و(روسو) كلاهما على أن حالة الطبيعة في فكر (هوبس) – وينطبق الشيء نفسه على (سبينوزا) – ما هي إلا خيالٌ نشأ من افتراض أن الناس في الطبيعة يتمتعون بكل الخصائص والعادات التي يكتسبونها

(1) Montesquieu, The Spirit of the Laws, tr. Nugent, Book I, ch. ii. Cf. Rousseau, Inequality, pp. 197, 221-23. Page references are to The Social Contract and Discourses, tr. Cole, which contains The Social Contract, A Discourse on the Arts and Sciences, A Discourse on the Origin of Inequality, and A Discourse on Political Economy.

في المجتمع ولكن بدون القيود التي يفرضها المجتمع. قبل إنشاء المجتمع، لم يطور الناسُ نقائصَ الغرور والحسد. فعلاً، لم يتمكنوا من ذلك نظراً لندرة ما يرى الواحد منهم الآخر آنذاك. وعندما كانت تسنح الفرصة للقاء أحدهم بالآخر، فإن شعوراً داخلياً بالضعف والوهن كان يردهم عن مهاجمة بعضهم بعضاً. وبما أن أيّاً منهم لا يعرفُ الغرور أو الحسد أو الجشع أو الشح، فلن يهاجم أحدُهم الآخر إلا إذا دفعه الجوعُ لذلك[1].

بحسب إحدى وجهاتِ النظر، فإن هذا النقد الموجه لـ(هوبس) ما هو إلا انتقاد سطحي، فـ(مونتسكيو) و(روسو) يتوصلان إلى نتيجة مختلفة عندما يبدآن من نقطة أبعد بخطوة واحدة من النقطة التي بدأ منها (سبينوزا) أو (هوبس) في فترة ما قبل التاريخ الخيالية. على أية حال، فإنهما يؤكدان بعملهما هذا مقصداً هاماً. إذ بسبب صعوبة معرفة الطبيعة البشرية بشكلها النقي[2]، ولأن الطبيعة البشرية التي نعرفها تعكس كُلاّ من طبيعة الإنسان وتأثير بيئته

(1) Montesquieu, The Spirit of the Laws, tr. Nugent, Book I, ch. iii; Rousseau, Inequality, pp. 227-33.

(2) Rousseau, Inequality, pp. 189-91.

معاً[1]، تغدو تعريفاتُ الطبيعة البشرية كتلك التي يقدمها (سبينوزا) و(هوبس) تعريفاتٍ اعتباطية لا تفضي إلى أية نتائج اجتماعية أو سياسية صحيحة. يستطيع المرء، نظريّاً على الأقل، أن يعزل الخصائص المكتسبة بيئياً بقصد التوصل إلى فهمٍ للطبيعة البشرية نفسِها. فقد قام (روسو) نفسُه بتقديم «أطروحات معينة وخاطرَ ببعض النتائج ذات الدلالة غير المكتملة» من أجل بلوغ هذا الهدف[2]. إن صعوبة هذا المشروع وعدم التيقن من النتيجة يؤكدان الخطأ الواقع في اعتبار الإنسان الاجتماعي نفس الإنسان الطبيعي، على غرار ما فعل (هوبس) و(سبينوزا). وبدلاً من اشتقاق نتائج اجتماعية مباشرة من الصفات البشرية المفترضة، يعارض (مونتسكيو) ذلك بأطروحته التي مؤداها أن الصراع ينشأ من الوضع الاجتماعي: «حالما يدخل الإنسان في حالة المجتمع، يفقد الشعور بضعفه؛ وتنتفي المساواة وبعدئذٍ تبدأ حالةُ الحرب»[3].

(1) Les Confessions, Book IX, in Oeuvres Complètes de J. J. Rous seau, VIII, 289: «Aucun peuple ne seroit jamais que ce que la nature de son gouverenment le feroit être.»
(2) Inequality, p. 190.
(3) Montesquieu, The Spirit of the Laws, tr. Nugent, Book I, ch. iii.

يتبنى (روسو) هذا التقييم لأسباب الصراع ويتوسع فيه[1].

ويطرحُ هذا التقييم أسئلةً ثلاثة:

1 – إذا كان في حالة الطبيعة الأصليّة سلامٌ وهدوءٌ نسبي، فلماذا تركها الإنسان؟

2 – لماذا ينشأ الصراع في الأوضاع الاجتماعية؟

3 – ما الصلة بين السيطرة على الصراع وأسباب الصراع؟

كان تشكيل الدولة والمجتمع بالنسبة لـ(سبينوزا) و(هوبس) عملاً من أعمال الإرادة يُتَوَسَلُ به للهروب من حالةٍ لا تُطاق. وشبيهُ ذلك، الاستخدامُ الإراديّ للحيلة والوسيلة الذي يبدو أن (روسو) يفترضه أحياناً في تفسيره نشأة الدولة[2]، وفي أحيان أخرى يصف (روسو) تأسيسَ الدولة بأنه ذروة عمليةِ تطورٍ تاريخي طويلة تشتملُ على عناصر الخبرة والمصلحة المُدرَكة والعادة والتقليد والحاجة. يفضي خط الفكر الأول إلى العقد الاجتماعي؛ أما خط الفكر الثاني فيفضي إلى التفسير الموجود في مقالة في أصل

---

(1) See especially Inequality, pp. 234 ff.

(2) See e.g., Social Contract, pp. 4, 7 (Book I, chs. i, iv).

التفاوت. A Discourse on the Origin of Inequality. هذا التناقض الظاهري تزيله حقيقة أن (روسو) يعتبر الخط الأول تفسيراً فلسفياً لما حدث من خلال العمليات التاريخية، ويعتبر الخط الثاني إعادةَ بناءٍ افتراضي لتلك العمليات[1].

كان الناس في حالة الطبيعة القديمة مشتتين لدرجة أنه كان من غير الضروري قيامُ أيٍ نمطٍ من التعاون بينهم. ولكن ازدياد الأعداد، مع الكوارث والأخطار الطبيعية، أفضيا أخيراً، وفي أوضاع متنوعة، إلى طرح الاقتراح: إما التعاون أو الموت. ويوضح (روسو) خط هذا المنطق بمثالٍ غاية في البساطة. وهذا المثال يستحق إسقاطه على أكثر من حالة، نظراً لأنه نقطة الانطلاق لتأسيس الحكومة، ولأنه يتضمن أيضاً الأساس الذي قام عليه تفسير (روسو) للصراع في العلاقات الدولية. افترض أن خمسة رجال اكتسبوا قدرة بدائية على الكلام وعلى فهم بعضهم بعضاً، فالتقوا معاً في

(1) Inequality, pp. 190-91,

في هذا الكتاب يشير إلى حالة الطبيعة بوصفها «حالة لم يعد لها وجود، وربما لم توجد أبداً، ومن المحتمل أنها لن توجد أبداً؛ ورغم ذلك، فمن الضروري أن تتوفر لدينا أفكار صحيحة حولها».

Cf. ibid., p. 198.

وقت كان كلُ واحدٍ منهم يعاني من الجوع. ويُشبعُ جوعَ كل واحد منهم خُمسُ غزال، وهكذا «يتفقون» على التعاون في مشروعٍ لصيد غزال. ولكنَ جوعَ أيٍ واحدٍ منهم سوف يشبِعُهُ أيضاً أرنبٌ بريٌ. وبالتالي، فعندما يصبحُ الأرنبُ في متناول أحدهم فسوف يصطاده. هذا المُرتَد الذي تخلى عن الاتفاق حصلَ على وسيلة تشبعُ جوعَه، ولكنه بعمله ذاك يسمحُ للغزال بالهرب. لقد طغت مصلحته المباشرة والآنية على مراعاته لظروف الآخرين[1].

هذه القصة بسيطة، ولكن مضامينها هائلة. ففي العمل التعاوني، لا يمكن للمرء أن يعتمد على الآخرين حتى ولو اتفقوا جميعاً على الهدف وكانت مصلحتهم متساوية في المشروع. لقد ربط (سبينوزا) ربطاً سببياً بين الصراع والعقل الناقص لدى الإنسان. بينما عارض (مونتسكيو) و(روسو) التحليلَ الذي قدمه (سبينوزا) من خلال اقتراحهما بأن مصادرَ الصراعِ لا تكمنُ في أذهانِ الناس بقدر ما تكمن في طبيعة النشاط الاجتماعي. والصعوبة لفظيةٌ إلى حدّ ما. يُسلم (روسو) بأنه إذا عرفنا كيف نتلّقى العدالة الحقيقية الآتية من

(1) Ibid., p. 238.

الله فعندها «لن نحتاج إلى حكومة ولا إلى قوانين»[1]. وهذا يتجاوب مع اقتراح (سبينوزا) بأنه «ما دام يعيش الناس في طاعة للعقل، فإنهم بالضرورة سيعيشون دوماً في تناغم مع بعضهم»[2]. وهذه الفكرة حقيقة بدهية. إذا كان الناس كاملين، فسيتجلى كمالهم في كل حساباتهم وأفعالهم. وسيتمكن كل إنسان من الاعتماد على سلوك الآخرين، وستُتخذ كل القرارات على أساس مبادئ من شأنها أن تحافظ على تناغمِ مصالحٍ حقيقي. لا يُشدد (سبينوزا) على المصاعب المتأصلة في عملية التوسط بين المصالح المتضاربة ، وإنما يشدد على نقيصة العقل البشري التي تمنع الناس باستمرار من اتخاذ قرارات تصب في مصلحة كل فرد منهم وتكون لخير الجميع. ويواجه (روسو) المشكلة ذاتها. فهو يتخيل كيف كان الناس يتصرفون عندما بدأوا بالاعتماد على بعضهم لقضاء حوائجهم اليومية. فهو يذهب إلى أن الصراع لن يكون له وجود ما دام كل إنسان يقوم بإعالة نفسه وسدّ حاجاته؛ ولكن عندما تلتقي العقبات الطبيعية مع تزايد

(1) Social Contract, p. 34 (Book II, ch. vi); cf. Political Economy, p. 269.

(2) Spinoza, Ethics, Part 1V, prop. xxxv, proof.

السكان، تنشأ الحاجة إلى التعاون وعندها ينشأ الصراع.

ويترتب على ذلك أن التوتر الناشئ – في مثال صيد الغزال – بين المصلحة الآنية الفردية للإنسان من جهة والمصلحة العامة للجماعة من جهة أخرى، ينحل عبر العمل المنفرد من قبل الإنسان الفرد. وتصرف الإنسان عملٌ عاطفي طالما كان الشعور بالجوع هو دافعه للعمل. كان يمكن للعقل أن يدل الإنسان على أن مصلحته على المدى البعيد تعتمد على الاعتقاد – المعزز بالتجربة – بأن العمل التعاوني سينفع كل المشاركين. ولكن العقل يدله أيضاً على أنه إذا ترك الأرنب في حال سبيله، فإن الرجل الذي يليه قد يترك موقعه للحاق به دون أن يترك للرجل الأول شيئاً سوى التحسر على حماقة إخلاصه.

لقد تمّ عرض المشكلة الآن باستخدام مصطلحات أهم. إذا تواجد التناغم في الفوضى فليس عليَّ أن أتحلى بعقلانية كاملة فحسب، ولكن عليّ أيضاً أن أتمكن من افتراض أن كل إنسان آخر يتحلى مثلي بعقلانية كاملة. وإلاّ فلن يكون هنالك أساسٌ للحسابات العقلانية. إذا أخذتُ في حساباتي تصرفات الآخرين اللاعقلانية، فلن يقودني ذلك إلى أيّة حلول

محددة، ولكن إذا حاولت أن أتصرف وفق حسابات عقلانية دون أن آخذ في حساباتي تصرفات الآخرين اللاعقلانية، فيمكن أن يفضي ذلك بي إلى تحطم حساباتي وإصابتي بكارثة. وتظهر الأطروحة اللاحقة في تعليقات (روسو) على الاقتراح بأن «المسيحيين الحقيقيين يمكن أن يؤلفوا أكمل مجتمع يمكن تخيله». يشير (روسو) في المقام الأول إلى أن مثل هذا المجتمع «لن يكون مجتمعاً بشرياً». ويضيف قائلاً: «إذا كان لا بد من أن تكون الدولة مسالمة، وإذا كان لا بد من الحفاظ على التناغم، فينبغي أن يكون كلُ المواطنين مسيحيين دون استثناء وعلى نفس القدر من الصلاح؛ ولكن إذا قضى الحظ العاثر بوجود فرد واحد أناني لا يفكر إلا بمصلحته، أو منافق ... فمن المؤكد أنه سيتغلب على أبناء بلده الأتقياء»[1].

إذا قمنا بتعريف العمل التعاونيّ على أنه عقلاني، وأي انحراف عنه بأنه لاعقلاني، فعلينا أن نوافق (سبينوزا) في أن الصراع ينتج من لاعقلانية الناس. ولكن إذا قمنا بفحص متطلبات العمل العقلاني فسنجد أنه – حتى في مثال بسيط

---

(1) Social Contract, pp. 135-36 (Book IV, ch. viii).

إن كلمة «بالتساوي» ضرورية لإعطاء ترجمة دقيقة للنص الفرنسي، ولكنها لا تظهر في الترجمة المستشهد بها هنا.

كمثال صيد الغزال - يتحتم علينا أن نفترض أن عقل كل واحد يقود إلى تعريف متماثل للمصلحة، وأن نفترض أن كل واحدٍ سيتوصل إلى نفس الاستنتاج بخصوص الطرق المناسبة لمواجهة الوضع الأصلي، وأن الجميع سيتفقون فوراً على العمل الذي تتطلبه الأحداث العارضة التي تثير مسألة تغيير الخطة الأصلية، وأن كل واحد يستطيع الاعتماد بشكل تامّ على تمسّك الآخرين بالهدف. فالعمل العقلاني الذي يبلغ الكمال لا يتطلب إدراك أن رفاهنا مرتبط برفاه الآخرين فحسب، ولكنه يتطلب أيضاً تقييماً كاملاً للتفصيلات يمكننا من الإجابة عن السؤال: كيف يرتبط رفاهنا في كل وضع برفاه كل إنسان آخر؟ يتفق (روسو) مع (سبينوزا) في رفض وصف العمل الذي فعله صائد الأرنب بصفة صالح أو طالح، إلا أن (روسو) يرفض أيضاً - بعكس (سبينوزا) - أن يصف هذا العمل بوصف عقلاني أو لاعقلاني. فقد لاحظ (روسو) أن الصعوبة لا تكمن في الفاعلين فحسب، ولكنها تكمن في الأوضاع التي يواجهونها أيضاً. بينما لا يتجاهل (روسو) أبداً الدور الذي يلعبه الجشع والطموح في تولد الصراع وتطوره[1]، يوضح تحليلُ (روسو) مدى حتمية

(1) A Lasting Peace, tr. Vaughan, p. 72.

الصراع في الشؤون الاجتماعية للبشر.

وباختصار، فإن الاقتراح بأن اللاعقلانية سبب مشاكل العالم كلها – بينما لا يعرف عالمُ الناس العقلانيين الكُمّل خصومات ولا صراعات – هو، كما أشار (روسو) ضمناً، اقتراح صحيح ولكنه غير ذي صلة. وبما أنه لا يمكن تعريف العالَم بلغة الكمال فإن المشكلة الحقيقية، والمتمثلة في كيفية الوصول إلى أقرب نقطة من التناغم في النشاط التعاوني والتنافسي، موجودة معنا دائماً، ولا تُحل بمجرد تغيير الناس نظراً لانتفاء إمكانية الكمال. وهكذا يكون (روسو) قد جعل من الممكن الاستغناء عن اثنين من افتراضات (سبينوزا) و(كانط). إذا كان الصراعُ نتيجةً ثانوية للتنافس ولمحاولات التعاون في المجتمع، فمن غير الضروري إذن أن نفترض أن الحفاظ على الذات هو الدافع الوحيد لدى الإنسان؛ إذ أن الصراع ينجم عن مجرد السعي لأي هدف – حتى ولو حاول المرء أن يتصرف في سعيه وفقاً لضرورة (كانط) الحتمية.

يشير (روسو) في الصفحة رقم 91 إلى الناس بوصفهم «جائرين، حيث يتمسكون بمصالحهم الخاصة ويجعلونها فوق كل شيء». وهذا يثير مسألة العلاقة بين التصور الثالث والتصور الأول، وهو ما سنتناوله بالنقاش لاحقاً في الفصل الثامن.

من الطبيعة إلى الدولة

في حالة الطبيعة يكون الناس، عند (روسو) كما هو عند (سبينوزا) و(كانط)، محكومين «بالغريزة»، و«البواعث الجسدية المادية»، و«حق الشهية»؛ وتكون «الحرية ... مُصانة بقوة الفرد فحسب». ولا تُلزم الاتفاقاتُ أحداً لأنه «في غياب الزواجر الطبيعية تكون قوانين العدالة غير فعّالة بين الناس». وحتى الزراعة تكون مستحيلة دون حماية القانون المدني، ويتساءل (روسو) قائلاً: إذ من هو «السخيف الذي سيتحمل مشقة حراثة الأرض التي يمكن لأول شخص قادم أن ينتزع محصولها؟». من المستحيل أن يكون المرء بعيد النظر أو مُدخِراً نظراً لانتفاء إمكانية وجود أي التزام باحترام مصالح الآخرين وحقوقهم وممتلكاتهم في غياب التنظيم الاجتماعي. ولكن من المرغوب فيه أن يكون المرء بعيد النظر ومقتصداً[1]، فذلك مما يسهل المعيشة؛ بل هما (بعد النظر والاقتصاد) ضروريان أيضاً، وذلك لأن تكاثر السكان يضغط على كميّة الطعام المتوفرة في ظلّ نمطٍ إنتاجٍ معين. وهكذا، يتحد بعضُ الناس ويضعون قواعد تحكم الأوضاع

(1) Social Contract, pp. 18-19 (Book I, ch. viii); p. 34 (Book II, ch.vi).

التعاونية والتنافسيّة ، وينظمون أداة لتنفيذ تلك القواعد. بينما يُجبَرُ أناسٌ آخرون على اتباع هذا النمط الجديد وذلك لأن من هم خارج المجتمع المنظم - وبسبب عدم قدرتهم على التعاون بفاعلية - لا يستطيعون الوقوف في وجه كفاءة جماعة متحدة تتمتع بمنافع التقسيم الاجتماعي للعمل[1].

من الواضح أن الإنسان يجني مكاسبَ ماديّة عند انتقاله من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية. ولكن هنالك في هذا الانتقال ما هو أكثر من مجرد مكتسبات مادية. يوضح (روسو) ذلك في باب موجز في كتابه العقد الاجتماعي، وقد تابعه (كانط) فيما بعد عن كثب. يقول (روسو): «إن عبور الإنسان من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية يُنتجُ تغيراً هائلاً في الإنسان من خلال إحلال العدالة في تصرّفه محل الغريزة، ومن خلال تهذيب أفعاله بالصبغة الأخلاقية التي كانت تفتقر إليها قبل ذلك». لقد كان الإنسان يتمتع بحرّية طبيعية قبل نشوء الحالة المدنية، فقد كان له حقّ في كل ما

---

(1) Inequality, pp. 212, 249-52.

مما يثير الاهتمام على نحو خاص التطورُ الديالكتيكي الذي ينجم فيه عن كل خطوة تجاه الحالة الاجتماعية مصاعب وشبهُ كوارث.

يمكنه الحصول عليه. تلك الحرية الطبيعية يتركها الإنسان عندما يدخل في الحالة المدنية. وفي مقابل تركه لتلك الحرية الطبيعية يحصل الإنسان على «الحرية المدنية وملكية كل ما يقتنيه ويحوزه»، تصبح الحرية الطبيعية حرية مدنية؛ والاقتناءُ والحيازة يصبحان مُلكيةً. إضافة لذلك، «يكتسب الإنسان في الحالة المدنية الحرية الأخلاقية التي وحدها تجعله سيّد نفسه حقاً؛ إذ أن باعث الشهية المجرد هو الاستعباد، بينما طاعة القانون الذي نفرضه نحن على أنفسنا هو الحرية[1]».

الدولة بين الدول

عند (روسو)، و(كانط) أيضاً، تسهم الحالة المدنية في جعل الحياة الأخلاقية أمراً ممكناً، مع أن (روسو) يرى، على غرار (أفلاطون) و(أرسطو) تقريباً، أن هذا الإسهام إيجابي. ولكن ماذا عن الحالة بين الدول المدنية ذاتها؟ عند هذه المرحلة، يرجع (سبينوزا) إلى التحليل الذي طبّقه على الأفراد في حالة الطبيعة، حيث اعتقد أن الصراع نشأ من العقل الناقص لدى الإنسان. كذلك رجع (كانط) إلى تحليله

(1) Social Contract, pp. 18-19 (Book I, ch. viii).

للصراع الأصيل بين البشر، ولكن تفسير (كانط) احتوى كُلاًّ من طبيعة الوحدات المتصارعة وبيئتهم المحيطة. تتشابه تفسيرات (روسو) و(كانط)، إلاّ أن تفسير (روسو) أكثر ترابطاً واكتمالاً.

إن مُنَظِّر العقد الاجتماعي – سواءً كان سبينوزا أو هوبس أو لوك أو روسو أو كانط – يُقارن سلوك الدول في العالم مع سلوك البشر في حالة الطبيعة. فحالة الطبيعة – المُعَرَّفة بأنها الوضع الذي تتعايش فيه الوحدات الفاعلة، سواءً كانوا بشراً أو دولاً، في غيابِ سلطةٍ فوقهم – يمكن إسقاطها على الدول في العالم الحديث تماماً كما أسقطت على البشر الذين يعيشون خارج الحالة المدنية. ومن الواضح أن الدول لا تعترف بسيدٍ عامٍ فوقَها، ولكن هل من الممكن وصف الدول بأنها وحداتٌ فاعلة؟ ينبغي علينا أن نفحص هذا السؤال قبل أن ندرس الوصفَ التخطيطي الذي يقدمه (روسو) لسلوك الدولة بين الدول.

يستعمل (روسو) أحياناً – على غرار (سبينوزا) – تناظرين وظيفيين تمثلا في شركة الاتحاد الاحتكاري وفي التناظر العضوي. أما التناظر الأول فمتضمن في قوله بأنه ليس بوسع

صاحب السيادة أن يفعل أيّ شيء من شأنه أن ينتقص من الوجود المستمر للدولة. تتمثل غاية الدولة في «الحفاظ على أعضائها وعلى رخائهم»[1]. وأما التناظرُ العضويُ فهو ظاهرٌ في قوله بأنه «يمكن اعتبار الهيئة السياسية بفرديتها جسماً حيّاً منَظَماً يشبه الإنسان». ويترتب على وصفها بالكائن الحي أن تكون «أخطرُ مهامّها الحفاظ على بقائها»[2]. على أية حال، يُحذر (روسو) من أن هذا التماثل مستخدمٌ على نحوٍ فضفاض. فتطابُقُ الدافع لدى الفرد مع الدافع لدى الدولة مصادفة محتملة، وهو ليس افتراضاً ضرورياً كما يرى (سبينوزا). ويُعرّف (روسو) بحذر بالغ ما يعنيه عندما يصف الدولة بأنها وحدة مكتملة بالإرادة والهدف.

في هذا الصدد يُميز (روسو) بين قضيتين: الأولى، الدول الكائنة كما نجدها، والثانية، الدول التي تنشأ وفق ما ينبغي أن تكون عليه. ففيما يتصل بالقضية الأولى، يُفصِح (روسو) عن أنه لا يمكن أن توجد أية قرينة تدل على تطابق مصلحة

(1) Ibid., pp. 16-17 (Book I, ch. vii); p. 83 (Book III, ch. ix).

(2) Political Economy, p. 289; Social Contract, p. 28 (Book II, ch. iv).
Cf. Montesquieu, The Spirit of the Laws, tr. Nugent, Book X, ch. ii:
«إن حياة الحكومات تشبه حياة البشر. فللبشر الحق بالقتل في حالة الدفاع الطبيعي؛ وللحكومات الحق بشن الحرب لحماية أنفسها».

الدولة مع فعل صاحب السيادة (العاهل). فعلاً، سيكون الأمر مستغرباً في أكثر الدول إذا تطابقت مصلحة الدولة مع فعل العاهل، وذلك أن أغلب الدوافع المحركة للعاهل تتمثل بالتوافه الشخصية والجشع نظراً لعدم اهتمامه بمصالح دولته. حتى بالنسبة لدولٍ كهذه، فإن التناظرين، العضوي والشراكة، لا يحظيان إلا بتطبيقٍ محدود، وذلك لأن الدولة بهذه الطريقة لا تزال وحدة. فما دام العاهل يحتفظ بسلطة كافية، فإنه يُنفذُ إرادته كما لو أنها إرادة الدولة. وهذا يوازي فكر (سبينوزا) الذي يفترض وجوبَ اعتبار الدولة المتصرفَ بالنيابة عن كل أعضائها في العلاقات الدولية. أما (روسو) فيضيف إلى ذلك تحليلاً – يكمله ويثبته تاريخ القومية اللاحق – يكشف عن إمكانية أن تصبح الدولة وحدة واحدة بشكل أعمق مما تستطيع فلسفة (سبينوزا) إدراكه. ما يحاول (روسو) إثباته هو أن الدولة ستقوم في ظل شروط معينة بتفعيل الإرادة العامة في قراراتها، وتُعَرَّفَ الإرادة العامة بأنها: قرارُ الدولة في فعل ما هو «أفضـل» لأعضائها جمعياً. إذن، تتحقق وحدة الدولة عندما تتوفر الشروط الضرورية لتفعيل الإرادة العامة.

بالكاد يستطيع المرء أن يشتق إجابة على المسألة التي تهم (روسو) من هذه الصيغة التجريدية: ما الظروف التي في ظلها ستحقق الدولة وحدتها التي يرغب بها (روسو)؟ من حسن الحظ أنه يَسهُل جعل صيغة (روسو) صيغة متماسكة. فهو يقول إن روحَ الخدمة العامّة أو حب الوطن يمثل الأساس الضروري للدولة الصالحة. ففي القبيلة البدائية كان الاعتماد الاقتصادي المتبادل والضغوط من خارج القبيلة يفضيان إلى التضامن الجماعي. لقد كان (روسو) يخشى، في خضم تعقيدات القرن الثامن عشر الهائلة، من فقدان روح التضامن تلك التي كانت موجودة في الجماعات الاجتماعية أو السياسية التي عاشت في فترات زمنية أكثر بساطة. حيث كتب يقول «لا وجود بعد اليوم لفرنسيين أو ألمان أو إسبان أو إنجليز...، وإنما هنالك أوروبيون فحسب». إذ أن الجميع لديهم نفس الميول والعواطف والأخلاق وذلك لأن أيّاً منهم لا يتلقى تشكيلاً متميزاً لشخصيته من قِبَلِ مؤسساته الوطنية[1]. ويعتقد (روسو) أن حب الوطن يُعاني من خطر

(1) Considèrations sur le Gouvernment de Pologne, in Vaughan, ed. The Political Writings of Jean Jacques Rousseau, II, 432. The fol lowing, used below, are also cited from this work: Project de Con stitution pour la Corse and extracts from Émile.

الضياع في صخب العواطف المضادة الناشئة من المصالح دون القومية والمصالح عبر القومية. كيف يمكن لحب الوطن أن ينمو ويكبر وسط المصالح الأخرى الكثيرة؟ هذا هو السؤال الذي يطرحه (روسو). ويجيب عليه قائلاً: «لو رُبيَ الأطفال عموماً في حضن المساواة، لو أنهم تشربوا بقوانين (الدولة) ومفاهيم الإرادة العامة، لو عُلِموا أن يحترموا هذه الأشياء أكثر من كل شيء، لو أحيطوا بأمثلة وأهداف ودوافع تذكرهم دائماً بالأم الحنون التي أرضعتهم وربّتهم وبالحب الذي تكنه لهم، وتذكرهم بالمنافع النفيسة التي يتلقونها من هذه الأم، وبالدَين الذي يدينون به لها، لو حصل هذا فإنهم دون شك سيتعلمون مُراعاة بعضهم كالأخوة دون أن يطلبوا أيّ شيءٍ يتناقض مع إرادة المجتمع، وسيتعلمون استبدال أفعال الناس والمواطنين مكان الثرثرات السفسطائية العقيمة والمؤلمة، وسيتعلمون مع الوقت كيف يصبحون حمُاة وآباء للوطن الذي طالما كانوا أطفاله»[1]. في مثل هذه الدولة يزول الصراع وتتحقق الوحدة لأن المساواة - من وجهة نظر سلبية - تمنع نموّ تلك المصالح الثانوية القاتلة لوحدة الدولة؛ ولأن غرس الشعور العام في المواطن - من وجهة نظر

(1) Political Economy, p. 309.

إيجابية - يمنحُهُ روحَ الإخلاص والتفاني وتكريس نفسه لرفاه الجميع[1]. فإرادة الدولة هي الإرادة العامة؛ ولا توجد مشكلة شقاق أو صراع.

من الملائم في دراسة السياسة الدولية أن ننظر إلى الدول بوصفها وحدات فاعلة. فالكلام عن الدولة بوصفها فاعلة يثير، في الوقت نفسه، اضطراباً في الفطرة السليمة، فالدولة - بعد هذا كله - فكرة مجردة، وبالتالي، فهي غير حيّة. إن هذه النقطة هامة لأية نظرية في العلاقات الدولية وبخاصّة للتصور الثالث. لكن ما مدى قابلية التطبيق العام لأفكار (روسو) على هذه المشكلة؟

علّق الفقيه اللغوي (إريك بارتردج) Partridge على الميل الشائع لدى الشعوب البدائية إلى وصف أنفسهم بأنهم «الناس» أو «الشعب» وهي ألقاب وتسميات تنطوي على أنهم أفضل من الجماعات الأخرى التي تشبههم وأنهم

---

(1) للاطلاع على أهمية المساواة، انظر:
Considèrations sur le Gouvernment de Pologne, especially II, 436, 456; Projet de Constitutions pour la Corse, II, 337-38; and Political Economy, p. 306.

للاطلاع على أهمية بناء حب الوطن، انظر:
Considèrations sur le Gouvernment de Pologne, especially II, 437.

متميزون عنها[1]. ووجد المؤرخ اليوناني القديم (هيرودوت) Herodotus أن الفارسيين كانوا يعتبرون أنفسهم شعباً متفوقاً، وكانوا يرتّبون أهلية الشعوب الأخرى للتفوق بحسب قربها الجغرافي منهم[2]. ومن الأمور المألوفة في الأدب الهيلليني أن الإغريق طبّقوا الفكرة ذاتها على أنفسهم، كما كان اليهود واثقين من أنهم هم شعب الله المختار. والشعور المُعبَر عنه هنا هو الفكرة العاطفية للجماعة أو الحب المحلّي للوطن. كانت هذه العاطفة أو الشعور الوطني قبل القرن الثامن عشر مقصورة إمّا على جزء صغير من السكان المنتشرين في مساحة كبيرة نسبياً، وإما مقصورة على نسبة كبيرة ممن يعيشون في مساحة صغيرة نسبياً. ونجد في فرنسا مثالاً على الحالة الأولى حيث تحالف الملك والنبلاء ورجال الدين لمقاومة تدخل البابا بونيفيس الثامن في مسائل اعتبرها الملك

(1) Partridge, «We Are The People,» in Here, There, and Everywhere, pp. 16-20. Cf. «War,» in Sumner, War and Other Essays, ed. Keller, p. 12:

«ربما تسعة أعشار الأسماء التي تطلقها القبائل المتوحشة على أنفسها تعني 'الرجال'، أو 'الرجال الوحيدون'، أو 'الرجال الرجال'؛ بمعنى أننا رجال، والبقية شيء آخر».

(2) The History of Herodotus, tr. Rawlinson, I, 71.

وحلفاؤه مسائلَ داخلية. أما الحالة الثانية فنجد مثالاً عليها في الشعور المدنيّ في دول المدن الإغريقية وفي بعض قرى خلال العصور الوسطى.

لم يكن للشعور الوطني الجماعي معنىً خاص فيما يتصل بتحليلنا إلى أن صار هذا الشعور – كما يقول (س. ج. هـ. هيز) Hayes – مرتبطاً بالتابعية القومية بوصفها مثلاً أعلى. عندها تكونت لدينا حقيقة القومية الحديثة ذات الأهمية العظيمة. ويؤكد (هانز كون) Kohn استحالة القومية بدون فكرة السيادة الشعبية؛ وأن ازدهارَ القومية مرادفٌ لاندماج الكتل البشرية في شكلٍ سياسي عام[1]. ومثل هذا الاندماج هو المثل الأعلى لكتابات (روسو) السياسية، ولكنه اعتقد، كما اعتقد (أفلاطون)، أنها غير ممكنة إلا ضمن منطقةٍ ضيقة ومحددة – هي دولة المدينة[2]. وبتطور التكنولوجيا الحديثة

---

(1) Hayes, Essays on Nationalism, p. 29; Kohn, The Idea of Nationalism, pp. 3-4.

(2) قارن النصيحة التي يسديها في:
Considèrations sur le Gouvernment de Pologne, II, 442: «Commencez par resserrer vos limites, si vous voulez reformer votre Gouvernement.»
«إذا كنت تريد الحكومة من أجل الإصلاح، فابدأ بتشديد القيود على نفسك».

وبخاصة استعمالها لتطوير وسائل النقل والاتصال، صار من الممكن التفكير في المصالح الفردية بوصفها مكملّة لبعضها بشكل مُحكم – حتى وإن لم تستخدم الوسائل التي ظن (روسو) أنها ضرورية لبلوغ هذه النتيجة – انتشر في مناطق أكبر مما تصوره (روسو) يوماً. لقد تغيرت درجة النشاط، ولكن الفكرة لم تتغير.

ولا تنطوي فكرة القومية على اعتبار الولاء للشعب (أو للأمة) الولاءَ الوحيد. ففي القرون الأخيرة، تأكدت بشكل مطرد حقيقة تزايد شعور أغلب الناس بالولاء للدولة بحيث طغى على ولائهم لأية جماعة أخرى تقريباً. لقد شعر الناس في فترة ما بالولاء للكنيسة التي جعلتهم مستعدين للتضحية بأرواحهم من أجلها في الحرب. كما شعرت جماهيرُ الناس في العصور الحديثة بنفس الولاء للدولة القومية. تفسح القومية الحديثة مجالاً للاستثناء، ولكن نادراً ما تسببت تلك الاستثناءات في إنكار الادعاء الأساسي للشعب بولاء مواطنيه.

يمكن للقوة الجاذبة التي تتمتع بها القومية أن تفسر سببَ اعتبار الدول وحدات. على أية حال، من غير الضروري

أن يبني المرءُ تحليلَه كله على أساس هذه النقطة. فقد أوضح (روسو) أن التحليل الذي يقدمه سيكون ملائماً في إحدى حالتين: (أ) إذا كانت الدولة وحدة وأمكن بقدر من الملاءمة إطلاق وصف «عضوية» عليها. وقد أصبحت هذه حقيقة واقعة – مع أن (روسو) لم يتنبأ بها – في كثير من الدول التي قصرت في معظم المناحي الأخرى عن بلوغ مثله الأعلى. (ب) إذا كانت الدولة وحدة فقط، بمعنى أن سلطة ما في الدولة قد ثبتت نفسها بهذه الصفة فحسب، بحيث تكون قراراتها مقبولة بوصفها تمثل قرارات الدولة.

يمكن وصف هذا الوضع في أية دولة حقيقية كما يلي: تُرسم السياسة باسم الدولة وتُقدم للبلاد الأخرى على أنها – ولنستخدم هنا مصطلح (روسو) – الإرادة العامة للدولة. أما المُنشَقون داخل الدولة فأمرهم محمول على اعتبارين اثنين: عدم قدرتهم على استجلاب القوة العسكرية الكافية لتغيير القرار؛ واعتقادهم – القائم على أساس المصلحة المدركة والولاء العرفيّ – بأنه من صالحهم على المدى الطويل أن يسايروا القرار القومي وأن يعملوا على تغييره من خلال الطرق المقبولة والمقررة. وبمقاييس (روسو)، كلما تناقص

صلاحُ الدولة تزايدت أهمية الاعتبار الأول، وفي أقصى الأحوال تتمثل وحدة الدولة في السلطة الصريحة التي يتمتع بها العاهل بحكم الأمر الواقع de facto. ومن الناحية الأخرى، كلما تزايد صلاحُ الدولة أو – نستطيع أن نضيف الآن – كلما كانت أكثرَ قومية، زادت كفاءة الاعتبار الثاني، وفي أقصى الأحوال تكون موافقةُ المواطنين على السياسة الخارجية التي شكلتها الحكومة موافقةً كاملة. في كلتا القضيتين تظهر الدولة لبقية الدول بوصفها وحدة. ولا يمكن الاستمرار باعتبار أية «دولة» تقع خارج الأوصاف السابقة على أنها وحدة، وذلك لغايات التحليل السياسي الدولي، ولكن بما أنها ستكف أيضاً عن كونها دولة، فإن ذلك لن يفضي إلى تعقيد مشكلتنا. وهكذا تصبح بعضُ المسائلِ مسائلَ سياسة خارجية؛ وبعض مسائل السياسة الخارجية هذه تستلزم خياراتٍ فردية؛ وبعض هذه الخيارات تتطلب دعم الدولة ككل، وإلا فإن الدولة تتلاشى، وتتلاشى معها مشكلة وحدة الدولة. وإذا كان هناك دولة، فهناك سياسة خارجية، وينبغي على الدولة في السياسة الخارجية أن تتكلم بصوتٍ واحدٍ إذا اقتضى الأمر.

هنالك اعتبارٌ آخر يُفضي بالشعب إلى التصرف كوحدةٍ بثبات أكبر مما يقترحه التحليل السابق. تزداد في أوقات الأزمات، وبخاصة في أزمة الحرب، احتمالية نجاح تحقيق تأييدٍ بالإجماع للسياسة الخارجية. يقوي الجبهةَ الموحدةَ مشاعرُ الأفراد، واعتقادُهم بأن أمنهم يعتمد على أمن دولتهم. كما تقويها إجراءاتُ الدولة التي تعاقب الخائنين وتثيب الوطنيين الذين كانت وطنيتهم أكثرَ فاعلية أو إثارة. وهذه الأمور تفرضها ضغوطٌ من داخل المجتمع: كهيجان مجموعة المنشدين في مسرحية (أرسطوفان) المسماة «الأخارنيون» The Acharnians وذلك كردّ فعل على قيام (ديكابولس) بالدفاع عن أعداء (أثينا)، ويظهر هذا الغضب والهيجان في كل مجتمع يعيش تجربة الحرب.

باختصار، فإن وحدة الشعب لا تغذيها العوامل المحلية فحسب، بل تغذيها أيضاً العداواتُ التي غالباً ما تقع ضمن العلاقات الدولية. ولا تنبع أهمية مثل تلك العداوات من إفرازها مشاعر الكره والبغض بين الأفراد في بلاد مختلفة، وإنما تنبع من قيام الدولة بتعبئة وتحريك الثروات والمصالح والعواطف لدعم سياسة حربيّة. قد تزيد مشاعرُ العداء

المغروسة في فترة سابقة من احتمالية صنع سياسةٍ حربيةٍ، وقد تزيدُ أيضاً من فرص نجاحها. ولكن الحرب تتواصل حتى وإن رغب جنديُّ المشاة بأن يكون في أي مكان آخر غير الجبهة وأن يفعل أي شيء آخر غير إطلاق النار على عدوّه. فالأفراد يشتركون في الحرب لأنهم أعضاءُ في دولهم. هذا هو موقف (روسّو) حيث يقول «إذا كانت الحرب ممكنة بين «الكيانات المعنوية» فقط [أي الدول هنا]، فإن هذا يقتضي ألا يكون لدى المتحاربين سببٌ للنزاع مع أفراد العدو». إذ تشن دولةٌ ما الحربَ على دولة أخرى. وتتمثل غاية الحرب في تدمير دولة الخصم أو تغييرها. وإذا أمكن تفكيك دولة الخصم «بضربةٍ واحدة فسوف تنتهي الحرب في تلك اللحظة»[1].

لا حاجة للنظر بعيداً لإثبات صحة هذا الافتراض. لقد حاربنا ضد ألمانيا في الحرب العالمية الثانية لأنها تبعت بمجملها قيادة (هتلر)، وليس لأن كثيرين في الولايات المتحدة كانوا يُكنّون مشاعر العداء للشعب الألماني. وحقيقة أننا عارضنا الدول - وليس الأفراد - جعلت من الممكن إعادة رصّ

(1) A Lasting Peace, tr. Vaughan, p. 123. Cf. Social Contract, pp. 9-10 (Book I, ch. iv), and Montesquieu, The Spirit of the Laws, tr. Nugent, Book X, ch. iii.

الصفوف بسرعة بين الدول بعد الحرب، وهي الحقيقة التي تظهر الآن بشكل رائع في تعاون الولايات المتحدة مع قادة وشعوب الدول التي كانت في الماضي القريب أعداء ألداء لها.

نستطيع الآن العودة إلى نظرية (روسو) في العلاقات الدولية ناظرين بشكل خاص إلى الأمور التي تثير اهتمامه بشكل جوهري، والمتمثلة في البيئة السياسية وفي خصائص الدول. حيث يقول (روسو) فيما يخصّ البيئة الدولية ما يلي: «صحيحٌ أن بقاءَ الناس دائماً في سلام مع بعضهم سيكون أفضل، ولكن ما دام لا يمكن تحقيقُ هذا الأمر فسيكون كلُ إنسانٍ متأهباً لبدءِ الحرب في اللحظة التي تناسب مصلحته لأنه لا يضمن تجنبها، ولذلك يسابقُ جارَه إليها، وهذا الجار لن يتوانى بدوره عن استباق الهجوم في أية لحظةٍ تناسبه، وهكذا يكمن سببُ العديد من الحروب – وحتى الحروب الهجومية – في طبيعة الاحتياطات الجائرة والهادفة إلى حماية ممتلكات المعتدي أكثر منها وسيلة لسلب ممتلكات الآخرين. فاتباع إملاءات روح الخدمة العامة مهما كان صحيّاً من ناحية نظرية إلاّ أنه سيكون مهلكاً – من

ناحية سياسية وأخلاقية - للإنسان الذي يُصر على اتباعها تجاه العالم في الوقت الذي لا يفكر أحدٌ باتباعها تجاهه»[1].

وإطار العمل الذي تحدُث ضمنه أفعالُ الشعوب يجعل من الحكمة أمراً غيرَ مُجدٍ، لأنه لا فائدة من أن يكون المرءُ حكيماً «بينما كلُ شيءٍ متروكٌ للمصادفة»[2]، وصفة تلك الجهات الفاعلة تجعل الوضع ميؤوساً منه، بل تزيده إحباطاً. يقول (روسو): «إن حياةَ الملوكِ مكرسةُ لهدفين: توسيع سلطانهم إلى ما وراء حدود دولهم، وجعله مطلقاً ضمن تلك الحدود. وأي هدف آخر لديهم إنما يصب لخدمة أحد هذين الهدفين أو مجرد ذريعة لتحقيقهما»[3]. أما وزراؤهم «الذين عليهم يحملُ الملوكُ مهماتِهم» متى كان ذلك ممكناً، فإنهم «في حاجةٍ دائمةٍ للحرب، مُتخذينها وسيلة لإقناع أسيادهم بعدم الاستغناء عنهم، ووسيلة لإيقاع الملك في مصاعبَ لا يستطيع الفرار منها دون مساعدتهم، ووسيلة لتسيير شؤون الدولة، وفي أسوأ الأحوال يتخذون الحربَ وسيلة للحفاظ على مناصبهم»[4]. إذا كانت الحكمة في عالم كهذا أمراً غيرَ

(1) A Lasting Peace, tr. Vaughan, pp. 78-79; cf. Montesquieu, The Spirit of the Laws, tr. Nugent, Book X, ch. iii.

(2) A Lasting Peace, tr. Vaughan, p. 88.

(3) Ibid., p. 95.

(4) Ibid., p. 100.

مُجدٍ، فإن سلامة العقل لا شك خطيرةٌ، «فأن تكون عاقلاً في عالمٍ من المجانين هو بحد ذاته ضربٌ من الجنون»[1].

أما بخصوص العلاقات بين الدول الكائنة كما نجدها، فإن ما قاله (روسو) لا يزيد شيئاً على ما هو موجود في فكر (سبينوزا) و(كانط)، مع أنه في معظم القضايا يصوغ القولَ بشكلٍ أفضل منهما. ولكن هل وجودُ عددٍ من الدول الصالحة – سواءً كان الصلاح مُعرفاً بحسب مقياس (كانط) القضائي أم بحسب معايير (روسو) الأشمل – يقدمُ أية إضافة لعالمٍ يسعى إلى السلام؟ لقد ردّ (كانط) عن هذا السؤال بالإيجاب، أمّا (روسو) فكان ردُهُ نافياً. إن إرادة الدولة – التي تكون في حالِ كمالها عامةً لكل مواطن – إذا بُحثت بحسب صلتها ببقية العالم، فهي إرادةٌ مفردةٌ فحسب. تماماً كما هو حالُ إرادةِ شركةٍ ما داخل الدولة، فبينما تكون هذه الإرادة عامة بالنسبة للشركة، قد تكون جائرةً إذا بحثت من وجهة نظر رفاهية الدولة؛ وكذلك هو حالُ إرادة الدولة، فمع أنها مناسبة للدولة نفسها إلا أنها قد تكونُ جائرةً بالنسبة للعالَم. وهنا يقول (روسو): «وبناءً على ذلك، ليس

---

(1) Ibid., p. 91.

مستحيلاً أن تدخل جمهورية ما في حرب غير عادلة، مع أن الجمهوريةَ نفسَها ذاتُ حكمٍ صالحٍ"[1]. ولتحقيق إرادةٍ عامة للعالم، ينبغي صهر الخصوصية المنفصلة للدولة وتحويلها إلى الهدف الأسمى، تماماً كما يصر (روسو) على أن خصوصية الشركات في القطاع الخاص ينبغي أن تُستَغرق في الدولة. للشعب أن يدعي مُحقاً بأن آماله مشروعة من وجهة نظر كل الدول؛ ولكن شرعية صياغة أهداف كل دولة ستكون خاصةً بدلاً من أن تكون عامة، بصرف النظر عن نواياها[2]. وبما أن هذه هي القضية، فإن غيابَ سلطةٍ فوق الدول تسوي وتقي من الصراعات التي تنشأ حتماً من الإرادات الخاصة يعني أن

(1) Political Economy, pp. 290-91.

(2) للاطلاع على موضوع التباينات المحلية في معايير التصرف، حيث الأفكار الواردة أعلاه امتداد له، انظر:

La Nouvelle Héloise, Part II, Letter xiv, in Oeuvres completes de J. J. Rousseau, IV, 160: «Chaque coterie a ses règles, ses jugemens, ses principes, qui ne sont point admis ailleurs. L'honnête home d'une maison est un fripon dans la maison voisine. Le bon, le mauvais, le beau, le laid, la vérité, la vertu, n'ont qu'une existence locale et circonscrite.»

«لكل جماعة متآلفة قواعدها وأحكامها ومبادئها التي لا يُعتَرَف بها في مكان آخر نهائياً. فما هو بريء في منزل يعتبر مزعجاً لدى بيت الجيران. والصالح، والطالح، والجميل، والبشع، والحقيقة، والفضيلة، ليس لأي من هذه وجود إلا الوجود الجزئي المقيد فحسب».

الحربَ حتميّةٌ. واستنتاج (روسو)، الذي يشكل أيضاً لب نظريته في العلاقات الدولية، مصوغ بدقةٍ، ولكن بتجريد، في الجملة الآتية: إن وقوع المصادفات في الحوادث الجزئية ليس بالمصادفة بل هو أمر حتمي[1]. وفي المقابل، فإن هذه طريقة أخرى للقول بأنه ليس في الفوضى تناغمٌ تلقائيٌّ.

إذا كانت الفوضى هي المشكلة، إذن فهناك حلاّن اثنان فحسب:

1 - فرضُ سيطرة فعّالة على الدول المستقلة ذات النقائص.

2 - النأيُ بالدولِ عن مجال المصادفة، بمعنى أن نُعرّف الدولة الصالحة بأنها دولة على قدرٍ من الكمال بحيث لن تكون ذاتَ خصوصيةٍ بعد الآن. لقد حاول (كانط) التوصل إلى حلّ وسط من خلال جعل الدولِ صالحةً لدرجة كافية لإطاعة مجموعة قوانين يتفقون عليها طواعية دون إكراه. أما (روسو) - الذي فشل (كانط) في اتباعه في هذه النقطة - فيؤكد الطبيعة الخاصّة للدولة - بما فيها الدولة الصالحة أيضاً

---

(1) يماثل هذا القول صيغة (هيغل): «تقع المصادفات في الطبيعة من حيث هي مصادفات. أما القدر فتقع فيه الحوادث بمقتضى الضرورة».
Philosophy of Right, tr. Knox, sec. 324.

- وبذلك يُبين عدم جدوى الحلّ الذي يقترحه (كانط)[1].

كما أن (روسو) يجعل نظرية العلاقات الدولية أمراً ممكناً، نظرية تفسر بشكل عام سلوكَ الدولِ كلها، الصالحة منها أو الطالحة[2].

في مثال صيد الغزال، كانت إرادةُ صائد الأرنب، من وجهة نظره الخاصة، عقلانيةً ومن الممكن التنبؤ بها. أما من وجهة نظر بقية المجموعة، فقد كانت إرادة صائد الأرنب اعتباطية ومتقلبة لا تثبت على حال. وبالتالي، فإن ما تعتبره أية دولة إرادةً مناسبةً تماماً لمصالحها، قد يولِّد لدى الدول الأخرى مقاومةً عنيفة ضدها[3]. وتطبيق النظرية التي يقدمها (روسو) على السياسة الدولية مكتوبٌ ببلاغة ووضوح في تعليقاته على (دو سانت بيير) في مؤلفه القصير بعنوان «حالة الحرب» The State of War. يحمل التطبيق الذي يقدمه (روسو) في هذه المؤلفات في طياته التحليلَ آنف الذكر. فقد

(1) (كانط) مستعد للاعتراف بقوة هذا الانتقاد أكثر مما هو معروف عامة. وبخصوص هذه النقطة انظر الصفحات الواردة أعلاه.

(2) طبعاً هذا لا يعني القول بأن اختلاف دساتير وأوضاع الدول لا يستتبع اختلافات في سلوكها. تطرح هذه النقطة مسألة علاقة التصور الثالث بالتصور الثاني، التي سيصار لمناقشتها لاحقاً في الفصل الثامن.

(3) Political Economy, pp. 290-91.

كتب يقول إن دول أوروبا «تتلامس في نقاط كثيرة جداً بحيث لا يمكن لأية دولة منهم أن تتحرك دون أن يُفضي تحرُكُها إلى تصادمٍ مع الدول الأخرى كلها؛ والفروقات بينهم مميتةٌ جداً، نظراً لإحكام شبكة الروابط بينهم». «حتماً ستقع (الدولُ الأوروبية) في نزاعات وانشقاقات بمجرد حدوث أول تغير». وإذا سألنا لماذا «يتحتم» عليهم التصادم يجيب (روسو): لأن اتحادهم «مُشكّلٌ ومصان بواسطة المصادفة لا أكثر». فشعوب أوروبا وحداتٌ ذات إرادة متواجدة جنباً إلى جنب مع قواعد على درجة من الغموض والركاكة بحيث لا يمكنهم الاسترشاد بها. ليس القانونُ العامُ في أوروبا إلا «مجموعة من القواعد المتناقضة التي لا يستطيع شيءٌ إيصالها إلى حالة النظام وفرضها سوى حق الأقوى: بحيث إنه في غياب أي دليلٍ موثوق منه لإرشادها (أي أوروبا) يرضخ العقلُ، في كل قضية تتسم بالريبة، لإملاءات المصلحة الذاتية الآنية – التي بذاتها تجعلُ الحربَ محتومة، حتى ولو رغبت كلُ الأطراف في أن تكون عادلة». في هذه الحالة، نجازف إن توقعنا حدوثَ تناغمِ مصالحٍ تلقائي أو اتفاقٍ تلقائي أو إن توقعنا التزاماً بالحقوق والواجبات. فهناك «اتحادٌ لأمم

أوروبا» بالمعنى الحقيقي، ولكن «نقائصَ تلك الرابطة تجعل حالَ الذين ينتمون إليها أسوأ مما لو أنهم لم يشكلوا جماعة مطلقاً»[1].

والأطروحة واضحة، فقد كانت الفترة السابقة لنشوء المجتمع أسوأ وأدمى مرحلة في التاريخ بالنسبة إلى الأفراد. عند تلك اللحظة من التاريخ كانوا قد فقدوا مزايا المتوحش دون أن يكتسبوا مزايا المواطن. والمرحلة الأخيرة من مراحل حالة الطبيعة هي بالضرورة حالة حرب. وشعوبُ أوروبا تخوض الآن تلك المرحلة الأخيرة[2].

إذن، ما الذي يُعتبرُ سبباً: أهي الأفعالُ المتقلّبة للدول المنفردة التي لا تثبت على حال، أم النظامُ الذي يتواجدون ضمنه؟ يؤكد (روسو) الإجابة الثانية:

«يستطيع كل شخص أن يرى أن ما يُوَحِّد أي شكل من أشكال المجتمع هو مجموعة المصالح المشتركة، وأن ما يفكك

(1) A Lasting Peace, tr. Vaughan, pp. 46-48, 58-59. Cf. Inequality, pp. 252-53, and Émile, II, 157-58.

(2) A Lasting Peace, tr. Vaughan, pp. 38, 46-47.

ففي الصفحة 121 يميز (روسو) بين «حالة الحرب» المتواجدة دوماً بين الدول، وبين «الحرب بمعناها الحرفي» التي تكشف عن نفسها في النية المبيتة لتدمير دولة العدو.

هذا المجتمع هو تضارب تلك المصالح؛ وأن كلاً من النزعتين يمكن تغييرها أو تكييفها من خلال ألف حادث؛ وأنه ينبغي، بالتالي، أن تتوفر سلطة قسرية فور تأسيس مجتمعٍ ما كي تقوم بتنسيق أفعال أعضائها وإضفاء صِفَتَي التماسك والثبات — اللتين لا يستطيع الأفراد التحلّي بهما من تلقاء أنفسهم — على مصالحهم المشتركة وواجباتهم المتبادلة»[1].

ولكن تأكيد أهمية البنية السياسية لا يعني التقليل من أهمية الأفعال التي تُحدِثُ الصراعَ وتفضي إلى استعمال القوة العسكرية. فالأفعال المحددة بعينها هي الأسبابُ المباشرة للحرب[2]. والحربُ هي البنية العامة التي تتيح وجودَ الدول، كما تتيح لها إنزال الكوارث بنفسها. وعملية اجتثاث بقيّة ما تبقى من آثار الأنانية وسوء الطبع والغباء الموجودة في

(1) Ibid., p. 49.

(2) يقدم (روسو) في المرجع السابق، في الصفحة 69 منه، قائمة شاملة بمثل تلك الأسباب.

Cf. Social Contract, p. 46 (Book II, ch. ix):

«هناك دول معروفة مؤسسة على هذا النحو، بحيث دخلت ضرورة الفتح ضمن دساتيرها نفسها، وكانوا مجبرين على التوسع بشكل دائم من أجل الحفاظ على أنفسهم».

Cf. also Political Economy, p. 318; Montesquieu, The Spirit of the Laws, tr. Nugent, Book IX, ch. ii.

الشعوب ستعمل على قيام سلام دائم، ولكن المحاولة المباشرة لاجتثاث كل الأسباب المباشرة للحرب دون تغيير بنية «اتّحاد أوروبا» هي محاولة طوباوية.

ما التغيير المطلوب إجراؤه على البُنية؟ يرفض (روسو) رفضاً قاطعاً فكرة أن الفدرالية الطوعية – كالتي اقترحها (كانط) مؤخراً– قادرة على حفظ السلام بين الدول. وبدلاً من ذلك، يقول (روسو) إنه لا علاج لمشكلة الحرب بين الدول «إلاّ في شكل حكومة فدرالية، بحيث ينبغي عليها توحيد الشعوب بروابط تشبه تلك التي توحّد الأفراد داخل تلك الدول، على أن لا تتفاوت مواقعهم تحت سلطة القانون»[1]. لقد قدّم (كانط) عروضاً مشابهة لهذه القضية عند دراسته لمثل تلك الفدراليّة، لإصلاح الدول من خارج واقعها المعيش فحسب. أما (روسو)، فهو لا يُجري أيّ تعديل على مبدئه، كما هو واضح في النص التالي حيث تُناقِضُ كلُ نقطة فيه برنامجَ (كانط) للفدرالية السلمية:

«ينبغي على الفدرالية [التي ستحل مكان «الرابطة الحرة والطوعية التي توحِّد دول أوروبا في الوقت الحاضر»] أن

(1) A Lasting Peace, tr. Vaughan, pp. 38-39.

تضم في عضويتها كلَ القوى «الدولية» الهامّة؛ ينبغي أن يكون لهذه الفدرالية هيئة تشريعية، ذات سلطاتٍ تمكنها من إصدار القوانين والأوامر الملزمة لكل أعضائها؛ كما ينبغي أن يكون للفدرالية قوة قسرية قادرة على إرغام كل دولة على طاعة قراراتها العامّة من أوامر أو نواهي؛ وأخيراً ينبغي أن تكون هذه الفدرالية قويّة وصلبة لدرجة كافية للحيلولة دون انسحاب أي عضوٍ يشعر أن الانسحاب يتفق مع رغبته عندما يدرك أن مصلحته الخاصة تتعارض مع مصلحة الهيئة ككل»[1]. ومن السهل أن نجد ثغراتٍ في الحل الذي يقدمه (روسّو). فأكثر النقاط المعرضة للطعن يكشفها السؤال التالي: كيف يمكن للفدرالية أن تفرض القانونَ على الدول التي تتألف منها دون شن حرب ضدها، وما هي احتمالية أن تبقى القوة العسكرية الفاعلة في صف الفدرالية؟ وفي الإجابة عن هذا السؤال يقول (روسو) إن دول أوروبا تعيش حالة توازنٍ كافية لمنع أية دولة أو مجموعة دول من الهيمنة على البقية. ولهذا السبب، فإن هامش القوة الضروري سيكون دائماً بيد الفدرالية نفسها. فأفضل تقييم نقدي

(1) Ibid., pp. 59-60.

للضعف المتأصل في فدرالية الدول التي ينبغي أن يسري القانون فيها على الدول الأعضاء، موجودٌ في المؤلَف الموسوم بـ«الأبحاث الفدرالية federalist papers.» فالأطروحات التي تشملها تلك الأبحاث مقنعة، ولكن لا حاجة لمراجعتها هنا. والضعف العملي الذي ينطوي عليه الحلُّ الذي يُقدمه (روسو) لا يحجبُ جدارة تحليله النظريّ للحرب من حيث هي نتيجة للفوضى الدولية.

خاتمة

يقدم هذا الفصل تفسيراً أساسياً للتصور الثالث الخاص بالعلاقات الدولية. أما فيما يخص وجود أسسٍ هامة ينبغي تغطيتها، فهذا ما توضحه نقطتان:

النقطة الأولى، ليست هناك علاقة منطقية واضحة بين الاقتراح بأنه «في الفوضى لا يوجد تناغمٌ تلقائي»، وبين الاقتراح بأن «الحربَ حتميةٌ بين الدول المستقلة»، وقد تم تقديم هذين الاقتراحين في هذا الفصل من الكتاب.

أما الفصل المقبل فسوف يسعى لإيضاح علاقة هذين الاقتراحين مع بعضهما، ومع التصور الثالث.

أما النقطة الثانية، فبالرغم من أنه قد اتضح الآن وجودُ اعتمادٍ متبادلٍ هامٍ بين التصورات الثلاثة، إلاّ أننا لم ندرس بعد بشكل منهجي مشكلة إقامة علاقة متبادلة بينها. فهذه المشكلة ستُعالَج في الفصل الثامن.


Twitter: @ketab_n

الفصل السابع:

بعض مضامين التصور الثالث

أمثلة من الاقتصاد والسياسة والتاريخ

ما دامت هناك أمم وإمبراطوريات، مهيأة كلها للقضاء
على من ينافسها بكل قسوة، فلا بدَّ أن يتهيأ كلٌّ منها
للحرب.
(فرويد، الحضارة والحرب والموت)

هناك مقصدان للدراسة ينطوي عليهما النص الافتتاحي لهذا الفصل، أحدهما ذو مضمون إيجابي والثاني ذو مضمون سلبي. أما إيجابياً، فلكي تُضطر البلدان ذات الميول المسالمة للتسلح، ينبغي أن تكون بعض البلدان الأخرى مهيأة وراغبة باستخدام القوة العسكرية لكي تجعل إراداتها هي المسيطرة. وسلبياً، ينبغي أن تغيب السلطة التي بوسعها أن تمنع الاستعمال أحادي الجانب لمثل تلك القوة. إذا كان هذان الشرطان - الإيجابي والسلبي - متوفرين، فمن المنطقي القول بأنه ينبغي على البلدان المسالمة الاهتمام بوضعها

التسليحي، لا رغبةً في اغتنام شيء من الحرب، ولكن لرغبتها في منع وقوعها ولحماية نفسها في حال وقوعها.

هل تستخدم القوة العسكرية أو يُهَدد باستخدامها داخل الدول أو بينها لأن بعض البشر أو بعض الدول أشرار؟ ربما، ولكن ليس لذلك السبب وحده؛ فالبشر الصالحون أو الدول الصالحة نفسها يلجأون إلى القوة في تعاملاتهم عندما يقتضي الأمر ذلك. إذن، هل تحدث الحرب بسبب الاختلاف القائم بين الدول، الصالح منها أو الطالح؟ عندما سئل (فرانسيس الأول) عن سبب الخلافات في الحروب المتواصلة بينه وبين صهره (تشارلز الخامس)، أجاب مفترضاً: «لا يوجد خلاف على الإطلاق، إننا متفقان تماماً. فكلانا يريد السيطرة على إيطاليا!»[1]، فالصلاح والفساد، والاتفاق والاختلاف يمكن أن يفضوا إلى الحرب كما يمكن أن لا يفضوا إلى الحرب. إذن، ما الذي يفسر الحرب بين الدول؟ تتمثل إجابة (روسو) بالفعل في أن الحرب تحدث بسبب عدم وجود ما يمنعها. ليس هناك بين البشر أو بين الدول أية تسوية تلقائية للمصالح. في غياب السلطة العليا تكون إمكانية تسوية الصراعات بوساطة القوة إمكانية دائمة.

(1) Cited in Schuman, International Politics, p. 261

الفوضى حالة توجب على كل دولة أن تعتمد على مصادرها وحيلها لتأمين رفاهها، فما تأثير حالة الفوضى الدولية على سياسة الدول وسلوكها؟ يمكن الإجابة عن هذا السؤال على أساس ما كتب في الفصل السادس. إلا أنه ينبغي الإجابة عنه إجابة أكمل وبصلةٍ أوثق وأدقّ. وهذا الفصل من الكتاب سيُقدّم تفصيلات إضافية، كما سيثير اعتبارات أخرى. في القسمين الأول والثاني من هذا الفصل سيُصار إلى مناقشة اثنين من الملامح العامة – ولكن المثيرة للجدل – في العلاقات الدولية، والتعرفات الجمركية وتوازن القوى، مع إبقاء العين مفتوحة على الدور التفسيري الذي يقوم به التصور الثاني. أما في القسم الأخير، منه فسيُصار إلى ربط التصور الثالث بعددٍ من شروح السياسة الدولية والتعقيبات غير النظرية عليها في الماضي والحاضر.

التعرفة الجمركية الوطنية والتجارة الدولية

قبل أن نقوم بتطبيق تحليل (روسو) على مشاكل الاقتصاد الدولي، يجدر بنا أن ندرس قضية الصراع داخل الاقتصاد الوطني. تلك القضية من شأنها أن توضح أصل الصراع،

والسيطرة الاجتماعية عليه.

تقتضي مصلحة العمال في أية مهنةٍ حمايةَ وظائفهم ورفعَ أجورهم إلى أعلى مستوىً ممكن. وغالباً ما كانت هذه المصلحة تفضي إلى مقاومة عنيدة ضد التقدم التكنولوجي المقتصد في استخدام اليد العاملة من جهة، كما أفضت إلى نشوء أنظمة تدريب مهنيّ محافظة، من جهة أخرى. إذا كانت ممارساتها التقييدية ناجحة، فإن أية مجموعة عمال سوف تحظى بعوائد على خدماتها أعلى نسبياً من عوائد خدمات مجموعات عمال أخرى، ويكون بعضها في ميادين أقل عرضة لمثل تلك المناورات التجارية الهادفة إلى التأثير على الأسعار. والأمثلة كثيرة جداً. يتوفر أحد الأمثلة المدهشة في سلاسل الحروب ذات الحجم الصغير التي كان يشنها سائقو الشاحنات ضد المحاولات الأولى لنقل النفط بوساطة خطوط الأنابيب من حقول ولاية بنسلفانيا. ولقد كانت مصلحة العامل في حماية وظيفته وأجره الحاليين تتضارب مع مصلحة المجتمع ككل في بلوغ كمية الإنتاج حدها الأقصى لكل دولار مصروف. إذا كانت مصلحة مجموعة واحدة في المجتمع مِلحّة بشكل كافٍ وكانت

الظروف مواتية فإن هذه المجموعة سوف تقاتل - كما فعلت في بنسلفانيا - من أجل الإبقاء على الوضع الراهن. وإذا كانت مصلحة المجتمع الأوسع واضحة بشكل كافٍ، وكان المجتمع قوياً لدرجة كافية، فسوف يقوم المجتمع بالسيطرة على المجموعة المنشقّة. ومن الواضح، في المثال الذي اخترناه، أن مصالح المجتمع، في الحاضر والمستقبل، أملت على سائقي الشاحنات أن يقوموا بتسوية مؤلِمَة. وبما أن مصلحتهم الخاصة حجبت ذلك عن أعينهم، فقد نشبت حرب عصابات. إذ أن المجتمع ذا التنظيم الجيد سيستخدم وسائل متنوعة للقضاء على مثل هذا الاستخدام للقوة. وقد يشتمل القانون القائم على عقوبات، أو يمكن أن يُشرَع قانون جديد، أو تُعطى مساعدات للمتضررين مؤقتاً بهدف التملّق إليهم للاستجابة للتسوية. في معظم القضايا، كان فعلُ الذين يبحثون عن حلٍ باستخدام القوة محدوداً مادياً بافتقارهم إلى القاعدة الإقليمية وبنقص السلاح. أما من الناحية النفسية (السيكولوجية) فربما كان عملهم محدوداً بولاء اعتيادي للمجتمع الأكبر.

وحادث حقول النفط حادثٌ مُبَسّط طبعاً. إذ أن مثل

هذا الصراع لا يقع عادة على شكل مجموعة ضد مجتمع بصورة عامة، ولكنه يقع على شكل مجموعة ضد مجموعة. وكانت قوانين المجتمع، في القضية التي بين أيدينا، تدعم أرباب العمل ضد العمال. لكن حدوث الشيء نفسه في قضايا أخرى بين هاتين المجموعتين يمكن أن يجري ضد مصلحة المجتمع ككل. على أية حال، ليس المهم في الأمر وجود طريقة في الدولة لصنع قرارات صائبة وتنفيذها، وإنما المهم أن تُصنَع قراراتٌ وتُتابَع. وبالتالي، فقد جادل (هانز كيلسن) Kelsen مؤيداً لفكرة أن «العدالة فكرةٌ غير عقلانية. ومهما كان لزومها لإرادة البشر وأفعالهم فإنها غير خاضعة للإدراك. إذ لا يوجد في منظور الإدراك العقلاني سوى المصالح، وبالتالي، صراعات المصالح». من الممكن تلبية مصالح معينة على حساب مصالح معينة أخرى، أو يمكن التوصل إلى تسوية بشأنها. ولكن لا يمكن القول بأن إحدى الطرق في التعامل مع الصراع طريقة عادلة، وأن الأخرى طريقة غير عادلة[1]. في السياسة الداخلية يفضي الجدل الهام المتعلق بالإجراءات التي يمكن وصفها بأنها أفضل قليلاً أو

(1) Kelsen, General Theory of Law and State, tr. Wedberg. pp. 13-14.

أسوأ قليلاً، إلى حجب وتمويه الأهمية الكبرى المتمثلة في أنها قرار. فعلى سبيل المثال، أيهما أكثر أهمية أن تقع قطاعات الأراضي التي يغمرها البحر عند المدّ تحت سلطة الولاية أو تحت سلطة الحكومة الفدرالية، أم وجودُ عمليةٍ حكوميةٍ لتسوية ذلك النزاع. لقد كانت التسوية خاطئة من وجهة نظر بعضهم، وصائبة من وجهة نظر بعضهم الآخر، ولكن التدقيق للحظة في تلك القضية سوف يُبين لنا أن صنع قرارٍ «قسريّ» وتنفيذه مقبولٌ في معظم القضايا أكثر بكثير من تسويّة «الصواب والخطأ» عن طريق القوة العسكرية. يغدو إلزام المقولات الأخلاقية عند (كانط) عديم النفع هنا. حيث يشير علينا بأن كلا القرارين يتفق مع مبدأ العدالة، وبالتالي، فإنهما قراران مقبولان – أي ينبغي عليك ألا تلجأ للقتال من أجل ذلك، ولكن القتال هو تماماً ما يمكن أن نفعله في غياب سلطة فعّالة لصنع القرار. ويتمثل العامل الهام حتى الآن في السلطة، وليس في الإلزام الأخلاقي، طالما أن السلام هو همنا الأكبر. وفي معظم القضايا، يحظى الحل المنقوص الذي تفرضه سلطة ما بقبول أكبر بكثير من عدم وجود حلٍ على الإطلاق.

على المستوى الدولي، لا يوجد أيُّ حلّ - تفرضه السلطة - على الإطلاق. وسوف يوضح المثال التالي صعوبة تحقيق غايات المرء حيث يفتقر إلى وجود نظام للقرارات الملزمة لكل الأطراف[1]. افترض وجود بلدين، يحاول كلاهما زيادة الرفاهية الاقتصادية لمواطنيه إلى الحد الأقصى - وهو هدف صالح بذاته. سوف تزداد السلع المادية التي ينبغي على كل بلد أن يقسّمها بين مواطنيه عبر التقسيم الدولي للعمل القائم على أساس التدفق الحر للثروات والمنتجات بين البلدين. إذن، نستطيع القول إن البلدين يشكلان «مجتمعاً»، بمعنى أن مواطنيهما يشتركون في هدف عام. ولكن إذا افترضنا وجود مرونة الطلب العام من قبل البلد (أ) على منتجات البلد (ب) فإن البلد (ب) يستطيع أن يزيد من رفاهه الوطني عن طريق فرض تعرفة جمركية[2]. عندئذ، إذا كان البلد (أ) ذكياً فسوف يواجه التعرفة الجمركية التي فرضها البلد (ب) بفرض تعرفة جمركية خاصة به. ومجموع رفاه

(1) Based on Scitovszky, «A Reconsideration of the Theory of Tariffs,» in Readings in the Theory of International Trade; Robbins, The Economic Basis of Class Conflict and Other Essays in Political Economy, especially pp. 108-17; and Robbins, Economic Planning and International Order, especially pp. 311-16.

(2) البلد ب يحسن شروط تجارته.

البلدين معاً سوف يتناقص عند كل خطوة. ولكن بعد كل زيادة في التعرفة الجمركية التي يفرضها البلد (ب)، يقوم البلد (أ) بتعويض جزءٍ من خسارته التي وقعت مؤخراً عبر زيادة التعرفة الجمركية من جهته. قد يستمر هذا الأمر إلى نقطة حاسمة، من المحتمل بلوغها قبل القضاء على التجارة كليّة، بعدها لن يعود هناك أية ميزة نسبية يمكن اكتسابها من زيادات التعرفة الجمركية. يتمثل المقصد الهام في أن كل بلدٍ يسعى أصلاً إلى زيادة رفاهه فحسب. في المحصلة، أفضت التصرفات «العقلانية» أحاديّة الجانب الساعية لتحقيق غايةٍ مشروعةٍ إلى تناقص في رفاه كلا البلدين.

أليس من الواجب على البلدين التنبؤ بهذه النتيجة منذ البداية بحيث يتجنبان التنافس في الغباء؟ بعد أن سار البلدان في هذه اللعبة إلى نهايتها غير المرضية، ألن يتفقا على الرجوع إلى الوضع الأصلي والبقاء فيه؟ هذان السؤالان وجيهان إذا واصلنا افتراض وجود دولتين فحسب. إذ بوجود العديد من الدول فقد تظن أية دولة أن بوسعها أن تتجاهل الخطر الكامن في الانتقام. وتتمثل المشكلة في أنه عندما يبدأ التنافس في الإجراءات الوقائية، فإن المصلحة الآنية لكل

بلد سوف تتسبب في سيرها في تلك الإجراءات. في قصة صيد الغزال الرمزية التي يوردها (روسو)، كان الذي اقتنص الأرنب رجلاً واحداً رغم أن فعله ذاك كان يعني أن بقية الرجال سيفقدون الغزال. وفي المثال الحالي، يحاول كل بلد أن يقتنص الأرنب (الأفضلية على جيرانها) دون أن يفقد الغزال (مزايا تقسيم العمل الدولي). بناء على ذلك، هل من الصواب القول إن النتيجة نجمت عن السعي العقلاني من جانب كل دولة لتحقيق مصلحتها الاقتصادية؟ يجيب (سايتوفسكي) Scitovszky قائلاً: «إن وصف عملية رفع التعرفة الجمركية في هذه الافتراضات بأنها لاعقلانية يُماثل وصف السلوك التنافسيّ باللاعقلانية»[1].

بناءً على تحليل مشابه للتحليل السابق، يصف (ليونيل روبنز) Robbins الوقائية بأنها لاعقلانية[2]. ومن الواضح أن المنطق يفرض على (روبنز) أن يصف جهود أي فرد أو مجموعة لإحراز موقع احتكاري بأنها جهود لاعقلانية، وبالتالي، عليه أن يصف الجهد الهادف إلى بلوغ الحد الأقصى

(1) Scitovszky, «A Reconsideration of the Theory of Tariffs,» in Readings in the Theory of International Trade, pp. 375-76.
(2) Robbins, The Economic Basis of Class Conflict, p. 122.

من الأرباح بأنه جهد لاعقلاني – الأمر الذي لا ينوي (روبنز) فعله. ويفسر التباين في استعمال كلمة «عقلاني» هنا سبب اتفاق (سايتوفسكي) و(روبنز) من حيث التحليل والتقييم، واختلافهما من حيث إيجاد وصف لنوع العمل الذي يؤدي إلى الوقائية، حيث إن كلمة «عقلاني» مستخدمة هنا لتؤدي معنيين متباينين كما يحصل غالباً.

1 – يوصف الفعل بأنه عقلاني إذا تبيّن على المدى الطويل أنه فعلٌ صائب. فعلى سبيل المثال يكون التقييد في التجارة الدولية سياسة عقلانية إذا كانت أهدافه تزيد الرفاه الاقتصادي للبلد ونجح فعلاً في بلوغ تلك الأهداف.

2 – يوصف الفعل القائم على أساس حساب العوامل، بما فيها أفعال الآخرين، بأنه فعل عقلاني. وبهذا المعنى فإن كلمة عقلاني تشير إلى عملية ذهنية. في الواقع، يمكن أن يكون الفعل خاطئاً (بمعنى أنه لم يتم حسابه بشكل صحيح لتحقيق غايته) دون أن يُنعت بصفة لاعقلاني. ويُعد تصرف الأفراد لتعظيم أرباحهم، في ظل بنية قانونية، تصرفاً عقلانياً بالمعنى الأول: أي أن نتائج مثل هذه الأفعال تعتبر جيدة بشكل عام. إذا كان هناك بُنية قانونية من نوع مختلف، فإن

جهود كل دولة «لزيادة أرباحها إلى الحد الأقصى» تفضي إلى نتائج يصعب تصور صدورها عن سلوك عقلاني. حيث كان ينبغي على العقل أن يشير على البلدان بأن تبقى بعيدة عن «التنافس في الغباء». ولكن ما إن يبدأ بلد ما، حتى تسارع بقية البلدان للسير في تلك الطريق. ويتمثل المقصد هنا في أن السعي للربح - الذي يمكن السيطرة عليه محلياً بطرق تفضي إلى نتائج مطلوبة - يفرز وبوضوح نتائج غير مرغوبٍ فيها في العلاقات الدولية حيث لا يمكن السيطرة على النشاطات هناك على نحو ما يجري محلياً. نستطيع إن شئنا أن نطلق على النشاطات في المستوى الداخلي صفة عقلانية، وفي المستوى الدولي صفة لاعقلانية، ولكن عمل ذلك يشوش حقيقة أننا نتعامل مع مشكلات متشابهة ضمن أوضاع مختلفة، وأنه في كلتا الحالتين قد يكون صانعو القرار يحاولون إجراء حساباتهم بشكل صائب[1]. وتجاهل بيئات

(1) يدرك (روبنز) هذا الأمر. فهو يقول مثلاً: «إذا افتُرِضَ وجود «يد خفية» في نظام غير جماعي، فإنها لا تعمل إلا في إطار قانون ونظام مرسومين قصداً». ويوضح، علاوة على ذلك، أن تنافرات موضوعية قد تفرز الصراع: «عندما تفرض أوضاع العرض والطلب على المشترين والبائعين مواجهة منظمات احتكارية، أو تسمح للمشترين أو البائعين أنفسهم أن يتصرفوا كجماعات، عندها تتجلى الأوضاع الموضوعية

العمل المختلفة يُفضي بنا إلى التفسير بقرينة العامل البشري في الوقت الذي يكون فيه التفسير بقرينة البنية الاجتماعية - السياسية أدق وأكثر عوناً.

ويجدر بنا أن نضيف أن المشكلات الوطنية تندمج، نوعاً ما، مع المشكلات الدولية. افترض أن صناعة الفولاذ (الصلب) حققت احتكاراً محلياً. سيُصار، في غياب الدوافع غير الأنانية، إلى تقليص كمية الصلب المُنْتَجَةِ[1] إلى درجة يكون عندها السعر المرتفع الآن - الذي تضاعف جراء تخفيض الكمية المنتجة - قد حقق للصناعة الحد الأقصى من الأرباح. تستفيد مصالح المالكين من كمية الزيادة الصافية في الربح. الآن، افترض حدوث الشيء نفسه في صناعات أخرى. ليس من الصعب تصوّر البناء التقدمي للاقتصاد الذي سيُفضي إلى مستوىً معيشيٍ منخفض عموماً كما

للصراع».

(The Economic Basis of Class Conflict, pp. 6, 14.)

إذن، يتضح من سياق التحليل الذي يقدمه (روبنز) عدم أهمية استخدامه لكلمة «لاعقلاني». ونحن لا نوي انتقاد (روبنز) بمناقشة دلالة الكلمتين «عقلاني» و»لاعقلاني» بقدر ما نوي إيضاح بعض المشكلات التي تنطوي عليها أوضاع الصراع.

(1) مما يمكن أن تكون عليه في ظل الأوضاع التنافسية.

سيترك كل شخص في حالة أسوأ من حالة ما قبل الاحتكار. يمكن أن تنجم هذا الحالة الافتراضية القصوى عن حافز طبيعي تماماً، ومثير للإعجاب في بعض الأحوال، لدى المقاول لتعظيم أرباحه. ليس هنالك ما هو لاعقلاني في سعي الفرد للربح، ولكن يمكن أيضاً أن ينجم عن ذلك وضعٌ، مشابه لذلك الوضع في التجارة الدولية، حيث يصعب تصور أنه نجم عن عدد من الحسابات «العقلانية» المنفصلة. والنتيجة النهائية سيئة، ولكن حتى وإن سُلِمَ بذلك، فقد لا يكون هنالك أي تحرك للابتعاد عن نظام الاحتكارات. لماذا؟ بالرغم من أن معظم الصناعات ستستفيد إذا تخلّت كلها عن الممارسات الاحتكارية، إلاّ أن تخلي أي صناعة عن مركزها الاحتكاري سيُفضي إلى خسارتها إذا كانت بقية الصناعات ترفض أن تحذو حذوها. وفي حالة غياب اتفاق متزامنٍ وشبه إجماعي، يصبح التدخل الحكومي لازماً.

وبتعبير مطلق، يُعَد الاحتكار الخاص في التجارة الداخلية غير مرغوب فيه لدى الجميع، على غرار النزعة الوقائية في التجارة الدولية. مع ذلك فإن تخلي أي مقاول أو مجموعة مقاولين صغيرة عن جهود تعظيم الأرباح - الجهود التي

تدخل فيها الرغبة في اتخاذ موقع احتكاري - سيعمل مباشرة على إنزال الضرر بهم. والشهادة التي أدلى بها (هارلو كيرتس) Curtice بخصوص هذه النقطة مفيدة كونها لا تقبل الجدال. حيث كان (كيرتس) وقتها رئيساً لشركة جنرال موتورز الأمريكية، وقد أدلى بشهادته أمام لجنة مجلس الشيوخ الخاصة بالمصارف وتداول العملات:

«الطريقة الوحيدة التي تستطيع بواسطتها شركة مثل جنرال موتورز أن تحافظ على مركزها التنافسيّ تتمثل في الكفاح والمغامرة قدر استطاعتها لتحسين موقعها. وتراخيها لحظة واحدة لا يعني إلا ضياع موقعها. في فترة أربع سنوات في بواكير العشرينيات من هذا القرن باعت إحدى الشركات 55٪ و60٪ من كل السيارات في السوق الأمريكية. تلك الشركة قدّمت أدنى سعر لسيارة في صناعة السيارات، مع ذلك لم تصمد أمام النزعة التنافسية لشركات أخرى. وهذا يمكن أن يتكرر. وبالتالي، لا يوجد هناك حلٌ وسط بين التنافس الكامل والمكافح وبين خسارة الموقع التنافسي التي يسببها أي ميلٍ للاعتماد على أمجاد المرء.

ليس لدى جنرال موتورز أيّة أسواق مضمونة وموثوق بها. وليس لدينا أية حماية ضد المنافسة. كما أننا لا نتمتع بأي معدل عوائد مضمون على رأسمال شركتنا»[1].

لا يمكن لشركة من الشركات أن تحُدّ من مجهوداتها إلاّ إذا حذا الآخرون حذوها. وتوقعُ أن تفعل كلُّ الشركات ذلك توقعٌ طوباويٌ. وهذا من الأمور المسلم بها عموماً في الشؤون الاقتصادية الداخلية. إذا فشلت قوى التنافس في تنظيم النشاطات الفرديّة وضبطها فسوف يُستبدل القانون. وإذا فشل هذا، فينبغي ألا يُلام المقاولُ الفرد على سيره في إثر «غرائزه الاقتصادية». لقد لاحظ (آدم سميث) ذات مرةً أنه «ما رأى قط خيراً أكثر من عمل أولئك الذين يفضلون المتاجرة من أجل الخير العام»[2]. على أية حال، هناك دائماً أناس يؤمنون بإدارة السياسة الاقتصادية عن طريق الوعظ والنصيحة. وبالتالي، ينصحُ رجالُ الأعمال من وقت لآخر

---

(1) Stock Market Study. Hearings before the Committee on Banking and Currency, U.S. Senate, 84th Congress, 1st session (March 18, 1955), pp. 821-22.

قارن (كيرتس) مع (كاثرين الكبرى) التي قالت، في ظل ظروف مشابهة تقريباً: «من لا يربح شيئاً، يخسر».

Cited in Martin, The Rise of French Liberal Thought, p. 262.

(2) Smith, The Wealth of Nations, p. 399 (Book IV, ch. ii).

بتخفيض الأسعار بشكل طوعيّ، ويُفترَض أن يصب هذا في مصلحة الاقتصاد الوطني، وبالتالي، يصب في المصلحة الحقيقية لكل مقاول[1]. ولكن بوجود عددٍ من المقاولين، يتحطم منطقُ تلك المناشدة، ذلك أن تعاون الأغلبية سوف يخدم إثراء الأقليّة غير المتعاونة. فحكمة الفرد قد تمثل حماقة الجماعة، ولكن في ظلّ الظروف السابق ذكرها يصعب معرفة ما بوسع الفرد عمله بهذا الشأن.

قلّما يُفهَم في الشؤون الدولية أن الأمل في أن يقوم كلُّ بلد برسم سياسة اقتصادية تعمل لصالح كل البلدان، أملٌ طوباوي[2]. وفشل كل دولة في عمل ذلك يُسبب الضرر لكل

---

(1) قارن تصريح الرئيس (آيزنهاور) للصحافة بتاريخ 6 شباط، 1957:

«عندما قلت إن على قطاعي الأعمال والعمال أن يفرغوا من مسؤولياتهم ويمارسوا سلطتهم بما يتفق وحاجات الولايات المتحدة، فإنني لم أكن أطلب منهم أبداً أن يؤثروا الآخرين على أنفسهم، فمصلحتهم على المدى الطويل متشابكة، وكل ما أطلبه منهم أن يتصرفوا كأمريكيين متنورين».

New York Times, February 7, 1957, p. 12.

وقد أوضح الرئيس السابق (ترومان) أمراً مشابهاً في مقال نشرته الصحيفة نفسها بتاريخ 1957/5/28.

(2) يعامل (شتراوس-هوبه)، مثلاً، التجارة الحرة كما لو أنها مجرد شيء ينبغي أن يكون.

The Balance of Tomorrow, p. 226.

الدول بما فيها الدولة ذاتها؛ ولكن حتى وإن اعتبرت تلك سياسات «صائبة»، فلن يتم تبنيها بشكل متزامن وعالمي. إن الحسابات الفردّية التي يتم التوصل إليها بعقلانية من وجهة نظر كل حاسب بشكلٍ منفصلٍ لا ينتج عنها، في ظل حالة الفوضى، تناغمٌ اجتماعيٌ تلقائي. فمسألة حصول، أو عدم حصول، اقتراب من التناغم تعتمد على إطار العمل، بقدر ما تعتمد على العمل نفسه.

ومثال التعرفة الجمركية مثالٌ مُبَسط كمثال حقول النفط. على كل حال، من شأن الدوافع العامة تجاه النزعة التقييدية في التجارة أن تزيد حجّةَ الأطروحة قوةً. فالمنطق المطبق نوعاً ما على الدول ينطبق، بتكلف أقل، على الجماعات داخل الدول التي من مصلحتها فرض التعرفات الجمركية أو الحصص (الكوتات). لقد استفاد منتجو الصوف في ولاية وايومنغ وأوريغون من التعرفة الجمركية الوقائية؛ بينما خسرت الولايات المتحدة ككل. ولكن لا يمكن توقع إحجام الجماعات التي يُنتظر أن تستفيد مباشرة من الحماية عن طلب هذه الحماية أكثر من توقع تخلّي صناعة السيارات عن الاهتمام بكسب المال. وهناك أسباب أخرى في نموذج

(سايتوفسكي) - مثل الضغط الذي تمارسه الصناعات المحلّية غير القادرة على منافسة المنتجين الأجانب ذوي الكفاءة النسبية الأعلى - التي غالباً ما تكون مسؤولة عن التصاعد اللولبي للأدوات التقييدية. يجدر ألا يسمح هذا بحجب أهمية التحليل الذي يقدمه (سايتوفسكي). إذ يفترض (سايتوفسكي) أن مصلحة البلد ككل - وليس الجماعات الوطنية الجزئية - هو هدف سياسة كل دولة، ومن ثم فهو يسأل عما يمكن أن يحدث. وبعمله هذا يضع المشكلة في شكلها الأقل صعوبة حيث يُبرز الحدّ الأدنى من العيوب الذي سيكفي لإحداث النتيجة غير المرغوبة. إذا شرع بلدٌ واحدٌ بسياسة حماية، فإن بلداناً أخرى سوف تسارع باتباع الإجراء نفسه. والذي يقنع البلد بتبني سياسة حماية هو الرغبة برفع الرفاه الاقتصادي إلى حده الأقصى. لكن محدودية العقل البشري، وأهم منها متطلبات التصرف العقلاني التي تفرضها حالة الفوضى، من شأنهما ضمان إغفال عقم تلك السياسة على المدى الطويل.

طبعاً، هناك بعض الحجج المعقولة التي تؤيد التقييد، والعديد من تلك الحجج شائعٌ الآن بين علماء الاقتصاد

أكثر من أي وقت مضى منذ (آدم سميث). ويصعب أن تجد شخصاً ذا كفاءةٍ تقنية يؤكد أن مجموعة القيود الموجودة في الوقت الحاضر تصب في مصلحة أية دولة. وإذا كان ينبغي وجود ضوابط لصالح التخطيط المحلّي مثلاً[1]، فمن المتفق عليه عموماً أن تكون تلك الضوابط في مستوىً يسمح بقدرٍ موسّع من التجارة في أي مكانٍ في العالم. تتمثل المشكلة في كيفية توسع التجارة في العالم كله ما دام كل بلد يناور من أجل أفضليّته الوطنية. كيف يمكن للبلد (أ) – في أي مراجعة لتخفيف القيود – أن يتأكد من أن البلد (ب) لن يتفوق عليه؟ كِلا البلدين سوف يستفيد، ولكن (ب) يمكن أن يستفيد أكثر. ومن المحتمل جداً أن هذا القلق – حتى لو لم تكن هناك عوامل أخرى في الصورة – سوف يطلق العنان للاعتبارات المذكورة في نموذج (سايتوفسكي)، ليس بسبب أنانية كل بلد فحسب، بل بسبب شدّة التنافس في التجارة الخارجية أيضاً.

ومن المؤكد أن هذه من القضايا التي يكون الحل غير

---

(1) See. e,g. Webb, «The Future of International Trade,» World Politics, V (1953), especially pp. 430, 435-37; Keynes, «National Self-Sufficiency,» Yale Review, XXII (1933), especially pp. 761-63.

الكامل فيها خيراً من عدم وجود حل على الإطلاق. فقرار تخفيض العوائق أمام التجارة بين الدول سيفيد بعض البلدان أكثر من بعضها الآخر، ولكن على المدى البعيد سيفيد كل البلدان بشكل مطلق. وفي حالة الفوضى يكون الكسب النسبي أهم من الكسب المطلق! وسيتضح هذا الاقتراح في القسم الثاني من هذا الفصل عند إضافة اعتبارات القوة السياسية إلى الاهتمامات الاقتصادية البحتة.

توازن القوى في السياسة الدولية

قال (جون برايت) قبل مائة عام إن مجمل الفكرة العامة لتوازن القوى «وهمٌ وتضليل مُوقع للشقاق، انحدر إلينا من العصور الماضية». فتوازن القوى شيءٌ مستحيل مثل الحركة الدائمة، أمل خادع a will-o'-the-wisp أنفقت بريطانيا من أجله آلاف الملايين من الجنيهات[1]. أما (هيوم) Hume فقد قال قبل مائة عام – ووافقه (مورجنثاو) بعده بمائة عام – إن توازن القوى ليس سراباً وأملاً خادعاً، ولا هو وهمٌ وتضليل، ولكنه حقيقةٌ واقعة من حقائق الحياة السياسية،

(1) Bright, Speeches, ed. Rogers, pp. 233, 460-61, 468-69.

وقانونٌ علميٌ وصفيٌّ[1].

إذا كان توازنُ القوى وهماً وتضليلاً فإنه، كما يقول (برايت)، قديم العهد. في القرن الخامس قبل الميلاد فسّر (ثوسيديد) سياسة (تيسافيرنس) ملك الفُرس بأنها سياسة تمسك «بالتوازن بشكل متساوٍ بين القوتين المتصارعتين» (أثينا) و(لاكيدامون)[2]. في القرن الثاني قبل الميلاد، وفي تفسيره لسياسات (هيرو)[3] Hiero، أوضح (بوليبيوس) Polybius بذكاء تأثير مشاغل توازن القوى على تفكير رجل الدولة. كان (هيرو) مدركاً قوة الرومان النسبية، واستنتج أن آفاق مستقبلهم كانت أفضل من آفاق مستقبل القرطاجيين، فلما وصلت جحافل الرومان إلى صقلية لمساعدة المامرتيين، قدم (هيرو) مقترحات سلام وتحالف للرومان الذين وافقوا عليها بدورهم. وبمرور عدد من السنين، خشي (هيرو) من مدى نجاح الرومان رغم أنه ما زال حليفاً لهم، فأرسل

(1) Hume, «Of the Balance of Power,» in Essays Moral, Political, and Literary, I, 348-56; and Morgenthau, In Defense of the National Interest, pp. 32-33.

(2) Thucydides, History of the Peloponnesian War, tr. Jowett, Book VIII, par. 57; cf. par. 87.

(3) ملك سراقوصة، 270—216 ق. م.

مساعداته إلى قرطاجنة. وبحسب تفسير (بوليبيوس)، فقد كان (هيرو) مقتنعاً بأنه « لتأمين أراضي صقليّة الخاضعة لسيطرته، وللإبقاء على صداقته مع الرومان، فقد كان من مصلحته الإبقاء على قرطاجنة، وألا يكون في وسع القوة الأقوى بلوغ هدفها الأقصى كاملاً دون جهد. لقد كان استنتاج (هيرو) هذا حكيماً ومعقولاً، لأن أموراً كهذه ينبغي ألا تُهمل، ولأنه ينبغي علينا ألا نساهم مطلقاً في بلوغ دولة واحدة إلى درجة من القوة المتفوقة بحيث لا تجرؤ دولة أن تنازعها حتى على حقوقها المعترف بها»[1].

ولكن «توازن القوى» مصطلح مخيف أحياناً، ومربك أحياناً أخرى. ويختلف الناس حول كونه جيداً أم سيئاً، وحول مَنْ ارتضاه ومن لم يرتضه، وحتى حول ما إذا كان موجوداً ابتداءً أم لا. فعلى سبيل المثال، كان (وليام غراهام سمنر Sumner – الذي يعد نفسه من الآباء المؤسسين– ضد توازن القوى[2]. ولكن (هاملتون) Hamilton – الذي

---

(1) Polybius, The Histories, tr. Paton, I, 41, 225 (Book I, secs. 16, 83).

ومثال (هيرو) هو أحد الأمثلة التي استخدمها (هيوم).

(2) وفقاً للآباء المؤسسين، يقول: «كان ينبغي ألا يكون هنالك توازن قوى ولا مبرر وجود الدولة، فهما من شأنهما أن يكلفا المواطنين حياتهم وسعادتهم».

طالما اعتبر واحداً من الآباء المؤسسين - فهم وكتب بأسلوبه الواضح والمعتاد ما مفاده أن تورط القوى الأوروبية مع بعضها كان يعزز أمن الولايات المتحدة - هذا إن لم يكن أمنها يعتمد على ذلك التورط[1]. وعلى غرار (سمنر)، يرفض (فرانك تانبناوم) Tannenbaum بشدة مبدأ توازن القوى، ويعزو نجاح السياسة الخارجية الأمريكية في الماضي إلى حقيقة أننا [الأمريكيين] كنا في أفعالنا نستنكر توازن القوى ونجتنبه لصالح سياسات الدولة المتكافئة. ويرى أن سياسة توازن القوى تتعارض بشكل صارخ مع كل تقاليد الولايات المتحدة ومؤسساتها بحيث لا يمكن تصور تبنينا لها[2]. أما (ألفرد فاغتز) Vagts فقد توصل، بعد دراسة دقيقة للتاريخ الدبلوماسي والعسكري الأوروبي والأمريكي، إلى أن وجود الولايات المتحدة ورفاهها كان دائماً مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالوظيفة التي يؤديها نظامُ توازنٍ في أوروبا[3].

Sumner, «The Conquest of the United States by Spain,» in War and Other Essays, p. 333.

(1) Hamilton, «Americanus II,» in Works, ed. Lodge, V, 88-94. Cf. The Federalist, Nos. 4-5 (Jay), 6-8 (Hamilton).

(2) Tannenbaum, «The American Tradition in Foreign Relations,» Foreign Affairs, XXX (1951), 31-50; and «The Balance of Power versus the Co-ordinate State,» Political Science Quarterly, LXVII (1952), 173-97.

(3) Vagts, «The United States and the Balance of Power,» Journal of

هل توازن القوى وهمٌ أم حقيقة؟ هل هو شيءٌ يتبعه الفاسدون أخلاقياً والأغبياء ويسعون إليه، ويرفضه الأنقياء والحكماء؟ هل كانت الولايات المتحدة عبر تاريخها تربأ بنفسها عن الاعتماد على سياسة التوازن الخارجية، أو في قولنا اليوم إننا قد فعلنا ذلك في الماضي – هل يشبه تصرفنا [نحن الأمريكيين] الآن تصرف الرجل الثريّ الذي يزعم أن المال لا يعني له شيئاً؟ لا يمكن الإجابة عن هذه الأسئلة إلاّ بالتدقيق عن كثب في منطق توازن القوى، وهو منطقٌ مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتصور الثالث في العلاقات الدولية.

للرجل الذي تهاجمه اللصوص في أحد شوارع نيويورك أن يأمل بقيام الشرطة بإحباط هجومهم أو استعادة ما سُرق منه. فاحتمالات الفرار بالجريمة دون عقاب ضعيفة بما يكفي لتقليل حدوث مثل هذه الوقائع إلى درجة تغني المواطن العادي عن اللجوء إلى حمل السلاح. أما الدول فإنها لا تحظى بأية ضمانةٍ لأمنها – حتى ولو كانت ضمانة منقوصة – إلاّ إذا قامت هي نفسها بتوفير تلك الضمانة. إذا كان الأمن شيئاً تريده الدولة فإن هذه الرغبة، ومعها

Politics, III (1941), 401-49.

الأوضاع التي تتواجد فيها الدول، تفرض متطلبات معينة على السياسة الخارجية التي تدعي العقلانية. تلك المتطلبات يفرضها رادعٌ تلقائي أن التخلي عن النموذج العقلاني يفضي إلى تعريض وجود الدولة وبقائها للخطر[1]. ومفتاح القيود التي تفرضها حالة الفوضى بين الدول على السياسة، موجود في الحكمة القائلة: «تعتمد استراتيجية كل شخص على استراتيجية كل شخص آخر»، وهو قول يظهر في كتابات (جون مكدونالد) McDonald التي تبسط لعامة الناس نظرية اللعبة التي وضعها كل من (جون فون نيومان) و(أوسكار مورجنشتيرن)Morganstern[2]. على الشخص

---

(1) لعدد من الأسباب، قد تُقاوَم الضغوط التي تدفع تجاه تبني استراتيجية «صائبة». فقد قال (تاسيتوس) في سياق كلامه عن الحروب القائمة بين القبائل الجرمانية: «فلتستبق الشعوب تعلقها بنا وتخلده، وإلا فلتُخلد العداوة ضد بعضها على الأقل! وبينما غدا مصير الإمبراطورية ملحاً، فلن يهبنا الحظ نفعاً أكبر من وقوع الخلاف بين أعدائنا».
(A Treatise on the Situation, Manners, and Inhabitants of Germany, par. 33, in Works, Oxford tr. revised, Vol. II.)
تشير الكلمات الواردة هنا إلى أن اهتمام القبائل الجرمانية بالفوز في لعبة تنافس القوة مع روما لم يكن كافياً لجعلهم يتخلون عن الخدع التي كان الجرمان يمارسونها تجاه بعضهم بعضاً.
(2) Macdonald, Strategy in Poker, Business and War, p. 52.
لا تنطوي الإشارة إلى نظرية اللعب على توفر تقنية لفهم السياسة الدولية

الذي يريد أن يفوز في لعبة ورق بسيطة - وفي أية لعبة يلعبها اثنان أو أكثر - اتباع استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار استراتيجيات اللاعب أو اللاعبين الآخرين. وإذا كان هنالك ثلاثة لاعبين أو أكثر فعليه عند الاقتضاء أن يشكل ائتلافاً، حتى ولو أن هذا يفرض عليه التعاون مع من كان «عدواً» له قبل هنيهة، ولا يزال - رغم الائتلاف - عدواً محتملاً. تنشأ مثل هذه الضرورة بوضوح شديد عندما يكون هناك لاعب واحد على وشك الفوز إلا إن قام خصومه بمساعدة بعضهم لمنع ذلك. طبعاً ليس هناك ما هو آلي بخصوص تشكيل الائتلاف. فمن الممكن ألا يُشَكَّلَ الائتلاف أبداً: نظراً لأن اللاعبين اللذين يُتَوَقَع أن يساعد أحدهما الآخر من الطراز غير المتعاون أصلاً، أو لأنهما يبغضان بعضهما

على نحو رياضي. على أية حال، يمكن وصف سياسة توازن القوى على نحو مفيد باستخدام مفاهيم (فون نيومان) و(مورجنشتيرن) - إن ما يمكن تفسيره دون إشارة إلى توقعاتهما قد يصبح أوضح عبر عقد مقارنات بين سلوك اللاعبين في الألعاب مع سلوك المشاركين في السياسة الدولية. للاطلاع على مراجع حول بعض مصاعب نظرية اللعب غير المحلولة، انظر الهامش رقم 28 أدناه. وللاطلاع على إحدى المحاولات المثيرة لتطبيق نظرية اللعب على الاستراتيجية في السياسة الدولية، انظر:

Kaplan, System and Process in International Politics, Part IV.

لدرجة تمنعهما من التعاون معاً حتى ولو في سبيل مصلحة متبادلة، أو لأنهما لا يتمتعان بذكاءٍ كافٍ لمثل هذا العمل، أو لأن اللعبة من النوع الذي يصعب فيه معرفة اللحظة المناسبة للتعاون. ولكن ماذا نقول بحق مَن يشجب مجرد التفكير بإنشاء ائتلاف في ظل تلك الأوضاع؟ لا نقول في حقه إلا أنه لم يدرك مقصد اللعبة، أو أنه قرر أن أشياء أخرى – مثل مشاعر مناقضة أو مبادئ أخلاقية معينة – أولى من الفوز في اللعبة.

هل يمكن دراسة تصرفات الدول في السياسة الدولية من خلال لغة هذا النموذج المجملة والتقريبية؟ تقضي الضرورة بإجراء توسيع كبير أبعد من مجرد التبسيط الشعبي الذي يقدمه (جون مكدونالد) للنظرية الأصلية التي قدمها (فون نيومان) و(مورجنشتيرن). فلعبة الورق – البوكر مثلاً– هي لعبة ذات مجموع صفريّ: أي أن أرباحي مضافة إلى أرباحك تساوي بالضبط خسائر خصمنا أو خصومنا. والمشكلة في اللعبة ذات المجموع الصفري هي مشكلة توزيع محض، وليست أبداً مشكلة إنتاج. ولكن النشاطات التي ينخرط فيها البشر والدول نادراً ما تماثل نموذج المجموع الصفري.

إذ يمكن أن تكون المشكلةُ مشكلةَ إنتاجٍ كما هي مشكلة توزيع. تصبح اللعبة في الإطار الاصطلاحي عند (فون نيومان) و(مورجنشتيرن) لعبةً عامةً. في اللعبة العامة، «لا حاجة لأن تكون أرباح جماعة لاعبين مترادفة مع خسائر الآخرين. في لعبة كهذه يمكن أن توجد حركات - أو تغيرات في الاستراتيجية - مربحة لكلا الجانبين. وبصيغة أخرى، قد توجد هناك فرصةٌ لزيادات في الإنتاجيّة حقيقية ومتزامنة في كلّ قطاعات المجتمع»[1]. في هذا الوضع، لا تتمثل المشكلة في أن لدينا فطيرة نريد اقتسامها فحسب، بل تتمثل أيضاً في حجم الفطيرة التي نريد أن نصنعها. في ظل تلك الأوضاع يمكن أن تميل اللعبة تجاه إحدى نهايتين قصويين:

1 - قد تصبح مشكلة بسيطة بخصوص بلوغ الحد الأقصى: بمعنى أن كل اللاعبين قد يتعاونون لصنع أكبر فطيرة ممكنة[2]. وهذا تقابله في السياسة الدولية القضية الافتراضية التي مفادها أن كل الدول تتحد معاً ضد الطبيعة بوصفها عدوهم المشترك.

(1) Von Neumann and Morgenstern, Theory of Games and Economic Behavior, p. 540.
(2) Ibid., p. 517.

2 – ويمكن أن يلح اللاعبون كلهم على مسألة كيفية وجوب اقتسام الفطيرة الموجودة الآن بحيث ينسون إمكانية زيادة حصة كل واحد منهم عبر العمل معاً لصنع المزيد منها. إذن، بدلاً من أن تكون مشكلة اللعبة مجرد مشكلة تتصل بالحد الأقصى، تتراجع إلى لعبة المجموع الصفري أو المجموع الثابت[1]. يتطابق مجملُ هذا الوضع مع الوضع السائد الآن في السياسة الدولية، حيث تمّ تشكيل طرفين تعتبر مكاسب أحدهما خسائر الآخر. وهناك احتمال آخر يتمثل في إمكان وجود من لا يحب الفطيرة أو أن يفضل الجميع شيئاً آخر. وفي هذه الحالة تكون اللعبة غير ملعوبة أبداً.

ما مدى الخيار المتاح للدول بين هذه البدائل الثلاثة؟ من الواجب أن يكون للعبة هدفٌ. فهدف كل لاعب في لعبة البوكر ربحُ أكبر كمية ممكنة من المال. أما الدول فلديها كثير من الأهداف. فقد تهدف بعض الدول إلى هيمنة إقليمية، وهناك دول قد لا تريد الهيمنة إطلاقاً ولكنها ترغب في أن

---

(1) هذان متكافئان استراتيجياً.

Ibid., p. 348.

تترك وشأنها لا غير. ومن الرغبات المتعارف عليها والمألوفة لدى كل الدول رغبة البقاء. وحتى الدولة التي تريد أن تحتلّ العالم تريد أيضاً – كحدّ أدنى – أن تواصل بقاءها الحالي.

إذا كانت كل الدول تريد مجرد البقاء فعندها لا حاجة لأية دولة بالإبقاء على القوات العسكرية لاستعمالها في عمليات الهجوم أو الدفاع، ولكن في اللحظة التي تقوم فيها بعض الدول بإثارة الانطباع بأن البقاء لا يفي بطموحاتها السياسية، فمن المنطقي أن تجبر الدول الأخرى على الاهتمام بدفاعاتها. ربما تفضل كثير من الدول أن تلعب لعبة تتعاون فيها جميعاً في محاولة حلّ مشكلات وضع السقف الأعلى. دول أخرى قد لا تفضل أن تلعب ألعاباً على الإطلاق. يتمثل مضمون نظرية اللعبة، الذي هو أيضاً مضمون التصور الثالث، في أن حرية الاختيار لأية دولة تقيدها أفعال كل الدول الأخرى. وهذا ينطبق تحديداً على عملية تقرير أي الألعاب تلعب الدولة بقدر ما ينطبق على لعبها الفعلي داخل اللعبة.

إذا كان هناك عددٌ كافٍ من اللاعبين منهمكين في لعبة تنافسية، فإن (فون نيومان) و(مورجنشتيرن) يوضحان بدقة

رياضية مقنعة مزايا الائتلافات بين اللاعبين[1]. فاللاعب الذكي سيترقب الفرصة لزيادة مكاسبه أو تقليل خسائره عبر التعاون مع الآخرين. وعلى نفس المنوال في السياسة الدولية، ما دام المشاركون لا يعتبرون أنفسهم لاعبين في لعبةٍ تتمحور حول الإنتاج وغير قلقين بشأن التوزيع، فإن الدول سيغريها دوماً تشكيل الائتلافات للسبب الواضح والمتمثل في أن الذين يتحدون يكتسبون أفضلية على الذين لا يتحدون. إذا كانت بعض الدول تبتغي اكتساب أفضلية على الآخرين، فإنها ستسعى إلى تشكيل ائتلاف، وإذا أرادت بعض الدول الأخرى أن تُحَيِّد تلك الأفضلية فإنها ستسعى بدورها إلى تشكيل ائتلافها المضاد الخاص بها أيضاً. وإذا كانت القوة التي تدمر الدولة الأخرى هي معيار الأفضلية، فإن الدولة المهدَّدَة ستتخلى عن جهودها الهادفة إلى زيادة قوتها، إلا أن ذلك سيكون على حساب المخاطرة ببقائها في نهاية الأمر.

(1) الحد الأدنى المطلوب من اللاعبين في اللعبة العامة هو اثنان أو أكثر، أما بالنسبة للعبة ذات المحصلة الصفرية فتتطلب ثلاثة لاعبين كحد أدنى. وفي كل الأحوال، ليس بوسع نظرية اللعب أن تحدد بدقة توزيع المكاسب أو الخسائر بين الشركاء في الائتلاف. ولمزيد من التعليقات على هذا وعلى المناقص الأخرى في النظرية، انظر:
McKinsey, Introduction to the Theory of Games, especially chs. 15-18; Williams, The Complete Strategyst, pp. 20-24, 30-34, 213-14.

ولا يزال انتهاج سياسةِ توازنِ قوىً أمراً اختيارياً، إلا أن البدائل تتمثلُ باحتمالية الانتحار من جهة، أو اللعب النشط في لعبة سياسات القوة من جهة أخرى. وتتمثل العوامل التي تميز السياسة الدولية عن الألعاب الأخرى في:

1 – أن فرص اللعبة ومخاطرها تعتبر ذات أهمية غير اعتيادية.

2 – وأنه لا يُستثنى في السياسة الدولية استعمال القوة العسكرية كوسيلة للتأثير في النتيجة. وغالباً ما تكون القاعدة الرئيسة في اللعبة: افعل أيّ شيء ينبغي عليك فعله للفوز في اللعبة. إذا كانت بعض الدول تتصرف بحسب هذه القاعدة، أو يُتوقع أن تتصرف بحسبها، فإنه ينبغي على الدول الأخرى أن تكيف استراتيجياتها وفقاً لذلك. ففرصة – وأحياناً ضرورة – استخدام القوة العسكرية تميز توازن القوى في السياسة الدولية عن توازن القوى الذي يتشكل داخل الدولة. ويمكننا في كلتا الحالتين أن نعرف القوة – كما قال (هوبس) – بأنها القدرة على إحداث نتيجة مقصودة. أما في السياسة الداخلية، فمن المألوف أن تحتكر الدولة إحدى القدرات الممكنة، ألا وهي استخدام القوة المادية. أما

في السياسة الدولية فليست هناك سلطة قادرة على أن تمنع بشكل فعّال استخدام القوة العسكرية. وعليه، فإن توازن القوى بين الدول يصبح توازن كل القدرات التي تختار الدول استعمالها في تحقيق أهدافها، بما فيها القوة.

إذا كان هناك ميزة في تشكيل ائتلافات، فمن المنطقيّ أن يسعى اللاعبون إلى تحقيق تلك الميزة إلى أن يصبح اللاعبون جميعاً منقسمين إلى كتلتين. ولكن قلّما تنتهي لعبة سياسات القوة بكتلتين متقابلتين غير قابلتين للتغيير تستخدمان أية وسيلة تقع في أيديهما من أجل إضعاف الآخر. يفسر هذا الأمر– ولا نزال هنا نستخدم لغة نظرية اللعبة – حقيقة أن كل الدول تلعب في أكثر من لعبة في آن واحد. ويتمثل الهدف من نظرية اللعبة في «مجموعة من القواعد لكلّ لاعب ترشده إلى كيفية التصرف في كل ما ينشأ من أوضاع يمكن تصورها»[1]. ولكن ما من مجموعة قواعد بوسعها أن تحدد إلى أي مدى ينبغي اعتبار اللعبة هامة! فلو كان البقاء، مثلاً، هو الهدف الوحيد للولايات المتحدة، فمن اللاعقلاني لنا [نحن الأمريكيين] أن نهمل أي وسيلة لتعزيز قوتنا ضد

(1) Von Neumann and Morgenstern, Theory of Games and Economic Behavior, p. 31.

الغزاة المحتلين. وإذا كان تبني نظام إسبرطي يعزز قوتنا، فمن الواضح أن علينا تبنيّه. على أية حال، فيما نلعب لعبة سياسة القوة، وهي لعبة نحن مُجبَرون على لعبها ما دام البقاء هو هدفنا أيضاً، فإننا نسعى في الوقت نفسه إلى عددٍ من الأهداف الأخرى - بمعنى أننا نلعب عدداً من الألعاب الأخرى - مثل زيادة الرفاه الاقتصادي إلى الحدّ الأقصى، أو بصيغة عامةٍ جداً، الحفاظ على طريقة في الحياة. وقد تكون الاستراتيجية المثالية في السياسة الدولية - من حيث الألعاب الأخرى التي تلعبها الدولة - مكلفة جداً. إذن، فإن القول بأن السياسة الدولية لعبةٌ إهمالُ قواعِدِها العامة يهددُ وجودَ اللاعبِ ذاته لا يعني بالضرورة أن على الدولة أن توجه كل جهودها نحو ضمان بقائها. فقد أوضح (كلاوزفتز Clausewitz - على سبيل المثال - أنّ الذي يستخدم القوة العسكرية بقسوة وبلا رحمة سيكسب ميزة وأفضلية إذا لم يحذُ عدوُّه حذوه، ولكنه أوضح أيضاً أن المؤسسات الاجتماعية يمكن أن تخفف من درجة وهمجيّة التنافس على القوة[1]. وقد تتعاون الدول وقد تتنافس، وحتى عندما يصبح التنافس

(1) Clausewitz, On War, tr. Jolles, p. 4.

أهمّ من التعاون، فإن أهدافهم الداخلية يمكن أن تخفف من وطأة التنافس الخارجي بينهم. برغم ذلك، إذا كان البقاء إحدى الغايات، فإنّ الدولة التي تتجاهل اعتبارات توازن القوى في حين يهتم بها الآخرون تشبه اللاعب الذي يرفض الدخول في ائتلافات – إذ ليس توازن القوى سوى ائتلافات متتالية يتحد فيها المتضررون آنياً، ويعيدون اتحادهم بهدف منع تفوق الدولة المقابلة أو الائتلاف المقابل. ويبين التحليل السابق أن توازن القوى بين الدول يتمتع بقاعدة صلبة في الواقع تجعله أكثر بكثير من مجرد «وهم». يضع التحليل أيضاً في المكان الصحيح الادعاءات المتكررة بأن رجال الدولة غالباً ما يتصرفون بطريقة لاأخلاقية عند انتهاجهم سياسات توازن القوى. بالنسبة إلى معظم الناس ليس في لعبة الورق ما هو غير أخلاقيّ، ولكن هنالك بالتأكيد شيءٌ لاأخلاقيٌّ في الغش في لعب الورق. في لعبة الورق، جرت العادة والعرف بإرساء القواعد الأخلاقية، بينما كان الذي فرض تلك القواعد كون أي لاعب قادراً على أن يتوقف عن اللعب متى شاء. وفي السياسة الدولية بعض القواعد القانونية لإرشاد الدول في حالتي السلم والحرب، ولكن إذا وجد أن

بعض الدول قد خرقت تلك القواعد، فليس بوسع الدول الأخرى أن تتوقف ببساطة عن اللعب. ويمكن للدولة عندئذ أن تختار إما أن تخرق قاعدة السلوك، أو أن تلتزم بالقاعدة، وبالتالي، تُعرّض وجودها للخطر. أو- بصورة أدق - قد ينبغي على قادة الدولة أن يختاروا بين التصرف اللاأخلاقي في السياسة الدولية من أجل الحفاظ على الدولة من جهة، أو أن يتخلّوا من جهة أخرى عن واجبهم الأخلاقي في تأمين بقاء الدولة لقاء اتباع طرق السلوك المرغوبة في السياسة الدولية. ما النتيجة؟ يختلف السلوك الأخلاقي في نظام يوفر الأمن بمستويات وأنواع يمكن التنبؤ بها عن السلوك الأخلاقي في نظام يفتقر لمثل هذا الأمن. وقد أدرك (كانط) هذا الأمر - وهو فيلسوف لم يوصف أبداً بأنه لاأخلاقي - كما أدركه (ميكافيلي) - الفيلسوف الذي غالباً ما وصف باللاأخلاقية[1]. والذين يتهمون رجال الدولة الذين ينتهجون «سياسات القوة» بأنهم لاأخلاقيون لمجرد أنهم يلعبون لعبة

---

(1) لاحظ تبرير (كانط) للحرب الوقائية: «قد يشمل الضرر بلداً أقل قوة لمجرد مجاورته لبلد أكبر منه قوة وذلك قبل وقوع أي فعل على الإطلاق؛ وفي (حالة الطبيعة) يكون للهجوم في مثل هذه الظروف [من قبل الأقل قوة] ما يبرره».

The Philosophy of Law, tr. Hastie, sec. 56; cf. sec. 60.

سياسة القوة، إنما قاموا بنقل أحد تعريفات اللاأخلاقية من وضع اجتماعي إلى وضع اجتماعي آخر، وهذا الوصف لا ينطبق على الوضع الاجتماعي الآخر دون إحداث تعديلات هامة.

هل توازن القوى أمر محتوم؟ من الواضح أنه ليس كذلك. ولكن إذا كان التوازن يعتمد على الرغبة في بقاء الدولة على قيد الحياة في ظل حالة من الفوضى بين الدول، فلن يتلاشى توازن القوى بشكله الحالي إلا بتلاشي رغبة البقاء أو بتلاشي حالة الفوضى. وتعجز أقوى الرغبات عن إلغاء توازن القوى إلاّ إذا عُدِل قبل ذلك أحدُ هذين العاملين أو كلاهما.

قد يوجد توازن قوىً بسبب تعمد بعض البلدان جعله غاية لسياساتها، أو ربما يتواجد بسبب ردود الفعل شبه التلقائية من جانب بعض الدول على شهوة التفوق لدى بعض الدول الأخرى. حتى وإن كان الشعب المعارض لتوازن القوى يسيطر على سياسة دولته، فإنه سيميل إلى التصرف بطرقٍ تعزز توازناً ما. ولا يعني تصرفهم هذا التأثير على كلامهم الذي يستنكر سياسات توازن القوى ولا على صدق تلك الاستنكارات. وتوضحُ الجملةَ الأخيرة النتيجةُ

التي توصل إليها (تاننباوم) في أحد مقالاته الواردة آنفاً[1].

حيث يسأل: هل معاهدة الأطلسي الأمنية بديل من حيث القوة لهيئة الأمم التي فشلت؟ ويجيب بالنفي، لأن المعاهدة مؤقتة، ودفاعية، و«لا صلة لها بفكرة توازن القوى، ولا تقسيم العالم إلى مناطق مصالح بيننا وبين روسيا». ستنظم الولايات المتحدة – وفقاً للتقاليد الأمريكية – أكبر قدر ممكن من العالم على أساس الدولة المتكافئة. ولن نفعل ذلك من أجل توازن القوى، ولكن من أجل بناء نظام أمن جماعي لكل الذين يرغبون بالانضمام دون الحاجة للتضحية باستقلالهم أو كرامتهم. وبالتالي، إذا وجب علينا القتال فعلى الأقل سنقاتل في سبيل ما نؤمن بأنه يستحق الدفاع عنه. ومن جهة أخرى، فإن السعي إلى تسوية توازن قوى من شأنه أن يُنفر الكثيرين ويدمر الأمل الوحيد في إيجاد شراكة بين الدول المتكافئة المنظمة لمقاومة الجهود الروسية للهيمنة على العالم.

ولا تموه نبرة (تاننباوم) الاستعلائية في وصف سياستنا على حقيقة أن الدافع لدى جماعة الدفاع الغربي Western Defense Community كان – في الأغلب – الخوف من

(1) Tannenbaum, «The Balance of Power versus the Co-ordinate State,» Political Science Quarterly, LXVII (1952), 195-97.

القوة السوفييتية ونواياها، وأن القصد من تلك الجماعة ردع الاتحاد السوفييتي عن استعمال تلك القوة في الحروب العدوانية. إذ أن فهم أفعال الخصوم المحتملين مع وضع إمكانية حرب مستقبلية في الذهن أمرٌ سهلٌ - في ضوء التاريخ - سهولة فهم التدريب السنوي لرياضة البيسبول في فصل الربيع. إذا اختار (تاننباوم) أن يسمي هذا الشيء باسم غير اسم سياسة توازن القوى، فطبعاً له الخيار في ذلك. على أية حال، صار من الواضح أن (تاننباوم) يُعارض المصطلحات التي يستعملها «الواقعيون» أكثر من معارضته للسياسات الخارجية التي ينصحون باتباعها. فلو كان (تاننباوم) وزير خارجية في الإدارة الأمريكية، فلن تختلف سياسته الخارجية كثيراً عن سياسة (مورجنثاو) أو(كينان) - وهما الرجلان اللذان يعتبرهما (تاننباوم) خصميه الرئيسين في الفكر.

باختصار إذن، يمكننا القول إن توازن القوى لا يفرضه رجال الدولة على الأحداث بقدر ما تفرضه الأحداث على رجال الدولة. ولا يُستأصل توازن القوى بالخطابة وإلقاء الكلمات وإنما بتغيير الظروف التي تولده. وهذه الظروف تتمثل بالضبط في وجود عدد من الدول المستقلة التي تريد

أن تبقى مستقلة. وتنطوي كلمة «استقلال» على الحرية، ولكنها تنطوي أيضاً على ضرورة الاعتماد على النفس. يأخذ التنافسُ كثيراً من الأشكال، ولكن وحدات أي نظام تنافسيّ تنزع إلى الاندفاع تجاه مواقع مرغوب فيها. إذا تبيّن أن اندفاع بعض الوحدات يَعِدُ بالنجاح فسوف تعترضها الوحدات الأخرى ذات الدوافع المشابهة التي تتسبب لهم في المقابل بالاعتراض والضغط المتواصل. وعند وجود سلطة فعالة لتنفيذ القانون، يُقاس التوازن بمعايير غير القوة العسكرية[1]. وفي غياب ما يمنع استعمال القوة العسكرية كأداة لتغيير أشكال التنافس ونتائجه، تصبح المقدرة على استعمال القوة العسكرية مؤشراً يُقاس به توازنُ القوى. وليس هناك نظام توازن يعمل تلقائياً. يمكن لشهوة الهيمنة لدى أية دولة أن تكون ناجحة برغم مقاومة الدول الأخرى، أو لسبب ما قد لا تبدي تلك الدول أية مقاومة؛ ولكن في ظل

---

(1) ولكن رغم ذلك، ستكون هناك عملية موازنة. فإدراك (تانباوم) لهذا الأمر يجعل من مقالاته الأخيرة حول توازن القوى أمراً مفاجئاً. انظر مقالته:
«The Balance of Power in Society,» Political Science Quarterly, LXI (1946), 481-504.

ظروف معينة – وهي ظروف غالباً ما تواجدت في السياسة الدولية – تنشأ فعلاً أنظمة توازن. إذا صارت حالة التوازن هدفاً متعمداً لدولة ما، عندها يمكن للمرء أن يتوقع من عملية الموازنة أن تكون عملية عالية الدقّة والحساسية. وفي وسط عدد كبير من الدول المتكافئة عموماً، تكون المنافسة شديدة وعملية الموازنة معقدة وصعبة. وبالتالي، إذا نظرنا لما كان بين دول المدن الإغريقية، والإيطالية، والدول القومية الأوروبية، وجدنا أن أية دولة هددت الآخرين بالتفوق من حيث القوة كان عليها أن تتوقع قيام محاولة لوقفها عند حدّها. ولم يكن سبب تلك الحالة قيام الدول بعملية كبح لبعضها، وإنما كان سببها أن الحل الأخير لبقاء أية دولة يتمثل في قوتها بالنسبة إلى الدول الأخرى.

شواهد التصور الثالث التاريخية

يكتسب البناء المنطقي للتصور الثالث – الذي حاولنا بناءه في الفصل السادس – قوة حجته من دراسة التاريخ. ومع أنه يمكن أخذ الأمثلة من أماكن وأزمنة كثيرة، إلا أننا سنكتفي بنظرة سريعة على الثلاثة الذين ذكرناهم قبل

قليل. في كتابه الموسوم تاريخ حرب البيلوبونيز History of the Peloponnesian War ، يضع (ثوسيديد) بين أيدينا أطروحات عديدة حول الاعتبارات السياسية التي تفضي إلى البناء المنطقي للتصور الثالث وتلك التي تنشأ منه. فهو الذي يرى أن «العداوة بين المتجاورين شرط دائم للاستقلال»[1]. ويتجلى هذا الرأي في الكلمات التي يضعها في أفواه المشاركين في سياسات وحروب تلك الحقبة. وأخذ عيّنة موجزة مع حذف أسماء المتكلّمين من شأنه أن يشير إلى وجهة نظرٍ في السياسة الدولية ضمن كتاباته التاريخية، وهي وجهة نظر وثيقة الصلة بوجهة نظر (روسو) وبالتصور الثالث. وفيما يلي ملخّصات واقتباسات من خُطَب وأقوال سجلها (ثوسيديد): إننا نذهب للحرب من أجل مصالحنا، بينما نغازل من أجل السلام عندما تقتضي مصالحنا ذلك. إذ كلنا يعرف أنه «في مناقشة الشؤون الإنسانية لا تُطرَح قضية العدالة إلاّ حيثما تتوفر قوّة مكافئة لفرضها»[2].

بما أن الدول «ليست في حالة يسودها القانون» في

(1) Thucydides, History of the Peloponnesian War, tr. Jowett, Book IV, par. 92. Cf. Rousseau, A Lasting Peace, tr. Vaughan, pp. 47, 122.

(2) Thucydides, History of the Peloponnesian War, tr. Jowett, Book V, par. 89.

علاقاتها مع بعضها ، فإنها لا تستطيع أن تأخذ بعين الاعتبار ما هو عادل – ولا يمكن أن يكون هدف الدول إثابة المُحِقّ ومعاقبة المذنب. وبشأن البلد الذي ظلمنا «يبرز السؤال الذي ينبغي أن ندرسه بحق: ما الذي يخدم مصلحتنا؟ وليس، ما هي جرائمهم؟»[1]. من الحماقة أن نعقد تحالفات إلاّ إذا كانت متأصلة في مصالح أعضائها. فعلاً، «إن الخوف المتبادل هو الأساس المتين والوحيد للتحالف»[2]. بما أن كل دولة تتصرف بحسب تفسيرها لمتطلبات أمنها ورخائها، فعلى كل دولة أن تستشرف نوايا الدول الأخرى. وبناءً على ذلك، فإن «ركونك للسلام في الوقت الذي ينبغي عليك الذهاب للحرب غالباً ما يكون خطيراً»[3]. «لأن البشر غير مهيّئين لهجوم قوة متفوقة عليهم فإنهم يستبقون الهجوم ويعاجلون القوة المتفوقة»[4]. باختصار، فإن الذي يقرر سياسة الدولة هو أهدافها وصلتها بالدول الأخرى.

أما ميكافيلي فإنه يأخذ فكرة (ثوسيديد) المحورية

---

(1) Ibid., Book III, par. 44.

(2) Ibid., Book III, par. II; cf. Book I, pars. 32-35; Book V, par. 106.

(3) Ibid., Book I, par. 124.

(4) Ibid., Book VI, par. 18. Cf. Rousseau, A Lasting Peace, tr. Vaughan, pp. 78-79; Montesquieu, The Spirit of the Laws, tr. Nugent, Book X, ch. ii.

ويُصرّفها ويُجري عليها عدداً من المفارقات المعقدة والممتعة.

كان غالباً ما يتردد القول، دون الفعل، بأنه ينبغي أن يُقرَأ كتاب الأمير The Prince في سياق المطارحات The Discourses، وأن يُقرَأ كلاهما في سياق ظروف إيطاليا في تلك الحقبة. ويسهل كون (ميكافيلي) كان مُنَظِّرَ الواقعية السياسية Realpolitik افتراض أن فهم الواقعية السياسية فهماً عاماً يتمثل في فهم (ميكافيلي) نفسه وبدرجة كافية. وتستدعي كتابات عظماء فلاسفة السياسة القراءة مرة تلو المرّة، ويجد المرء أن كل قراءة تُحدِث فهماً أوسع وأعمق. أما مع (ميكافيلي) – وهو أقل الفلاسفة السياسيين تفلسفاً – فيميل المرء إلى الامتناع عن إعادة قراءة فكره كله، وبدلاً من ذلك ينغمس في كتاباته السياسية فيستخرج حكماً وقواعد سلوك من شأنها أن تُنوِر وترعب – أو حتى تُسلّي، فقد وصف (روسو) مرة كتاب الأمير بأنه قطعة هجائية.

«الغاية تبرر الوسيلة» غالباً ما فهمت هذه الجملة – مع بعض الجور– على أنها ملخص موهمٌ بالتناقض لفكر (ميكافيلي) السياسي. أما الجور فمصدره عدم ذكر الشرط المزدوج الذي يقرنه (ميكافيلي) مع هذه الجملة في كتاب

الأمير وفي المطارحات. فما يقوله (ميكافيلي) هو أن هذه الغايات تبرر الوسيلة، وتعتمد الوسيلة الملائمة على الأوضاع التي في ظلّها تُقصَدُ الغايات. إذا أردت الحفاظ على سلطتك داخل الدولة وعلى دولتك بين الدول الأخرى، فلك المبرر في فعل الأشياء التي غالباً ما اصطلح على وصفها بانعدام الضمير والتجرد من المبادئ الأخلاقية[1]. فبعض الغايات تبرر الوسيلة وليس كلها. «وذلك لأن من يرتكب أعمال العنف بهدف التدمير ينبغي أن يُلام، لا مَن يوظف أعمال العنف لغايات خيرّة ونافعة»[2]. في حالة وجود غايات بنّاءة، يعتمد تبرير - أو عدم تبرير - استخدام الوسائل البغيضة أخلاقياً على «ضرورة القضية» أيضاً. حيث ينجح الناس ما دامت طرقهم «تنسجم مع الظروف». ووفقاً لما يقوله (ميكافيلي) فإن الأمير «ينبغي أن يكون لديه ذهن ميال لتكييف نفسه وفقاً للريح، وحسب ما يمليه الحظ المتغيّر، و... ألا يحيد عمّا هو جيد - إن أمكن - بل يكون قادراً على فعل الشرّ إذا أكره

---

(1) وبالمثل إذا سعى المرء لمزيد من القوة.

(2) The Discourses, Book I, ch. ix; cf. Book II, ch. xiii; Book III, ch. xii. Cf. also The Prince, chs. xix, xxvi. Reference throughout is to Ricci's translation of The Prince, as revised by Vincent, and to Detmold's translation of The Discourses.

على ذلك»[1].

ولكن هل يقدم هذا الشرط المزدوج أيّ عون في مواجهة الانتقادين اللذين غالباً ما وجّها ضده؟ الانتقاد الأول محمول على السؤال التالي: هل احتوت مناهج (ميكافيلي) الموصى بها على إمكانية النجاح، وهل أمكنها، لو اتُبِعت، أن تعيد خلق إيطاليا، أم أن مناهجه كانت تدويناً للسلوك نفسه الذي جعل من إيطاليا ساحة نزاعات مسلّحة بين الإمارات، وبالتالي، جعلت من إيطاليا فريسة للقوى الأجنبية؟ أما الانتقاد الثاني وهو وثيق صلة بالأول، فمحمول على السؤال التالي: بالنسبة للشخص الذي يتصرف وفق قاعدة الغاية تبرر وسيلتها، ألا يجد في الواقع العملي أن الوسيلة التي تبنّاها تقرر الغاية؟ إن البرهان على صحة المقترحات التي ينطوي عليها هذان السؤالان - وأعتقد أنه أمر ممكن - لا يثبت صلتها بموضوع البحث. فالإجابة على هذين السؤالين بطرق يبدو عليها أنها تسحب البساط من تحت (ميكافيلي)، في حقيقتها لا تسحب البساط، ذلك لأن مثل تلك الإجابات لا تثبت وجود أنماط سلوك مغايرة تعد بالنجاح يمكن للأمير اتباعها. والاستعداد لاستعمال الوسيلة، التي يعتقد (ميكافيلي) أنها

(1) The Prince, chs. xv, xxv, xviii. Cf. The Discourses, Book III, ch. ix.

ضرورية، قد لا يُعطي سوى احتمالية نجاح ضئيلة، ولكن إلى أي مدىً كان الخيار واسعاً؟ يقلّ شأن السمة الميكافيلية، التي من المفترض أنها تطبع توصياته للأمير، إذا تذكرنا السمة المأساوية التي تصطبغ بها بصيرته إلى حد كبير. فقد كتب (ميكافيلي) يقول: «إن الإنسان الذي يأمل بمهنة تتصف بالخير في كل شيء، سوف ينتهي به الأمر بالضرورة إلى الغم وسط كثير ممن يتصفون بالشر»[1]. وليس من شأن هذا الأمر أن يجعل من السلوك عديم الضمير سلوكاً جذاباً، ولكن القول بأنه ينبغي على المرء أن يتصرف عند الاقتضاء بلا ضمير نظراً لإمكان تصرف الآخرين كذلك، من شأنه أن ينزع عن النعت (عديم الضمير) معناه البغيض، ويجعله، بالتالي، غير ملائم. فالبشر يوظفون القانون، أما الوحوش فتستخدم

---

(1) The Prince, ch. xv.

يوضح (جاريت ماتنغلي) أنه «حتى ميكافيلي نفسه لم يكن في الممارسة العملية ميكافيلياً».

Renaissance Diplomacy, p. 40.

كما كان (جون ستيوارت مل)، الذي علق في مذكراته الفكرية على عصر (ميكافيلي)، يرى أن من الممكن في ظل الظروف السائدة آنذاك أن نتفهم أنه «حتى الرجال الأخيار كتموا صوت ضمائرهم من أجل اختيار الغايات ... لقد كان (ميكافيلي) [هكذا] رجلاً وطنياً بحق، محباً للحرية، ومتحمساً لخير وطنه. ولكنه لم يرَ داعياً للقتال بالسيف ضد من يحمل خنجراً».

Letters, ed. Elliot, II, 367.

القوة المادية. وعلى الأمير أن يلجأ إلى القوة لأن القانون في الأغلب غير كافٍ، وليس لأن القوة أشد إثارة للإعجاب[1].

لقد تنبه (ميكافيلي) للفكرة القائلة إن المغالطة بقصد الخديعة من قبل شخصٍ تدفع الشخص الآخر للجوء إلى المكر، ولكنه رفض التعامي عن تلك المعضلة بغشاوة الحجة أن الطريقة التي تجعل الإنسان جديراً بالثقة هي أن تثق به، على غرار ما كان (روزفلت) و(ستمسون) مغرمين بعمله. وكان من الصعب الأخذ بمثل هذا الاعتقاد في إيطاليا في عصر ميكافيلي. لقد كان الناس «مكرهين» على فعل الشر، فقد انتهى المهذبون ذوو الأخلاق الحميدة مراراً إلى الأسى والمصائب وبشكل ملحوظ. وكذلك فعل الشرير والخبيث. ومن أجل فهم كاملٍ لعمق ما كان يتمتع به (ميكافيلي) من فهم لضرورات السياسة على المرء أن يضيف شرطاً ثالثاً – كما فعل (ميكافيلي). فما ينبغي على الأمير فعله لزيادة فرص نجاحه يعتمد على الهدف الذي يسعى إليه، وعلى الظروف التي في ظلها يتحرك للوصول إلى هدفه، وثالثاً على خصائص ومواصفات الأمير ذاته. وفي قراءة فكر (ميكافيلي) يسهل

(1) The Prince, ch. xviii.

تجاهل العامل الثالث لدى معظم القراء. فحيث تختفي البراعة والعظمة – وقد اعتقد (ميكافيلي) أنها قد اختفت – على المرء أن يقدم النصيحة التي يستطيع ذوو العقول الصغيرة اتباعها. ولكنه يوضح بشكل كافٍ أن الذي يمكن أن ينجح، حسب تقديره، أحد اثنين: الشخص القادر أن يتصرف دائماً كالوحش أو الشخص الإنسان بحقّ. وقد كتب يقول: مما لا شك فيه أن الطرق التي اتبعها (فيليب المقدوني) Philip of Macedon كانت «قاسية ومدمرة لكل الحياة المتحضرة، ولم تكن تلك الطرق مسيحيّة ولا حتى إنسانية، وينبغي على كل امرئ أن يجتنبها. في الحقيقة، إن حياة مواطنٍ عادي أفضل من حياة ملك على حساب دمار كثير من البشر. برغم ذلك، من لم يكن مستعداً لتبني السبيل الأول الإنساني، فعليه أن يتبع السبيل الثاني الشيطاني، إذا كان يرغب بالحفاظ على قوته»[1]. ومضمون نصيحة (ميكافيلي) للأمير لا تفسره فقط حقيقة أن الصالحين في هذا العالم كثيراً ما يفشلون، إذ حتى الأشرار يفشلون كذلك، بل تفسره أيضاً حقيقة أن هنالك عدداً قليلاً جداً من القديسين بيننا. إلى مَن يوجّه (ميكافيلي) اتهامه؟ فهو برغم ذلك لا يعارض أيّاً من النمطين؛ إنه يوجه

(1) The Discourses, Book I, ch. xxvi; cf. Book III, ch. xxii.

أحكامه القصوى إلى أولئك الذين يحاولون السير في طريق وسط بينهما[1].

وبعد، لماذا ينبغي أن يؤخذ نجاح الأمير في إرساء النظام الداخلي والتخطيط للدفاع ضد الأعداء الخارجيين، على أنه المعيار لتبرير أي عمل؟ لماذا يُعرّف النجاح بصيغة مصلحة أميرية أو مصلحة الدولة بدلاً من تعريفه بصيغة عيش حياة أخلاقية مثلاً؟ إن هذا السؤال يطرح مقصداً جوهرياً ولكنه ليس صعباً. يُعَد النظام الداخلي والأمن الخارجي عند (ميكافيلي) – كما هو عند (روسو) و(كانط) فيما بعد – ضروريين قبل توفر إمكانية عيش الناس في حياةٍ تتيح بعض الحرية والكرامة. بناءً على ذلك، تصبح دراسة السياسة أهم الدراسات على الإطلاق، ويصبح الفن السياسي هو الأجدر بالتقدير والمكافأة. وبالتالي، يصف (ميكافيلي) إيطاليا بأنها «بلد بلا حواجز ولا سدود من أي نوع» لحمايتها من الغزو الأجنبي، ويضيف قائلاً إنها لو كانت «محمية ومحصنة بالوسائل والإجراءات المناسبة – مثل ألمانيا، وإسبانيا وفرنسا – لما تسبب هذا الطوفان بالتغيرات الكبيرة التي وقعت، بل

(1) See especially The Discourses, Book III, ch. xxii.

لما حصل الطوفان ابتداءً»[1]. إذ لو تم بناء وصيانة الحواجز والسدود بالقسوة لكانت القسوة والوحشية أعظم رحمة. ولو أفضت ممارسة الفضيلة إلى تمزيق تلك الحواجز والسدود مرة أخرى، لكانت الفضيلة أكبر رذيلة.

الواقعية السياسية Realpolitik منهجٌ مُعَرَّفٌ على نحو فضفاض، ويوصف بأنه ضروري في حالة السعي لتحقيق هدفٍ ما في ظلّ وضع معين. يتمثل الهدف في أمن الدولة، ويتمثل الوضع في الفوضى بين الدول. غالباً ما تثير لفظة الواقعية السياسية في الذهن نموذج توازن القوى أيضاً. يبرز (ميكافيلي) بشكل واضح كممثّلٍ للواقعية السياسية بحيث ينزلق المرء بسهولة إلى الافتراض بأنه يطور فكرةً حول توازن القوى أيضاً. ولكن هذا المفهوم نُوِّهَ إليه في تاريخ (ثوسيديد) بشكل أوضح مما في كتابي الأمير والمطارحات. فبينما تمثل الواقعية السياسية المنهج، فإن سياسة التوازن تشكل فحواه وتصبغ عمله وأداءه. وغالباً ما تثار الأسئلة، اليوم كما في الأمس، حول أهمية الواقعية السياسية وتوازن القوى في العلاقات الدولية. ويمكن أن نأخذ (فرانك تاننباوم) كمثال

(1) The Prince, ch. xxv; with reference to domestic order, see ch. xvii.

ينوب عن كثيرين ممن يظنون أن سياسة توازن القوى سياسة عابرة ويتهمون أنصار المدرسة الواقعية في الوقت الحاضر بأنهم توصلوا إلى استنتاجاتهم المغلوطة من خلال الافتراض بأن التجربة الاستثنائية لأوروبا الحديثة تمثل سلوك الدولة الاعتيادي[1]. في عصر القنبلة الهيدروجينية، وفي عالم منقسم بين كتلتين ضخمتين ترقب الواحدة منهما الأخرى بكراهية وخوف، ودائماً بتشكك وريب، يمكن أن تكون الدروس - التي تبدو أنها مستقاة من مراقبة عدد من الدول في صراع متقطع - محل تساؤل أيضاً. ومن أجل إزالة الشكوك وتحقيق الدروس المستنبطة بشكل تجريدي (نظري) من المناقشة السابقة لنظرية اللعب، فسوف يُصار إلى ربط مناقشة التجربة الأوروبية الماضية بدراسة وضع العلاقات الدولية المعاصرة النسبي. فقد كان في القرن الثامن عشر وخلال معظم القرن التاسع عشر أنظمةُ توازنِ قوىً تشتمل على قدرة الدول واستعدادها لنقل ولائها من تجمُّعٍ إلى آخر. أما اليوم - وكما كان الحال قبل الحرب العالمية الأولى - فقد تضاءلت سهولة حدوث تنقلات ذات عواقب كبيرة، ولكن لا يمكن

(1) «The Balance of Power versus the Co-ordinate State,» Political Science Quarterly, LXVII (1952), 175

القول إن توازن القوى لا وجود له لمجرد انتفاء إمكانية حدوث الموازنة الآن وفقاً للنموذج التقليدي القديم. في حين تضاءلت إمكانية إجراء تعديلات من خلال التحركات الدولية، أصبحت تتزايد أهمية التطور في مجال الصناعة والتسلّح. وكلما تزايدت حدّة التنافس، صارت التحركات الصغيرة ذات أثر كبير. وفي أية حال، لا يقصد من المناقشة التالية تقديم اقتراح حول كيفية اختلاف تحليل توازن القوى الحالي عمّا كان سارياً في القرنين التاسع عشر والثامن عشر، بل يُقصد من المناقشة أن تقترح النقاط الجوهرية التي تحظى بالثبات رغم التغيرات الكثيرة الهامة التي أحدثتها التبدلات في توزيع القوة والتحولات في التكنولوجيا[1].

في أيار من عام 1891 التقى جنود فرنسيون وروس في باريس بغية إجراء مناقشات تحضيرية لعقد مؤتمر وتحالف عسكري، وقام رئيس هيئة أركان الجيش الفرنسي (بواديفر) Boisdeffre بتقديم خلاصة المناقشات للقيصر الروسي.

(1) للاطلاع على الطرق المختلفة التي يُستخدم بها اصطلاح «توازن القوى»، انظر:

Haas, «The Balance of Power: Prescription, Concept, or Propaganda?» World Politics, V, (1953), 442-77.

وكان من ضمن تلك الخلاصة النصّ على اعتبار «أن التعبئة هي إعلان حرب، وأن إجراء عملية تعبئة هي إجبارٌ للدول المتجاورة على القيام بذات الشيء؛... وأن السماح بتحريك مليون رجل على حدود الدولة دون أن تقوم الدولة المجاورة بتحريك العدد نفسه في الوقت نفسه يعني منع هذه الدولة المجاورة من كل إمكانية للتحرك فيما بعد، كما يعني فرض وضعٍ على الدولة المجاورة مشابه لوضع الشخص الذي يحمل في قرابه مسدساً ويسمح لجاره بإشهار بندقية محشوة وتسديدها إلى رأسه دون أن يشهر مسدسه». وقد أبدى القيصر الروسي (الإسكندر الثالث) موافقته على تلك المقترحات[1]. بعد عام 1890 أصبح نظام التحالف الذي دشّنه (بسمارك) في عام 1879، نظاماً ذا معسكرين. وقد أفضى تشكيل المعسكر الثاني في هذا النظام إلى أن أصبحت لحظة الابتداء بالتعبئة في دولة ما تعبئة عامة في كل القارة، وأصبحت التعبئة العامة تعني الحرب[2]. ومن الواضح أنه

(1) Quoted in Vagts, Defense and Diplomacy, p. 398.

(2) قارن مثلاً تقييم (فون مولتكه) للاحتمالات المستقبلية في مراسلاته مع (كونراد فون هوزندورف) في كانون ثاني من عام 1891، وكلمة (لويد جورج) في (مذكرات الحرب) حيث يقول: «صعَدَت التعبئة في عام 1914 من إمكانية الحرب - إنها كانت تعني الحرب».

في التقييم الذي يجريه المشاركون كانت استراتيجية كل واحد منهم تعتمد على استراتيجيات الآخرين – وهذا تأكيد لصحة التصور الثالث. ويمكن أن يعترض شخصٌ ما على القول بأن التصور الثالث وحده لا يستطيع تفسير نشوب الحرب لأنه غير قادرٍ على تفسير السبب الذي يدعو أيّ بلدٍ إلى التعبئة أصلاً. وهذا اعتراض مقبول. فلِفَهم نشوب الحرب العالمية الأولى ينبغي على المرء أن يلقي نظرةً على نقاط الضعف ونقاط القوة، وعلى طموحات كل الدول المعنية ومخاوفها. وأيّ تفسير لتلك العوامل ينبغي أن ينصب على التصورين الأول والثاني. ما هي مواصفات الأشخاص الذين كانوا يسيطرون على سياسة الدولة؟ ما المدى الذي تسمح به ركائز دولهم الاقتصادية والسّكانية والاجتماعية والسياسية؟ ما هي الضغوط والقيود الداخلية التي في ظلها كانوا يعملون بجد؟ هذه عوامل جوهرية تلزم أي تحليل تاريخي. على كل حال، لا يمكن تقييم التأثيرات المحتملة دون انتباه متواصلٍ للضغوط الخارجية التي كانت ترزح تحتها كل دول أوروبا. فقد نظرت النمسا وألمانيا إلى الشرق

In: Vagts, Defense and Diplomacy, pp. 97, 399.

فوجدتا اقتصاداً روسياً متخلّفاً ولكنه يتقدم باضطراد في العديد من القطاعات، ووجدتا سكاناً يتزايدون بسرعة تبلغ ضعف سرعة تزايد السكان في النمسا وألمانيا، كما وجدتا قيصراً يتربع بصعوبة على عرشه، وبالتالي، فمن غير المحتمل أن يكون قادراً على انتهاج سياسة معتدلة في الأزمات التي قد تنشأ. ونظرت فرنسا أيضاً إلى الشرق فرأت بلداً عسكرياً في تنظيمه، وقيصراً ألمانياً متهوراً في أفعاله، ورأت سكاناً واقتصاداً طالما تفوقا على سكانها واقتصادها وكانا لا يزالان يتقدمان بسرعة فائقة. أما بريطانيا فقد نظرت إلى القارة فرأت سلاح بحرية ألمانياً يتهيأ لمنافسة التفوق البريطاني في قيادة القارة وبحارها وتحت قيادة (فون تيربتز von Tirpitz الذي كان قد أشار إلى بحر الشمال بوصفه بحيرة ألمانية، كما رأت بريطانيا اقتصاداً ألمانياً تحدّى قيادتها الصناعية والتجارية ولكنه لم يتفوق عليها، ورأت سياسة خارجية ألمانية تهدّد بقلب التوازن الأوروبي الذي يرتكز عليه تقليدياً أمن بريطانيا.

لقد كان بعضهم يُصرح بأن نظام الأحلاف نظامٌ أمني[1]،

---

(1) لاحظ، على سبيل المثال، التطمين الذي قدمه أحد كبار الدوقات الروسيين لرئيس وزراء فرنسا (فريسينيه) في شهر أيار من عام 1890،

وقد كان كذلك. فكل خطوة في طريق تشكيل نظام التحالف – ابتداءً من الحلف الثنائي Dual Alliance ووصولاً إلى الاتفاق البريطاني الروسي - the British-Russian Entente ينبغي تفسيرها إلى حدّ كبير من حيث محاولات المشاركين للتخلص من وطأة الشعور بالخطر على أنفسهم. كانت دول أوروبا تأتلف وتعيد ترتيب ائتلافها – وكانت إيطاليا أكبر مُعيد لتحالفاتها وائتلافاتها – إلى أن وقفوا وجهاً لوجه على خطوطٍ كانت تضيق أكثر فأكثر في كل أزمة.

لقد كان هذا نظاماً أمنياً – إلا أنه يبقى كذلك فقط إلى أن يهتز وضع دولة ما. وهكذا أصبحت لعبة سياسة القوة الأوروبية لعبةً ذات مجموع صفريّ تقريباً بين طرفين اثنين. وصار أيّ كسب لصالح أية دولة كسباً للمعسكر الذي تنتمي إليه، وخسارة للجانب الآخر في الوقت نفسه. عندها صار ينجم عن كل تحرك تأثيرٌ مزدوجٌ، وبوجود جانبين متوازنين

الذي يفيد بأنه إذا كان متشككاً في الأمر فإن «جيشي بلدينا سيُشكلان جيشاً واحداً في زمن الحرب. وعندما تُعرف هذه الحقيقة جيداً فسوف تُجتنب الحرب. وذلك لأن أحداً لا يجرؤ على مواجهة فرنسا وروسيا عندما ترتبطان معاً».

In ibid., p. 105.

بشكل تقريبي لم يكن أية من الجانبين ليسمح للجانب الآخر بالحصول على كسبٍ هو في ذات الوقت خسارةٌ له. وساعد الاعتقاد بأن التعبئة تعني الحرب على جعلها كذلك، ولكن كان هنالك عوامل أخرى مساعدة أيضاً، من بينها أن التوازن كان متقارباً بحيث جعل مساحة المناورة أضيق مما يعتقد أحياناً. ما بدا في حزيران من عام 1914 أنه شأن صربيّ صغير لم يكن يتعلق بالعظمة فحسب، بل كان يتعلق أيضاً بأمن الطرفين. إذ لم تكن روسيا لتسمح للنمسا بالتعامل مع الصرب حسب طريقتها فأفضى ذلك إلى رد فعلٍ روسيّ؛ ولم تكن ألمانيا لتسمح بإذلال النمسا فأفضى ذلك إلى رد فعل ألمانيّ؛ وهكذا توالت الأمور في حلقة مفرغةٍ ومأساوية. وقد وصفها بعضهم بالدائرة التي لا معنى لها. على أية حال، يمكن أن يتذكر المرء من الفصل السادس قول (هيغل) «إن وقوع المصادفات في الحوادث الجزئية ليس بالمصادفة بل هو أمر حتمي». بوجود دول يعتورها النقص ضمن حالة فوضى فيما بينها، سوف تنشأ الأزمات فيما بينها، وهذه حقيقة مفترضة في التصور الثالث أكثر منها مُفَسَرة. وباعتبار أن هذه نقطة البدء فمن الممكن كحدٍّ منطقيّ أدنى إعطاء

وصف تجريدي، إلى حد بعيد، لأنواع الحسابات التي ينبغي أن تجريها كل دولة بضغط من مصالحها الأمنية. ويوضح المثال السابق، وكذلك المثال اللاحق ولكن بطريقة مختلفة، مدى صعوبة منع السياسة الدولية من النزوع نحو لعبةٍ ذات مجموع صفريّ.

قال (بسمارك) ذات مرة إن الأغبياء يتعلّمون بالتجربة أما الحكماء فيتعلّمون من خلال تجارب الآخرين. في أواخر الثلاثينيات من هذا القرن تصرّف (نيفيل تشامبرلين) chamberlain كما لو أن قلبه يُقرّ بصدق مقولة بسمارك. ففي نظام الأحلاف الذي سبق الحرب العالمية الأولى، بدت دول أوروبا وكأنها قايضت شعوراً مؤقتاً بالأمن بشبه اليقين بقدوم حرب فعلّية. اعتقد (تشامبرلين) أن على إنجلترا أن تستفيد من أخطاء جيلها الماضي. وما كانت فرنسا وروسيا لتشعرا بالقوة الكافية لتحدي قوى المحور لولا تطمين بريطانيا لهما بدعمها وتأييدها؛ وقوى المحور بدورها كان يمكن أن تتصرف بأسلوب لطيف ومهذب كونها لا تشعر بالتهديد. وإذن لما تورطت بريطانيا في حرب عالمية على إقليم ذي مساحة ضيقة في أقصى جنوب شرق أوروبا.

وسياسة الاسترضاء التي أعلن عنها (تشامبرلين) – وهي السياسة المتمثلة في الاستعداد لمنح تنازلات بهدف تسوية النزاعات سلميّاً – قد تزيل فوراً الحاجة للأحلاف والأسباب المفترضة للحرب. وبالتالي، وفي نيسان من عام 1938، ومع التطور السريع للأزمة التشيكوسلوفاكية، رفض (تشامبرلين) المقترح السوفييتي القاضي بعقد مؤتمر يحضره عددٌ محدود من الدول، وعلق عليه قائلاً: إن هذا المقترح لا يتصور «مشاورات بخصوص التسوية بقدر ما يتصور تضافر عمل ضد احتمالية لم تنشأ بعد». وأضاف: «إن العاقبة غير المباشرة – ولكن الحتمية – لمثل هذا الفعل بشكله المقترح من قبل الحكومة السوفييتية ستفضي إلى تفاقم حدّة النزوع لإنشاء جماعات خاصة من الشعوب وهو أمر من المؤكد أنه سيضر– من وجهة نظر حكومة صاحب الجلالة – احتمالات السلام الأوروبي»[1]. لقد سعى (تشامبرلين) – متخوّفاً من تكرار الوضع الأوروبي عام 1914 – لتجنب إعطاء ألمانيا مبرراً للشعور بأنها مُطوّقة. ومع أن (تشامبرلين) كان مُصمّماً على تطبيق ما تعلّمه من الحرب العالمية الأولى،

---

(1) Chamberlain, In Search of Peace, pp. 85- 86.

إلاّ أنه فشل في دراسة احتمال أن يفضي الاسترضاء إلى زيادة القدرة النسبيّة للدولة المسترضاة وأنه في حال كانت أهدافها غير محددة بدقة، فإن تلك القدرة قد تنقلب في المستقبل ضد المسترضي.

لكن سياسة توازن القوى خطيرة، وأخطر منها تجاهلها. لقد أطلق (كلاوزفتز) Clausewits ذات مرة تحذيراً ذا صلةً بهذا الموضوع. «إذا كان الذبح الدموي مشهداً مخيفاً، فينبغي أن يكون مجرد سبب للتعامل مع الحرب باحترام أكبر، وألا يكون سبباً لجعل السيف الذي نحمله أكثر فظاظة من كل المشاعر الإنسانية، إلى أن يدخل مرةً أخرى شخصٌ يحمل سيفاً حاداً ليقطع به أيدينا ويفصلها عن أجسادنا»[1]. وليس ولع الدولة الشديد بالسلام وحده هو الذي يفضي بها إلى الفناء، بل إن تراخيها الذي تبديه قد يفضي أيضاً إلى حرب عدوانية عليها، بحيث إن ظهور الدولة المحبة للسلام بمظهرٍ أكثر عدوانية يمكن أن يجنبها ذلك الاعتداء من أصله. لقد أصبح هذا الدرس – الذي تعلمته الولايات المتحدة من حربين عالميتين – جزءاً رئيسياً من نظرية وزارة الخارجية الأمريكية. فقد قال وزير الخارجية الأمريكي (جون فوستر

(1) Clausewitz, On War, tr. Jolles, p. 210.

دالاس) Dulles: «إن السلام يتطلب منا أن نعرف مُسبقاً ما الذي يُغري المعتدي، وأن نُعلمه مقدماً بأنه إذا لم يضبط نفسه فإنه سيواجه قتالاً عنيفاً، وربما خاسراً»[1].

ولكن - وكما أن ما تعلمه (تشامبرلين) قد جلب الأسى لإنجلترا - مما ينطوي على القدر نفسه من الأهمية في التصور الثالث التحذير من التطبيق الخاطئ لأي درس تم تعلّمه. كما يضع قادة الجيوش خططهم بعد انتهاء الحرب بطريقةٍ كان بإمكانها أن تجعلهم يربحون الحرب السابقة، كذلك يكافح رجال الدولة لمنعها. ففي الخامس من آذار عام 1946، نبه (تشيرشل) Churchill إلى أنه ليس بوسع الدول التي تسعى لسلامتها أن تعمل في هوامش توازن القوى الضيّقة[2]. إذ ينبغي أن يكون هدف الدول التفوق وليس التوازن. وحسبما قيل آنفاً، فقد ينشأ توازنُ قوىً إما لأن أكثر الدول تسعى إليه، وإما بسبب رد فعل بعض الدول على شهوة التفوق لدى دولٍ أخرى. وحيثما يتواجد توازن قوى، فإنه يوجب على الدولة التي ترغب بالسلام والسلامة معاً ألا تصبح قوية

(1) Dulles, Address to the American Legion Convention, St. Louis. Text in New York Times, September 3, 1953, p. 4.

(2) Churchill, Speech at Fulton, Missouri, in Morgenthau and Thompson, Principles and Problems of International Politics, p. 416.

جداً ولا ضعيفة جداً. على المرء أن يُضيف إلى القول المأثور الوارد في الفقرة السابقة أن العداوة البادية على دولة ما قد تجرّ إلى حرب وقائية بحيث يكون بإمكان ظهورها بمظهر أكثر مسالمة أن يجنبها الحرب ابتداءً. وذلك لأنه لا يوجد في السياسة الدولية قاعدة بسيطة تصف درجة العداء أو درجة المسالمة التي ينبغي على الدولة أن تظهر بها من أجل زيادة فرص عيشها بسلام مع الدول المجاورة. ولا يمكن للمرء أن يقول بشكل تجريدي إنه ينبغي على البلد الفلاني أن تتسلح من أجل السلام، أو تنزع السلاح، أو تساوم أو تقف موقفاً صلباً. فكل ما يستطيع المرء قوله هو أنه ينبغي دراسة التأثيرات الممكنة لمثل تلك السياسات كلها. والتصور الثالث يوضح هذه القضية. يجب أن تعتمد استراتيجية السلام التي ينتهجها بلد ما على استراتيجيات السلام أو الحرب التي تنتهجها بقية البلدان الأخرى. ونظراً لازدياد حدة التنافس في السياسة الدولية – وهي عملية لا يمكن أن يمنعها أيُّ واحد من المتنافسين الأساسيين لوحده – تواجه الدولة المحبة للسلام ضرورة الموازنة بين القوة الضئيلة والقوة الكبيرة، وبين الأخطاء الكثيرة التي تقوّي العدو المحتمل والنجاحات

المتعددة التي تفرط في إثارة مخاوفه. لقد أصبحت الولايات المتحدة على دراية بمخاطر وشراك سياسة الاسترضاء، وهذا بحدّ ذاته أحد أسباب تزايد المخاطر في أن يصبح تاريخ ما قبل الحرب العالمية الثالثة – إذا حصلت – أكثر شبهاً بتاريخ العقد الأول منه بتاريخ العقد الرابع من هذا القرن. ومن المفهوم أن هناك خطر تدني حذر أحد الجانبين، وبالتالي، إغراء الطرف الآخر على الاعتداء. ولكن مع رسوخ دروس الحرب العالمية الثانية في أذهاننا يغدو هذا الخطر أقل درجة من الخطر الذي يُسببه أحد الطرفين جراء استخدام قوته بغير حكمة مُفضياً بالطرف الآخر إلى الرد باستخدام القوة. وبالتالي، لا تكمن مأساة سياسة التحرير التي أعلنها (دالاس) في أنها مستحيلة، وإنما في تنفيذها «الناجح» الذي يمكن أن يقود العالم إلى شفير الحرب، وإن ردود فعل (دالاس) نفسه تجاه الانتفاضة الهنغارية في خريف عام 1956 توضح هذه الفكرة بشكل مؤلم. لا يستطيع أيٌّ من المتخاصمين الرئيسيين أن يسمح لعدوه المحتمل بتحقيق نجاحٍ كبير بشكل آمن، تماماً كما كان الحال عندما قام التحالف الثلاثي Triple Alliance بمواجهة الوفاق الثلاثي Triple Entente.

إذا بدا أن الأمر معقد لدرجة الإحباط بالنسبة للبعض، فهو بالنسبة للبعض الآخر ما يجعل من السياسة الدولية «لعبة» رائعة. وسوف يتضح كونها لعبة – دون عبث مقصود – إذا قورنت الملاحظات والتعليقات التي تقدم ذكرها هنا مع الملاحظات القائمة على أساس التكهنات الرياضية المحبطة والرائعة التي قدّمها (فون نيومان) و(مورجنشتيرن). فالتصور الثالث عموماً وتحليل توازن القوى خصوصاً كلاهما ذو صلة وثيقة اليوم على نحو ما كانا عليه في تواريخ النظم متعددة الدول المنصرمة.

الفصل الثامن

الخاتمة:

خلال النصف الأول من القرن العشرين، كان (نورمان آنجل Angell) يطرح بثبات وبلاغة ووضوح مقولة إن الحرب غير مربحة. وتحت تأثير «توازن الرعب»، يجد المرء - وبشكل متزايد - أن الناس يتكلمون كما لو أن أطروحة (آنجل)، التي بسّطها لعامة الناس قبل خمسين سنة، قد تحققت من خلال التقدم الذي أحرزته تكنولوجيا الحرب مؤخراً. ولكنها كانت دائماً أطروحة صحيحة بالمعنى الذي أراده (آنجل). لقد كان (آنجل) ذا ميول عقلانية وفرديّة من طراز القرن التاسع عشر، وكان اهتمامه بالأرباح والخسائر النسبية لهذا الشعب أو ذاك أقل من اهتمامه بالحقيقة المفروغ منها والقاضية بأن الحرب في أحسن حالاتها تبعد الرجال عن العمل الذي ينتج ضرورات الحياة وكمالياتها، وفي أسوأ حالاتها تدمّر ما كانوا قد أنتجوه. قد تحقق الحرب فعلاً إعادة توزيع للمصادر، ولكن العمل هو الذي يوجد الثروة وليس الحرب. قد يصح القول بأن الحرب لم تعد أبداً «بربح» من

وجهة نظر الجنس البشري، ولكنه لا يصح من وجهة نظر شعبٍ بعينه أو قبيلة بعينها.

مع ذلك تتكرر الحرب. ويستطيع الوحش القابع داخل الإنسان أن يتألق في المذابح والمجازر؛ كما يستطيع العقل في الإنسان أن يثور. والحرب والتهديد بالحرب يفضيان إلى حفز التكهنات حول شروط السلام. وقد يشتمل ما يبدو أنه فكرٌ نقديٌّ، مع ذلك، على ردود فعل غير ناقدة تجاه الملامح الفورية والمؤثرة للوضع الذي نواجهه. برامج السلام – سواءً كانت تستند فعاليتها إلى الدبلوماسية السلمية، أو الحملات المسلحة في سبيل مبادئ معينة أو ضدها، أو النصح الأخلاقي، أو إعادة التكييف النفسي والثقافي – تقوم ولو ضمنياً على أساس ما نحمله من أفكارٍ حول أسباب الحرب. وكما حاولنا أن نثبت في مقدمة الكتاب، فإن افتراضاتنا المسبقة تقرر تقييمنا لأسباب الحرب بقدر ما تقرره أحداث العالم من حولنا. وبالتالي، فإن دراسةً تصنيفية لأسباب الحرب المفترضة تغدو طريقة مباشرة لتقييم شروط السلام. ولم يكن اهتمامنا الأصليّ منصبّاً على بناء نماذج يمكن أن نشتق منها سياسات لتعزيز السلام، بل كان الاهتمام منصبّاً

على فحص الافتراضات المسبقة التي على أساسها تبنى مثل تلك النماذج. وهذا من شأنه أن يضع الإشكالية في قوالبها الأكاديمية، وذلك لأن سياسات رجال الدولة، وكذلك مصالح التلاميذ والعلماء وإجراءاتهم، هي نتاج التقاء المزاج والخبرة والعقل والحدث. وتتأثر ممارسة السياسة كثيراً بالتصورات التي يحملها السياسيون.

لقد حظيت أطروحة (رانكه) بقوة الحجة عندما قال إن العلاقات الخارجية للدول تقرر أوضاعها الداخلية. ما أعظم أهمية الدبلوماسية في أوروبا القرن التاسع عشر، وما أكثر رجال الدولة الذين تدربوا على سبلها إلى درجة أن توافق منهج الحكم الداخلي في بعض الأوقات مع أساليب وفنون التعامل مع الشؤون الخارجية بين الدول. لقد كانت أساليب وفنون (مترنيخ) Metternich و(بسمارك) أكبر دلالة على ذلك. فقد كانت الدبلوماسية آنذاك – كما هي في الغالب– تتحلّى بكثير من خصائص لعبة الشطرنج. وربما كان آخر مثل على ذلك – وعلى مستوىً ضخم – قد ضربه (بسمارك) في مناوراته البارعة في سلسلة الأزمات البلقانية من سنة 1885-1887. ولكن ما كاد يقترب القرن التاسع عشر من نهايته إلاّ

وأصبحت العوامل الداخلية للدول أكثر أهميةً من العلاقات الدولية. وبتعاظم أهمية تلك العوامل الداخلية يُلاحظ المرء تنامي الميول نحو تفسير العلاقات بين الدول من قبيل أوضاعها الداخلية. لقد قلب الليبراليون الإنجليز - بشكل خاص- ممارسة (مترنيخ) وقول (رانكه) المأثور. حيث قاموا بمحاولات لتطبيق المناهج الافتراضية والحوافز والزواجر التي كانت تستخدم في الحكم الداخلي - كالتسوية القضائية، والرأي العام - على الشؤون بين الدول.

يختلف رواج تصور ما بحسب الزمان والمكان، ولكن ليس هنالك تصور واحد كافٍ. وبالتالي، فإن تشاؤمية (بسمارك) تجاه تحالف محتمل مع (روسيا) كان أساسها [إلى حد ما] الخشية من انعدام الاستقرار الداخلي في روسيا. على لاعب الشطرنج أن يأخذ في اعتباره وزن كل حجر وإمكانيات تحركه، وفي السياسة الدولية تتغير الأوزان مع مرور الزمن. وبناءً على ذلك، فقد عبّر (جون ستيوارت مل) - فيما كتبه لمراسل إيطالي في شهر حزيران من عام 1859- عن تعاطف إنجلترا مع قضية الحرية الوطنية الإيطالية، ولكنه برّر استنكاف إنجلترا عن القيام بأي إجراء تجاه تلك القضية

بإيضاح أن النمسا كانت الحليف الوحيد الذي بوسع إنجلترا التعويل عليه فيما إذا اضطرت إلى الدفاع عن حريتها ضد اتحادٍ فرنسي روسي[1]. ويمكن تصنيف أفكار (مل) وسياسات (بسمارك) في أكثر الأحيان ضمن التصورين الثاني والثالث على التوالي، ولكن كلاً منهما كان يُدخل في حساباته عناصر تنتمي إلى أكثر من تصور عند دراسته احتمالات سياسة الدولة. هذه هي القضية عموماً. غير أن مدى تمسّك المرء بأحد التصورات الثلاثة يصبغ تفسيره للتصورين الآخرين. فـ(بسمارك) كان ميالاً أكثر من (مل) إلى إبقاء عينه مفتوحةً على خارطة أوروبا، أي رقعة الشطرنج؛ أما (مل) فقد كان ميّالاً أكثر من (بسمارك) إلى التركيز على خصائص وسمات الشعوب وحكوماتها، أي أحجار الشطرنج.

على النقيض من (مترنيخ) و(بسمارك) - اللذين كانا دبلوماسيين في الشؤون الداخلية والخارجية معاً - غالباً ما قام رجال الدولة في القرن العشرين بنقل منهجيات وأساليب السياسة الحزبية إلى السياسة الخارجية. فقد رأى (إدوارد ولسون) - كمثال أشير إليه آنفاً - بوضوح أحد

(1) J. S. Mill, Letters, ed. Elliot, I, 222.

العناصر الجوهرية في تحليل التصور الثالث، والمتمثل في أن سياسة كل شخص تعتمد على سياسات كل الأشخاص الآخرين. وبوجود العديد من الدول السلطوية في العالم، أدرك (ولسون) بأنه حتى الدولة غير السلطوية مضطرة عند الاقتضاء أن تكون مستعدة لاستخدام القوة العسكرية للدفاع عن مصالحها. ولكن، نظراً لقناعته بأن الدول الديمقراطية دول مسالمة لأن حكوماتها تعكس آمال شعوبها، فقد تنبأ بقدوم اليوم الذي سيعني فيه الوضعُ الداخليُّ لكل الدول ضمانةً للسلام الدائم أكثرَ من كونه احتماليةَ حرب ثابتة. فتركيز (إدوارد ولسون) على التصور الثاني أفضى به إلى وضع تفسيرات خاصة للتصورين الأول والثالث بدلاً من إهمالهما كُليّةً.

وفقاً للتصور الثالث، هناك احتمالية ثابتة للحرب في عالم تسعى فيه دولتان أو أكثر إلى تحقيق مجموعة من المصالح في غياب منظمة فوقهم يمكن الاعتماد عليها لحمايتهم. ولكن كثيراً من الليبراليين والاشتراكيين التصحيحيين ينكرون أو على الأقل يقللون من شأن إمكانية حدوث حروب في عالمٍ أعضاؤه ديمقراطياتٌ سياسية أو اشتراكية. ويوضح فهم

التصور الثالث بأن هذا التوقع لا يمكن تبريره إلاّ إذا أصبح الحد الأدنى من مصلحة الدول – وهو الحفاظ على أنفسها – هو المصلحة القصوى لكل دولة، وتمكنت كل دولة من الاعتماد على التزام كل الدول الأخرى الصارم بهذا التعريف. ويكشف إقرار هذا الشرط عن الخاصية الطوباوية للتوقعات والآمال الليبرالية والاشتراكية. يمكن أيضاً التوسع في هذا النقد من خلال فحص تفسيراتهم للتصور الأول. ولكن في حال انطباق ذلك المقصد هنا – وهو أن التركيز على تصور واحد غالباً ما يُشوه التصورين الآخرين مع أنه يندر أن يستثنيهما – فسوف يتضح المقصد لدرجة كافية. ولكن قد يكون من الأنفع هنا أن نلتفت للحظة إلى النتائج المشابهة المترتبة على التركيز على التصور الثالث.

بينما تُعتبر الحكومة، من وجهة نظر علم الاجتماع، مجرد مؤسسة واحدة من المؤسسات الاجتماعية العديدة، فإنها في الوقت نفسه شرط مسبق للمجتمع. وتغدو المقاربة الأولى مضللة إذا فُصِلت عن الثانية، كما اتضح ذلك بطريقة ما في الفصل الثالث، وبطريقة أخرى في الفصل السادس. فحالة الطبيعة بين البشر استحالةٌ بشعة. إذ تولد الفوضى الحرب

بينهم؛ في حين أن الحكومة تُرسي شروط السلام. وغالباً ما تفرز حالة الطبيعة التي لا تزال سائدة بين الدول سلوكاً بشعاً غير سَويّ، ولكنه إلى الآن لم يجعل الحياة نفسها مستحيلة. وتكشف التحليلات اللاتاريخية التي أجراها (سبينوزا) و(روسو) و(كانط) منطق المجتمع المدني وتوضح في الوقت نفسه السبب الذي يمنع هذا المنطق من حمل البشر إلى ما وراء إنشاء الدول المنفصلة، أي إلى تأسيس دولة عالمية. وإذا كانت الفوضى في البيئة الدولية - كما في البيئة المحلّية - هي السبب، فإن الاستنتاج الواضح يجعل الحكومة هي العلاج؛ وهذا استنتاج صحيح، وإن كان المرض في القضية السابقة غير قاتل. على أية حال، تصبح المشكلة مشكلة عملية. فكميّة جرعة القوة العسكرية التي نحتاجها للإبقاء على تماسك المجتمع تتفاوت بحسب درجة تنافر العناصر التي يتألف منها المجتمع. ويضع أصحاب فكرة الفدرالية العالمية بين أيدينا خيارين اثنين فحسب: إما الاتحاد أو الموت. حيث يجزم (روبرت مينارد هاتشنز) Hutchins قائلاً: «إن الحكومة العالمية ضرورية، إذن فهي ممكنة»[1]. ولكن إظهار

(1) Hutchins, «The Constitutional Foundations for World Order,» in Foundations for World Order, p. 105.

الحاجة إلى مؤسسة ما شيءٌ، وإيجادها على أرض الواقع شيءٌ آخر. وإذا سُعيَ لإقامة حكومة عالمية فيمكن أن نقضي نحبنا في محاولة التوحيد، أو أن نعيش في ظل الاتحاد حياةً أسوأ من الموت.

يفضي التصور الثالث مباشرة إلى وصفة علاجية طوباويّة على غرار التصورين الآخرين. في كل تصور هناك سبب معرّف بصيغ تُفهم من خلالها بقيّة التصورات. والعلاقة المنطقية بين التصور الثالث وتوصيفة الحكومة العالمية رصينة إلى درجة أنها دفعت بعضهم إلى محاولة إثبات جدارة الحكومة العالمية، بل إلى سهولة الوصول إليها أيضاً[1]. صحيح - طبعاً - أنه بوجود الحكومة العالميّة لن يعود هناك حروبٌ دولية، إلا أنه ستكون هناك دون شك حروب أهلية إذا كانت تلك الحكومة غير فعّالة. كذلك، بالرجوع إلى التصورين الأول والثاني، يصحّ القول بأنه لولا العيوب الموجودة في كل دولة على حدة لما كانت هناك حروب، كما يصح القول أيضاً بأن مجتمعاً أفرادُهُ كائناتٌ ذات كمال عقلاني، أو مسيحيون كُمّل، لن يعرف الصراع العنيف مطلقاً. لسوء الحظ أن

(1) Cf. Popper, The Open Society and Its Enemies, pp. 158-59, 574-79; Esslinger, Politics and Science, passim.

هذه الجمل التقريرية تافهةٌ بقدر ما هي صحيحة منطقياً.

فمما لا جدال فيه أنها تتسم بسمات الحشو والتكرار: إن الدول أو الأفراد الذين يتصِفون بالصلاح الكامل لن يفعلوا أموراً طالحة؛ وأنه بوجود منظمة فعالة لا يسمح بالسلوك المنحرف والمدمّر. فشبه الكمال الذي يتطلبه التركيز على سبب واحدٍ، يُفسّر وجود عددٍ من الحقائق التي لولاه لكانت محيّرة: تشاؤمية القديس أوغسطين، فشل علماء السلوك من حيث هم واصفو علاج من أجل السلام، اعتماد كثير من الليبراليين على قوى التاريخ لإعطاء نتيجة لا يعقل أن تنتجها الجهود الموجهة بوعي من قبل البشر، ميول الاشتراكيين إلى تعريف عنصر مفسد جديد كلما فشلوا في إظهار التناغم في عملهم. كما أن [مطلب شبه الكمال] يساعد على تفسير التقلب السريع في أغلب الأحيان بين الأمل واليأس لدى الذين يتبنون مقاربة أحادية السبب لهذه المشكلة، أو أي مشكلة أخرى تقريباً. فالاعتقاد بأن جعل العالم أفضل يتطلب تغيير العوامل الفاعلة ضمن حقل مُحدّدٍ، يفضي إلى اليأس عندما يتضح بأن تلك التغييرات – إذا افترضنا إمكانية حدوثها – سوف تحدث ببطء وبقوة غير كافية. تحبط المرء

المشكلة المزدوجة، مشكلة تبيين كيفية إحداث «التغييرات الضرورية»، ومشكلة تجسيد الزعم بأن التغييرات المُتصِفة بالضرورة ستكون كافية لبلوغ الهدف.

والتأكيد المناقض القائل إن الأسباب كلها قد تكون مترابطة، هو حجة ضد الافتراض بأن هنالك سبباً وحيداً يمكن استخلاصه بوساطة التحليل، واجتثاثه أو السيطرة عليه بوساطة سياسة حكيمة. كما أنه حجة ضد العمل وفقاً لافتراض أو عددٍ من الافتراضات لا تأخذ في الحسبان العلاقة المتبادلة بين الأسباب كلها. فالتوصيفات العلاجية المستقاة مباشرةً من تصورٍ واحدٍ توصيفاتٌ غير مكتملة لأنها تقوم على أساس تحليلات جزئية. وتحدث الخاصية الجزئية لكل تصور توتراً يدفع المرء ليشمل بقية التصورات. فبالنسبة للتصور الأول نجد أن التغيير- الذي يمثل منظور (لوك) Locke ضد منظور (أفلاطون) - يتجه من البشر إلى المجتمعات والدول. أما التصور الثاني فإنه يشمل كلا العنصرين. البشر ينتجون الدول، والدول تنتج البشر؛ ولكن لا تزال وجهة النظر هذه محدودة. ويجد المرء نفسه مُنساقاً للبحث عن رابطة أسباب أشمل، لأن الدول تشكلها البيئةُ

الدولية، كما أن البشر تشكلهم البيئتان الوطنيةُ والدولية. ولم تكن كتابات معظم المفكرين والكُتاب الذين درسناهم في الفصول السابقة منبثقة بكُلّيتها عن تصورٍ واحدٍ. وبالتالي، فإن تعاملنا الموسع مع العواقب الناجمة عن تفاوت درجات التأكيد، يفسّر سبب تعقيد الفصول السابقة من الكتاب، ولكن هذا التعامل يسهل إلى حد ما المهمّة التي سنشرع بها الآن، التي من شأنها أن تجيب عن السؤال التالي: كيف يمكن أن نربط بين التصورات الثلاثة بعلاقات تبادلية دون تشويه أي تصورٍ منها؟

صلة التصورين الأول والثاني بالتصور الثالث

قد يكون صحيحاً أن الاتحاد السوفييتي يشكل أكبر تهديد بالحرب في الوقت الحاضر. ليس صحيحاً أنه في حال زوال الاتحاد السوفييتي فإن الولايات المتبقية منه ستعيش بالتأكيد في سلام. لقد عرفنا الحروب منذ قرون؛ إلا أن الاتحاد السوفييتي موجودٌ منذ عقود فقط. ولكن بعض الدول – وربما بعض أشكال الدولة – أشد ميلاً للسلام من بعضها الآخر. هل يُفضي ازدياد عدد الدول ذات الميول السلمية، على الأقل،

إلى ضمان الأمل في إمكان تمديد الفترة الفاصلة بين الحروب الكبرى؟ يوضح التصورُ الثالث، من خلال تأكيده لأهمية إطار العمل، السمةَ المُضلّلة لمثل تلك التحليلات الجزئية والآمال التي غالباً ما تُبنى عليها. قد يكون عمل الدولة وفق معايير الأخلاق الفردية بمثابة دعوة للحرب التي نسعى إلى اجتنابها. والتصور الثالث - بوصفه نظريةً خاصّة بالتأثيرات الاشتراطية الخاصة بالنظام الدولي ذاته، وليس بوصفه نظرية في الحكومة العالمية - ينبهنا إلى حقيقة أنه ما دام الاهتمام منصبّاً على زيادة فرص السلام، فليس هناك عملٌ صالحٌ بذاته. كانت عملية تهدئة الـ (هوكبالاهبس) Hukbalahaps مساهمة واضحة ومباشرة في السلام والنظام لدولة الفلبين. قد يكون «الحل» الجزئي في السياسة الدولية مساهمة حقيقية في السلام العالمي، كأن تصبح إحدى الدول مسالمة، ولكن ذلك قد يعجل بقيام حربٍ كبرى أخرى.

يقوم التصور الثالث - كما تبين من كتابات (روسو)- على أساس تحليل العواقب الناجمة عن إطار عمل الدولة. وتفسير (روسو) لمنشأ الحرب بين الدول هو - بتوضيح عام - التفسير النهائي ما دمنا نعمل ضمن نظام الدول القومية.

وهو تفسير نهائي لأنه لا يتوقف على أسباب ظرفيّة – مثل الخصائص اللاعقلانية في الإنسان، وعيوب الدول – بل يتوقف على نظريته بخصوص إطار العمل الذي يمكن ضمنه لأيّ حادث أن يُحدث حرباً. وكون الدولة (أ) ترغب في الحصول على شيء ما ولكنها لا تحصل عليه إلاّ بالحرب، فهذا لا يفسر الحرب. لأن مثل هذه الرغبة قد تفضي، وقد لا تفضي إلى الحرب. وحاجتي إلى مليون دولار لا تتسبب في أن أسرق بنكاً، ولكن إذا كانت سرقة البنوك أمراً سهلاً، فإن مثل تلك الرغبة يمكن أن تفضي إلى مزيد من السرقات. لكن هذا لا يغيّر من حقيقة أن بعض الناس سيحاولون أن يسرقوا بنوكاً وبعضهم لن يحاول سرقتها مهما كانت حالة تطبيق القانون. وما زال علينا أن ننظر إلى الدافع والظرف من أجل تفسير الأفعال الفردية. برغم ذلك يمكن للمرء أن يتنبأ بأن ضعف المؤسسات في تطبيق القانون – بوصفه واحداً من أسباب أخرى هامة – سوف يفضي إلى تزايد الجرائم. وما يهم، من وجهة النظر هذه، هو البنية الاجتماعية، أي القيود المؤسسية والمناهج المؤسسية الخاصة بتعديل وتكييف المصالح. كما أنها تهمنا بطريقة تختلف عن الطرق المقترنة

بكلمة «سبب». فالأسباب التي تدعو الإنسان إلى سرقة بنك تتمثل في أمور كالرغبة في المال، وعدم احترام الآداب الاجتماعية، والوقاحة. ولكن إذا أقيمت عوائق مرتفعة أمام عمل تلك الأسباب، فإن تسعة من كل عشرة أشخاص ممن كان يمكن أن يصبحوا لصوصاً سيعيشون حياة مسالمة ويعملون في تجاراتهم المشروعة. إذا كان لا بد من أن نطلق على إطار العمل تسميةَ سببٍ، فينبغي علينا أن نحدد أن هذا السببَ سببٌ مُجيزٌ أو تحتي للحرب.

عند تطبيق هذا الأمر على السياسة الدولية، فإنه يصبح – بتعبيرات استخدمت سابقاً لتلخيص فكرة (روسو) – اقتراحاً بأن الحروب تحدث لأنه لا يوجد ما يمنعها. ويفسر تحليل (روسو) تكرار الحرب دون أن يفسر حرباً بعينها. فهو يقول لنا إن الحرب يمكن أن تقع في أية لحظة، كما أنه يقول لنا لماذا الأمر كذلك. ولكن بنية النظام الدولي ليست سبباً مباشراً لهجوم الدولة (أ) على الدولة (ب). يعتمد وقوع ذلك الهجوم، أو عدمه، على عدد من الظروف الخاصة – كالموقع، والحجم، والقوة، والمصلحة، ونوع الحكومة، والتاريخ الماضي، والتقليد– التي سيؤثر كلُ واحد منها

على الإجراءات التي تتخذها كلتا الدولتين. إذا وقع القتال بينهما، فسيكون قتال كل دولة لأسباب تحددها هي تحديداً خاصاً بها لتلك الواقعة. وتصبح تلك الأسباب الخاصة هي أسباب الحرب المباشرة، أو الفعّالة. فأسباب الحرب المباشرة تلك يحتويها كلٌّ من التصورين الأول والثاني. والذي يدفع الدول لمهاجمة بعضها وللدفاع عن نفسها هو عقل و/ أو عاطفة الأشخاص القليلين نسبياً الذين يضعون للدول سياساتها، والكثيرين الذين يؤثرون على تلك القلّة. وتتحلى بعض الدول، بحكم أوضاعها الداخلية، بدرجة من الخبرة في الحرب والنزوع إليها بحيث تضع خبرتها على المحك. والتباين في العوامل التي يتضمنها التصوران الأول والثاني هام، بل حاسمٌ في صنع فترات السلام ونقضها – إذ ينبغي أن تكون أفعال الأفراد أو أفعال الدول هي الأسباب المباشرة لكل حرب.

إذا كانت كل حرب مسبوقة بأفعال يمكن تعريفها (أو نحاول على الأقل تعريفها) بأنها سبب، فلماذا لا نستطيع أن نستأصل الحرب من خلال تعديل سلوك الفرد أو الدولة؟ هذا هو خط التفكير الذي انتهجه مَن يقولون: للتخلص من

الحرب أَجرِ تحسيناً على البشر؛ أو للتخلص من الحرب أَجرِ تحسيناً على الدول. ولكن، يسهل في مثل تلك المعالجات تشويه الدور الذي تلعبه البيئة الدولية. فكيف تتمكن بعض الوحدات الفاعلة من التحسن بينما تستمر الوحدات الفاعلة الأخرى باتباع طرقها القديمة أو المتخلّفة؟ يغدو الاقتراحُ الساذج الذي يقدمه كثير من الليبراليين ويفيد بأن التاريخ يتحرك بلا كلل ولا تعب تجاه الألفية السعيدة اقتراحاً داحضاً، إذا جعلت البيئةُ الدولية من الصعب على الدول، إلى حد الاستحالة تقريباً، أن تتصرف بطرق أكثر أخلاقية على نحو تقدمي. وهناك مقصدان محذوفان من التوصيفات العلاجية التي درسناها في ظل التصورين الأول والثاني:

1 - إذا أحدث سببان أو أكثر نتيجة ما، فإنها لا تزول بزوال أحدهما. وإذا كان نشوب الحروب يسببه انتفاء الكمال العقلاني لدى البشر، كما يسببه انتفاء الكمال عن شكل الدول، فإن إجراء التحسين على الدول وحدها قد يكون ذا أثر ضئيل في تخفيض عدد الحروب وحِدّتها. ويكمن الخطأ هنا في تحديد سبب واحد، في حين قد يكون للفعل سببان أو أكثر.

2 – إن الشروع في محاولة تستهدف سبباً واحداً، مُغفلةً الأسباب الأخرى، قد تفضي إلى تفاقم الوضع بدلاً من تَحَسُّنه. وبناءً على ذلك، فعندما تزايدت ميول الديمقراطيات الغربية نحو السلام، تزايدت ميول (هتلر)الحربية. فالنزوع المتزايد نحو السلام من قبل بعض المشاركين في السياسة الدولية قد يزيد من احتمالية الحرب بدلاً من أن يخفّضها. وهذا يوضّح دور السبب المجيز المتمثل في البيئة الدولية. فإن لم يوجد إلا موضعان للسبب، البشر والدول، فيمكن أن نكون واثقين من أن ظهور المزيد من الدول ذات الميول السلمية لن يدمر – على أسوأ تقدير– قضية السلام العالمي. فالقطع ما إذا كان علاجٌ مقترح هو حقاً علاج أو أنه أسوأ من لا شيء على الإطلاق، يعتمد على محتوى وتوقيت أفعال الدول جميعها. وهذا موضح في التصور الثالث.

فقد تنشأ الحرب لأن الدولة (أ) لديها شيء تريده الدولة (ب). والسبب الكافي للحرب هو رغبة الدولة (ب)، أما السبب المجيز فهو انتفاء وجود ما يمنع الدولة (ب) من شن الحرب. في ظرف مختلف تتوثق العلاقة التبادلية بشكل أكبر بين السبب الكافي والسبب المجيز. ربما تخشى الدولة (أ) من

أنها إذا لم تصرع الدولة (ب) وتذلّها الآن فلن تقدر على فعل ذلك لمدة عشر سنين من الآن. تصبح الدولة (أ) هي المعتدية في الوقت الحاضر لأنها تخشى مما يمكن أن تفعله الدولة (ب) في المستقبل. والسبب الكافي لمثل هذه الحرب ينشأ من السبب الذي أطلقنا عليه تسمية سببٍ مجيزٍ. في الحالة الأولى، تنشأ الصراعات من الخلافات التي تحدثها قضايا معينة. في عصر القنبلة الهيدروجينية ليس هناك من قضية واحدة تستحق المخاطرة بحرب شاملة. والتسوية أفضل من التدمير الذاتي حتى وإن كانت على أسسٍ سيئة. يبدو أن استعمال العقل يتطلب تبني مبدأ «عدم اللجوء إلى القوة». ومن يقده عقله إلى هذا المسلك يكن قد سار في الطريق الذي شقّه (كوبدن) في عام 1849 عندما أوضح بأنه «عند النظر في مائة سنة إلى الوراء فإنه يكاد يكون مستحيلاً علينا أن نعرف بالضبط الشأن الذي من أجله قامت أي حرب»، وبالتالي، فقد أشار ضمناً أنه ينبغي على الإنجليز ألا يتورطوا في الحروب[1]. ويقع (كوبدن) بقوله هذا في المصيدة التي وقع فيها (أ.أ. ملن Milne) عندما فسّر الحرب العالمية الأولى بأنها

---

(1) Cobden, Speeches, ed. Bright and Rogers, II, 165.

كانت حرباً قتل فيها عشرة ملايين رجل لأن الإمبراطورية النمساوية–الهنغارية سعت – وبشكل فاشل– للثأر لمقتل أرشيدوقٍ واحدٍ[1]. إنه يستسلم للوهم الذي كان ينادي به (السير إدوارد غراي) حيث كتب في مذكراته قبل ثلاثين سنة أنه كان يأمل في أن يفضي الرعب في الحرب العالمية الأولى إلى تمكين الشعوب من «إيجاد قاعدة مشتركة واحدة على الأقل، يجتمعون عليها بفهم واثق: معاهدة مؤداها أن من الضروري استثناء الحرب في النزاعات بين الدول بوصفها وسيلة تسوية تستتبع الدمار»[2].

صحيحٌ أن الأسباب المباشرة لكثير من الحروب تافهة. فلو دقّقنا في تلك الأسباب، فسيظهر أن الفشل في الاتفاق على تسوية بدون قوة عسكرية كان ذروة الحماقة. ولكن نادراً ما يصحّ القول بأن الأسباب المباشرة تقدم تفسيراً كافياً للحروب التي وقعت في الماضي. وإذا لم تكن نزاعات بعينها هي التي أحدثت الحروب، فإن التسوية العقلانية لتلك النزاعات لا يمكن أن تقضي على الحرب. وسبب ذلك هو – حسبما كتب (ونستون تشرشل)– «أن الأمور الصغيرة مجرد

(1) Milne, Peace with Honour, p. 11.
(2) Grey, Twenty-Five Years, II, 285.

أعراض للمرض الخطير، ومن هنا فحسب تنبع أهميتها. وخلفها تكمن المصالح والعواطف وقَدَرُ أناس ذوي أعراقٍ عظيمة؛ وتُعَبِر العداوات الطويلة عن نفسها من خلال الأمور التافهة»[1]. برغم ذلك قد نجد مبرراً لأمل (تشرشل) بأن يتمخض الخوف الذي يثيره «توازن الرعب» عن هدنة مؤقتة. ويزيد التقدم التكنولوجي من وحشية الحرب ومن المفترض أنه يزيد الرغبة في السلام؛ غير أن سرعة التقدم ذاتها تساعد على إيجاد حالة من الريبة في التخطيط العسكري لدى كل شخص وتحطم إمكانية إجراء تقييم دقيق لقوات العدّو المحتملة. وتزداد صعوبة الموازنة بين الخوف والسلام الدائم. لقد كان لكل تقدم بارز في تكنولوجيا الحرب نبي جاهز للإعلان بأن الحرب لم تعد ممكنة: خذ مثلاً (ألفرد نوبل) والديناميت، أو (بنجامين فرانكلين) Franklin والمنطاد الأخف من الهواء. ربما كان هنالك نبيّ يُعلن عن نهاية الحرب بين القبائل عندما اخترعت الحربة، وآخر يتنبأ بذات الشيء عندما أضيف السمّ لأول مرة إلى رأس الحربة. ومن سوء الطالع أن كل هؤلاء الأنبياء كانوا مخطئين. وقد يعزز تطور

(1) Churchill, The World Crisis, 1911-1914, I, 52.

الأسلحة الذرية والهيدروجينية أمنية السلام لدى بعضهم ومشاعر الحرب لدى بعض آخر. ففي الولايات المتحدة، وفي أماكن أخرى بعد الحرب العالمية الثانية، كانت ضرورة الحرب الوقائية هي الفكرة الرئيسة المطروحة بصوت خافت في مناظرات السياسة الخارجية؛ عجلّوا بإلقاء القنبلة قبل أن يقوم العدو المحتمل بصنع قنبلة قبل الحرب القادمة. حتى بوجود دولتين أو أكثر مجهزّتين بأنظمة سلاحٍ متشابهة، فإن التغير الآني في توازن الرعب الذي يفضي إلى تفوق حاسم مؤقت لصالح إحدى الدول قد يغري تلك الدولة بانتهاز اللحظة للهروب من الخوف. وسيكون الإغراء متناسباً مع الخوف ذاته. وأخيراً، قد يفرز الخوف المتبادل من الأسلحة الكبيرة فيضاً من الحروب الصغيرة، بدل السلام.

والخوف من الأسلحة الحديثة ومن خطر تدمير حضارات العالم غير كافٍ لتأسيس شروط السلام التي تعرفنا عليها في مناقشاتنا للتصورات الثلاثة في العلاقات الدولية. وليس بوسع المرء أن يوازن الخوف مع السلام العالمي، إلا إذا سرت رغبة السلام لدى كل الدول، وعُبِرَ عنها في سياساتهم على نحو متماثل. ولكن ما أقل الرجال أو الدول التي ترى

السلام هدفاً أساسياً. وحتى لو كان هناك دولة واحدة فحسب تعتبر السلام هدفاً رئيساً، فبوسعها الحصول عليه في أي وقت تشاء وبكل بساطة من خلال الاستسلام. ولكن – وكما حذر (جون فوستر دالاس) مراراً– «يمكن أن يكون السلام غطاءً يرتكب الأشرار من خلفه أخطاء شيطانية»[1]. قد لا تكون المسألة في نزاع ما: من الذي سيكسب منه؟ قد تكون بدلاً من ذلك: من الذي سيهيمن على العالم؟ في ظروف كهذه يصعب تحديد أفضل سبل الرجال بمن فيهم الحصفاء منهم؛ ومما يستحيل افتراضه مقدرة الرجال الدائمة على تدبير الحلول دون استخدام القوة العسكرية. إذا كان من الممكن وضع حلول في الوقت الحاضر – أو في أي وقت – خارج نطاق التصورات الثلاثة، فلن يتمكن العقل من العمل إلا ضمن إطار العمل الذي تقترحه دراسة التصورين الأول والثاني من منظور التصور الثالث المبين بوضوح وبساطة في الأوراق الفدرالية Federalist Papers وبخاصة في الأوراق التي كتبها (هاملتون) Hamilton و(جيه) Jay.

يتساءل (جيه): ما الذي يمكن أن يحدث لو نظمت

(1) «Excerpts from Dulles Address on Peace» (Washington, April 11, 1955), in New York Times, April 12, 1955, p. 6.

الولايات الثلاث عشرة نفسها في اتحادات كونفدرالية متعددة بدلاً من أن تتحد في دولة واحدة؟ ويجيب قائلاً: "بدلاً من كونهم «مجتمعين بِوُدٍ» ومتحررين من كل فهم يفضي إلى اختلاف «المصالح»، فسوف يطفئ الحسدُ والغيرة الثقةَ والحبَ، وستكون أهدافُ سياساتهم ومساعيهم المصالحَ الجزئية لكل اتحاد كونفدرالي فحسب، بدلاً من المصالح العامة لكل أمريكا. وبالتالي، فسيكونون دوماً متورطين في حالة نزاع وحرب أو يعيشون في حالة ترقبٍ دائمٍ لهما - كمعظم الشعوب المجاورة"[1]. وما يقوله (جيه) هنا هو أن الفوضى الدولية تفسير للحرب الدولية. ولكن ليس الفوضى الدولية وحدها. حيث يضيف (هاملتون) قائلاً بأن افتراض قلّة الدوافع العدائية بين الدول يعني نسيان أن الناس «طموحون وجشعون وحقودون». قد تذهب دولة ملكيّة إلى الحرب لأن غرور ملكها يقوده لطلب المجد في الانتصار العسكري؛ وقد تذهب دولة جمهورية إلى الحرب بسبب حماقة مجلسها الأعلى أو بسبب مصالحها التجارية. وغرور الملك، وحماقة المجلس الأعلى، وإلحاح المصالح التجارية،

(1) The Federalist, pp. 23-24 (No. 5).

هذه كلها ليست أموراً حتميّة. على أية حال، تظل أسباب الحرب بين الدول من الكثرة والتنوع بحيث «إن التطلع إلى تواصل الانسجام بين عدد من الملوك (ذوي السيادة) الذين يتصفون بأنهم مستقلّون وغير مترابطين ومتجاورين، هو تطلع يتجاهل سير الأحداث البشرية المتسق، كما يستخف بتحدي التجارب المتراكمة عبر العصور»[1].

لقد وجد (جيه) و(هاملتون) في تاريخ نظام الدول الغربي ما يؤكد الاستنتاج بوجود احتمالية ثابتة للحرب بين الدول المنفصلة ذات السيادة. ويوفر التصور الثالث، حسب بنائه في الفصل السادس، أساساً نظرياً للاستنتاج نفسه. فهو [أي التصور الثالث] يكشف عن السبب الذي يجعل الحرب تلازم دوماً وجود الدول المنفصلة ذات السيادة وذلك في غياب التغييرات الهائلة في العوامل التي يحتويها التصوران الأول والثاني. وتتمثل النتيجة الواضحة التي يتوصل إليها أحد تحليلات التصور الثالث في أن الحكومةَ العالمية علاجٌ للحرب العالمية. برغم أن العلاج قد يتمتع بمنطق لا يمكن مهاجمته، إلا أنه علاج لا يمكن تحقيقه في الممارسة العملية.

(1) Ibid., pp. 27-28 (No. 6); cf. p. 18 (No. 4, Jay), and pp. 34-40 (No. 7, Hamilton).

وقد يوفر التصور الثالث مقاربة طوباوية للسياسة العالمية. وقد يوفر أيضاً مقاربة حقيقية، وأخرى تجانب ميل بعض مفكري المدرسة الواقعية لأن ينسبوا اللاأخلاقية الضرورية – أو حتى الفساد – في السياسة العالمية إلى الخصيصة الطالحة المتأصلة في الإنسان. فإن كانت استراتيجية كل شخص تعتمد على استراتيجيات الأشخاص الآخرين كلها، فإن أمثال (هتلر) يُقررون جزءاً من أفعال– أو بصيغة أفضل ردود أفعال – ذوي الغايات الوجيهة الذين تتصف وسائلهم بشدة الحساسّية. لذا ينبغي على صانعي السياسة، مهما كانت نواياهم حسنة، أن يضعوا نصب أعينهم مضامين التصور الثالث التي يمكن عرضها على النحو الموجز التالي: كل دولة تسعى لتحقيق مصالحها – مهما كان تعريف تلك المصالح– بأفضل الطرق التي تراها. والقوة العسكرية وسيلة من وسائل الدولة لتحقيق غاياتها الخارجية، وهي كذلك بسبب غياب عملية ثابتة ومتينة يمكن الاعتماد عليها للتوفيق بين المصالح المتضاربة التي يتحتم نشوؤها بين وحدات متشابهة في حالة فوضى. ولا يمكن وصف السياسة الخارجية القائمة على أساس هذا التصور في العلاقات الدولية بأنها أخلاقية

أو لاأخلاقية، ولكنها توصف بأنها سياسة تجسّد ردّاً مُبَرَراً على العالم من حولنا فحسب. ويصف التصور الثالث إطار عمل السياسة العالمية، ولكن بدون التصورين الأول والثاني لا يمكن أن تتوفر لدينا معرفة عن القوى التي تقرر السياسة؛ ويصف التصوران الأول والثاني القوى في السياسة العالمية، ولكن بدون التصور الثالث يستحيل تقدير أهمية تلك القوى أو التنبؤ بنتائجها.


Twitter: @ketab_n

كشاف بأهم المصطلحات والأعلام الواردة في الكتاب

أ. ج. ب تيلور: A. J. P. Taylor

الأب دو سانت بيير: Abbé de Saint-Pierre

نظام التحالف: alliance system

تناظر وظيفي: analogy

الفوضى: anarchy

آنجل: Angell

شهوة السلطة/ القوة ، أو حب السيطرة و الرئاسة: animus dominandi

مقاربة: approach

الدول السلطوية: authoritarian states

الحكومات الفردية: autocracies

الدول الطالحة: bad states

توازن القوى: balance of power

توازن الرعب: balance of terror, the

سياسات توازن القوى: balance-of-power politics

علماء السلوك: behavioral scientists

بسمارك: Bismarck

بودان: Bodin

برايت: Bright

الضرورة الحتمية (من مقولات كانط):

the categorical imperative

التحليل السببي: causal analysis

الفوضى: chaos

قيود : checks

تشيرشل: Churchill

الحالة المدنية: civil state: the

كلاوزفتز: Clausewitz

ائتلاف: coalition

كوبدن: Cobden

الإنسان الجماعي: collective man

كولينجوود: Collingwood

مجتمع الأمم أو الشعوب: community of nations

التأثيرات الإشراطية: conditioning effects

كونفوشيوس: Confucius

الدولة المتكافئة: coordinate state

كروسيه: Crucé

أولوية السياسة الخارجية: Das Primat der Aussenpolitik

الحكم المطلق المستبد: despotism

نزع التسلح: disarmament

توزيع القوة: distribution of power

تقسيم العمل: division of labor

السياسة الداخلية: domestic politics

دالاس: Dulles

دوركهايم: Durkheim

آيزنهاور: Eisenhower

تجريبي: empirical

المقاربة التجريبية: empirical approach

غاية: end

الغاية تبرر الوسيلة: The end justifies the means

توازن المصالح: equilibrium of interests

الأخلاق: ethics

التطور: evolution

القوة المسلحة (العسكرية): force

إطار العمل: framework

حرية التجارة: free-trade

نظرية اللعبة: game theory

الدول الصالحة: good states

غراي: Grey

هاملتون: Hamilton

تناغم أو انسجام: harmony

هيرودوت: Herodotus

هوبس: Hobbes

العامل البشري: human agency

النقائص الإنسانية: human imperfections

مثل أعلى: ideal

المدرسة المثالية: idealism

التصور: image

تصورات العلاقات الدولية: images of international relations

قوى السوق غير المشخصة: impersonal forces of the market

التحسن: improvement

ذرائعيات أو أدوات: instrumentalities

الاعتماد المتبادل: interdependence

التحسن الداخلي: internal improvement

نزاع داخلي: internal strife

الفوضى الدولية: international anarchy

التعاون الدولي: international cooperation

البيئة الدولية: international environment

السياسة الدولية: international politics

النظام الدولي : international system

مبدأ التدخل: interventionism

لاعقلانية: irrational

اشعياء برلين: Isaiah Berlin

جوريه: Jaurès

جان جاك روّسو : Jean Jacque Rousseau

جون هوبسون: John Hobson

كانط: Kant

كاوتسكي: Kautsky

كينان: Kennan

مبدأ حرية العمل: laissez-faire

قوانين الطبيعة: laws of nature

لينين: Lenin

الحكومة المقيدة: limited government

لوك: Locke

لوثر: Luther

ميكافيلي: Machiavelli

مالتوس: Malthus

الإنسان: man

آلية السوق: market mechanism

ماركس: Marx

مازيني: Mazzini

الوسائل: means

مترنيخ: Metternich

النزعة العسكرية: militarism

الألفية السعيدة: millennium

مونتسكيو: Montesquieu

الكائنات المعنوية: moral beings

عامل التهذيب الأخلاقي: moralizing agency

مورجنشتيرن: Morganstern

مورجنثاو: Morgenthau

المصلحة القومية (أو الوطنية): national interest

تقرير المصير القومي: national self – determination

القومية: nationalism

مبدأ التابعية القومية: nationality doctrine

الدولة القومية / دولة الأمة: nation-state

تناغم طبيعي: natural harmony

الإنسان الطبيعي: natural man

الحق الطبيعي: natural right

العيوب اللازمة: necessary imperfections

نيومان: Neumann

نيبور: Niebuhr

مبدأ عدم التدخل: noninterventionism

حكومة القلة: oligarchy

الدبلوماسية العلنية: open diplomacy

تفاؤلية: optimism

تفاؤلي: optimist

النظام: order

السلامية: pacifism

دعاة السلام / السلاميون : pacifists

بين: Paine

العاطفة: passion

الوطنية (حب الوطن): patriotism

الفوضى السلمية: peaceful anarchy

سببٌ مُجيزٌ: permissive cause

السلام الدائم : perpetual peace

التشاؤمية: pessimism

تشاؤمي: pessimist

نقطة ارتكاز: point dappui

المثالية السياسية: political idealism

الواقعية السياسية: political realism

البنية السياسية: political structure

الكيان السياسي: polity

السيادة الشعبية: popular sovereignty

السلطة / القوة: power

سياسات القوة: power politics

الوصفة العلاجية: prescription

حربٍ وقائية: preventive war

النزعة الحمائية: protectionism

النفسانية (التفسير النفسي للأحداث،أو الحتمية النفسية) :

psychologism

الرأي العام: public opinion

خبراء الشؤون العامة: publicists

رانكه: Ranke

عقلاني (علاقة الغاية بالوسيلة): rational

الحسابات العقلانية: rational calculations

تبريرات / تسويغات: rationalizations

مدرسة الواقعية السياسية: realism

الواقعية السياسية: Realpolitik

العقل: reason

منطق (عملية ترتيب المقدمات للوصول إلى النتائج):

reasoning

المبدأ الجمهوري: republicanism

النزعة التقييدية في التجارة: restrictionism

الاشتراكيون التصحيحيون: revisionist socialists

الثورة: revolution

قواعد سلوك : rules of conduct

المتوحش النبيل: savage noble: the

المؤتمر العام الثاني للبروليتاريا الدولية:

the second international

الحفاظ على الذات: self-preservation

العقد الاجتماعي: the social contract

الإنسان الاجتماعي: social man

المرحلة الاشتراكية المطلقة: socialist millennium

مجتمع الدول/ المجتمع الدولي: society of states

صاحب السيادة أو العاهل: the sovereign

السيادة: sovereignty

سبينوزا: Spinoza

القديس أوغسطين: St. Augustine

حالة الطبيعة الأصلية: state of nature

نظام الدول/ النظام الدولي: state system: the

رجل الدولة: statesman

نظام أمن جماعي: system of collective security

تافت: Taft

تعرفة جمركية: tariff

ثوسيدايدس: Thucydides

الشمولية: totalitarianism

أصحاب المدرسة المثالية المتسامية: transcendental ideal-ists

ترايشكه: Treitschke

الطغيان: tyranny

المدينة الفاضلة (طوبى): utopia

الطوباويون : utopians

العنف: violence

حرب الكل ضد الكل: war of all against all

ولسون: Wilson

الحكومة العالمية: world government

عالم الحسّ والشعور: the world of sense:

وعالم الفهم والإدراك: the world of understanding:

الدولة العالمية : world state

دولة ألياه حيوان له شكل الإنسان وجميع رذائله: yahoo-state

لعبة ذات مجموع صفريّ: zero-sum game

BIBLIOGRAPHY

-Adams, Henry. The Educations of Henry Adams. New York: The Book League of America, 1928

-Adams, Walter, and Horace M. Gray. Monopoly in America. New York: The Macmillan Co., 1955.

-Almond, Gabriel A. The American People and Foreign Policy. New York: Harcourt, Brace and Co., 1950.

---- "Anthropology, Political Behavior, and International Relations," World Politics, II (1950), 277-84.

Angell, Norman. The Great Illusion. London: William Heinemann, 1914.

Approaches to World Peace. Fourth Symposium of the Conference on Science, Philosophy, and Religion. New York: Distributed by Harper & Brothers, 1944.

Aristotle. Politics. Translated by B. Jowett. New

York: The Modern Library, 1943.

Aron, Raymond, and August Heckscher. Diversity of Worlds. New York: Reynal & Co., 1957.

Augustine, Saint. The City of God. Translated by Marcus Dods. 2 vols. New York: Hafner Publishing Co., 1948.

Bailey, Stephen K., et al. Research Frontiers in Politics and Government. Washington: The Brookings Institution, 1955.

Beard, Charles A. A Foreign Policy for America. New York: Alfred A. Knopf, 1940.

---- Giddy Minds and Foreign Quarrels. New York: The Macmillan Co., 1939.

Benedict, Ruth. Patterns of Culture. New York: Penguin Books, 1946.

Bentham, Jeremy. Deontology. Edited by John Bowring. 2 vols. London: Longman, Rees, Orme, Green, and Longman, 1834.

---- The Works of Jeremy Bentham. Edited by John Bowring. 11 vols. Edinburgh: William Tait, 1843. Vols. II, III, and IV.

Berlin, Isaiah. "Political Ideas in the Twentieth Century." Foreign Affairs, XXVIII (1950), 351- 85.

Bernard, L. L. War and Its Causes. New York: Henry Holt and Co., 1944.

Bernstein, Eduard. Evolutionary Socialism. Translated by Edith C. Harvey. New York: B. W. Huebsch, 1909.

Blum, Leon. Les Problemes de la Paix. Paris: Librairie Stock, 1931.

Bodin, Jean. Six Books of the Commonwealth. Abridged and translated by M. J. Tooley. Oxford: Basil Blackwell, n.d.

Borberg, William. "On Active Service for Peace," Bulletin of the World Federation for Mental Health. II (1950), 6-9.

Bright, John. Speeches. Edited by James E. Thorold Rogers. London: Macmillan & Co., 1869.

Buehrig, Edward H. Woodrow Wilson and the Balance of Power. Bloomington: Indiana University Press, 1955.

Callis, Helmut. "The Sociology of International Relations," American Sociological Review, XII (1947), 323-34.

Cantril, Hadley, ed. Tensions That Cause Wars. Urbana: University of Illinois Press, 1950.

Carver, Thomas Nixon. Essays in Social Justice. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1915.

Casserley, J. V. Langmead. Morals and Man in the Social Sciences. London: Longmans, Green and Co., 1951.

Chamberlain, Neville. In Search of Peace. New York: G. P. Putnam's Sons, 1939.

Churchill, Winston S. The World Crisis, 1911-

1914. 4 vols. New York: Charles Scribner's Sons, 1923- 29. Vol. I.

Clausewitz, Karl von. On War. Translated by O. J. Matthijs Jolles. Washington: Infantry Journal Press, 1950.

Cobban, Alfred. National Self- Determination. Rev. ed. Chicago: University of Chicago Press, 1948.

Cobden, Richard. Speeches on Peace, Financial Reform, Colonial Reform and Other Subjects Delivered during 1849. London: James Gilbert, n.d.

---- Speeches on Questions of Public Policy. 2 vols. Edited by John Bright and James E. Thorold Rogers. London: Macmillan & Co., 1870.

Cole, G. D. H. A History of Socialist Thought. 3 vols. London: Macmillan & Co., 1953- 56. Vol. III.

Collingwood, R. G. The New Leviathan. Oxford: Clarendon Press, 1942.

Commager, Henry Steel, ed. Documents of

American History. 3d ed. New York: F. S. Crofts & Co., 1946.

Cook, Thomas I., and Malcolm Moos. Power through Purpose: The Realism of Idealism as a Basis for Foreign Policy. Baltimore: The John Hopkins Press, 1954.

Cottrell, W. Fred. "Research to Establish the Conditions for Peace," Journal of Social Issues, XI (1955), 13- 20.

Dedijer, Vladimir. "Albania, Soviet Pawn," Foreign Affairs, XXX (1951), 103- 11.

Dennis, Wayne, et al. Current Trends in Social Psychology. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1948.

Deutsch, Karl. "The Growth of Nations: Some Recurrent Patterns of Political and Social Integration," World Politics, V (1953), 168- 95.

Dewey, John. Reconstruction in Philosophy. New

York: The New American Library, 1950.

Dickinson, G. Lowes. The European Anarchy. New York: The Macmillan Co., 1917.

Diderot, Denis. Oeuvres Completes de Diderot. Edited by J. Assezat. 20 vols. Paris: Garnier Freres, 1875- 77. Vol, XIV.

Dollard, John, et al. Frustration and Aggression. New Haven: Yale University Press, 1939.

Dostoievsky, F. M. The Diary of a Writer. Translated by Boris Brasol. 2 vols. New York: Charles Scribner's Sons, 1949.

Dunn, Frederick S. Peaceful Change. New York: Council on Foreign Relations, 1937.

---- War and the Minds of Men. New York: Council on Foreign Relations, 1950.

Durban, E. F. M., and John Bowlby. Personal Aggressiveness and War. New York: Columbia University Press, 1939.

Durkheim, Emile. The Rules of Sociological Method. Translation of 8th edition by Sarah Solovay and John Mueller. Glencoe. III.: The Free Press, 1938.

Dymond, Jonathan. An Inquiry into the Accordancy of War with the Principles of Christianity, and an Examination of the Philosophical Reasoning by Which It Is Defended. 3d ed. Philadelphia, 1834.

Engels, Friedrich. Herr Eugen Duhring's Revolution in Science (Anti- Duhring). Translated by Emile Burns. New York: International Publishers, 1939>

---- The Origin of the Family, Private Property and the State. New York: International Publishers, 1942.

---- See also Marx, Karl.

Esslinger, William. Politics and Science. New York: The Philosophical Library, 1955.

Flynn, John T. The Roosevelt Myth. New York:

The Devin- Adair Co., 1948.

For Socialism and Peace. London: Transport House, 1934.

Foundations for World Order. Denver: University of Denver Press, 1949.

Frank, Lawrence. Society as the Patient. New Brunswick: Rutgers University Press, 1949.

Freud, Sigmund. Civilization, War and Death. Edited by John Rickman. London: The Hogarth Press and the Institute of Psychoanalysis, 1953.

Friedrich, Carl J. Inevitable Peace. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1948.

Galilei, Galileo. Dialogues concerning Two New Sciences. Translated by Henry Crew and Alfonso de Salvio. New York: The Macmillan Co., 1914.

Godwin, William. Enquiry concerning Political Justice. 3d ed., 2 vols. London, 1798.

Goldhamer, Herbert. "The Psychological Analy-

sis of War," Sociological Review (London), XXVI (1934), 249- 67.

Green, Thomas Hill. Lectures on the Principles of Political Obligation. London: Longmans, Green and Co., n.d.

Gregg, Richard B. The Power of Non- Violence. Philadelphia: J. B. Lippincott Co., 1934.

Grey, Edward. Twenty- five Years. 2 vols. New York: Frederick A. Stokes Co., 1925.

Hass, Ernest B. "The Balance of Power: Prescription, Concept, or Propaganda?" World Politics, V (1953), 442- 77.

Hamilton, Alexander. The Works of Alexander Hamilton. Edited by Henry Cabot Lodge. 12 vols. New York: G. P. Putnam's Sons, 1904. Vol. V.

Hamilton, Alexander, John Jay, and James Madison. The Federalist. New York: The Modern Library, 1941.

Hayes, C. J. H. Essays on Nationalism. New York: The Macmillan Co., 1928.

---- The Historical Evolution of Modern Nationalism. New York: The Macmillan Co., 1950.

Hegel, G. W. F. Philosophy of Right. Translated by T. M. Knox. Oxford: Clarendon Press, 1942.

Helvetius, Claude Adrien. A Treatise on Man: His Intellectual Faculties and His Education. Translated by W. Hooper. 2 vols. London: 1810. Vol. II.

Henderson, Arthur. The Aims of Labour. London: Headley Bros., 1918.

Herodotus. The History of Herodotus. Translated by George Rawlinson. 2 vols. Everyman's Library Edition. London: J. M. Dent & Sons, Ltd., 1949.

Herz, John. Political Realism and Political Idealism. Chicago: University of Chicago Press, 1951.

Herzfeld, Hans. "Bismarck Und Die Skobelewepisode," Historische Zeitschrift, CXLII (1930), 279-

302.

Hirst, Margaret E. The Quakers in Peace and War. London: The Swarthmore Press, 1923.

Hobson, John. The Crisis of Liberalism. London: P. S. King & Son, 1909.

---- Democracy after the War. London: George Allen & Unwin, 1917.

---- Imperialism. 3d ed. London: George Allen & Unwin, 1938.

---- The New Protectionism. London: T. Fisher Unwin, 1916.

---- Notes on Law and Order. London: The Hogarth Press, 1926.

---- Problems of a New World. London: George Allen & Unwin, 1921.

---- The Recording Angel. London: George Allen & Unwin, 1921.

---- Richard Cobden, the International Man. Lon-

don: T. Fisher Unwin, 1919.

---- Towards International Government. London: George Allen & Unwin, 1915.

---- The War in South Africa. New York: The Macmillan Co., 1900.

Homo, Leon. Roman Political Institutions. Translated by M. R. Dobie. London: Kegan Paul, Trench, Trubner & Co., 1929.

Hume, David. Essays Moral, Political, and Literary. Edited by T. H. Green and T. H. Grose. 2 vols. London: Longmans, Green and Co., 1875. Vol. 1.

Humphrey, A. W. International Socialism and the War. London: F. S. King & Co., 1915.

Hutchison, T. W. A Review of Economic Doctrines, 1870- 1929. Oxford: Clarendon Press, 1953.

Hutt, W. H. "Pressure Groups and Laissez- Faire," South African Journal of Economics, VI (1938), 1-23.

Inge, William R. Lay Thoughts of a Dean. New York: Garden City Publishing Co., 1926.

James, William. Memories and Studies. New York: Longmans, Green and Co., 1912.

Joll, James. The Second International. London: Weidenfeld and Nicolson, 1955.

Kant, Immanuel. Critique of Practical Reason and Other Works on the Theory of Ethics. Translated by T. K. Abbott. London: Longmans, Green and Co., 1909.

---- Eternal Peace and Other International Essays. Translated by W. Hastie. Boston: The World Peace Foundation, 1914.

---- The Philosophy of Law. Translated by W. Hastie. Edinburgh: T. & T. Clark, 1887.

Kaplan, Morton A. System and Process in International Politics. New York: John Willey & Sons, 1957.

Kautsky, Karl. "Der Imperialismus," Die Neue Zeit, 32d Year, II (1914), 908- 22.

---- "Die Internationalitat und der Krieg," Die Neue Zeit, 33d Year, I (1914), 225- 50.

---- " Die Sozialdemocratie im Kriege," Die Neue Zeit, 33d Year, I (1914), 1-8.

Kegley, Charles W., and Robert W. Britall, eds. Reinhold Niebuhr, His Religious, Social, and Political Thought. New York: The Macmillan Co.,1956.

Kelsen, Hans. General Theory of Law and State. Translated by Anders Wedburg. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1946.

Kennan, George F. Realities of American Foreign Policy. Princeton: Princeton University Press, 1954.

Keynes, John Maynard. "National Self- Sufficiency," Yale Review, XXII (1933), 755- 69.

Kirk, Grayson. "In Search of the National Interest," World Politics, V (1952), 110- 15.

Kisker, George, ed. World Tension. New York: Prentice- Hall, 1951.

Klineberg, Otto. Tensions Affecting International Understanding. New York: Social Science Research Council, 1950.

Kluckhohn, Clyde. Mirror for Men. New York: McGraw- Hill Book Co., 1949.

Kohn, Hans. The Idea of Nationalism. New York: The Macmillan Co., 1944.

La Bruyere, Jean de. Oeuvres Completes. Edited by Julien Benda.

(Bibliotheque de la Pleiade, Vol. 23.) Paris: Librairie Gallimard, 1951.

La Chesnais, P. G. Le Groupe Socialiste du Reichstag et la Declaration de Guerre. Paris: Librairie Armand Colin, 1915.

Lair, Maurice. Jaures et l'Allemagne. Paris: Librairie Academique Perrin,1935.

Lasswell, Harold. Psychopathology and Politics. Chicago: University of Chicago Press, 1930.

---- World Politics and Personal Insecurity. New York: McGraw- Hill Book Co., 1935.

Leighton, Alexander H. “Dynamic Forces in International Relations,” Mental Hygiene, XXXIII (1949), 17- 24.

---- Human Relations in a Changing World. New York: E. P. Dutton & Co., 1949.

Leiserson, Avery. “Problems of Methology in Political Research,” Political Science Quarterly, LXVII (1953), 558- 84.

Lenin, Vladimir Ilyich. The Collapse of the Second International. Translated by A. Sirnis. Glasgow: The Socialist Labour Press, n.d.

---- Imperialism. New York: International Publishers, 1939.

---- “Left-Wing” Communism: An Infantile Dis-

order. New York:

International Publishers, 1934.

---- What Is It to Be Done? New York: International Publishers, 1929.

Lerner, Daniel, and Harold Lasswell, eds. The Policy Sciences. Stanford: Stanford University Press, 1951.

Levinson, Salmon. Outlawry of War. Chicago: American Committee for the Outlawry of War, 1921.

Lewin, Kurt. Resolving Social Conflicts. New York: Harper & Brothers,1948.

Liebknecht, Karl, Rosa Luxemburg, and Franz Mehring. The Crisis in the Social- Democracy. New York: The Cp-operative Press, n.d.

Link, Arthur S. Woodrow Wilson and the Progressive Era, 1910- 1917. New York: Harper & Brothers, 1954.

Linton, Ralph, ed. The Science of Man in the

World Crisis. New York: Columbia University Press, 1945.

Liu Shao- chi. Internationalism and Nationalism. Peking: Foreign Language Press, n.d.

MacCurdy, J. T. The Psychology of War. Boston: John W. Luce and Co., n.d.

MacDonald, J. Ramsay. Labour and the Empire. London: George Allen,1907.

MacDonald, John. Strategy in Poker, Business and War. New York: W. W. Norton & Co., 1950.

Machiavelli, Niccolo. The Prince and The Discourses. Translated by Luigi Ricci and Christian E. Detmold. New York: The Modern Library, n.d.

McKinsey, J. C. C. Introduction to the Theory of Games. New York: McGraw- Hill Book Co., 1952.

Macridis, Roy. "Stalinism and the Meaning of Titoism," World Politics, IV (1952), 219- 38.

Madariaga, Salvador de. Disarmament. New

York: Coward- McCann,1929.

Malthus, Thomas. An Essay on the Principle of Population. Parallel Chapters from the First and Second Editions. New York: Macmillan & Co.,1895.

Mandeville, Bernard. The Fable of the Bees. London: 1806.

Mao Tse- tung. Strategic Problems of China's Revolutionary War. Bombay: People's Publishing House, 1951.

Martin, Kingsley. The Rise of the French Liberal Thought. Boston: Little, Brown and Co., 1929.

Martineau, Harriet. Illustrations of Political Economy. 9 vols. London: Charles Fox, 1834. Vpl. III.

Marx, Karl. Capital. Translated by Samuel Moore and Edward Aveling. 3 vols. Chicago: Charles H. Kerr & Co., 1909- 10. Vol. I.

Marx, Karl, and Friedrich Engels. Communist Manifesto. Translated by Samuel Moore. Chicago:

Charles H. Kerr & Co., 1946.

---- The German Ideology. Translated by R. Pascal. New York: International Publishers, 1939.

---- Selected Correspondence, 1846- 1895. Translated by Dona Torr. New York: International Publishers, 1942.

Mattingly, Garrett. Renaissance Diplomacy. Boston: Houghton Mifflin Co.,1955.

May, Mark. A Social Psychology of War and Peace. New Haven: Yale University Press, 1943.

Mazzini, Giuseppe. Selected Writings. Edited by N. Gangulee. London: Lindsay Drummond, 1945.

Mead, Margaret. And Keep Your Powder Dry. New York: Wm. Morrow & Co., 1942.

---- Coming of Age in Samoa. New York: The New American Library, 1949.

---- "Warfare Is Only an Invention—Not a Biological Necessity," Asia, XL (1940), 402- 5.

Mill, James. Essays on Government, Jurisprudence, Liberty of the Press, Prisons and Prison Discipline, Colonies, Law of Nations, Education. Reprinted, by Permission, from the Supplement to the Encyclopaedia Britannica. London, n.d.

Mill, John Stuart. Dissertations and Discussions. 5 vols. New York: Henry Holt and Co., 1874- 82. Vols. III and V.

---- The Letters of John Stuart Mill. Edited by Hugh S. R. Elliot. 2 vols. London: Longmans, Green and Co., 1910.

---- On Liberty, Representative Government, The Subjection of Women. Oxford: The World's Classics. No. 170. London: Oxford University Press, 1946.

---- Principles of Political Economy. Edited by J. W. Ashley, from 7th edition of 1871. London: Longmans, Green and Co., 1909.

---- Socialism. Edited by W. D. P. Bliss. New

York: The Humboldt Publishing Co., 1891.

Milne, A. A. Peace with Honor. New York: E. P. Dutton & Co., 1934.

Milton, John. The Prose Work of John Milton. 5 vols. London: Henry G. Bohn, 1848- 81. Vol. III.

Montesquieu, Charles Louis de Secondat. Baron de la Brede et de. The Spirit of Laws. Translated by Thomas Nugent. New York: Hafner Publishing Co., 1949.

Morellet, Andre. Lettres de l'abbe Morellet a Lord Shelburne, 1772- 1803. Paris: Librairie Plon, 1898.

Morgenthau, Hans J. "Another 'Great Debate': The National Interest of the United States," American Political Science Review, XLVI (1952), 961-88.

---- In Defense of the National Interest. New York: Alfred A. Knopf, 1951.

---- Politics among Nations. 2d ed. New York: Alfred A. Knopf, 1954.

---- Scientific Man vs. Power Politics. Chicago: University of Chicago Press, 1946.

Morgenthau, Hans J., and Kenneth W. Thompson. Principles and Problems of International Politics, Selected Readings. New York: Alfred A. Knopf, 1952.

Morley, John. The Life of Richard Cobden. Boston: Roberts Brothers, 1881.

---- The Life of William Ewart Gladstone. 3 vols. New York: The Macmillan Co., 1903.

Morrison, Charles Clayton. The Outlawry of War. Chicago: Willett, Clark & Colby, 1927.

Neumann, John von, and Oskar Morgenstern. Theory of Games and Economic Behavior. Princeton: Princeton University Press, 1944.

Newcomb, Theodore M., and Eugene L. Hartley, eds. Readings in Social Psychology. New York: Henry Holt & Co., 1947.

Nichols, Beverly. Cry Havoc! New York: Dou-

bleday, Doran & Co., 1933.

Niebuhr, Reinhold. Beyond Tragedy. New York: Charles Scribner's Sons,1938.

---- The Children of Light and the Children of Darkness. New York: Charles Scribner's Sons, 1945.

---- Christianity and Power Politics. New York: Charles Scribner's Sons, 1940.

---- Christian Realism and Political Problems. New York: Charles Scribner's Sons, 1953.

---- Discerning the Signs of the Times. New York: Charles Scribner's Sons,1946.

---- Does Civilization Need Religion? New York: The Macmillan Co., 1928.

---- Faith and History. New York: Charles Scribner's Sons, 1949.

---- An Interpretation of Christian Ethics. New York: Harper & Brothers, 1935.

---- The Irony of American History. New York:

Charles Scribner's Sons, 1952.

---- "Is Social Conflict Inevitable?" Scribner's Magazine, XCVIII (1935), 166- 69.

---- Leaves from the Notebook of Tamed Cynic. Hamden, Conn.: The Shoe String Press. 1956. Original copyright 1929.

---- Moral Man and Immoral Society. New York: Charles Scribner's Sons, 1941.

---- The Nature and Destiny of Man. 2 vols. New York: Charles Scribner's Sons, 1951.

---- Reflections on the End of an Era. New York: Charles Scribner's Sons, 1934.

---- The Self and the Dramas of History. New York: Charles Scribner's Sons,1955.

Niebuhr, Reinhold, and Sherwood Eddy. Doom and Dawn. New York: Eddy and Page, 1936.

Oliver, F. S. The Endless Adventure. 3 vols. London: Macmillan & Co., 1930- 35. Vol. III.

Pain, Thomas. The Complete Writings of Thomas Pain. Edited by Philip Foner. 2 vols. New York: The Citadel Press, 1945.

Partridge, Eric. Here, There, and Everywhere. 2d ed. London: Hamish Hamilton, 1950.

Pear, T. H., ed. Psychological Factors of Peace and War. New York: The Philosophical Library, 1950.

Plato. The Dialogues of Plato. Translated by B. Jowett. 3d ed., 5 vols. London: Oxford University Press, 1892. Vol. V.

Polybius. The Histories. Translated by W. R. Paton. 6 vols. London: William Heinemann, 1922- 27. Vol. I.

Popper, Karl. The Open Society and Its Enemies. Princeton: Princeton University Press, 1950.

Readings in the Theory of International Trade. Selected by a Committee of the American Economic

Association. Philadelphia: The Blakiston Co., 1949.

Robbins, Lionel. The Economic Basis of Class Conflict and Other Essays in Political Economy. London: Macmillan & Co., 1939.

---- Economic Planning and International Order. London: Macmillan & Co., 1937.

Ropke, Wilhelm. Civitas Humana. Translated by Cyril Spencer Fox. London: William Hodge and Co., 1948.

---- The Social Crisis of Our Time. Translated by Annette and Peter Schiffer Jacobson. Chicago: University of Chicago Press, 1950.

Rousseau, Jean Jacques. A Lasting Peace through the Federation of Europe and the State of War. Translated by C. E. Vaughan. London: Constable and Co., 1917.

---- Oeuvres Completes de J. J. Rousseau. 13 vols. Paris: Librairie Hachette, 1871- 77. Vols. IV

and VIII.

---- The Political Writings of Jean Jacques Rousseau. Edited by C. E. Vaughan. 2 vols. Cambridge: University Press, 1915.

---- The Social Contract and Discourses. Translated by G. D. H. Cole. Everyman's Library Edition. New York: E. P. Dutton and Co., 1950.

Russell, Bertrand. Political Ideals. New York: The Century Co., 1917.

Schorske, Carl E. German Social Democracy, 1905- 1917. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1955.

Schuman, Frederick L. International Politics. 5th ed. New York: McGraw- Hill Book Co., 1953.

Sherwood, Robert E. Roosevelt and Hopkins. New York: Harper & Brothers,1948.

Shotwell, James. War as an Instrument of National Policy. New York: Harcourt, Brace and Co., 1921.

Simonds, Frank H., and Brooks Emeny. The Great Powers in World Politics. New York: American Book Co., 1939.

Smith, Adam. Adam Smith's Moral and Political Philosophy. Edited by Herbert W. Schneider. New York: Hafner Publishing Co., 1948.

Snowden, Philip. If Labour Rules. London: The Labour Publishing Co.,1923.

Spencer, Herbert. Social Statics, abridged and revised; together with The Man versus the State. New York: D. Appleton and Co., 1897.

Spinoza, Benedict de. The Chief Works of Benedict de Spinoza. Translated by R. H. M. Elwes. 2 vols. New York: Dover Publication, 1951.

Sprout, Harold, and Margaret Sprout. Toward a New Order of Sea Power. Princeton: Princeton University Press, 1940.

Stephen, Leslie. The English Utilitarians. 3 vols.

London: Duckworth and Co., 1900. Vol. III.

Stock Market Study. Hearings before the Committee on Banking and Currency, United States Senate, Eighty- Fourth Congress, First Session, on Factors Affecting the Buying and Selling of Equity Securities. March, 1955. Washington: United States Government Printing Office, 1955.

Stourzh, Gerald. Benjamin Franklin and American Foreign Policy. Chicago: University of Chicago Press, 1954.

Strachey, John. A Faith to Fight For. London: Victor Gollancz, 1941.

Straight, Michael. Make This the Last War. New York: Harcourt, Brace and Co., 1943.

Strausz- Hupe, Robert. The Balance of Tomorrow. New York: G. P. Putnam's Sons, 1945.

Sumner, William Graham. War and Other Essays. Edited by Albert G. Keller. New Haven: Yale Uni-

versity Press, 1911.

Swanton, John. Are Wars Inevitable? Washington: Smithsonian Institute War Background Studies. No. 12, 1943.

Tacitus. The Works of Tacitus. Oxford Translation, revised. 2vols. New York: Harper & Brothers, 1858. Vol. II.

Taft, Robert A. A Foreign Policy for Americans. New York: Doubleday & Co., 1951.

Taft, William Howard. The United States and Peace. New York: Charles Scribner's Sons, 1914.

Tannenbaum, Frank "The American Tradition in Foreign Relations," Foreign Affairs, XXX (1951), 31- 50.

---- "The Balance of Power in Society," Political Science Quarterly, LXI (1946), 481- 504.

---- "The Balance of Power versus the Co- ordinate State," Political Science Quarterly, LXVII

(1952), 173- 97.

Taylor, A. J. P. Rumours of War. London: Hamish Hamilton, 1952.

Thompson, Kenneth W. "Beyond National Interest: A Critical Evaluation of Reinhold Niebuhr's Theory of International Politics," Review of Politics, XVIII (1955), 167- 88.

Thompson, W. S. Dangers Spots in World Population. New York: Alfred A. Knopf, 1930.

Thucydides. History of the Peloponnesian War. Translated by B. Jowett. 2d ed. London: Oxford University Press, 1900.

Tolman, Edward. Drives toward War. New York: D. Appleton and Co.,1942.

Treitschke, Heinrich von. Politics. Translated by Blanche Dugdale and Torben de Bille. 2 vols. London: Constable and Co., 1916.

Trevelyan, Charles. The Union of Democratic

Control: Its History and Its Policy. London: Simson & Co., 1919.

Tumulty, Joseph. Woodrow Wilson as I Know Him. Printed Exclusively for the Literary Digest, 1921.

Vagts, Alfred. Defense and Diplomacy. New York: King's Crown Press,1956.

---- "The United States and the Balance of Power," Journal of Politics, III (1941), 401- 49.

Vattel, E. de. The Law of Nations. 3 vols. The 3d volume is a Translation of the 1758 edition by Charles G. Fenwick. Washington: The Carnegie Institution, Vol. III.

"Vigilantes," Inquest on Peace. London: Victor Gollancz, 1935.

Von Laue, Theodore H. Leopold Ranke, the Formative Years. Princeton: Princeton University Press, 1950.

Walling, William E. The Socialists and the War. New York: Henry Holt and Co., 1915.

Webb, Leicester. "The Future of International Trade," World Politics, V (1953), 423-41.

Weber, Max. From Max Weber: Essays in Sociology. Edited and translated by H. H. Gerth and C. Wright Mills. London: Kegan Paul, Trench, Trubner & Co., 1947.

Williams, J. D. The Compleat Strategyst. New York: McGraw-Hill Book Co., 1954.

Wilson, Woodrow. Woodrow Wilson, Selections for Today. Edited by Arthur Bernon Tourtellot. New York: Duell, Sloan and Pearce, 1945.

Wolfers, Arnold, and Laurence W. Martin, eds. The Anglo-American Tradition in Foreign Affairs. New Haven: Yale University Press, 1956.

Woolf, Leonard, ed. The Intelligent Man's Way to Prevent War. London: Victor Gollancz, 1933.

Wright, Quincy. "Realism and Idealism in International Politics," World Politics, V (1952), 116- 28.


Twitter: @ketab_n

نبذة عن المؤلف:

- ولد عام 1924 م.
- حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة كولومبيا- الولايات المتحدة سنة 1954.
- عضو هيئة تدريس في جامعة كولومبيا، وأستاذ فخري للعلوم السياسية في جامعة بيركلي.
- أحد أبرز الباحثين الأحياء في العلاقات الدولية اليوم.
- رئيس سابق للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية 1987-1988م.
- أحد مؤسسي المدرسة الواقعية الجديدة في نظرية العلاقات الدولية.
- ألف وشارك في تأليف العديد من الكتب، مثل:
  - استقرار عالم ثنائي القطبية (1964).
  - الصراع في السياسة العالمية (1971).
  - نظرية السياسة الدولية (1979).
  - محرر ومؤلف مشارك في عدد من الكتب.

نبذة عن المترجم:

- ولد عام 1964 - الأردن.
- يحمل شهادة الماجستير في التاريخ من الجامعة الأردنية. وشهادة البكالوريوس في العلوم السياسية من الجامعة نفسها.
- أعماله المنشورة: كتاب متصوفة بغداد في القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي: دراسة تاريخية (2009)
- مدير المنتدى العربي - عمان. منذ عام 1993.

الإنسان والدولة والحرب

أيهما أفضل لفهم الإنسان في المجتمع: دراسة الإنسان أم دراسة المجتمع؟ وإذا حصرنا اهتمامنا بمسألة سبب وقوع الحروب، فهل ينبغي علينا أن نصب اهتمامنا على دور الدولة بمكوناتها الاجتماعية والاقتصادية وشكلها السياسي، أم علينا أن نركز اهتمامنا على ما يسمى أحياناً بمجتمع الدول؟ بعبارة أخرى، هل المسؤول عن اندلاع الحروب هو دولة واحدة، أم هو نظام مجموعة الدول معاً؟ وهل يوجد حقاً شكل من أشكال الدولة ينفرد بوصفه مسالماً؟ وإن كان يوجد هذا الشكل فما حدود أهميته؟ وهل سيُمَكِّن بعض الدول من تَبيّن أي الدول الأخرى التي بوسعها أن تثق بها؟ هل ينبغي على الدول أن تبحث عن سبل ليتمكّن كل البشر من التمتع بمزايا السلام؟

تحتاج الأسئلة التي يثيرها هذا الكتاب إلى مراجعة الفلسفات السياسية التي تغذي تصورات بناء الدولة، وعلاقة هذه الفلسفات بالنظم الأخلاقية والاقتصادية التي تشكل قوام المجتمع، وفي الوقت نفسه الانتباه إلى كون المجتمع كياناً مكوّناً معاً، أي أنه بقدر ما يصنع الناس المجتمع، فإن المجتمع يصنع الناس، والنخب الحاكمة والشعوب المحكومة تتبادل التأثير.








9 789948 018186